



التفاهم السعودي - الروسي:
شراكة من أجل الاستقرار

مجلس التنسيق السعودي - العراقي:
دعم وحدة العراق وإعادة تهيئته إلى محيطه

الخليج الذهبي ..
بين الاستثمار والاستثمار

الاراء

العدد 124
أكتوبر 2017

حول الخليج



ملف العدد:

العراق ما بعد داعش .. وبعد استفتاء انفصال الأكراد

- تأثير العراق على الخليج: صراع عسكري محتمل وخيارات بغداد تضيق
- السعودية ترفض انفصال كردستان من باب المسؤولية التاريخية والتبعات
- كابوس خليجي من قطع حدود تركيا مع العرب بحزام كردي - غربي - إسرائيلي
- استراتيجية أمريكا: تقسيم العراق مسألة وقت وإسرائيل تعتبره امتدادًا لوعده بلفور
- مافيا روسية- تركية تسلاح داعش بموافقة أمريكا والتنظيم فيروس تغذيه الدول
- ٢٤ مليار دولار خسائر داعش الحكومية وقوات التحالف حصلت على ١٢ ملياراً
- الموساد جند ٢٦٠٠ عنصر من البيشمركة لتصفية العلماء والأكاديميين العراقيين
- عوائد نفط الأكراد في بنوك تركيا وليس لكردستان مقومات الانفصال والدولة
- ١٢ مليون امرأة عراقية مشردة و ٥٠٪ نسبة الأمية بين النساء العراقيات

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسي والخاص بقطاع التطوير العقاري.

WHEN EXPERIENCE
AND
RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة

١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢

المملكة العربية السعودية



KAB HOLDING
شركة كاب القابضة



قسمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم:
جهة العمل:
القسم:
العنوان:
صندوق البريد:
الدولة/المدينة:

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧

اسم البنك: مجموعة سامبا المالية

رمز الحساب: SAMBSARI

ايبان: ٦٤٠٧-٤٤٣-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٤٩٧ SA

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

دول الخليج والعراق... التعاون لتجاوز التحديات
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

السعودية وروسيا ... بداية شراكة قوية وعصر جديد
د. عبد الحفيظ عبدالرحمن محبوب



انسحاب أمريكا من اليونسكو: ملامح انهيار النظام الدولي القائم
د. يحيى بن مفرح الزهراني

العقوبات الاقتصادية الدولية .. تكلفتها وجدواها
د. طلال صالح بنان

الاستراتيجية الأمريكية: تقسيم العراق مسألة وقت وإسرائيل
تعتبره امتداداً لوعده بلفور
د. أميرة الراشد الغامدي

الاشتراك السنوي

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية: ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣٠ ديناراً
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣٠ ديناراً
سلطنة عمان: ٣٠ ريالاً
الأردن: ٤٠ ديناراً

هذا العدد

هذا العدد المائل بين أيديكم من مجلة (آراء حول الخليج) التي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث في جدة بالملكة العربية السعودية، والذي يحمل رقم (١٢٤) من سلسلة هذه المجلة الشهرية، يخصص الملف الرئيس عن (العراق ما بعد داعش واستفتاء الأكراد على الانفصال)، يتناول عبر أقلام نخبة متخصصين في الشأن العراقي، واقع ومستقبل العراق على ضوء هذه التطورات.

ونخبة المحللين والباحثين جابوا في أسباب وتداعيات المشاكل والأزمات العراقية ورسموا خارطة طريق لمستقبل هذه المشكلات وتداعياتها على العراق كدولة، وعلى الشعب العراقي، وعلى وحدة العراق، وطرحوا مخططات تقسيمه، وتفتيته، وأجمعوا على أن ما يحدث في العراق وما قد يحدث، ليس وليد الصدفة، أو نتيجة لأحداث عابرة، بل ما يشهده العراق هو ترجمة لمخططات سابقة ولها أدلة وقرائن في أجدات الدول الكبرى منذ سايكس - بيكو، ما قبلها، وما بعدها، والتي مازالت تسير وفق جدول زمني، لن يطال العراق فقط، بل المنطقة العربية برمته، وإن كانت العراق مستهدفة في البداية لكونها من دول الطوق العربي لإسرائيل، حيث تهدف المخططات التي أصبحت حقيقة على أرض الواقع وليس مجرد شكوك أو تخمينات مبنية على أفكار نابعة مما يُعرف بالعقلية التأميرية، إلى تقسيم العراق لكيانات صغيرة طائفية وعرقية.

هناك إجماع على أن عراق ما بعد داعش لن يكون عراق ما قبل داعش، بل مؤكد سوف تتغير الخريطة الجغرافية والديموغرافية للدولة العراقية بتاريخها القديم والحديث، خاصة منذ أن نشأت الدولة العراقية الحديثة في مطلع عشرينيات القرن العشرين، فقد اتضحت صورة عراق ما بعد داعش في تأكيد المخطط الأمريكي الذي تم وضعه منذ خمسينيات القرن العشرين، ثم أصبحت في طور التنفيذ منذ عام ٢٠٠٣م، ولعل استفتاء الأكراد على انفصال إقليم كردستان ومعه بعض المناطق المتنازع عليها بين بغداد والأكراد خاصة كركوك، إضافة إلى الدولة السنية العربية في الوسط، والدولة الشيعية في الجنوب، خير دليل. الخبراء تناولوا وضع إقليم كردستان من كافة الزوايا، من حيث الاقتصاد، والسياسة، ومقومات الإقليم، ومشاكله، وتحدياته، وقدرته على إدارة نفسه والعيش كدولة مستقلة، وكيفية علاقتها مع دول الجوار، وموقف دول الجوار من الانفصال وما قد يترتب على ذلك في دول الجوار نفسها، وإن كانت التوجهات تميل إلى فشل الانفصال بالكلية، إلا أن الإقليم سوف يكون في إطار كونفدرالية وهي الصيغة الأمثل لعراق المستقبل.

محاور العدد المقبل

العدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٢٥ من سلسلة إصدار هذه المجلة سوف يتناول في ملفه الرئيس ملف "السباق النووي في منطقة الشرق الأوسط"، حيث يتم مناقشة السباق النووي بشقيه السلمي والعسكري. على الصعيد السلمي:

- دول مجلس التعاون وتوسيع الطاقة النووية للأغراض السلمية: الأهداف والنتائج.
- قدرات الدول العربية في تنفيذ برامج ومحطات الطاقة النووية: الواقع والمأمول.
- التعاون الخليجي - العالمي لتوسيع تكنولوجيا الطاقة النووية لخدمة التنمية.
- النماذج الناجحة في المنطقة والعالم، ووسائل الأمان النووي لارتداء هذا المجال.
- الاستفادة من العقول العربية والإمكانات والخبرات المتراكمة في هذا المجال.
- المجالات الأكثر احتياجاً لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في العالم.
- الاهتمام الخليجي بالانفتاح على الطاقة النووية السلمية: الأسباب والأهداف.

على الصعيد العسكري:

- كيف يمكن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.
- دور الوكالة الدولية في إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية: الرغبة والقدرات.
- الخيارات والبدائل العربية والخليجية في مواجهة السلاح النووي الإيراني.
- دول الجوار العربي خاصة إفريقيا وحقيقة مقابر النفايات النووية.
- حقيقة استخدام السلاح النووي في الحروب القادمة: هل من الممكن.
- التوازن الاستراتيجي في الخليج على ضوء ظهور المتغير النووي.

قضية العدد

22

انفصال كردستان يتوقف على قدرة القيادة المركزية في إدارة الدولة بقرار داخلي
د. خضر عباس عطلوان

ملف العدد

27

د. محمد غانم الرميحي

32

د. مثنى فائق العبيدي

37

د. عبد الرحمن نجم المشهداني

42

د. سيف الهرمزي

47

د. رشاد عبده

51

د. مصطفى إبراهيم الشمري

56

د. ظافر محمد العجمي

61

د. أحمد سليم البرصان

66

د. محمد مجاهد الزيات

70

د. محمد زاهد جويل

76

د. حارث قحطان عبد الله

80

د. محمد عباس ناجي

85

د. احمد قنديل

90

د. نصر محمد علي

94

د. محمد العيدان

99

د. عبد الكريم جابر العيساوي

101

مقدم ركن حسان ثابت

105

د. عادل البديوي

110

شاهيناز العقباوي

إصدارات

113

صراع الاستراتيجيات في الخليج العربي
قراءة وعرض: جمال أمين همام

وقفة

116

العراق .. نموذج الأزمات العربية
جمال أمين همام

الإسهامات

- ✦ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ✦ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ✦ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- ✦ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ✦ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتيبنها مركز الخليج أو مجلة آراء.

دول الخليج والعراق... التعاون لتجاوز التحديات

من المؤكد أن العراق قبل عام ٢٠٠٣م، ليس هو عراق ما بعد هذا التاريخ، وكذلك عراق ما بعد داعش ليس كما كان عليه قبل تلك المرحلة. وهذه المحطات في تاريخ العراق ليست صدفة، أو مجرد أحداث عابرة مرت على هذا البلد الشقيق الجار صاحب التاريخ والحضارة، بل أتت وفق مخططات سابقة، لدول كبرى ذات مصالح استراتيجية موزعة على جداول زمنية وفقاً للظروف الدولية والإقليمية، وأدوات تنفيذ هذه المخططات هي مكونات الشعب العراقي ذاته، عبر فسيفساء نسيج هذا الشعب، والتأثير الإقليمي على الولاءات والانتماءات العقائدية والمذهبية والعرقية والقومية داخل العراق.

العراق، كان مستهدفاً منذ القدم، لذلك توجه صوبها الغزاة عبر مراحل مختلفة في التاريخ القديم والحديث، بسبب موقعها الجغرافي المحدد لقوميات وعرقيات ومذاهبيات متنوعة، إضافة إلى ثرواتها الكبيرة، وزاد استهدافها متغيرات القرن العشرين، حيث جاءت الثورة الإيرانية حاملة لواء نشر المذهب الشيعي الذي تريد بسطه على المنطقة لتثبيت نظام ولاية الفقيه، وتمثل العراق في ذلك البوابة والمفتاح أمام تحقيق أهداف وطموحات الثورة الإيرانية لما بها من مقدسات شيعية، وكذلك وجود الأغلبية الشيعية بين العراقيين، كما إنها دولة ملاصقة لإيران.

المتغير الثاني، هو قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين المحتلة القريبة من العراق، حيث لا تريد إسرائيل ومن خلفها الغرب أن يكون العراق دولة قوية تهدد الوجود الإسرائيلي، وعليه تكالبت الظروف ضد العراق ووحدته، وأرضه، وشعبه، وساعد على ذلك اهتمام القوى الكبرى بالعراق لدواعي استراتيجية واقتصادية، فالعراق دولة نفطية مهمة وتأتي بعد السعودية من حيث الاحتياطي والإنتاج، إضافة إلى صراع النفوذ الدولي والإقليمي الدائر على أرض هذا البلد العربي، القريب من البؤر الساخنة ومناطق صراع القوى الكبرى في العالم.

فما أن سقط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م، سرّحت الولايات المتحدة الجيش العراقي وقوات الأمن، وحلت حزب البعث، وفككت



د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

sager@grc.net

وزيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى السعودية يومي ٢١، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧م، جسدت هذه الرغبة من الجانبين، فقد شهدت هذه الزيارة التوقيع على محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي - العراقي، وانعقدت الجلسة الأولى من جلسات هذا المجلس في الثاني والعشرين من أكتوبر بالرياض، وتضمن البيان الختامي الذي أشار إلى الالتزام بأن " يعمل الجانبان على ضرورة العمل المشترك للحد من المعوقات وتسهيل نفاذ الصادرات بين البلدين" كما اتفقا على تنمية الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين، وإتاحة الفرصة لرجال الأعمال للتعرف على الفرص التجارية والاستثمارية، وتبني الوسائل الفعالة التي تساهم في مساعدتهم على استغلالها، إضافة إلى تشجيع تبادل الخبرات الفنية والتقنية والبحث العلمي بين البلدين.

وقد تم تشغيل خطوط الطيران من السعودية إلى العراق وهبطت أول طائرة سعودية في بغداد يوم ١٨ أكتوبر بعد غياب استمر لأكثر من ٢٧ عامًا، إضافة إلى افتتاح قنصلية عامة سعودية جديدة في العراق، وفتح المنافذ الحدودية، ودراسة إنشاء منطقة للتبادل التجاري، ومراجعة اتفاق التعاون الجمركي، إضافة إلى رفض المملكة العربية السعودية الاعتراف بالاستفتاء الكردي وما يترتب عليه، وكل ذلك يحمل مؤشرات، بل خطوات جادة من جانب المملكة العربية تجاه التعاون مع العراق.

يتبقى على حكومة بغداد البدء في ترتيب الأوضاع من الداخل بإرادة ذاتية دون تبعية لإيران، أن تتجاوز مع التوجه الخليجي لتحقيق تعاون حقيقي مثمر ومفيد للطرفين، وفي الداخل تعمل على تطبيق عدالة ناجزة، بما يضمن المساواة بين جميع العراقيين وتكون المواطنة هي المعيار الحقيقي بعيداً عن المذهبية، أو العرقية، والقومية إسوة بدول أوروبا التي تقدمت حين لفظت التقسيم الديني والمذهبي والعربي، وتكون لأجهزة الدولة اليد العليا في إدارة شؤون العراق، وأن يكون القرار العراقي من الداخل وليس من الخارج، وأن تعامل الحكومة المركزية إقليم كردستان بمنح الحقوق مقابل التزام الأكراد بالواجبات، حتى تحافظ على كردستان ضمن حدود العراق الجغرافية كما كان الوضع منذ فجر التاريخ.

مؤسسات الدولة بكاملها، وتعقبت القيادات العراقية في عهد صدام حسين وأعدمت أكثرهم، ومن ثم فقد العراق أهم أدوات الحفاظ على أمنه وسلامه ووحدته أراضيه، وعليه دخلت إيران العراق في إطار صفقة مشبوهة مع الولايات المتحدة مازالت أجزاء كثيرة منها غير معلنة، كما انكمش الوجود العربي خاصة بعد أن جاءت حكومات عراقية تابعة لإيران، وعلى الأرض طغت الطائفية المسلحة، والافتتال الداخلي بين مكونات الشعب العراقي، وأصبح العراق محاصراً بين استعمار أجنبي، وهيمنة إيرانية، وتفتت واقتتال داخلي، واحتدمت الصراعات وحروب الميليشيات بعد تشكيل قوات الحشد الشيعي، وسيطرة داعش على أجزاء كبيرة من وسط العراق، وأدت كل هذه الأوضاع أخيراً إلى محاولة الأكراد بانفصال إقليم كردستان وتم ترجمة ذلك في استفتاء ٢٥ سبتمبر الماضي.

هذه الأحداث التي تصف بالعراق، وتستهدف وجود الدولة العراقية نفسه، وتقسيم الشعب، وإضعاف الحكومة المركزية، تتطلب إعادة ترتيب الأمور العراقية تماماً من حيث تأثير تحجيم نفوذ القوى الخارجية المسيطرة على القرار العراقي الداخلي، وإقامة حكم مدني يعتمد العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للسلطة والثروة، والمشاركة السياسية، وإدارة شؤون الدولة والمناطق، وإلغاء المحاصصة وكل مظاهر عسكرة الطائفة أو الحزب، وتفكيك جميع الميليشيات المسلحة، وإعادة بناء جيش وطني نظامي مدرب ومؤهل ومسلح، مع تحجيم التدخل الخارجي خاصة الإيراني في الشأن الداخلي للعراق والعراقيين. من جانبها، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستؤيد وستدعم ذلك لأنها ترغب في وجود عراق موحد وآمن مستقر وقوي معافى اقتصادياً، وسياسياً، وأمنياً، واجتماعياً، ولا تريد دولة مقسمة أو فاشلة موزعة طائفيًا أو عرقيًا، أو قوميًا، ولا تريد دولة ضعيفة أمنياً تكون مأوى للإرهاب والإرهابيين، أي أن مصلحة دول الخليج في وجود عراق موحد قوي وليس العكس، واتخذت هذه الدول خطوات إيجابية كثيرة نحو بناء علاقات قوية وشراكات مع بغداد في الآونة الأخيرة، ولعل الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في المملكة العربية السعودية والعراق دليل قوي على الرغبة في بناء هذه العلاقة القائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الآخر، وبناء شراكة اقتصادية مفيدة للطرفين، وتدشين تعاون أمني وثيق يواجه الإرهاب.

التفاهم السعودي- الروسي أوجد ثقة بين الطرفين وأظهر فرصاً لتطوير العلاقات

السعودية وروسيا ... بداية شراكة قوية وعصر جديد

على مدى ستين عاماً قبل الثورة البلشفية التي أطاحت بالإمبراطورية عام ١٩١٧م، تلقت روسيا ضربات أغلقت في وجهها الطريق إلى القسطنطينية، وفقدت السيطرة على الشعوب السلافية في البلقان على يد الانجليز ثم ألمانيا وبمساعدة النمسا، وفي عام ١٩٠٥م، هزمتها اليابان وأوقفت كل توسع لها في اتجاه منشوريا وكوريا. الثورة البلشفية بقيادة لينين الذي أعلن عن تأسيس أول دولة اشتراكية ضمت لها ١٥ جمهورية سميت "الاتحاد السوفيتي" الذي ضم ما يزيد عن مائة أمة وقومية، وبرز دور الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٣م، عندما تمكن من مواجهة الجيش الألماني في ستالينجراد واستسلم الجيش الألماني السادس أمام القوات السوفيتية، بل نجح السوفيتي في وقف هجوم ألماني على كورسك، لكن القوات الأمريكية كانت تتابع الانتصارات السوفيتية ودخلت الأراضي الألمانية في سبتمبر ١٩٤٤م، بعد شهور من عبور القوات السوفيتية من الحدود الشرقية.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

النازية العالمية بدأت بعدما ضمت ألمانيا النمسا وتتطلع لضم تشيكوسلوفاكيا وكان ستالين مشغولاً بمتابعة الأوضاع في أوروبا ولم يكن معروف أن المملكة العربية السعودية تمتلك احتياطات ضخمة من البترول في أراضيها تقدر بربع احتياطات العالم خصوصاً وأن بريطانيا قدمت تقريراً عن أن المملكة العربية السعودية لا يوجد فيها نفط بعدما نقتبت عن النفط في الحجاز عام ١٩٢٨م.

لكن أوفدت المملكة العربية السعودية جون فليبي المستشار الخاص للملك عبد العزيز في عام ١٩٤٣م، بعد الانتصارات التي حققها الاتحاد السوفيتي مع النازية، وقابل مخابيل رئيس مركز الاستشراق في القاهرة الذي تأسس عام ١٩١٧م، فيما أقيمت سفارة للاتحاد السوفيتي في القاهرة، وحاول أن يقنع رئيس المركز بأن يقنع السفارة في القاهرة بعودة العلاقات بين السعودية وموسكو التي لم تقطع بل توقفت، لكن السفارة طلبت من فليبي أن يتجه نحو القنوات الدبلوماسية خصوصاً وأن الملك عبد العزيز التزم الحياد حتى عام ١٩٤٥م، ولم يرد إثارة الانجليز المهيمنين على الجزيرة العربية في ذلك الوقت.

لكن اغتمت أمريكا الفرصة التي التقى فيها روزفلت مع الملك عبد العزيز في ١٤ فبراير ١٩٤٥م، من على السفينة في قناة السويس بعد عودته من اجتماع يالطا حيث أدرك روزفلت أهمية المملكة العربية السعودية وهو يتمتع بنظرة واسعة شاملة عن أهمية

زار الملك فيصل بن عبد العزيز موسكو عام ١٩٣٢م، بعد عدة زيارات قام بها إلى أوروبا وكانت الزيارة اقتصادية أكثر منها سياسية، حيث كان ذلك في عام الكساد بالولايات المتحدة الذي أثر على العالم، بينما كان يتمتع الاتحاد السوفيتي برخاء ولم يتأثر بهذا الكساد كثيراً، ولم تكن عوائد النفط حينها بدأت تتدفق على خزانة الدولة، خصوصاً وأن الدعم الانجليزي كان محدوداً.

لم يقدر ستالين مكانة السعودية حق التقدير بل اعتبرها بلاد صحراوية لا تعني له شيئاً خصوصاً وأنه كان أوربي التوجه في السياسة الخارجية، ولم يعي أن الملك عبد العزيز كان يهدف على الاستقلالية رغم الضغوط التي تمارس عليه من المال الانجليزي، ورغم ذلك لم يوافق ستالين على منح الملك فيصل قرضاً خصوصاً أن الملك فيصل لم يكن متحمساً للحصول على السلاح حتى لا يثير ضغائن لندن.

رغم ذلك ساهمت موسكو بإقامة أول محطة للهاتف الآلي في الطائف عام ١٩٣٤م، وتم تدريب سعوديين على أيدي سوفيت، لكن تجمدت العلاقة بين البلدين عام ١٩٣٨م، بسبب إعدام موسكو كريم حكيم ممثل الاتحاد السوفيتي في السعودية بعد اتهامه بأنه تخلى عن ثورة ١٩١٧م، وأصبح جاسوساً للملك عبد العزيز ورفض الملك عبد العزيز استقبال مبعوثاً آخر وهي خطوة استخدمها ستالين لترهيب دبلوماسييه خصوصاً وأن مرحلة شبح



٢٠١٧ عام عربي سعودي جديد بمناعة أقل ومتربصين أكثر وأفضل خيار لمواجهة المتربصين إصلاحات هيكلية تؤطرها رؤية وطنية شاملة

يؤدي هذا إلى ركود عالمي حيث أن الاقتصاد العالمي يتمحور حول سلاسل القيمة العابرة للحدود ستتقلص.

البعض يعتقد أن ترامب سيفاجئ العالم بفرض مزيد من العقوبات على روسيا إلى العقوبات التي أعلن عنها الرئيس أوباما، والبريكست بدأ بفكرة وانتهى بانفصال أطاح برئيس وزراء وهز أسس الاتحاد الأوروبي، لذلك هناك مطالبات لترامب بالانضمام إلى أوروبا لمقاومة التدخل الروسي، أي أن هناك توجه دولي جديد يقوم على تعددية في جبهات الصراع التي يمتلكها كل طرف بغية ضمان أوراق كثيرة عند التفاوض واقتسام النفوذ. عام ٢٠١٧م، عام عربي سعودي جديد ولكن بمناعة أقل ومتربصين أكثر، يبقى أفضل خيار لمواجهة المتربصين خارجياً القائم على إصلاحات هيكلية كبرى تؤطرها رؤية وطنية شاملة في مستوى تطلعات المواطنين.

وهو الدور الذي تقوم به السعودية نيابة عن العرب أو للملئ الفراغ العربي حينما انهارت أسعار النفط لم تتدخل السعودية كمعادتها في قيادة خفض الإنتاج بل تركت السوق ينهار نتيجة الصراع على تمسك الدول الكبرى المنتجة للنفط حينها أدرك بوتين أن عليه أن يعيد دراسة المستقبل من خلال أخطاء ستالين الذي لم يعبر أهمية للمملكة العربية السعودية التي احتضنتها أمريكا نتيجة وعيها الجيوستراتيجي خصوصاً وأن التحالف السعودي - الأمريكي أصابته وعكة نتيجة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

هذه المنطقة، حيث كان يعلم أنها تمتلك ربع احتياطات النفط، بل أخبر روزفلت الملك عبد العزيز بأنه رجل أعمال قبل أن يكون رئيساً لأمريكا على عكس ستالين الذي يجعل الأيديولوجية هي الأولوية لديه على غرار إيران في الوقت الحاضر.

نجح روزفلت في تمرير قانون يمنح السعودية مساعدات في إطار التأجير والإعارة ولم يقيم روزفلت سفارة في السعودية فقط بل وسع من البعثات ولم تسع أمريكا لترسيخ الرأسمال الأمريكي بل لترسيخ الدولة الأمريكية في السعودية، لذلك قال روزفلت للملك عبد العزيز روسيا تقرر مسألة الحرب بينما أمريكا تقرر مسألة السلام.

الآن ترامب يقول فلنجعل أمريكا عظيمة مجدداً، وقال لأجهزته الاستخبارية إنني أعلم ما لا تعلمون، حيث يشعل صدامات متعددة الجبهات مع حلفائه قبل خصومه، حيث ويكيليكس يبرئ روسيا من القرصنة ويتهم أوباما بمحاولة تقويض شرعية ترامب، ويخشى بعض السياسيين الأميركيين من أن يقدم ترامب على اتخاذ إجراء عسكري ضد كوريا الشمالية وهو ما يهدد الاستقرار العالمي وينذر بمواجهة نووية، وهناك خشية من أن يقدم ترامب على حرب تجارية بعد فرض قيود على الواردات ومن الواضح أن رئيس الأركان القادم يعتقد أن التجارة العالمية لعبة تخسر فيها أمريكا، وعندما يتعلق الأمر بالتجارة فأمريكا ليست قوة عظمى، بل الصين وأوروبا و قد

واختلطت لديها الأوراق وحتى الأولويات وهي قلقة من خسارة أمريكا وقد تخسر حتى روسيا .

مفاوضات الأستانة تحظى بمشاركة محدودة من الأمم المتحدة، حتى لا تحظى بشرعية دولية وتشكيك من قبل الأطراف الدولية خصوصاً ألمانيا وفرنسا، ولكن هل ينجح الدور الروسي رغم أنه حصل على موافقة من مجلس الأمن؟، وهل تنجح روسيا في الضغط على إيران من أجل إقامة شراكة مع السعودية من جهة ومع تركيا كمر لتصدير غازها إلى أوروبا وتحقق ممراً إلى قواعدها في البحر المتوسط وعلى الأراضي السورية؟، وهل الضغوط الإيرانية على روسيا تنجح في مقاسمة روسيا لها في سوريا كما قاسمت إيران أمريكا النفوذ في العراق؟ وكيف يكون الدور السعودي والدور التركي حيال هذا الواقع؟ وكانت زيارة الملك سلمان لموسكو مفاجئة ومريكة لخطط إيران المستقبلية ليس فقط في سوريا بل في المنطقة خصوصاً وأن الملك سلمان أكد في موسكو بأن السعودية لن تقبل بالتمدد الإيراني في المنطقة وهي رسالة تدركها روسيا بأنها تمثل شرطاً في العلاقة بين البلدين. كان مفتاح العلاقة بين السعودية وروسيا التعاون فيما بين البلدين حول النفط ساهم في إعادة التوازن لأسواق النفط العالمية، ووجدت السعودية أنه يوجد توافق في الآراء مع القيادة الروسية بشأن توسيع نطاق تلك العلاقات بين البلدين وهو ما أعلنه الملك سلمان لدى استقباله أعضاء مجلس الأعمال السعودي - الروسي أثناء زيارته لروسيا في ٢٠١٧/١٠/٥م، قال (نسجل بارتياح تام ما لمسناه من توافق في الآراء مع القيادة الروسية نحو العمل على نقل مستوى العلاقات لآفاق أرحب) في المقابل قال بوتين في مستهل اجتماعه بالملك سلمان (أنا مقتنع بأن هذه الزيارة ستعطي دفعةً جيداً لتطوير العلاقات الثنائية). وأكد الملك سلمان بأن تعاون البلدين ساهم بشكل محوري في إعادة التوازن لأسواق النفط العالمية وهو ما نأمل في استمراره وبما يحقق التوازن بين مصالح المستهلكين والمنتجين، الذي عززته منذ سبتمبر ٢٠١٦م، وأثمر هذا الاتفاق عن اتفاق وصف بالتاريخي والمفاجئ في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦م، بالجزائر حيث تم الاتفاق على تخفيض الإنتاج بنحو ١,٨ مليون برميل يومياً لمدة ٦ شهور وتم تمديده في مايو ٩ شهور أخرى تنتهي في مارس ٢٠١٨م.

تتجه السعودية نحو استثمار تلك العلاقة وفتح آفاق للاستثمار في قطاعات الطاقة المختلفة خاصة أن هذه الزيارة جاءت قبل شهر من اجتماع لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) المقرر أن تناقش خلاله تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي أدى إلى تحسين مستويات الأسعار خصوصاً وأن السعودية وروسيا تمثلان سويًا ربع الناتج العالمي من النفط، هما القوة الدافعة وراء إبرام اتفاق (أوبك بلس) وهو اتفاق غير مسبوق بشأن إنتاج النفط وأسفر عن استقرار أسواق الطاقة العالمية.

التي مكنت إيران من التوغل في المنطقة العربية ولم تعد تثق السعودية في مخططات الولايات المتحدة رغم أنها لا تستطيع أن تستغني عنها لكنها تبحث عن خيارات أخرى لتغطية هذا العجز. وكيف نجحت أوبك بقيادة السعودية مرة أخرى لدورها المعتاد في السوق بعد التنسيق مع روسيا، حيث اقتنعت روسيا بنصيحة السعودية بأن نمو مستدام لأسعار النفط مرهون بإجراءات إضافية من المنتجين بعد تقليص مليون وثمانمائة ألف برميل يومياً .

هذا التفاهم بين السعودية وروسيا أوجد ثقة بين الطرفين وظهرت هناك فرص تعاون جديدة لتطوير العلاقات بين الطرفين في العديد من الملفات، وبشكل خاص الملف السوري حيث ترغب روسيا في الحصول على سوريا المفيدة لها ولن تقبل موسكو بأن تصبح سوريا مفيدة لإيران فقط، وهو ما جعل ترامب يشيد بذكاء بوتين مما أثار حفيظة الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وبدأ هناك تضارب أجندات بين روسيا وإيران من جهة وبين إيران وتركيا من جهة أخرى، ما جعل مستشار خامنئي يعلن أن حزب الله لن يخرج من سوريا، وبدأت تركيا تتهم دولا ومجموعات بمحاولة عرقلة وقف إطلاق النار في سوريا، وهو ما نجد أن هناك إرهاب في إيران وتركيا ولأول مرة هناك تفجيران يستهدفان أنابيب ثاني أكبر حقول النفط الإيرانية ؛ ينقل ٥٠٠ ألف برميل يومياً تبناه النضال العربي لتحرير الأحواز، بينما في تركيا لإضعاف دورها وإشغالها حتى تخفف من مطالبها من جهة الأكراد التابعين للولايات المتحدة والسماح لإيران بالحصول على نفوذ أسوة بروسيا أي تقسيم سوريا ولكن روسيا تدرك مطالب السعودية. لذلك بدأت إيران بتخريب المبادرة الروسية - التركية لتكرار التجربة الأفغانية إذا لم تنضم واشنطن إلى تلك الاتفاقية التي ترفض المساس بالأكراد فإن الاتفاقية ستصبح بيد إيران تتلاعب بها، ومنذ سقوط حلب روج حزب الله والمليشيات الأخرى التي تقاوت إلى جانب النظام بأن الوجهة المقبلة هي إدلب لكنهم تفاجؤوا بالاتفاق بين روسيا وتركيا وفرض هذا الاتفاق على إيران وحزب الله رغم أن روسيا ضمت تركيا وإيران كضامنين للاتفاق، لكن إيران لن تستسلم لمثل هذا الاتفاق الذي يحرمها من التغيير الديموغرافي الذي تمارسه منذ فترة طويلة لتحقيق النفوذ الذي رسمته.

هذا الاتفاق يحرمها من مخططاتها، لذلك هي ترفض إشراك السعودية في مفاوضات الأستانة، بينما اعتبر الروس مشاركة السعودية مفصلية، وهي تهدف فقط القضاء على المعارضة المسلحة المدعومة من دول الخليج وتركيا والقضاء على الثورة بشكل كامل وتام، وفوجئت إيران بأن المعارضة التي تم ترحيلها بضمانة روسية إلى إدلب من أجل القضاء عليها في إدلب باقية بحكم اتفاق وقف إطلاق النار الشامل في سوريا مما أربكها

مليار دولار وأعلنت أمريكا أنها لن تغير التوازن العسكري الأساسي في المنطقة، واعتبرت الموافقة على بيع نظام ثاد الصاروخي للسعودية يصب في دعم الأمن طويل الأمد للمملكة ومنطقة الخليج في مواجهة إيران.

لم تفعل السعودية سوى أنها شجعت شريكاً تحرص عليه، وهي بذلك تعترف بروسيا باعتبارها فاعلاً مهماً في المنطقة، وكذلك روسيا تدرك أهمية موقع المملكة، وتؤمن بأهمية الدور السعودي في تحقيق الأمن في المنطقة، وروسيا تحتاج للسعودية في سوريا رغم أنها تميل لأمريكا لكن أمريكا لديها أجنداث فهي استخدمت ورقة الاستفتاء الكرديستاني من أجل ممر كردي إلى البحر المتوسط من أجل وقف الممر الإيراني، وهي تريد توريط روسيا في سوريا رغم ذلك لا يمكن أن ينجح أي حل سياسي في سوريا دون موافقة أمريكا لذلك تعتبر السعودية وسيطاً فاعلاً بين الطرفين لدفع التسوية السياسية في سوريا بعد تحقق وقف الممر الكردي لصالح تركيا ووقف الممر الإيراني لصالح دول المنطقة مما يفرض على روسيا لجم أطراف النزاع لتحقيق معادلة التسوية في سوريا وفي المنطقة.

الرياض وموسكو دولتان كل منهما ند للآخر وهما دولتان ناضجتان لن يرضخا لأي أيديولوجيا، ويجب أن تحمل تلك العلاقات الثنائية طابعاً مستقراً، وألا تكون عرضة أو رهينة للنزاعات والأزمات التي تنشأ في منطقة الشرق الأوسط المضطربة، خصوصاً بعدما تطورت العلاقات بشكل سريع ملفت للانتباه والتي بدأت تولد الثقة المتبادلة خصوصاً وأن مصالح البلدين تتقاطع حول أهم القضايا في المنطقة. ما يعني أنه حان الوقت لرفع مستوى الشراكات السعودية - الروسية وتوسيعها وتفعيلها وتعتبر زيارة الملك سلمان الأولى لروسيا تنويعاً للزخم الكبير للعلاقات السعودية - الروسية خلال العامين الماضيين.

مثل تلك الزيارات يزيد من فرص نجاح رؤية المملكة ٢٠٣٠ الطموحة التي تسعى نحو التنوع الاقتصادي والانتقال إلى الاقتصاد المعرفي والتركيز على تمكين القطاع الخاص من قيادة التوسع الاقتصادي واتخاذ العلوم والتقنية والابتكار وريادة الأعمال أسساً لاقتصادنا المستقبلي لبناء مستقبل أكثر إشراقاً. وتهدف السعودية الاستفادة من الخبرات الروسية في مجال صناعة الألمنيوم والصناعات الإلكترونية وصناعة القطارات والسكك الحديدية خصوصاً وأن السعودية تتمتع بعدد من الركائز الاقتصادية التي تسعى المملكة إلى ترسيخ مكانتها كقطب من أقطاب الاقتصاد والتنمية عالمياً.

ودعا الملك سلمان رجال الأعمال الروس للاستثمار في المملكة التي اعتمدت خطة عريضة للتنمية تحت عنوان رؤية المملكة ٢٠٣٠ من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحريره من الاعتماد على النفط مصدراً وحيداً وتمثل خارطة وأهداف المملكة في التنمية للسنوات القادمة التي تهدف على تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط بما يعمق من أثر ودور المملكة إقليمياً وعالمياً. وتم تنويع الزيارة بحزمة من صفقات ضخمة تشمل عقوداً لشراء الرياض أنظمة اس ٤٠٠ الروسية، إضافة إلى تصنيعها في السعودية، وشراء أنظمة مضادة للدروع من نوع كورنت أي ام وقاذفات صاروخية من نوع توس - ١ أي وقاذفات قنابل يدوية أي جي اس - ٣٠ ورشاشات كلاشنيكوف من نوع أي كي - ١٠٣.

ويتجه البلدان إلى تأسيس صندوق استثمار في مجالي الطاقة والتكنولوجيا حيث تم توقيع ١٥ عقداً تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، وشملت حزمة اتفاقيات عسكرية ومذكرات تفاهم وتعاون اقتصادي من بينها تأسيس صندوق بقيمة مليار دولار للاستثمار في مجال التكنولوجيا وآخر يمثل القيمة نفسها للاستثمار في مشاريع الطاقة، ويشدد منتدى الاستثمار السعودي-الروسي على رفع مستوى الشراكة في كل المجالات وأعلن عن انطلاق ٢٥ مشروعاً مشتركاً.

كما وقع البلدان مذكرة تفاهم لتوطين صناعة أسلحة نوعية ومتقدمة في المملكة التي تقوم بدور محوري في نمو وتطوير قطاع الأنظمة العسكرية، حيث أعلنت شركة درمك للتطوير عن إنشاء أكبر مدينة صناعية عالمية في المملكة قائمة على الإبداع والابتكار، حيث تركز السعودية على أهمية تبني الأفكار التي من شأنها أن تحول الابتكارات إلى منتجات تحقق عوائد مغرية، وتستهدف منظومة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، والطاقة الذرية السلمية وتطوير الملاحة بالأقمار الصناعية وغيرها.

تزامن عقد القمة بين الملك سلمان وبوتين انطلاق منتدى الاستثمار السعودي - الروسي بمشاركة ٢٠٠ شركة من الدولتين بهدف تجاوز العقبات والعراقيل البيروقراطية رغم ذلك تبقى تلك الاتفاقات الموقعة مع روسيا أدنى من تلك التي وقعت مع الولايات المتحدة في مايو ٢٠١٧م، حيث وقعت شراء أسلحة بقيمة ١١٠ مليار دولار شملت خمس محاور هي أمن الحدود ومكافحة الإرهاب والأمن البحري والساحلي وتحديث القوات الجوية والدفاع الجوي والصاروخي وتحديث أمن الاتصالات.

كما أثمرت تلك الزيارة عن موافقة واشنطن على بيع السعودية نظام ثاد الصاروخي الدفاعي التي تبلغ قيمتها ١٥

السعودية وروسيا

دولتان كل منهما ند للآخر

ناضجتان ولن يرضخا لأي

أيديولوجيا ويجب أن تكون

العلاقات الثنائية مستقرة

أمريكا مستعدة للتخلي عن قيادة المنظمات مقابل تعزيز مصالحها الداخلية انسحاب أمريكا من اليونسكو: ملامح انهيار النظام الدولي القائم

هل المنظمات الدولية ما زالت محط ثقة عالمية؟ هل المعاهدات الدولية في حالة إعادة مراجعة أو إلغاء؟ هل نعيش اليوم في حالة من إعداد تصميم النظام الدولي وهيكلياته ومؤسساته؟ تبرز الآن دولاً جديدة، وتفنن دول أخرى، وتوقع معاهدات، ويتم الانسحاب من معاهدات ومنظمات مختلفة؟ لماذا مثل هذه الانسحابات؟ وأي دور نتحدث عنه للولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم في ظل تلك الانسحابات؟

د. يحيى بن مفرح الزهراني

الأمر الذي أكدته مراراً وتكراراً الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لا سيما في خطابه الأخير في الأمم المتحدة في نيويورك، تبرر الولايات المتحدة انسحابها بأن المنظمة متحيزة ضد إسرائيل، وكانت أمريكا تمول هذه المنظمة بمقدار ٢٢٪ من ميزانيتها السنوية لكنها أوقفت ذلك في عام ٢٠١١م، بعد قبول فلسطين كعضو في المنظمة.

بلا شك إن اليونسكو من ناحية أخرى بحكم وجودها في فرنسا، وعضوية حوالي ١٩٥ دولة فيها، قد يجعل دولاً أخرى مثل فرنسا أو جماعات الضغط المختلفة تشارك الولايات المتحدة التأثير بها، وهذا ليس الحال في نيويورك مثلاً وتأثير أمريكا في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الواقع على أراضيها. لكن السؤال الأهم هنا عن النمط الذي بدأت الولايات المتحدة اتخاذه، والذي سبق قبل هذا الانسحاب مثلاً الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ والذي يتيح لأمريكا الاستفادة من فرص اقتصادية داخلياً، لكنه بالتأكيد سيعقد العمل على القضايا البيئية خصوصاً وأن الولايات المتحدة تعتبر مسؤولة عن ١٥٪ من الانبعاثات الكربونية العالمية.

ذلك النمط من الانسحابات من المنظمات الدولية يفضي إلى نتائج هامة:

أولاً: إن الولايات المتحدة نفسها لا تثق بالنظام الدولي ومؤسساته ومعاهداته وأن بعض المعاهدات الدولية أو المنظمات الدولية لا تمثل مصلحة للولايات المتحدة، وقد يكون الاستمرار في تلك المنظمات أو المعاهدات خسارة لأمريكا.

تختلف المنظمات الدولية وتتنوع في وقتنا الحاضر من حيث الأهمية والاختصاصات وعدد الأعضاء ولكن من حيث الشخصية الدولية والسابق تعريفها بأنها: "مقدرة هيئة معينة ذات صلاحية مستقلة للقيام بالأعمال في المجال الدولي وأهلية اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات والمحافظة عليها برفع الدعاوى الدولية"، فقد استقر الفقه الدولي على أن الدولة هي وحدها التي تتمتع وتملك الشخصية الدولية وثار جدل حول اكتساب المنظمة الدولية للشخصية الدولية. منذ عام ١٩٤٥م، والمنظمات الدولية تأخذ حيزاً كبيراً في النظام الدولي من حيث شخصيتها الدولية، ودخول التعاقدات مع الدول والتأثير داخل الدولة وبين الدول، ومع التطور والتعقيد الذي صاحب النظام الدولي، أصبحت بعض المواد الخاصة بالمواثيق الدولية عرضة للتفسير الشخصي من قبل الدول مما أضفى نوعاً من الازدواجية بالتعامل في قضايا مختلفة، ناهيك عن نقص بعض الهياكل التنظيمية الأمامية من جهة، وبالمقابل انتفاء الحاجة إلى هياكل موجودة.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً أنها ستسحب مع نهاية العام ٢٠١٨م، من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ويأتي هذا الانسحاب "الثاني" بعد الانسحاب الذي أعلنته الولايات المتحدة عام ١٩٨٤م، ولا يمكن إغفال السياق الخاص بالانسحاب الأول والذي كان متعلقاً بالمد الشيوعي الذي ادعته الولايات المتحدة آنذاك، ومع سياق اليوم في المنظمة التي تشهد مؤخراً تنافساً على مقعد رئاستها من ناحية، و تشهد كذلك مكاسب على الصعيد الفلسطيني أيضاً، وكذلك سياق رئيس أمريكي يضع مصلحة الولايات المتحدة الداخلية قبل كل شيء،



واشنطن ليست مستعدة أن تقدم مساعدات وتكون ثاني أو ثالث مستفيد حتى ولو كان ذلك معززاً قيادتها للعالم

وإيقاع العقوبات يقودها الفلسطينيون من أجل الحرية والعدالة والمساواة. وتدعم المبدأ البسيط الذي مفاده أن الفلسطينيين يحق لهم التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها بقية البشر، وذلك التعزيز ينتج أن تبين هذه الحركة الظلم الذي تتعرض له فلسطين والضغط الدولي الممثل بانسحاب الولايات المتحدة، ادعاء من الأخيرة أن المنظمة متحيزة ضد إسرائيل.

خاتماً:

ينبغي الإشارة إلى أن الأنماط المتتالية للسياسة الخارجية الأمريكية والتغييرات الدولية الحاصلة اليوم، تتجه بما لا يدع مجالاً للشك أننا الآن في مرحلة انهيار لأجزاء من النظام الدولي الحالي، وإقامة نظام أو أنظمة دولية جديدة، وتلك العملية ستستغرق وقتاً بالتأكيد، لكنها تأتي في عملية الانسحاب من المنظمات والمعاهدات الدولية مما يعطي بقية اللاعبين الدوليين فرصة لبسط نفوذ من ناحية، واستمرار في تردي الثقة بالمؤسسات الدولية، ثم بزوغ أنظمة تحالفات أو منظمات أخرى مبنية على أسس مشتركة جديدة، وتعزز المصالح المتغيرة للدول. لا شك أن هذه التغييرات هي معزز كذلك لمثل تلك المنظمات والمجتمع الدولي للمراجعة والنقد الذاتي من أجل التكيف مع التغييرات الدولية الحاصلة في وقتنا الحاضر.

ثانياً: إن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتخلي عن قيادة العالم في تلك المنظمات أو الاتفاقيات مقابل أنها تعزز من مصالحها الداخلية. ثالثاً: ترك الولايات المتحدة للمنظمات الدولية والانسحاب منها ومن المعاهدات الدولية يخلق فراغ قيادي للعالم وهذا قد يسبب عدم استقرار للبنية الدولية ومؤسسات النظام الدولي.

رابعاً: إن الولايات المتحدة ليست مستعدة أن تساعد أو تقدم للنظام الدولي مساعدات تكون هي ثاني أو ثالث مستفيد، حتى ولو كان ذلك معززاً لقيادتها للعالم، فالحسابات الآن والأولويات أصبحت مختلفة لديها عن ذي قبل.

وهنا يطرح سؤال كذلك ماهي تبعات ذلك الانسحاب:

هنالك تبعات قانونية وسياسية وإدارية ومالية للمنظمات والدول، لأن الولايات الأمريكية المتحدة تعتبر من أهم المساهمين في المنظمات الدولية. ستعاني المنظمة بالتأكيد من الدعم المالي كون الولايات المتحدة من المساهمين المهمين، وبالتالي سيتعين على المنظمة، رفع قيمة المساهمة للدول وطلب دعم من الدول المانحة وكذلك البحث عن أساليب جديدة للتمويل. وتعد هذه النقطة من المآخذ على المنظمات الدولية خصوصاً الأمم المتحدة، واليونسكو حيث لم تطور طرق لتمويلها، واعتمدت على دعم الدول مما عزز في تدخل الدول الداعمة في أجندات تلك المنظمات.

من التبعات كذلك على هذا الانسحاب تعزيز حركة BDS وهي حركة تهدف إلى المقاطعة لإسرائيل، وسحب الاستثمارات،

العصا والجزرة .. ضارة بالشعوب وفي خدمة الأنظمة التي تخضع للعقاب

العقوبات الاقتصادية الدولية .. تكلفتها وجدواها

من أهم أدوات السياسة الخارجية، لأي دولة من الدول (الأداة الاقتصادية)، حيث تقع في منطقة وسط بين الأداة الدبلوماسية والأداة العسكرية، في الوقت الذي تخدم فيه الأداة الاقتصادية الدبلوماسية، إلا أنها لا تستبعد تمامًا العمل العسكري.. وإن كانت كلتا الأداتين (الاقتصادية والعسكرية) تمدان امتدادًا لحركة الأداة الدبلوماسية، لكن بوسائل متقابلة.. وبتكلفة متفاوتة.. وبعائد مختلف، وكذا بتوقعات متضاربة النتائج.

د. طلال صالح بنّان

تكلفة العقوبات الاقتصادية الأخلاقية

الأخطر: في قرار اللجوء إلى نظام العقوبات الاقتصادية، ذلك البعد الأخلاقي الذي يطال جوانب إنسانية، كان يجب على طرفي الصراع، خاصة: تلك الأطراف التي تلجأ لخيار المقاطعة والعقوبات الاقتصادية، عدم إقحامها والمجازفة بالأخذ بخيارها في معمة الخلاف بينها. كثيرًا ما تتولد مآسٍ إنسانية نتيجة لفرض العقوبات الاقتصادية على دول هي في الأساس تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية مزمنة، وفي أمس الحاجة للمعونة الاقتصادية، من أن تتعرض للعقوبات الاقتصادية، لأسباب ودواعٍ سياسية، هي في كثير من الأحيان، تمس قضايا السيادة الحساسة، أكثر من اعتبارها عقوبة على مروجٍ أو تجاوزٍ على قيم النظام الدولي المرعية.. أو لمواجهة سلوكٍ من شأنه أن يخل باستقرار العالم وأمنه، كما تحاول الدول التي تلجأ لخيار العقوبات الاقتصادية تصويرها، أو حتى اختلاقها، من أجل تبرير الأخذ بخيار العقوبات الاقتصادية لإدارة أهداف سياستها الخارجية.

في المقابل: وامتدادًا لهذا البعد الإنساني والأخلاقي السلبي لخيار العقوبات الاقتصادية، فإن الكثير من الدول، التي تتعرض لأنظمة العقوبات الاقتصادية، بهما استقرار أنظمتها السياسية، ولا تلتفت للآثار السلبية لاستمرار العقوبات الاقتصادية على شعوبها. في هذه الحالات: تتغلب شعارات الحفاظ على السيادة.. وبقاء الدولة، واستقلال قرارها السياسي، ولو من باب المزايدة السياسية، على مدى فاعلية النظام السياسي وكفاءته في أداء وظائفه والقيام بأعباء مسؤولياته، ومن ثم محاولة تسخير موارد الدولة المحدودة والفقيرة،

المعونات الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية

كثيرًا ما تلجأ الدول لخيار الأداة الاقتصادية في محاولتها خدمة مصالحها الوطنية، ودعمًا لأمنها القومي. الدول، وخاصة الغنية منها، تلجأ لنظام المعونات الاقتصادية بمثابة "الجزرة"، التي تجذب الدول الأكثر احتياجًا لها، من أجل دعم الأخيرة السياسي وتعاطفها مع القضايا، التي تنصدي لها الدول المانحة للمعونات الاقتصادية، على المستويين الإقليمي والدولي. أيضًا: نفس الأداة تستخدم سلبًا كـ "العصا" للتأثير على سلوك الدول الأخرى لتتوافق مع مصالح وأمن الدولة أو الدول، التي تلجأ لنظام العقوبات أو المقاطعة الاقتصادية. في كلتا الحالتين تتفاوت عوائد وتكلفة اللجوء للأداة الاقتصادية، بتفاوت القضايا التي تُستخدم من أجلها.. وكذا بتفاوت حاجة ومكانة الدول موضوع نظام العقوبات الاقتصادية.

في كل الأحوال: نظام العقوبات الاقتصادية، أشد قسوة وتكلفة على طرفي الصراع، كما أنه بالنسبة للأطراف التي تتعرض له أشد مقاومة وأقل تسامحًا، ربما في بعض الأحيان، تفوق تصميم وإرادة الدول المقاطعة، التي تلجأ لخيار العقوبات الاقتصادية.. وأحيانًا: قد يُعد، اللجوء لخيار العقوبات الاقتصادية، من قبل الدول التي يُفرض عليها، عدوانًا يرقى لمستوى التهديد بالحرب. بالإضافة إلى أن العائد على الدول، التي تلجأ إلى خيار العقوبات الاقتصادية، غير مضمون ومن الصعب توقعه، في غالب الأحوال، خاصة: إذا ما طال أمد العقوبات الاقتصادية، ونجحت الأطراف الدولية المستهدفة منه، على تجاوز أو تحمل تبعاته، ولم يلق تعاونًا إقليميًا ودوليًا لإحكام فرضه.

الدول الغربية الغنية، التي تزعم انتصارها علناً للخيار الديمقراطي وتلتزم بأن تعمل على نشره بين مجتمعات العالم، نراها لا تكتفي فقط بمخالفة أنظمتها الداخلية لتبرير عدم معاقبة أنظمة الحكم التي تأتي بالعنف، بتفادي تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية، بل قد تكون نفسها ضالعة في إحداث التآمر على برامج التحول الديمقراطي في كثير من مجتمعات العالم الثالث. حدث مثل هذا في تدخل الولايات المتحدة السافر والمباشر، في انقلاب تشيلي الديموي ١٩٧٣م، حيث كشفت وثائق الخارجية ووكالة الاستخبارات الأمريكية (سبتمبر ٢٠٠٣م) بعد مضي فترة السرية (ثلاثين عاماً)، التي يفرضها القانون للكشف عن وثائق الحكومة الأمريكية السرية، الدور السلبي المتواطئ لواشنطن في تدبير ذلك الانقلاب العسكري الديموي، الذي كلف الشعب التشيلي أكثر من ثلاثة عقود من الحكم القمعي المستبد، بل وعرقلة مسيرة الديمقراطية نفسها، في دول جنوب الكرة الأرضية. لقد أظهرت تلك الوثائق تورط إدارة الرئيس الأمريكي، حينها ريتشارد نيكسون (١٩١٣-١٩٩٤م) المباشر في الانقلاب العسكري العنيف، الذي قاده الجنرال أوغستو بونيشيه (١٩١٥-٢٠٠٦) على حكومة الرئيس سلفادور آلندي (١١ سبتمبر ١٩٧٣م)، وأفضى إلى قتل الرئيس آلندي في القصر الجمهوري بالعاصمة سانتياغو إثر قصفه بالطائرات، بعد ثلاث سنوات عاشتها تشيلي في ظل حكم ديموقراطي، عقب انتخاب سلفادور آلندي رئيساً لتشيلي (٤ نوفمبر ١٩٧٠م).

التأثيرات العكسية المضادة للعقوبات الاقتصادية

كما أنه، في الأمد الطويل قد ثبت نظام العقوبات الاقتصادية كونه عبئاً اقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً على الدول التي تأخذ به، منه على الدول التي هي موضوعه، خاصة إذا ما كانت تفرضه مجموعة من الدول تتفاوت تكلفه فرضه ودواعي الأخذ به بينها. كثيراً ما تثبت الدول والمجتمعات، التي تتعرض لنظام العقوبات الاقتصادية أن نَفْسَهَا في تحمل عبئه تتجاوز توقعات الدول التي تلجأ إليه، رغم شدة وطأته عليها، خاصة إذا ما كانت أنظمتها السياسية تحظى بشرعية سياسية عند شعوبها.. أو تواجه الدول، التي تفرض نظام العقوبات الاقتصادية، نفوراً أو عدم تعاطف إقليمي أو دولي مع القضايا التي تزعم تبرير لجوئها لنظام العقوبات الاقتصادية لخدمتها. مع الوقت، ليس فقط التعب والملل والشعور بارتفاع تكلفة اللجوء لخيار العقوبات يمكن أن يصيب الدول التي تفرض العقوبات الاقتصادية ومؤيديها، بل أيضاً قد يحملها اليأس من تأخر جني عائد الاستمرار في خيار العقوبات الاقتصادية إلى اللجوء إلى وسائل أكثر عنفاً و"دراماتيكية" مثل الحرب، فتزداد بذلك تكلفة إدارة الصراع والدخول إلى منطقة أكثر خطورة وأقل توقعاً بنتائجها.

ليس من أجل مقاومة تبعات العقوبات الاقتصادية.. وتخفيف عبئها عن الناس، بل لترسيخ دعائم النظام السياسي القائم، وتشديد قبضة استبداده. لكن، في معظم الحالات لا يبدو نظام العقوبات الاقتصادية مجدياً للدول التي تلجأ لفرضه، مهما كان وضع الدول التي تتعرض له ضعيفاً وهشاً، من الناحية الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى أن نظام العقوبات الاقتصادية، مع الوقت قد يزيد من كفاءة أنظمة الدول التي تتعرض له باكتشاف أو تطوير إمكانيات ذاتية.. وكذا إيجاد بدائل محلية وخارجية، للتعامل مع المشكلة، ما كان يمكن أن تحدث لولا المعاناة الناتجة عن العقوبات الاقتصادية، خاصة: إذا ما كان النظام السياسي القائم يحظى بشعبية قوية، قائمة على شرعية سياسية راسخة، تعكس إرادة الناس الحقيقية.

أو أن تكون الدولة المستهدفة من نظام العقوبات الاقتصادية غنية ومستقرة نسبياً، بل وحتى قوة كونية عظمى، كما في حالة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي على روسيا الاتحادية، بسبب غزوها للقرم وحربها ضد أوكرانيا (٢٧ فبراير ٢٠١٤م) أو ذلك النوع من العقوبات الاقتصادية، التي مازالت الولايات المتحدة ودول الغرب تفرضه على الصين، بدعوى الانتصار لحقوق الإنسان في الصين، التي فرضت عقب أحداث ساحة تيانانمن (١٥ أبريل ١٩٨٩م). وكما سبقت الإشارة إليه، فإن الضغوط التي تُمارس على الدول موضوع العقوبات الاقتصادية، قد لا تقود إلى تغيير في سياساتها وتوجهاتها، بقدر ما تقود إلى ترسيخ دعائم أنظمتها السياسية، مهما كانت قمعية، بضخ المزيد من الموارد الفقيرة والمتناقصة في شريان النظام السياسي، بهدف تعزيز سطوته وزيادة فرص بقائه في السلطة، وربما التمادي في عناده، بما قد يشكل تهديداً مباشراً وناجراً على سلام العالم وأمنه، كما هو في حال نظام العقوبات الاقتصادية القاسية المفروضة على كوريا الشمالية.

كذلك: فإن الجانب الأخلاقي السلبي لخيار اللجوء للعقوبات الاقتصادية لا يقتصر على الأثر السلبي المتمثل في الإضرار المباشر بحياة الشعوب الفقيرة، التي فُرضت العقوبات الاقتصادية على دولها عقاباً لسلوك أنظمتها السياسية، مهما كانت مبررات اللجوء لخيار العقوبات الاقتصادية من قبل الدول، التي تلجأ إليها. كثيراً ما يتمثل فُحْشُ نظام العقوبات الاقتصادية من قبل دول الغرب، التي تزعم انتصارها لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، حيث يعكس نفاقاً سياسياً وازدواجاً في المعايير في السياسة الخارجية لتلك الدول الغربية الغنية.

أنظمة الكثير من دول الغرب الديمقراطية الداخلية، وخاصة الولايات المتحدة، تقضي بمعاقبة الأنظمة السياسية، التي ترى أنها أتت إلى الحكم بطرق غير ديمقراطية، خاصة إذا حدثت تلك المحاولات بطرق عنيفة لتغيير أنظمة الحكم في بلادها. هذه



من عدم الاستقرار الإقليمي المزمع، كما حدث للعراق بعد غزوه الكويت لأكثر من ١٣ سنة، لينتهي نظام العقوبات الاقتصادية على العراق، طوال تلك المدة، بغزو أمريكي للعراق، خارج إرادة المجتمع الدولي، مازال العراق ومنطقة الخليج العربي، بل والشرق الأوسط بأسره، في معاناة مستحكمة من تبعاته غير المستقرة، إلى اليوم. من الحالات النادرة، التي يمكن تتبعها لنجاح نظام العقوبات الاقتصادية، ذلك الذي فرض على أنظمة الحكم العنصرية في روديسيا وجنوب إفريقيا، إلا أنه لا يمكن إيعاز ذلك حصرياً للعقوبات الاقتصادية، بقدر ما هو راجع للمقاومة الشرسة من قبل السكان الأصليين في روديسيا وجنوب إفريقيا، لنظامي هراري وبروتوريا العنصريين.. والاستهجان الأممي الواسع لنظام الفصل العنصري (الأبارتايد) في روديسيا وجنوب إفريقيا، مما وفر غطاءً أخلاقياً قوياً عزز من فرص نجاح نظام العقوبات الاقتصادية الدولية على نظامي الفصل العنصري تلك. بالرغم من ذلك: حصل أن بعض الدول المهمة والكبيرة في النظام الدولي، التي كانت تدعم نظام المقاطعة الاقتصادية ضد نظام بروتوريا العنصري، كثيراً ما تخرق هذا النظام لحاجتها لبعض المواد الأولية التي لا تتوفر بها، ويصعب توفرها من مصادر أخرى، مثل ما اضطرت الولايات المتحدة، في مناسبات معينة، من خرق نظام العقوبات الاقتصادية على جنوب إفريقيا لحاجتها لمعادن استراتيجية، مثل الكروم والبلاتين والروديوم والإيريديوم.

المقاطعة العربية لإسرائيل.. استثناء للقاعدة؟!

إلا أنه لا يفوتنا هنا التنويه لنجاح نظام المقاطعة العربية لإسرائيل، قبل لجوء بعض الدول العربية، بصورة متباعدة، لخيار

هذا بالإضافة إلى الأثر السلبي، طويل الأمد، الذي يتركه خيار اللجوء للعقوبات الاقتصادية، في مرحلة ما بعد الأخذ به، في علاقات أطرافه من الدول، وكذا في شكل التحالف الذي بدأ به عنده بعد التخلي عنه، بين الدول التي شاركت في فرضه. كما أنه، مع الوقت، قد يحدث نظام العقوبات الاقتصادية تغييرات هيكلية في النظامين الإقليمي والدولي، تتضرر منه أكثر مصالح الدول التي فرضته، لصالح منافسيها الإقليميين والدوليين، بمحاولة اقتراب الأخيرة من الدول التي فرض عليها ونجحت في مقاومتها، ربما بمساعدة تلك الدول المنافسة للدول التي فرضته، مما يزيد من تكلفة وعيب قرار اللجوء لخيار العقوبات الاقتصادية، من قبل الدولة أو الدول التي لجأت لفرضه.

باختصار: لم يحدث أن أثبت نظام العقوبات الاقتصادية أنه خدم، بصورة كفوء وفعالة، الهدف أو الأهداف التي يُتخذ من أجلها، إلا في حالات قليلة ونادرة سيتم التطرق إليها لاحقاً. بل، بالعكس، هناك شواهد تاريخية على فشل نظام العقوبات الاقتصادية من تحقيق الهدف منه... فقد ينتهي بكارثة كونية، كما حدث باندلاع الحرب الكونية الثانية، عندما انتفضت ألمانيا لتتأثر من نظام العقوبات الاقتصادية (تعويزات الحرب)، التي فرضها الحلفاء عليها بعد هزيمتها في الحرب الكونية الأولى، بموجب معاهدة فرساي ١٩١٩م.. كما أن احتمالات تكرار مثل هذه الكوارث الكونية واردة، هذه الأيام، إذا ما استحكمت أزمة التوتر بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، التي تُعزى في كثير من منعطفاتها لشدة وقسوة العقوبات الاقتصادية الدولية على بيونغ يانغ. بالإضافة إلى أن فرض العقوبات الاقتصادية، على بعض الدول من المحتمل أن يترك حالة

أمضى أسلحة العرب في صراعهم مع إسرائيل (نظام المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل).

بالتبعية، ونتيجة لذلك السلوك لبعض الدول العربية تجاه إسرائيل، وقضية الأمن القومي العربي، أخذ الخيط الإسرائيلي يتخلل النسيج العربي، كأحد أهداف صراع إسرائيل مع العرب، كما كان يقول وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشي ديان (١٩١٥-١٩٨١م)، حيث بدأت عزلة إسرائيل الدولية تتداعى.. وشرعت الدول، التي كانت تتردد في الاعتراف بإسرائيل، إما تحرجاً من شرعية إسرائيل الدولية والأخلاقية، أو تحسباً لردع نظام المقاطعة العربية لإسرائيل، ومنها دول أوروبية غربية كانت تاريخياً صديقة للعرب ومتعاطفة مع القضية الفلسطينية، مثل: أسبانيا واليونان ودولة الفاتيكان، توالى تباعاً بالاعتراف بالدولة العبرية. بل وأخذت دول في العالم الثالث، خاصة في إفريقيا، التي تقريباً جميعها لم تعد تقيم علاقات مع إسرائيل، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أخذت تتقاطر لتقيم أو تعيد علاقاتها مع إسرائيل بعد أن فقد الإجماع العربي زخمه الهادر، بقرار بعض دوله المهمة والهامشية، التخلي عما يُعرف بمستحقات الأمن القومي العربي، باعتبار إسرائيل العدو الاستراتيجي الأول للعرب.. وبالتالي:

تقويض نظام المقاطعة الاقتصادية الكفوء والفعال ضد إسرائيل... دعم من توارى قضية الشعب الفلسطيني لدى النظام العربي الرسمي لمرتبة متأخرة في سلم أولويات العرب القومية الاستراتيجية.

تواضع أداء خيار العقوبات الاقتصادية

نظام العقوبات الاقتصادية، أثبت مع الوقت فشله، عدا في زيادة معاناة الشعوب وترسيخ نظم الحكم المستبد.. ولم يثبت نجاحه إلا في حالات قليلة ونادرة، عندما يتمتع بشرعية سياسية أممية غالبية.. ويستند إلى قيم أخلاقية وثيقة الصلة بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعد التعامل الدولي المرعية في مسرح السياسة الدولية، ويخدم قضايا عادلة تحظى بإجماع أممي كاسح. بالتبعية: في مقدمة متطلبات أي نظام للمقاطعة والعقوبات الاقتصادية، ضد أي دولة أو مجموعة من الدول، أن تتوفر لديه شرعية قانونية وأخلاقية رادعة بأن يحظى، بإجماع دولي أو إقليمي قوي ومحكم، مثل مقاطعة العالم لنظام الفصل العنصري (الأبارتايد)، في روديسيا وجنوب إفريقيا.. ونظام المقاطعة الاقتصادية والعزلة السياسية، الذي فرضه العرب على إسرائيل، لأكثر من ثلاثة عقود (١٩٤٨-١٩٧٩م).

ما يسمى بالسلام مع الدولة العبرية، خاصة في الفترة ما بين حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (٢٦ مارس ١٩٧٩م)، التي كان من أهم بنودها تخلي مصر عن المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، التي امتدت -طوال فترة أوج التزام النظام العربي باستحقاقات المقاطعة الجماعية لإسرائيل- لتشمل مقاطعة الدول العربية لشركات عالمية تابعة لدول عظمى تضررت بدورها من نظام المقاطعة العربية لإسرائيل، مثل شركة كوكاكولا وفورد، حيث خضعت شركات منافسة لتلك الشركات العالمية وتجاوبت مع نظام المقاطعة العربية لإسرائيل مثل: شركة بيبسي كولا وجنرال موتورز. ولا ننسى هنا نجاح الدول العربية المنتجة للنفط، بقيادة المملكة العربية السعودية

في فرض حظر لتصدير النفط للدول الداعمة لإسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، الذي شمل دولاً عربية صناعية كبرى وغنية، مثل: الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا. وكانت هذه المقاطعة لتلك الدول المؤيدة لإسرائيل في حروب ١٩٧٣م، تكراراً -ولو بصورة محدودة وأقل تأثيراً وإحكاماً- في حربي ١٩٥٦م، و١٩٦٧م.

لم تتجح المقاطعة العربية لإسرائيل، التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود تخللتها أربع حروب

كبيرة بين العرب وإسرائيل (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ و ١٩٧٣م) بأن تكون لها آثاراً اقتصادية مؤلمة على إسرائيل والدول الداعمة لها، بل كانت لها آثار سياسية ممتدة بفرض عزلة سياسية على الدولة العبرية، باعتبارها دولة عدوانية عنصرية تحتل أراضٍ تابعة لدول عربية، صدرت بحقها قرارات إدانة صريحة وملزمة من الجمعية العامة ومجلس الأمن صنفتها صراحة من الدول العنصرية، مثل روديسيا وجنوب إفريقيا، كونها تغتصب حق الشعب الفلسطيني الطبيعي غير القابل للتصرف في سيادته وحريته وقيام دولته المستقلة على أرضه (فلسطين).

بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.. وتبعتها الأردن (٢ أكتوبر ١٩٩٤م) وقبل الأخيرة، اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الموقعة في واشنطن (١٣ سبتمبر ١٩٩٣م)، وأخيراً: أقامت موريتانيا علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في (٢٨ أكتوبر ١٩٩٩م)، انهيار نظام المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، الذي كان أمضى من خيار اللجوء إلى الحروب، التي خسرها العرب جميعاً، عدا الانتصار، الذي حققه العرب في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، كما ترتب على اعتبار حرب أكتوبر ١٩٧٣م، كما وصفها الرئيس المصري الراحل أنور السادات، بأنها آخر الحروب مع إسرائيل، انهيار تام لمنظومة المقاطعة العربية، بدايةً بالتخلي -كما سبقت الإشارة إليه- عن

لم يثبت أن نظام العقوبات الاقتصادية خدم أهدافه وشواهد تاريخية على فشل هذه العقوبات

الولايات المتحدة والعراق الجديد ما بعد داعش الاستراتيجية الأمريكية: تقسيم العراق مسألة وقت وإسرائيل تعتبره امتداداً لوعد بلفور

يقف العراق ما بعد القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية أمام مرحلة حرجية مع غياب التوافق السياسي على قضايا أساسية، تتعلق بالمدن المحررة من سيطرة التنظيم وطبيعة الإدارة في ظل التعددية السياسية والقومية والطائفية، وما إذا كانت حكومة العراق قادرة على تحقيق مصالح وطنية لعراق موحد، أم أن المواجهات ستكون مفتوحة للمزيد من التقسيمات الطائفية والعرقية والمناطقية والاثنيات الدينية في ظل الافتقار لخطط واقعية لترتيب البيت العراقي، الأمر الذي قد يدفع نحو تقسيم فدرالي يؤسس لمرحلة جديدة من تاريخ العراق سيما مع ارتفاع الطموحات الكردية لإعلان انفصالها، والعيش كدولة مستقلة ذات علاقة مع جارتها الجديدة العراق، مع صعوبة توصل الطرفين لصيغة مشتركة تمكنهما من حل إشكاليات الخلاف، الذي أتى بالتزامن مع الحرب الدولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مما يؤشر لمرحلة أكثر صعوبة وتعقيداً على العراق إذا ما استثنينا مشروع انفصال كردستان، حيث ضمنت معظم الأحزاب السياسية لنفسها وجود قوات تنتمي إليها مدعومة إقليمياً ودولياً لتعزيز تواجدها، مما بلور حالة من الصراع السياسي في سياق تجاذب وصراع عميق للإرادة الدولية والإقليمية جعلت من العراق ساحة لنفوذها السياسي والعسكري.

د. أميرة الراشد الغامدي

عُشر النخبين في كل محافظة من المحافظات التي تستهدف تكوين الإقليم فالصيغة الفيدرالية التي تفضلها الإدارة الأمريكية، هي أقرب ما تكون إلى الكونفدرالية التي تعتمد الطابع الإقليمي، مع منح سلطة مطلقة تقريباً لكل إقليم خاصة وأن الدستور يدعم هذا الاتجاه في بعض مواده، وهو ما تم مناقشته من قبل مسؤولين أمريكيين مع بعض السياسيين في السلطة العراقية، وتم اطلاع بعض حكومات المنطقة عليه. كما شجع بعض القيادات السياسية والعشائرية العراقية ممن كانوا ضد مشروع التقسيم، مناشدة الإدارة الأمريكية السابقة بضرورة العزل ما بين الطوائف المذهبية والعرقية، يكون فيه لكل مكون من السنة والشيعية والأكراد، وضع سياسي وجغرافي ومعنوي في ثلاثة أقاليم مستقلة لعراق فدرالي، قادر على تحقيق الانسجام والتآلف ما بين الطوائف مع توزيع عادل للثروة والمكتسبات الوطنية، وهو تحديداً ما يتوافق مع مشروع الديمقراطية -جو بايدن- مخطط مشروع تقسيم العراق إلى أقاليم في عام ٢٠٠٧م، وإن كانت هناك قوى عراقية مؤثرة من

ومع تزايد حالة الاحتقان الطائفي في العامين الأخيرين، ترسخت الكثير من القناعات لدى الشعب العراقي بفشل الحكومات المتتالية في إيجاد مجتمع آمن ومستقر يستند على مصالح وطنية حقيقية، تحد من الصراعات السياسية والاقتتال الطائفي في الساحة العراقية ومن معاناة عشرات الملايين من العراقيين فضلاً عن عجز الحكومة عن القيام بواجباتها في توفير الخدمات والأمن للعاصمة والمحافظات وتفاقم حالة الانفلات الأمني في العاصمة بغداد ومحافظات العراق السنية مما دفع بمطالب التقسيم أو -الفدرلة- التي طالما كانت حاضرة في ذهن العراقيين منذ دخول الولايات المتحدة أراضيها عام ٢٠٠٣م، وحقهم التشريعي طبقاً للمادة (١١٩) من الدستور العراقي، الذي صيغ بأمر من الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في عام ٢٠٠٤م، ونص على أحقية كل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه سواء كان بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تسعى لتكوين الإقليم، أو بطلب من

شرعت الإدارة الأمريكية في استحضار مخططات التقسيم لتجزئة بلدان الطوق وفي مقدمتها العراق

الأخير، وكان في مقدمتها مشروع تقسيم العراق، التي اتفقت على استبدال العراق الحالي بثلاث دويلات صغيرة كردية في الشمال، وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب، وهي الخطة التي اقترحها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر وأيدها بعض الساسة والمفكرين أمثال: ليزلي جيب - ديفيد جوزيف - جون هوبكنز □ لوقف الصراع الدموي في العراق، وإن كانت المؤشرات المتوافرة تؤكد أن الاستراتيجية الأمريكية تميل لإضعاف القوة العراقية والحيلولة دون إعادة بناء قوته العسكرية مرة أخرى مما يسهل السيطرة عليه وليس كمخرج لحل الأزمات التي تواجهها الإدارة الأمريكية في العراق.

وتتطلق الإستراتيجية الأمريكية في مخطط تقسيم العراق من فرضية أن التحديات التي تواجه العراق لن تحل بهزيمة تنظيم الدولة في ساحة المعركة فحسب، وإن مسألة تقسيم العراق مسألة وقت لا سيما مع تطور الأحداث في المنطقة وتوالي المعطيات الميدانية، حيث وجدت أمريكا أن من الصالح لتعزيز جهودها الميدانية في حربها القائمة ضد الدولة الإسلامية عدم تقسيم العراق ما قبل تحقيق الهزيمة الكاملة للتنظيم وسعت الولايات المتحدة مؤخراً بالتنسيق مع بريطانيا، والتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، تأجيل مشروع انفصال إقليم كردستان لمدة عامين، وأكد وزير الخارجية الأمريكي - ريكس تيلرسون □ عدم اعتراف واشنطن بنتائج استفتاء انفصال الأقليم الذي أجري مؤخراً كون الاستفتاء ونتائجه يفتقران للشرعية، مشدداً على استمرار بلاده في دعم عراق موحد اتحادي وديمقراطي مع حث بغداد وأربيل على الهدوء وإنهاء الاتهامات والتهديدات المتبادلة.

الولايات المتحدة ومشروع انفصال كردستان العراق

لطالما كانت تطلعات الأكراد في دولتهم القومية تتفق و استراتيجية الإدارة الأمريكية في التقسيم الكونفدرالي للعراق، كمخرج لأزمته منذ العام ٢٠٠٣م، فطبيعة التحالف الأمريكي مع أكراد كردستان العراق واضح للعيان لا سيما مع صياغة نصوص دستور عام ٢٠٠٥م، التي أعطت وضعاً مميزاً للإقليم، وتؤكد ذلك التعاون أكثر ما يكون في حرب الولايات المتحدة والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مما شجع من تطلعات الأكراد في تكوين دولتهم القومية مع احتياج القوى الدولية لمشاركتهم العسكرية في محاربة الإرهاب، وبالرغم

المفكرين ورجال الدين وشريحة واسعة من الشباب، تقف ضد هذا التقسيم، وترى فيه مشروع غربي ليس لتقسيم العراق فحسب، بل ودول المنطقة، عبر إضعاف قوة العراق بما يخدم أهداف إيران التوسعية، وتعزيز الأمن القومي الإسرائيلي، وإن تأكدت تلك الشكوك بزيارة وزير الدفاع الأمريكي الجديد -جيمس ماتيس- إلى العراق التي وجد فيها البعض حراك أمريكي لترتيب ودعم أوضاع قواته في مرحلة ما بعد داعش، وتأكيد استمرار العلاقة والدعم بقيادة -الرئيس ترامب- لتحسين الأمن القومي الأمريكي من خلال إنهاء الوجود القمعي في العراق وضرب جميع الحركات الإسلامية المتطرفة لضمان أمنها الوطني عبر القارات.

الولايات المتحدة والعراق الجديد ما بعد داعش

من المسلم به أن السياسة الخارجية الأمريكية تركز دوماً على بعدين خارجين رئيسيين فيما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط والخليج تحديداً، أولهما: تأسيس قاعدة أمنية قابلة للبقاء في المنطقة كهدف قصير الأمد، وثانيهما: إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والثقافات الداخلية في المنطقة بما يتناسب والنموذج الأمريكي، وإن اقتضى ذلك شن حروب وقائية لتغيير الأنظمة وإحداث الإصلاحات الليبرالية لإقامة أنظمة سياسية حديثة وديمقراطية. كما صرح بذلك عدد من الساسة والمفكرين ورؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين، وهو ما يؤكد أن المخطط الأمريكية الساعية إلى تقسيم دول المنطقة العربية ومن بينها العراق لم تكن وليدة تأزم الوضع السياسي والعسكري العراقي ودخول الولايات المتحدة في حرب استنزاف طويلة، ومحدودية البدائل المتاحة أمامها حتى مع القضاء على تنظيم "داعش" بل هي استراتيجيات صاغها الكثير من المفكرين والفلاسفة الأمريكيين منذ عقود، وإن تركت خطط وأسلوب التنفيذ لمراكز الأبحاث الأمريكية وأذهان السياسيين الأمريكيين بحسب المتغيرات السياسية والدولية لكل رئاسة أمريكية.

وبدافع الأحداث والوقائع على المسرحين السوري والعراقي مؤخراً، شرع مستشاري الإدارة الأمريكية في استحضار تاريخ مخططات الاستعمار الأمريكي منذ خمسينيات القرن الماضي وصولاً إلى بدايات صعود المحافظين الجدد الأمريكيين في إطار مخطط التجزئة والتقسيم لبلدان الطوق خلال العقد

من إدراك القوى الدولية للهدف الكردي، ومحاولة ترجمة واستثمار مشاركته وانتصاراته في استكمال مسار الاستقلال عن الدولة العراقية، إلا أن سياسات التحالف الدولي أتمت بالكثير من الحذر في التعامل مع التطلعات الكردية ورفض فكرة الانفصال على الأقل في الوقت الراهن على اعتبار أن انفصال إقليم كردستان أثناء الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية ستكون له تداعياته الكارثية على مجريات تلك الحرب، إذ سيفضي استقلال كردستان إلى المزيد من الصراع بين الحكومة العراقية وبين حكومة الإقليم، مما يشنت جهود أمريكا وحلفائها والحكومة العراقية في حربها على تنظيم الدولة الإسلامية ناهيك عن احتمال اتساع معادلة الصراع بين بغداد وأربيل مع دخول المتغير الشيعي على معادلة الرفض الداخلية لاستقلال إقليم كردستان، ورفض بعض العراقيين الأكراد من السياسيين ورجال الأعمال وشخصيات بارزة انفصال الإقليم في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية الحالية واحتمال استخدام بغداد وسائل عنيفة على المستويين الدبلوماسي والعسكري لكبح التطلعات الكردية، كما أن الظروف المحيطة بالمنطقة مؤخراً، لن توفر بيئة ملائمة لنجاح مشروع الانفصال مع صعوبة التحديات والموانع الناتجة عن رفض القوى الإقليمية في المنطقة مثل -تركيا وإيران- لنتائج الاستفتاء لاعتبارات جيوسياسية وأمنية واقتصادية خاصة بها.

ونستنتج مما تقدم، أن ثمة موافقة أمريكية ضمنية على استقلال إقليم كردستان في المدى البعيد، بالرغم من رفضها لنتائج الاستفتاء في الوقت الراهن، وإن كانت تؤثر المعطيات بأن الإدارة الأمريكية ستدعم -حال الانتهاء من محاربة داعش في العراق وسوريا- مشروع استقلال الإقليم. كما ستعتمد إلى الضغط على حكومة العراق للتفاوض حول فصل السلطات السيادية بصورة رسمية بينها وبين إقليم كردستان لإقامة كونفيدرالية حقيقة معترف بها من كلا الجانبين، خصوصاً أن التجاهل الأمريكي لحلم الأكراد في تكوين دولة قومية سيكون له ثمنه المكلف على الإدارة الأمريكية التي طرحت بداية فكرة تقسيم العراق وما قبل الحرب على داعش.

ويتوقع أن تتجه السياسة الأمريكية خلال المرحلة القادمة في العراق -وإن طالبت بتأجيل استقلال إقليم كردستان- إلى ترتيب الأوضاع الداخلية في مرحلة ما بعد داعش والوقوف إلى جانب الفريق السياسي الذي سيحقق لها هذه التطلعات، فطبيعة ليبرالية الإدارة الأمريكية الجديدة، ستجعلها تتجاوز الظروف والاستحقاقات السياسية بما فيها الأغلبية الطائفية في العراق، إلى إيجاد أحزاب سياسية مناهضة للوجود الإيراني الذي سيكتف من حراكه لملء الفراغ الأمني في العراق ما بعد

داعش. كما من المتوقع أن يكون الحراك الأمريكي المضاد للنفوذ الإيراني أحد أوراق الضغط الأمريكي على إيران فيما يتصل بمراجعة الاتفاق النووي معها للحد من دورها الإقليمي في العراق والمنطقة، سيما أن العراق لا يزال له ذات الأهمية العسكرية والأمنية الاستخباراتية لدى الإدارة الأمريكية، التي يمكن استقراؤها من أجندة وترتيبات اللقاء الذي عقدته اللجنة المشتركة "الأمريكية-العراقية" والمقترحات التي قدمتها إلى رئيس الوزراء العراقي التي تعكس في مجملها مرتكزات للسياسة الأمريكية لعراق ما بعد داعش من حيث ضرورة بقاء القوات الأمريكية، وزيادة أعدادها لفترة لا تقل عن خمس سنوات فضلاً عن تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي، وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية وإعادة تأهيل وتدريب القوات العراقية المسلحة بكافة تصنيفاتها من حيث التنظيم والتسليح مع إعادة تأهيل المناطق المتضررة، فالخطة الأمريكية لتقسيم العراق سواء في الوقت الراهن أو بعد عامين لم تعد من أجل ضمان الاستقرار النسبي للعراق على نحو يمكن أمريكا من رفع يدها عنه، مع انسحاب تدريجي لقواتها من العراق بقدر تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة من خلال العراق حيث افترض مستشاري الإدارة الأمريكية في خطة تقسيم العراق أن يكون لكل طائفة دولتها الخاصة بها مما يتطلب من واشنطن إبقاء نفوذها على الأقاليم الناتجة عن التقسيم بقصد تقديم الدعم والمساندة الأمريكية لضمان استقلالية واستمرارية بقاء تلك الدويلات مقابل منح الأمريكيين تواجد ونفوذ أكبر، عبر نشر قواعد عسكرية تستطيع من خلالها الحفاظ على مصالحها، وهو ما عرضه الرئيس الأمريكي -دونالد ترامب- مؤخراً أمام القادة العراقيين، على اعتبار أن خيار تقسيم العراق لدويلات يعد الخيار الأمثل من البقاء الدائم على حالة العنف خصوصاً مع صعوبة طرح مبادرة شاملة للسلم الأهلي والمصالحة الوطنية تتفق عليها المكونات المذهبية والطائفية والعرقية في العراق.

وعلى المستوى الاقتصادي، من الواضح أن الإدارة الأمريكية ستعطي قدماً في السيطرة والاستحواذ على النفط العراقي، وهي الاستراتيجية المرتبطة بتوجهات ترامب الاستثمارية في إدارة ملفات السياسة الخارجية، والذي أعلن أن على الولايات المتحدة الحصول على ثمن الدفاع عن حقوق الشعوب الأخرى، وأن النفط العراقي هو حق أمريكا التي قدمت الكثير من الأرواح والمليارات في حربها مع العراق ووجدت الإدارة الأمريكية في التوسع الإيراني في العراق، وتطوير إيران نظامها الدفاعي وتجارب إطلاق صواريخها الباليستية مدخلاً مناسباً لتعزيز تواجدتها الأمريكي. كما تسعى إدارة ترامب بعد تدمير تنظيم

ويرى النظام الإيراني أن فحوى الخلاف بين أربيل وبغداد قابل للحوار والمصالحة الوطنية سيما ما يتصل بالمسائل قيد الخلاف حول المناطق المتنازع عليها وحصة الإقليم من الموازنة الاتحادية، وإنتاج وتسويق واقتسام عائدات النفط والغاز التابع للإقليم بين كلا الجانبين.

ولما كانت العراق بوابة واسعة للتمدد الإيراني في المنطقة، فمن المتوقع أن ينتهج النظام الإيراني كافة الوسائل الممكنة حتى العسكرية لمنع تكوين دولة كردية عراقية مستقلة، مستغل في ذلك رفض تركيا وسوريا وحكومة العراق نفسها لهذا الاستقلال كما عمدت طهران مؤخراً إلى استهداف حالة التقارب بين الحزبين الكردستانيين الديمقراطي والاتحاد الوطني - رغم خلافاتهما العميقة - بقصد منع التوافق بينهما بشأن مستقبل الإقليم وحل الخلافات التي باتت تعاني منها أجنحة حزب الاتحاد الوطني حليفها الكردستاني الاستراتيجي، كما لن تتوانى طهران عن دعم سياسات التحالف الوطني الشيعي الحاكم في تهيش وإقصاء غيره من المكونات الطائفية العراقية سواء السنة أو الأكراد على نحو يكرس دكتاتورية الغالبية السياسية، ولن يتوانى التحالف الشيعي بدوره وهو المدعوم إيرانيًا عن استخدام القوة في مواجهة حكومة أربيل، فضلاً عن سياساته في اختراق المكون الكردستاني لكسب ولاءات تساهم في تكريس التواجد الشيعي داخل أربيل بما يجهض تطلعاتها الانفصالية.

وعلى المستوى الأمني، لا يمكن تجاهل مخاوف إيران من استقلال الإقليم، وتداعياته السلبية في الداخل الإيراني مما يحفز النزعة الانفصالية لأكراد إيران وتداعياته الخارجية بالنسبة للمخطط الإيراني التوسعي في المنطقة الذي اتخذ من الأراضي العراقية مسرحاً لنشر ميلشياته، وتنفيذ عملياته سيما مع الاتفاق الأميركي الروسي التركي الخليجي على إنهاء التمدد الإيراني في العواصم العربية ناهيك عن تأثير مصالح إيران الاقتصادية مع إقليم كردستان العراق الذي يقدم النفط الخام إلى إيران مقابل الحصول على منتجات نفطية حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وأكراد العراق أكثر من ٨ مليارات دولار.

الموقف التركي من استقلال إقليم كردستان العراق

بلورت تركيا موقفها الرافض لمشروع القومية الكردية ومنحها حق تقرير المصير على أكثر من مستوى حيث شجب الرئيس التركي -رجب طيب أردوغان- نتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق، متهمًا الإقليم بالخيانة ومحاوله جر المنطقة إلى أتون حرب عرقية، كما هدد باتخاذ إجراءات عقابية

الدولة الإسلامية إلى طرح مبادرات أخرى للحكومة العراقية تتصل بمدى المشاركة في عملية إعادة إعمار العراق، وتعزيز الاستقرار والإصلاحات السياسية الإضافية التي يمكن أن تكون ضماناً أساسية لمنع نشوء أي جماعات مسلحة أخرى.

مواقف القوى الإقليمية من استقلال إقليم كردستان

ثمة مواقف إقليمية ذات تأثيرات هامة بشأن مشروع تقسيم العراق ما بعد داعش. كما يحدد فرص نجاح ذلك التقسيم من عدمه سواء كان من الداخل العراقي أو بفعل قوى إقليمية أو دولية بحكم أنها تشكل متغيراً أساسياً في سعيها للحفاظ على عراق موحد لذا كانت لها مواقفها الراضية من استقلال إقليم كردستان عن الدولة العراقية، وضم محافظة كركوك لنطاقه الجغرافي والسيادي، وما قد تشكله من امتدادات انفصالية كردية مماثلة في الدول التي تتواجد لديها قوميات كردية كإيران وسوريا وتركيا. كما أن هناك موقف داعم لانفصال الإقليم كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل، وهو ما سنحاول تعرفه تالياً بحسب المتغيرات السياسية والأمنية والجغرافية لكل دولة.

الموقف الإيراني من استقلال إقليم كردستان العراق

يأتي الموقف الإيراني في مقدمة المواقف الإقليمية الراضية لتقسيم العراق، ومحددًا مهمًا في إمكانية استقلال إقليم كردستان، حيث تسعى طهران إلى أن يكون العراق موحدًا، مما يعني أن إقليم كردستان كيان غير قابل للانفصال عن الجمهورية العراقية سيما أن إيران هي المتحكم في العملية السياسية في العراق منذ ٢٠٠٣م، بدعمها مختلف الأحزاب ذات الأغلبية الشيعية، بل والتدخل لتعيين المسؤولين السياسيين أو حتى عزلهم، كما لم يقف التدخل الإيراني عند التحكم في الأغلبية الشيعية فحسب وإنما امتد إلى عقد صفقات مع الأكراد في الشمال ومع السنة، وعلى نحو يبقي الاستقرار السياسي للعراق رهينًا بالدور الإيراني، لذا كان من الطبيعي رفض إيران نتائج الاستفتاء الشعبي الكردي ومحاولة ضم كركوك إلى إدارة الحكم الذاتي في إقليم كردستان، معتبرة ذلك تعدي صريح للدستور العراقي. كما انتقدت الحراك أحادي الجانب الذي تنتهجه حكومة أربيل باتجاه استقلال الأقليم وستكون له انعكاساته السلبية على علاقات طهران الإستراتيجية مع -حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني- وهو الذي يتمتع بعلاقة متميزة ووطيدة بإيران، حيث أنفق كل من حزب الاتحاد الوطني وحزب الكردستاني الديمقراطي غير الموالي لإيران على بناء إستراتيجية مشروع الاستقلال،

إن استمر الإقليم في تطلعاته الانفصالية، مؤكداً أن كل الخيارات متاحة باتجاه كردستان العراق، من الإجراءات الاقتصادية إلى أخرى أكثر تصعيداً. كما عبرت طهران في بيان رسمي صادر عن وزارة خارجيتها أكدت فيه أن الحفاظ على سيادة الأراضي والوحدة السياسية للعراق أحد أسس السياسة التركية. كما إن الانفصال بقرار أحادي سيفضي إلى مرحلة سياسية جديدة لتقسيم العراق تقسيمًا مناطقيًا أو تقسيمًا على أسس طائفية أو عرقية وهو ما يعني أن الصراع ما بعد تنظيم داعش سيكون صراعاً بين حكومة العراق وبين مكوناتها الطائفية والعرقية التي ستطالب كل منها بمكاسب كتلك التي سيحصل عليها الأكراد،

كما رفضت تركيا ضم محافظة كركوك ذات المكون الاجتماعي المتنوع ما بين أكراد وعرب وتركماني لإقليم كردستان، معتبرة أن استقلال الإقليم "خطأ أحمر" للأمن القومي التركي وللسياسة الخارجية التركية التي لا يجب على أكراد العراق تجاوزها.

على المستوى الأمني، أصدر وزير الدفاع التركي بيان عبر وكالة أنباء رويترز يجدد موقف حكومة طهران الراض لخطط انفصال إقليم كردستان العراق، مشيراً إلى نشر أنقرة قوات

ودبابات بالقرب من الحدود مع العراق، وإجراء مناورات عسكرية في جنوب شرق تركيا قرب الحدود مع العراق، مما يؤكد عزم طهران على الوقوف دون تنفيذ أي إجراءات بخصوص تقسيم العراق، أو انتهاك وحدة أراضيها، وهو الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على تركيا، ويمكن أن يؤدي إلى اندلاع صراع عالمي. كما أكد أن أنقرة ستتخذ كافة الوسائل والقرارات اللازمة لوقف عوامل الخطر المتزايدة مع تسخير كافة قواتها الأمنية والقوات المسلحة لمتابعة تطورات التقسيم والتعامل بحزم عند الضرورة. ويأتي هذا التصعيد التركي على خلفية تعاطف أكراد تركيا مع فكرة الاستقلال، إذ أثبت بعض الأحزاب الكردية الشرعية في تركيا على خطوة إجراء الاستفتاء في كردستان العراق. كما عمدت تركيا إلى تنسيق الجهود مع منافستها الإقليمية إيران لمنع استقلال إقليم كردستان ليس في العراق فحسب، بل حتى أكراد سوريا وإيران نفسها على اعتبار أن استقلال إقليم كردستان العراق، على المستويين السياسي والأمني سيحفز من تطلعات القومية الكردية والنزعة الانفصالية لديها ولدى دول الجوار، مما يعرض الدولة لصراعات داخلية حادة خاصة مع احتمالية شروع حزب العمال الكردستاني التركي المعارض إلى تكوين دولة كردية، ناهيك عن صراع حكومة تركيا مع أكراد سوريا المتطلعين لوجود كيان كردي في مناطق شمال سوريا،

وبموازاة الحدود الجنوبية لتركيا، والتي قد تمهد لبناء تحالفات قومية كردية أكثر نفوذاً سيما مع تواجد قوات -حزب العمال الكردستاني التركي- المعارض والمصنف لدى الحكومة التركية كمنظمة إرهابية -في جبال قنديل وسنجان- وهو ما يشكل تهديداً أمنياً للعمق التركي بسبب تمرد وعمليات ميليشيات الحزب منذ الثمانينات، فضلاً عن تزايد الهاجس الأمني التركي جراء التنسيق القائم بين الحزب و"ميليشيات وحدات الشعوب" التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري، التابع لقوات سوريا الديمقراطية "قسد" المدعومة من قبل الولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم داعش داخل الأراضي السورية، لتطلعاتها هي الأخرى بشأن إقامة دولة كردية سورية، مما يقوض النفوذ التركي في المنطقة، وهدر مكاسبه السياسية والميدانية، وقطع الطريق على قوات البيشمركة الكردية التي تستثمرها تركيا في محاربة تنظيم داعش.

وعلى المستوى الاقتصادي، قد يؤثر استقلال إقليم كردستان على الاقتصاد التركي حيث من المتوقع أن الكونفدرالية الكردستانية، ستؤثر بشكل أو بآخر على علاقات التعاون الاقتصادي المميزة بين حكومة تركيا والحزب "الديمقراطي الكردستاني العراقي" بزعامة -مسعود برزاني- الذي يتمتع بعلاقات قوية بتركيا جراء الدور الحيوي الذي تقوم به أنقرة في تصدير نفط وغاز إقليم كردستان للسوق العالمية عبر الأراضي التركية دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في بغداد أو اقتسام العوائد معها، وما ترتب عليه من إشكاليات فاقمت من واقع الخلافات المتراكمة بين بغداد والأكراد.

الموقف الإسرائيلي من انفصال كردستان العراق

لطالما أيد رئيس الوزراء الإسرائيلي -بنيامين نتنياهو- إقامة دولة كردية في شمال العراق، وإن اعتبرت بعض القوى السياسية العراقية ذلك التأييد بداية لتحقيق مشروع "بلفور" الذي يدعو لإقامة الدولة الصهيونية من النيل إلى نهر الفرات كما دعمت حكومة إسرائيل الأكراد عبر مشاركة الشخصيات الإسرائيلية في عدد من الأنشطة الكردية، وبحسب الصحافة الإسرائيلية، بات من المؤكد أن إسرائيل قادرة على التأثير على الولايات المتحدة، لإقناعها بالموافقة على انفصال إقليم كردستان عن العراق سيما أن نتائج الاستفتاء كانت مشجعة للعديد من الأحزاب بما فيها إسرائيل كما لن يقف دعم تل أبيب على أفتاح واشنطن فحسب، وإنما ستكون إسرائيل أول دولة في العالم تعترف باستقلال كردستان إذا قررت الانفصال رسمياً عن العراق، وعلى نحو يماثل

الأزمة الكردية ورقة ضغط على بغداد للتنازل عن المناطق المتنازع عليها وفي مقدمتها كركوك

النقلات النوعية التي يقوم بها مسؤولو الإقليم -مسألة إقليمية دولية- تخضع إدارتها لتفاعلات إرادات قوى دولية وإقليمية ذات تأثيرات وانعكاسات متباعدة باعتبارها أزمة عابرة للحدود، نظراً لتواجد القوميات الكردية في أربع دول مجاورة للعراق -تركيا وإيران والعراق وسوريا- ما يجعل من مشروع استقلال كردستان العراق مشروعاً ذا أبعاد وتداعيات سياسية وأمنية لا تمس العراق فحسب، وإنما ستغذي النزعة الانفصالية لأكراد تلك الدول، وما قد تفضي إليه من تطورات سياسية وعمل مسلح لنيل استقلالهم، وعليه، فإن نتائج الاستفتاء على تقرير مصير العلاقة بين إقليم كردستان العراق والدولة العراقية، وإن كانت مكفولة تشريعياً، إلا أنه سيتم التعامل معها إقليمياً كورقة ضغط على الحكومة العراقية للتنازل عن مجمل المناطق الحدودية لإقليم كردستان المتنازع عليها في مقدمتها محافظة كركوك الغنية بالنفط والغاز، فضلاً عن تسوية الخلافات بخصوص حصة الإقليم في موازنة الدولة، ما لم تتدخل الولايات المتحدة على نحو مغاير باتجاه تقسيم وفدرلة العراق لا سيما مع تصريحات حكومة ترامب ببقاء قوات أمريكية في العراق قد تصل إلى ٣٠٠٠ جندي لضمان الاستقرار ما بعد خروج داعش، بالإضافة إلى سعي الإدارة الأمريكية لإدارة ما يخص العملية السياسية العراقية لإنهاء الدور الإيراني وحسم نفوذه.

ومن تلك المنطلقات، لابد من التذكير، أنّ المنطقة العربية مقبلة على عدد من التحولات والمواجهات الجديدة في فترة ما بعد انهيار الدولة الإسلامية في العراق سيما مع تشدد مواقف القوى الدولية المتدخلة في العراق، واشتداد المواجهات بينها وبين القوى الإقليمية من دول الجوار العراقي التي لها مطالعها هي الأخرى في العراق الجديد ما بعد داعش، واحتمال تغيير الخريطة الجغرافية للمنطقة بظهور تقسيمات ومناطق جديدة في العراق بفعل بعض جيوب تنظيم "داعش" بحسب التحول في الإستراتيجية القتالية للتنظيم التي أعلن عنها مؤخراً "أبو بكر البغدادي" في خطابه التحريضي الأخير لتعبئة وحشد الجماعات العقيدية والأتباع والموالين من السنة في الداخل العراقي لتشتيت الجهود القتالية للتحالف الدولي ومحاولة الزج به في أتون حرب استنزاف طويلة، فضلاً عن استفار خلايا التنظيم النائمة في العالم أجمع، للانغماس في عمليات استشهادية فردية ضد حكومات إسلامية بعينها وحكومات غربية من قوى التحالف المشاركة في الحرب ضد تنظيم داعش.

الموقف الإسرائيلي مع استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١م، وبحسب رؤية عضو حزب المعسكر الصهيوني -شيفاتوفيا- في مقالاتها في صحيفة معاريف إن إنشاء دولة كردية في شمال العراق سيخلق واقعاً جديداً في منطقة الشرق الأوسط وسيؤدي إلى تغيير جوهر في ميزان القوى السائد في المنطقة سيما أن التقييم الإسرائيلي السائد للموقف الأمريكي من الاستفتاء في كردستان يماثل الوضع في إعلان إنشاء إسرائيل في عام ١٩٤٨م، وإن لم تكن واشنطن سريعة الاعتراف، ولا يوجد اليوم ما تخشاه الولايات المتحدة من العواقب الإقليمية لانفصال الأكراد.

الاستنتاجات ذات المغزى السياسي والأمني

وفقاً للمعطيات والإشكاليات السابق رصدها لا يبدو مصير العراق ما بعد داعش واضح المعالم في المدى المنظور، وإن أبدت عدد من الأطراف السياسية العراقية اهتماماً استثنائياً بتلك المرحلة إلا إنها لم تقدم رؤيتها السياسية لمصالحة وطنية لعراق موحد وتعاطي أمثل مع متطلبات وتحديات المرحلة المقبلة مما ترك المجال مفتوحاً لقوى إقليمية ودولية لفرض إرادتها كمتغير أساسي في بناء العراق الجديد تأتي في مقدمتها قلق الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد داعش، ورؤيتها للعلاقة مع العراق التي تحكمها الكثير من الاعتبارات والتفاعلات السياسية والميدانية في ظل الانقسامات التي يعاني منها العراق، وسطوة ميليشيات الحشد الشعبي المدعومة إيرانياً على مجريات الأحداث وإن كانت المؤشرات تميل إلى الاعتقاد أن مخطط تقسيم العراق ما زال حاضراً في مخططات الإدارة الأمريكية لتحديد دول الجوار العراقي من استغلال الفراغ الأمني ما بعد القضاء على داعش وهو الفراغ الذي لم تتجح الحكومة العراقية في التعاطي مع تأثيراته بظهورها الضعيف أمام قوات الحشد الشعبي.

أما المكون السنّي الذي عرف بضعف موقفه من العملية السياسية بكاملها، فإن التعويل عليه إقليمياً ودولياً لا يخلو هو الآخر من تحديات، وربما كان أهمها غياب قيادة فاعلة وموحدة للسنة تمثلها على نحو مكافئ للمكونات الطائفية والعرقية الأخرى، لاسيما أن الشخصيات السياسية السنية التي تمّ تكريسها من قبل النظام، لم تعد تحظى بذات القبول السابق على المستوى الشعبي، وإن كانت هناك محاولات جديدة لإعادة ترشيح وانتخاب قيادات تحظى بقبول إقليمي مما يساعد في تأمين حقوق المعسكر السني في ظل التعددية السياسية والقومية والطائفية في العراق.

أما من حيث إدارة العلاقة بين كردستان العراق وبين الحكومة المركزية في بغداد من الواضح أن مسألة الانفصال لم تعد تقتصر على الداخل العراقي فحسب، وإنما أضحت في ظل

محاولات انفصال كرد العراق بين المصالح الكردية والسياسات الإقليمية

انفصال كردستان يتوقف على قدرة القيادة المركزية في إدارة الدولة بقرار داخلي

اتجهت الجهود الكردية لإقامة دولة كردستان العراق إلى إعلان تنظيم استفتاء يبين رأي الكرد بشأن تقرير مصيرهم، وهو ما تم يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧م، هذا المسعى لا يمثل المحاولة الأولى، فقد سبقته محاولة في يناير ٢٠٠٥م، (وكانت نتائجه ٩٨,٨٪ لصالح الانفصال)، ثم اتجهت القوى الكردية إلى التهديد بالاستفتاء للتعبير عن رغبتها بالانفصال في خضم تطور المشكلات في العلاقة بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية في عامي ٢٠١٣-٢٠١٤م، إلا أن ما منع الإقليم من اللجوء إلى الاستفتاء هو ظهور وتمدد تنظيم داعش، ثم تسلم حيدر العبادي رئاسة مجلس الوزراء، ومع تداعيات استمرار المشكلات بين بغداد وأربيل أعلن مسعود البرزاني أن الاستفتاء سينظم في أكتوبر ٢٠١٦م، إلا أنه عاد وأكد أنه سينفذ بعد استعادة مدينة الموصل من تنظيم داعش، واتخذ قرار الاستفتاء في أعقاب اجتماع البرزاني مع القوى الممثلة ببرلمان الإقليم في ٧ يونيو ٢٠١٧م، بعد سلسلة إجراءات اتبعتها الحكومة الاتحادية ضد الإقليم ومنها قرار إيقاف تمويله من الموازنة الاتحادية في يناير ٢٠١٧م، اعقبها ضغط الحكومة الاتحادية على دول العالم لرفض محاولة تصدير الإقليم لنفطه في مايو ٢٠١٧م، وغيرها.

د. خضر عباس عطوان

برغبات لتأسيس دولة كردية إنما بالتقاطع الاقطاعي والقبلي بشأن حجم مشاركة الكرد في الجيش والضرائب العثمانية. وبعد ظهور دول العراق وسوريا وتركيا الحديثة، القائمة على أسس قومية، أخذت طموحات الكرد القومية بالظهور، وكانت هناك محاولات كردية لتأسيس دولة، منها محاولات محمود الحفيد في العراق، إلا أن تلك المحاولات جرى إحباطها بجهد بريطاني-عراقي-تركي، ثم دخلت إيران على الخط في ميثاق سعد آباد ١٩٣٧م.

وخلال أربعينيات القرن الماضي، استعادت محاولات الكرد لتأسيس كيان سياسي دوافعها بتأسيس دولة مها آباد شمال غرب إيران عام ١٩٤٦م، وتنظيم النشاط السياسي والعسكري في كردستان العراق، إلا أن تلك المحاولات فشلت وانسحبت القيادات الكردية إلى الاتحاد السوفيتي، ولم تعود للعراق إلا عام ١٩٥٩م، وبعد مرحلة قصيرة من الوفاق مع الدولة العراقية اتجه الكرد إلى استغلال الانخراط الأمريكي بمعارضة الدولة العراقية وأعلنوا تمردهم المسلح وهدفهم في الحصول على الحكم الذاتي، وهو ما حصلوا عليه عام ١٩٧١م، إلا أنهم عادوا

وبالاستفتاء، عبرت القيادات الكردية عن طموحها بإنشاء وطن قومي للكرد، إلا أنه تصادم مع توجهات إقليمية تعارض أي توجه لتفكيك وحدة العراق الإقليمية طالما أنه يهدد سلامة ووحدة أراضي كل من تركيا وإيران. في هذه الورقة سنناقش هذا الموضوع عبر أربع نقاط، وهي:

أولاً-الدولة في المنظور الكردي

يستوطن الكرد المناطق الجبلية (كردستان) منذ الألف الثاني قبل الميلاد، وأكثر الأطروحات قبولاً ترجعهم كاشية لالتقاء مع الفرس، واعتنقوا الاعتقادات التي سادت في الشرق الأوسط، هذه الجماعة لم تستطع أن تشكل لها كيان سياسي مستقل عبر تاريخها إنما تفاعلت واندمجت مع الكيانات الإقليمية التي ظهرت تاريخياً، ومنها: الدولة الآشورية، والعربية-الإسلامية، والعثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى توزعت مناطق استيطانهم بين عدة دول. وخلال التاريخ الحديث كان الكرد أكثر ارتباطاً بالعامل الديني، وكانوا جزءاً أساسياً من كيان الدولة العثمانية، ولم يتمردوا على هذه الدولة إلا في أوقات متأخرة وفي حالات محدودة لا تتعلق

قوى سياسية غير حريصة على ارتباط المناطق المتنازع عليها ببغداد استجابت لسيطرة الكرد عليها مقابل دعم الحكومة الاتحادية

تسمح قوى في التحالف الوطني بوجود قوى قادرة على تنظيمها أو امتلاكها سلاح لتكون قادرة على الدفاع عن نفسها بوجه الإرهاب)، وهو ما مثل فرصة كبيرة لأن يتمدد الإقليم إلى مساحة تقدر بنحو ٤٠٪ إضافية من حجم الإقليم، أو ما مجموعه ٤٥٪ من مدن محافظات: نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين، وحاولت الولايات المتحدة وتركيا وإيران التدخل لتسوية المشكلة بين الحكومة الاتحادية والإقليم إلا أن الحلول كانت وقتية غير متماسكة، ولا توجد رغبة حقيقية بالتمسك بها، لهذا انهارت كل اتفاقات الطرفين في مستهل عام ٢٠١٧م، وهو ما دفع قيادات الكرد إلى التصريح في فبراير أنهم نفذوا المادة ١٤٠ من الدستور الاتحادي بشأن المناطق التي طالبوا بضمها إلى الإقليم وصنفت كمناطق متنازع عليها، وعلنوا أنهم سيتجهون إلى تنظيم استفتاء يبين رأي السكان المحليين بشأن رغبتهم في الانفصال عن العراق. الواضح، أن طموح الانفصال الكردي يفيد باستقطاع ثلاث محافظات عن العراق وهي: دهوك وأربيل والسليمانية، حجم الوجود الكردي فيها نحو ٩٠٪ من حجم السكان، واستقطاع أجزاء من محافظات نينوى وكركوك وديالى يمثل الكرد في المناطق المستقطعة بين ٥٠ - ٦٠٪ من حجم سكان تلك المناطق، هذا الاتجاه يفيد بتأسيس كيان دولة يجاور المتبقي من العراق ويجاور تركيا إيران وسوريا، وله قدرة نفطية كبيرة (احتياطي كردستان يبلغ نحو ٤٦ مليار برميل، واحتياطي المناطق المتنازع عليها يبلغ نحو ٣٠ مليار برميل) واحتياطي غازي ما زال غير محدد بدقة. وإذا ما تتبعنا مقدار التقاء أو تعارض انفصال الكرد مع المصالح الكردية والعراقية والإقليمية والدولية سنجد أن السياسات الكردية تسببت بإرباك واضح في السياسات العراقية منذ ١٩٦١م، وتحمل العراق بسببها خسائر كبيرة، إن أغلب القيادات الكردية تؤيد الانفصال وإنشاء وطن قومي، وتجد من مصلحتها النظرية تأسيس دولة، إلا أن واقع البيئة الإقليمية يجعل كيانهم السياسي تحت رحمة البيئة الخارجية وليس الطموحات الكردية. أما مصالح العراق من بقاء أو انفصال الإقليم، الواضح أن القيادات السياسية في العراق تفتقر للقدرة على إدارة دولة، وبسببه أصبح بقاء العراق مرتبطاً بإرادة البيئة الخارجية وليس الداخلية، فال فشل في إدارة الدولة قاد إلى نتيجة: أن بعض القوى السياسية متفاعلة ضمناً مع مشاريع إقليمية ومحلية ضيقة لإعادة صياغة مناطق العراق اثنيًا ومذهبيًا تمهيداً لتفكيكه، أو في أقل تقدير سرقة منظمة لمقدرات البلد أو ربما تنفيذ مشاريع لإدخال الشرق

وتمردوا على الدولة العراقية بدعم إيراني- سوفيتي- سوري- ليبي حتى ١٩٨٩م، عندما استخدم العراق العنف لإخضاع مناطقهم للسيطرة، التي انتهت عام ١٩٩١م، بتدخل أمريكي- بريطاني- فرنسي، اشتركت فيه تركيا وإيران، وتم فرض منطقة حماية ساعدت على تأسيس كردستان لإقليمها الفدرالي. ويدرك الكرد أنهم أمام محاولة انفصال وليس أمام مسعى استقلال، فالاستقلال يأتي جراء إخراج قوة محتلة، أما الانفصال فيأتي من محاولة الخروج من دولة لم يعد ملائماً استمرار الارتباط بها. إن حلم الدولة الكردية طرح بقوة عام ٢٠٠٣م، بانتهاء الدولة العراقية السابقة، إلا أن القيادات الكردية أدركت أن البيئة الإقليمية غير ملائمة للانفصال، مع ذلك فإن تلك القيادات سارت في طريق التمهيد للانفصال عندما أسهمت بإضعاف الرابط الدستوري والسياسي لاستمرار الدولة العراقية، وفصلت كردستان عملياً عن العراق، وأخذت تقوي مؤسسات كيان دولة كردية فيها تمهيداً لأي مسعى يمكن أن يتخذه مستقبلًا.

ثانيًا- استفتاء انفصال كردستان العراق بين المصالح العراقية والإقليمية والدولية

أخذت العلاقة بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية تتدهور بسرعة بعد عام ٢٠١٠م، بسبب الاختلاف على:

- حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية.
- الاستثمار النفطي في كردستان.
- إدارة المناطق المتنازع عليها.
- البيشمركة، وغيرها من القضايا.

ورغم جرعات التسوية الوقتية لتلك المشكلات إلا أنها كانت تتفاقم، وكان دافع قوى في التحالف الوطني (الشيوعي) في استمرار العلاقة مع القوى الكردستانية تتمثل في عدم حجب الثقة عن حكومة نوري المالكي مقابل تفاضي الحكومة الاتحادية عن توسع الإقليم على حساب المناطق السنية، والسكوت المتقابل عن أعمال الفساد وإثراء المسؤولين لدى الطرفين على حساب موارد الدولة العراقية، إلا أن الخلاف بين الحكومة الاتحادية والإقليم وصل إلى مراحل خطيرة جداً عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، بعد أن استوعب الإقليم أغلب القيادات السنية بعد استهدافها من قبل قوى سياسية شيعية، وهددت القوى الكردية باللجوء إلى الاستفتاء لتقرير مصير الإقليم، وهو ما تزامن مع تمدد تنظيم داعش في المناطق السنية من العراق (وهي مناطق لم

وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ومعها الأمم المتحدة حاولت الحكومتين الاتحادية والإقليمية على ثنائية وضمانات دولية: تأجيل الاستفتاء أو تجميد النظر بنتائجه مقابل إطلاق حوار هادف لتسوية المشكلات بينهما خلال مدة محددة، وهذا ما يخفي خلفه ضمناً أن تلك القوى ستعترف بالانفصال إن فشلت الحكومتان في تسوية المشكلات العالقة.

ثالثاً- إمكانية تأسيس دولة كردية

يعيش الكرد بشكل متباين الكثافة على مناطق شمال وشمال شرق العراق، وسبق أن اعترفت الحكومة العراقية عام ١٩٧١م، بأن محافظات كردستان هي مناطق حكم ذاتي، وفي عام ١٩٩١م، تفاوضت القوى الكردية على ضم كركوك ومدن جمجمال وكفرى وخانقين وغيرها إلى مناطق الحكم الذاتي، وبعد ٢٠٠٣م، استطاع الكرد ضم عدد منها، ثم توسعوا في ٢٠١٤م، وضموا مدناً أخرى لسلطة الإقليم. إن تتبع هذا الأمر يفيد:

١- هدف الكرد هو ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية للإقليم حتى يمكن المساومة عليها لاحقاً، مستغلين محاربة قوى سياسية شيعية للوجود السني في العراق، وهذه الأراضي الجديدة يمكن أن يتنازل عنها الكرد مقابل سقف تنازلات واسعة ومنه إمكانية ضم الحقول النفطية في نينوى وكركوك وصلاح الدين للإقليم. ٢- كان هدف الكرد ضم بعض المدن ذات الكثافة الكردية، وطالبوا بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور الاتحادي (التطبيع والإحصاء والاستفتاء)، إلا أن الحكومة الاتحادية لم تنفذ تلك المادة، مما خلق مشكلة كبيرة لأن تلك المادة تتحدث عن سقف زمني قصير لتنفيذها، وهو ما لم يتحقق.

٣- لقد نجح الكرد في تأسيس بناء كيان دولة، فبعد ١٩٩١م، وأسسوا مؤسسات محدودة سياسية وتنفيذية وتشريعية وقضائية، وأقاموا علاقات مع عدة دول، ومنها تركيا وإيران وبعض الدول العربية، أما بعد ٢٠٠٣م، فعزز الكرد مؤسساتهم وعلاقاتهم الدولية استناداً للدستور العراقي، ولم يعد يربطهم بالعراق سوى رابط ضعيف جداً: العلم الجامع والعملة والتمثيل في الأمم المتحدة، أما ما عدى ذلك فإن الإقليم منفصل عملياً، فأغلب الأجيال الشابة لا تعرف اللغة العربية، وفي أغلب مؤسساته لا يرفع العلم العراقي، بل أخذ الإقليم يقيم استثمارات ويمارس سياسة تصدير منعزلة عن الدولة العراقية، ومنه سياسة الطاقة.

إن التبع التاريخي لسياسات القوى الكردية يفيد أن تلك القوى اتجهت إلى إحداث نقلة مهمة، فمن الانخراط الواسع في البلاط العثماني، إلى دعوة (قصيرة) لتأسيس كيان قومي بعد الحرب العالمية الأولى، ثم إلى المطالبة بالإدارة المحلية في منتصف القرن الماضي، أعقبها المطالبة بالحكم الذاتي، ثم إلى إقامة إقليم فدرالي عام ١٩٩٢م، ثم المطالبة بإقامة إقليم كونفدرالي في مستهل

الأوسط بمشكلات مذهبية وفوضى، ولهذا أظهرت التزامات تشكيل الحكومة الاتحادية عام ٢٠١٠م، أن قوى سياسية في التحالف الوطني لم تكن حريصة على استمرار ارتباط محافظات نينوى وكركوك وديالى ببغداد، وأنها استجابت عملياً لمطالب الكرد بالسيطرة على ما عده الكرد مناطق متنازع عليها، مقابل دعم تشكيل حكومة اتحادية بالتركيبة التي ظهرت عليها، وتكرر الأمر نفسه عام ٢٠١٤م، في تشكيل حكومة ومواجهة تمدد الإرهاب بالسماح للكرد بالتمدد المناطقي، واليوم تجد الحكومة العراقية أن انفصال الإقليم يمكن أن يقر بأكثر من طريقة: فهو يمكن أن يخلص العراق من مشكلة مستعصية استنزفت موارد مهمة على مدى قرن، إلا أنه يخلق مشكلة متعلقة بخضوع أمن العراق المائي لكردستان (٧٥٪ منها تمر عبر كردستان)، كما أن تركيا وإيران لن تقبل بهذا التطور تحت أي ضمانات على المدى القريب لأنه يهدد وحدتهما الإقليمية بسبب وجود أقلية كردية فيهما مجاورة لإقليم كردستان العراق.

واستثناء الرفض المشترك للبلدين، فإن كلا منهما يعد الداعم الأكبر بعد الولايات المتحدة وإسرائيل لتمرّد الإقليم على الحكومة العراقية، فهما تعاملتا معه منذ ١٩٩١م، ككيان منفصل عملياً، سياسياً وأميناً واقتصادياً، لهذا عندما أعلن الإقليم الاستفتاء كانت خطوات تركيا وإيران محدودة لأنه من الصعب اعتماد تدخل عسكري مباشر أو فرض مقاطعة شاملة للإقليم لأن مصالح الدولتان في الإقليم ستتضرر أكثر من تضرر العراق. أما إسرائيل فإنها ظهرت كطرف داعم لتمرّد الكرد على العراق بعد ١٩٦٧م، ثم تصاعد دعمها بعد ١٩٩١م، واليوم تمثل أكبر طرف خارجي داعم للانفصال، وأسبابه أن إسرائيل تصنف العراق كعدو، وأفضل طريقة للتعامل معه هي بإنهاء الدولة العراقية، وانفصال الكرد سيضمن وجود دولة لا داعم لها على المدى المتوسط إلا الولايات المتحدة وإسرائيل، ويمكن استخدامها إلى الضد من العراق وتركيا وإيران في آن واحد.

ويبقى الموقف المهم هو الموقف الأمريكي، فالولايات المتحدة دولة كبرى لها مراكز عدة لصناعة القرار، وكل مركز يتأثر بعوامل ضغط ومصالح متنوعة، وإذا كانت بعض تلك المراكز مع تفكيك العراق، ومنح الكرد دولة، وهي المراكز الأكثر تأثيراً في السياسة الأمريكية في العراق فإن الولايات المتحدة اليوم تحدث مراجعة لسياساتها في العراق، وهي تدرك أن المصالح البعيدة المدى تستلزم إنضاج فكرة الدولة الكردية لأنها ستكون مرتبطة بالولايات المتحدة وإسرائيل أكثر من ارتباطها بالبيئة الإقليمية.

وتدرك بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا أن مصالحهم هي مع وجود دولة كردية، إلا أنهم يقدرون حجم المشكلة الإقليمية في العراق وسوريا، وأن أي تصعيد يمكن أن يتسبب بحرب إقليمية لا يمكن السيطرة عليها. ولهذا، وجدنا أن كلاً من الولايات المتحدة



ويلاحظ أن تركيا وإيران لا يرغبان بإقامة دولة كردية إلا أنهما معنيان بعدم تعزيز قوة العراق إلى مستوى يكون قادر على منافستها، كما أن لهما مصالح كبيرة في كردستان العراق لا يمكن أن تعرضها للخطر.

وتبقى هناك نقطة مهمة تتمثل في إمكانية اتحاد مواقف العراقيين من انفصال الإقليم، ويلاحظ:

١- ما يتعلق بالتحالف الوطني (شيعي)، فإنه منقسم إلى معسكرين، يمثل الأول بتيار يميني مدعوم من إيران، وموقف هؤلاء مرتبط برفض إيران للانفصال، أما التيار الثاني فهو براغماتي، ورفضهم للانفصال مرتبط بتمكن الشيعة من الاستيلاء على حكم العراق، وهؤلاء يطالبون بتصحيح مسار العمل السياسي وتقليل سلبات الإدارة الحكومية، وهم لا يرغبون برؤية تفكك العراق تتم خلال حكم الشيعة.

٢- أما ما يتعلق باتحاد القوى (سنية)، فإنه يعاني من انقسام حاد في مواقفه، فالبعض لا يعطي رأي بشأن الانفصال ويركز على رفض استمرار تأثير التيارات القريبة من إيران في السياسة العراقية بكونه السبب لتفكك البلد، ويعزز من اتجاههم أن مصالحهم موجودة في كردستان وهم يستذكرون سياسات قوى شيعية في التعرض غير المسؤول للمناطق السنية بعد ٢٠٠٣م، وهناك قلة ترى أن ظهور دولة كردية سيعزز من فرص ظهور إقليم سني في ظل فشل التحالف الوطني في إدارة العراق بصيغة وطنية جامعة، أما البعض الآخر (خاصة قوى قبلية في المناطق المتنازع عليها) فإنهم يرون أن الانضمام إلى دولة كردية في هذه المرحلة أفضل من الاستمرار بدولة عراقية يؤثر عليها تيارات مقربة من

العقد الثاني من هذا القرن، ثم صار الحديث عن تأسيس كيان دولة هو الطاغية على حديث أبرز قيادات الكرد في أعقاب أزمة عامي ٢٠١٣-٢٠١٤م، بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية.

إن تأسيس كيان الدولة يحتاج إلى إمكانات وإرادة داخلية وقبول خارجي صريح أو ضمني، وما يتعلق بالإمكانات فالكرد أقاموا مؤسساتهم، ولديهم موارد، وحجم إيراداتهم من التجارة والجمارك والضرائب وإيرادات تصدير النفط تفوق حجم حصتهم في الموازنة الاتحادية (١٧٪)، بنسبة قدرت بـ (١٠٠ مليون دولار/يوم عام ٢٠١٦م).

أما بشأن الإرادة الكردية لدعم هدف الانفصال، فإنه محل اتفاق كردي داخلي، ومن يعارضه قوى صغيرة، ومنهم: الكرد الفيلية (جماعة اثنية، شيعية، أغلب أفرادها يتواجدون في إيران، وفي العراق تقريبا ٨٠ ألف شخص يستوطنون شرق محافظتي ديالى والكويت)، ثم يأتي بعدهم التركمان (ويعيش منهم ما يزيد على ١٥٠ ألف داخل الإقليم، وداخل العراق نحو ١,٦ مليون شخص). أما بخصوص الدعم الخارجي، فهو متحقق ضمناً من الدعم الأمريكي-الإسرائيلي، وتبقى نقطة مهمة تتعلق بأن الولايات المتحدة مدركة أن العراق حالياً محسوب عليها، وأن دعمها للكرد السوريين يرجع إلى إدراكها أن سوريا محسوبة على روسيا، وهذه النقطة كانت حاضرة في تفكير القيادات الكردية عند إعلان وتنفيذ الاستفتاء، فهم يرون أن العالم الغربي يدعم كرد سوريا، ودعم كرد العراق وسمح بتسليحهم بمعزل عن الحكومة الاتحادية عام ٢٠١٤م، وما بعده، وهم يرون أن خيار الدولة الكردية يصب في مصلحة الغرب كما في مصلحة الكرد.

للعوائل الكردية المؤثرة في الإقليم، إلا أنه يرى ثلاث مسائل: الأولى- أن العراق لم يعد خيار ملائم لاستمرار الكرد ضمنه. والثانية- أن البيئة الدولية يمكنها أن تقبل انفصال الكرد إذا ما أصرت قيادات الكرد على إعلان دولتهم، كما أن بعض الدول مثل إسرائيل ترى مصالحها في دعم تأسيس دولة كردية. والثالثة- أن تأسيس دولة كردية في هذا العهد سيبقى حدثاً تاريخياً يخلد عائلة البرزاني.

وفي كل الأحوال أصبحت كردستان العراق أمام خيارات مصيرية محددة وهي:

- إما الاستمرار ضمن الدولة العراقية، وهذا الخيار يضعف باستمرار بمرور الزمن، والبيئة الإقليمية تتقبل وتتفهم هذا الضعف، فبدأت تتفاعل مع كردستان وتتعاون معها ككيان له خصوصية.
- أو الاتجاه للكونفدرالية، وهذا الخيار مطروح التحول إليه لإنهاء جزء من مشكلات العراق، إلا أنه يتطلب تعديل الدستور الاتحادي، وسيكون خطوة نحو الانفصال لاحقاً.
- أو إعلان الانفصال، وهذا الخيار يتوقع أن يتحقق خلال المستقبل المتوسط في أبعد تقدير.

وفي كل الأحوال فإن كردستان ما بعد الاستفتاء سيكون لها علاقات مختلفة مع البيئة المجاورة، فالحكومة الاتحادية تسعى لمحاربة الإرهاب وفرض حضورها عراقياً، واستعادة الإقليم ضمن كيان الدولة، وضعفها يكمن في القوى السياسية التي تتعرض لهيبة وجود الدولة: مالياً وأمنياً وسياسياً وثقافياً، لهذا وجدنا أن الحكومة الاتحادية لم تستطع أن تتخذ إلا إجراءات محدودة مما تم وصفه، لأنها تدرك أن مركز ثقل الإجراءات ومصالح الإقليم لا يتعلق بالحكومة العراقية إنما بمصالح وإجراءات كل من تركيا وإيران، فكل منهما إن أغلق حدوده عندها لن يكون بوسع الإقليم الانفصال. إلا أن الواضح أن الكرد أسسوا لكيان دولة، والعراق متجه تدريجياً للتفكك، وهذا الأمر تقبلته تركيا وإيران منذ مدة، وستقبله بشكل أكبر على المدى المتوسط في أبعد الحدود، فهما أمام خيارات ضيقة:

- ١- إما التدخل المباشر في كردستان العراق، وهذا الأمر سيقود إلى فوضى إقليمية أوسع من المتحققة في هذه المرحلة.
- ٢- أو حصار الإقليم، وعندها ستتضرر مصالح الدولتين في الإقليم.
- ٣- أو قبول متدرج بتحول الإقليم إلى دولة، وهو ما يتطلب ضمانات بعدم تعرض الإقليم للوحدة الإقليمية للدولتين مستقبلاً. ونرى، من خلال استقراء المعطيات المتاحة، أن الخيار الأخير هو الأكثر رجوحاً من غيره.

إيران، وإنها يمكن أن تتفصل لاحقاً وتتضمن لدولة سنية إن حصل تفكيك للعراق، أما القوى الأخرى في الاتحاد فتري أن ظهور كيان كردي سيكون على حساب مناطق الوجود السني في محافظات: نينوى وكركوك وديالى، ولهذا هم يضعون هدفاً أكبر وهو التأكيد على وحدة العراق لحين تجاوز هذه المرحلة وتأكيد الوجود السني كهوية وتيار سياسي قبل الشروع بعملية تفكيك العراق.

٢- أما التيار المدني، فهو تيار ضعيف، وأهم قياداته هم التيار الشيوعي، التي ترتبط بعلاقات تاريخية جيدة مع الكرد، ومن ثم لا يتوقع أن يعارض قيام دولة كردية.

ولهذا، وجدنا أن استجابة الحكومة العراقية للاستفتاء كانت بسيطة، تمثلت بتعليق: عضوية النواب الكرد في البرلمان الاتحادي، وبعض التعاملات المالية مع الإقليم، والطيران المدني الدولي لمطارات الإقليم، وإجراء مناورات عسكرية مع تركيا وإيران كل على حدا بالقرب من الإقليم، ونشر قوات عسكرية وأخرى من الحشد الشعبي في أجزاء من مدينة كركوك، ومحاولات للسيطرة على المنافذ الحدودية للإقليم، ويبقى الموقف الحكومي معتمد على الموقف الإقليمي أكثر من اعتماده على الجهد الوطني.

رابعاً- توقعات العلاقة بين كردستان العراق والبيئة الإقليمية بعد الاستفتاء

اتجهت كل من تركيا وإيران في شهر سبتمبر ٢٠١٧م، إلى تنسيق مواقفهم من استفتاء الانفصال، واتجهوا لاتخاذ خطوات منها: الغلق التدريجي للمنافذ الحدودية بما يضمن عدم التعرض لمصالح الدولتين في كردستان مع ممارسة تأثير في سياسة حكومة الإقليم، وتقديم دعم محدود للحكومة الاتحادية لاستعادة التوازن في العلاقة مع الإقليم، واللجوء إلى إجراء مناورات على مقربة من حدود الإقليم، وعقد اجتماع قمة في طهران في أكتوبر حددوا فيه هدفين:

- ١- رفض إقامة دولة كردية.
 - ٢- رفض إقامة إقليم فدرالي لكرد سوريا.
- مع إدراك الدولتان أن العراق واقع ضمن نقطة توازنات حرجة تؤثر فيه عدة دول، وهذا الأمر خفف من قوة الموقف الكردي وجعله يتراجع أمام سعي الحكومة الاتحادية لفرض حضورها في بعض المناطق المتنازع عليها، وقبول دعوات للحوار مع بغداد. إن ما استقر عليه هو: أن الظروف والمتغيرات هي من سيحدد احتمالات تدخل تركيا وإيران في الإقليم، فكل من الدولتين حذرة في تماسها معه، إلا أنها لن تتدخل بشكل مباشر في هذه المرحلة.

والواضح، أن البرزاني جاد في مسعى الانفصال، لكنه يدرك أن الظروف الإقليمية لا تسمح بذلك، فالهدف الذي يشغله ليس إدارة الإقليم فهو يمكن أن يعالج بالتوريث ضمن عائلته لأسباب اقتصادية وقبلية كردية وأخرى متعلقة بارتباطات خارجية

انفصال كردستان لا يعتمد على مناورة الأكراد أو ضعف بغداد بل على اللاعبين الجدد تأثير العراق على الخليج: الأزمة الكردية قد تتحول إلى صراع عسكري محدود أو واسع

ليس جديداً القول أن المنطقة العربية (خاصة الشرقية منها) تمر بمرحلة تغير كبرى، ربما تشبه تلك المرحلة التي أعقبت الحرب العظمى الأولى، من حيث تغيير الحدود والتحالفات، وانبثاق دول لم تكن موجودة في السابق، واختفاء أخرى. تلك المرحلة التي شهدت انحسار (الدولة العثمانية) وظهور الدول المختلفة في المنطقة، التي كان للدولة العثمانية نفوذ فيها، كالعراق والشام. المرحلة التاريخية اليوم تشبه تلك المرحلة، ولو بمعطيات مختلفة وبلاعبين جدد. فإن بدلنا اللاعبين القدامى (الدولة العثمانية، بريطانيا العظمى، دول المنطقة) بلاعبين جدد، هم (الولايات المتحدة، الجمهورية الإيرانية، ودول المنطقة) سوف نجد أن السيناريوهات واحدة تقريباً. في السابق كانت بريطانيا تريد أن تجفف نفوذ الدولة العثمانية، لأسباب كثيرة لها علاقة بمصالح بريطانيا نفسها، ونجد أن الولايات المتحدة اليوم تسعى لتجفيف و(انحسار) النفوذ الإيراني في المنطقة، لأن (الإدارة الجديدة) تشعر أن ذلك النفوذ يهدد مصالحها في المدى المتوسط والبعيد. طبعاً المقارنة هنا مع اختلاف الزمان والدوافع السياسية. فقد كانت الإدارة الأمريكية السابقة (إدارة السيد باراك أوباما) لأسباب وحسابات مختلفة قد (سهلت) أو حتى شجعت التمدد الإيراني خارج خريطة إيران المعروفة، ربما لتصور سياسي، أن إيران إذا قبلت في المجتمع الدولي، و تم تخفيف (مخاوفها) من (تغيير النظام)، فإنها سوف تتصرف (كدولة مسؤولة)، تلك مراهنه جعلت من اتفاق (الدول الست مع إيران) في يوليو ٢٠١٥م، (اتفاقية البرنامج النووي الإيراني) ممكناً، رغم كل الملاحظات التي أبدتها دول عديدة (منها دول مجلس التعاون) حيث أن ذلك الاتفاق لا ينص بوضوح (على تقييد أو تقليص التوسع الإيراني في الجوار) وخاصة في كل من سوريا و العراق (التي هي محور حديثنا هنا) وأيضاً التدخل في دول الخليج!

د. محمد غانم الرميحي

اليوم تسعى لتجفيف و(انحسار) النفوذ الإيراني في المنطقة، لأن (الإدارة الجديدة) تشعر أن ذلك النفوذ يهدد مصالحها في المدى المتوسط والبعيد. طبعاً المقارنة هنا مع اختلاف الزمان والدوافع السياسية. فقد كانت الإدارة الأمريكية السابقة (إدارة السيد باراك أوباما) لأسباب وحسابات مختلفة قد (سهلت) أو حتى شجعت التمدد الإيراني خارج خريطة إيران المعروفة، ربما لتصور سياسي، أن إيران إذا قبلت في المجتمع الدولي، و تم تخفيف (مخاوفها) من (تغيير النظام)، فإنها سوف تتصرف (كدولة مسؤولة)، تلك مراهنه جعلت من اتفاق (الدول الست مع إيران) في يوليو ٢٠١٥م، (اتفاقية البرنامج النووي الإيراني) ممكناً، رغم كل الملاحظات التي أبدتها دول عديدة (منها دول مجلس التعاون) حيث أن ذلك الاتفاق لا ينص بوضوح (على تقييد أو تقليص التوسع الإيراني في الجوار) وخاصة في كل من

ليس جديداً القول أن المنطقة العربية (خاصة الشرقية منها) تمر بمرحلة تغير كبرى، ربما تشبه تلك المرحلة التي أعقبت الحرب العظمى الأولى، من حيث تغيير الحدود والتحالفات، وانبثاق دول لم تكن موجودة في السابق، واختفاء أخرى. تلك المرحلة التي شهدت انحسار (الدولة العثمانية) وظهور الدول المختلفة في المنطقة، التي كان للدولة العثمانية نفوذ فيها، كالعراق والشام. المرحلة التاريخية اليوم تشبه تلك المرحلة، ولو بمعطيات مختلفة وبلاعبين جدد. فإن بدلنا اللاعبين القدامى (الدولة العثمانية، بريطانيا العظمى، دول المنطقة) بلاعبين جدد، هم (الولايات المتحدة، الجمهورية الإيرانية، ودول المنطقة) سوف نجد أن السيناريوهات واحدة تقريباً. في السابق كانت بريطانيا تريد أن تجفف نفوذ الدولة العثمانية، لأسباب كثيرة لها علاقة بمصالح بريطانيا نفسها، ونجد أن الولايات المتحدة



سوريا و العراق (التي هي محور حديثنا هنا) وأيضاً التدخل في دول الخليج!

العراق من احتلال إلى احتلال:

على رغم المعاناة التي واجهها العراقيون تحت حكم البعث (١٩٥٨ - ٢٠٠٣م) إلا أن العراق ظل في معظم هذه الفترة له استقلالية في المجال الدولي، رغم كل الأثام التي ارتكبتها نظام البعث في الداخل العراقي، ورغم كل الأخطاء التي تمت في الجوار وفي العلاقات الدولية مع العالم. إلا أن مسألتين كانتا مؤرقتين للعراق في تلك الفترة، الأولى هي ما يمكن أن يعرف بالمسألة الكردية، والثانية العلاقة مع إيران، على ما فيهما من تداخل، إلا أن (تحرير العراق من البعث) أوقعه في (احتلال آخر من إيران) فأصبح ما يواجهه العراق من مسألتين سابقتين، قد تجددتا من جديد (إيران والكرد)! ولكن بثوب آخر.

المسألة الكردية:

في السنوات الأخيرة وخلف الأبواب المغلقة في العواصم المحيطة بالعراق، القريبة والبعيدة المهتمة كان هناك مجموعات تدرس موضوعاً واحداً وهو محاولة الإجابة عن سؤال مركزي يخص مجتمعات تلك الدول ومصالحها، السؤال هو: هل عراق موحد، و(إن شاء الله ديمقراطي نسبي)، هو الأفضل في جوارنا، أم عراق مقسم إلى أقاليم - على الأقل ثلاثة، الكرد في الشمال، السنة في الغرب والشيعة في الجنوب؟ على ضوء التطورات التي

كانت تحدث في العراق، من شقاق طائفي وفشل إداري وفساد سياسي، وتغول (إرهابي-داعشي) وأضف إليها منطقة شبه مستقلة في الشمال! وتتراوح الإجابات على تلك الأسئلة باختلاف مصالح ورؤى وتمنيات تلك الدول. واضح من قراءة الأحداث الأخيرة أن القيادة الكردية في كردستان العراق قد اتخذت قراراً، لا رجعة عنه، كما فعلت عام ٢٠١٤م، أن تسير في ترتيباتها لإقامة استفتاء عام بين سكان إقليم كردستان العراق هذه المرة دون خضوع لضغوط تشابه ضغوط ٢٠١٤م، حيث تراجعت وقتها عن ذلك وقد سئل السكان في المناطق الخاضعة للحكم الذاتي الكردي، فيما إذا كانوا يفضلون الاستقلال كدولة، أو الانتماء إلى عراق موحد؟ وكانت الإجابة التي ظهرت يوم ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧م أن هناك أغلبية مريحة من أجل الاستقلال، مما أطلق تداعيات لا زالت جارية في الإقليم ككل، ليس في العراق وحده، بل إيران وتركيا ومنطقة الخليج.

السيد مسعود برزاني، رئيس إقليم كردستان العراق منذ ١٩٩٢م، يبدو أنه يقرأ كتاب السيد نيكولا ميكافيلي (الأمير)، الذائع الصيت، والصادر في أوائل القرن السادس عشر ميلادي، كانت نصيحة ميكافيلي للحاكم، أن يكون الأسد والثعلب في نفس الوقت، الأسد لإخافة الذئب، والثعلب لتفادي الفخاخ! بارزاني الآن كلاهما، إلا أن التطورات قد تجبره أن يكون واحداً فقط! يبدو أنه يريد أن يفاوض بغداد من أجل الحصول على أكبر مجموعة من التنازلات، خاصة في توسيع جغرافيا الإقليم الكردي إلى مناطق تسمى عادة (متنازع عليها) بما فيها مدينة

فارق مهم هو أن السلطة العراقية في بغداد لا تملك حتى جزءاً من السلطة التي كان يملكها البعث وقت توقيع اتفاق ١٩٧٠م، حتى يتم اعتراض المسيرة.

على مقلب آخر، فإن الكرد وجدوا أنفسهم حلفاء دون حليف بعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣م، سُلموا موقع (رئيس الجمهورية) المنزوع السلطة، كما حصلوا على بعض المقاعد في الوزارات، سرعان ما جردوا من أهمها، وحتى دون احترام أو لياقة، كما حدث للسيد هوشيار زيباري بخروجه من الوزارة متهمًا بالفساد! تشتت السلطة العراقية في بغداد له شواهد كثيرة، فالكرد يشعرون بقلق حقيقي حول تقوية وتعزيد (الحشد الشعبي) وهو قوة عسكرية ضاربة مكونة من لون طائفي واحد ومدعوم من إيران، عدى التصريح الصارخ الذي نقل عن السيد حيدر العبادي، رئيس الوزراء العراقي، أن (الحشد الشعبي باق تحت سلطة الحكومة والمرجعية)! أي تحول السلطة المدنية إلى شبه ثنائية و (ثيوقراطية) شبيهة بالجارة إيران!! أصبح الاستفتاء خلفنا قد يكون قفزة إلى المجهول، وقد يكون حسبة (معلم من السيد مسعود بارزاني) الأيام سوف تقرر لنا ذلك. المهم أن لدينا أطروحتان، الأولى للكرد العراقيين، تقول أنهم دخلوا في شراكة مع المكونات العراقية الأخرى بعد عام ٢٠٠٣م، من أجل بناء عراق وطني (ديمقراطي مدني حديث)، ووجدوا بعد طول تجربة، أنه عراق طائفي / ديني تتخلل مسامه شرور الفساد، ومتدخل في شؤون من عدد من الدول، على رأسها إيران الخمينية، تجره جرًا إلى نوع من (ولاية الفقيه)! أي فشل ذريع في إقامة الدولة الوطنية الحديثة فلا مفر إذًا من فك الشراكة، في الوقت الذي كان السيد مسعود بارزاني يتحدث فيه إلى العالم عشية الاستفتاء يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧م، من خلال مؤتمر صحفي عالمي، يُنقل مباشرة على شاشات التلفزيون، ظهر السيد حيدر العبادي ليدافع عن وجهة نظر السلطة المركزية، وتحدث الأخير كثيرًا، ولكنه لم يكن مُقنعًا، فقد ذهب إلى التذكير بقهر وظلم وعسف صدام حسين (وهذا غير مشكوك فيه) وأن البعض قد تعاون معه من كل المكونات العراقية (إشارة إلى الزعامات الكردية) ولكن السيد العبادي لم يقدم مشروعًا مقابل أطروحات الكرد التي تشير إلى الفشل في إقامة (دولة مدنية حديثة وغير طائفية) والشعوب تتوق إلى أن تلقي السمع إلى من يتحدث عن مستقبلها لا عن سفاحياها. وعلى الرغم من أن (مشروع استقلال كردستان العراق) سوف يثير من الآن وصاعدًا اللغط والأخذ والرد والشجار السياسي، وربما يتحول إلى شيء أكثر سخونة، حيث لا يعتمد قيام الدولة الكردية القادمة فقط على قدرة القيادة الكردية في المناورة، ولا على ضعف الدولة العراقية المركزية التي تشتت القرار فيها،

كركوك، وفيها مصادر الثروة النفطية، وهو في الوقت نفسه يتوخى الفخاخ السياسية باختيار التوقيت المناسب تمامًا لانتزاع أفضل ما يمكن الحصول عليه من (سيادة)، فالسلطة الرسمية العراقية في بغداد منقسمة على نفسها، خاضت وتخوض حربًا مكلفة مع داعش، وتتعدد لديها القوى ليس السياسية فقط، ولكن حتى العسكرية، والقوات الكردية من جهة (البشمرجة) قد تطور تسليحها وأسهمت في الحرب ضد (الإرهاب)، و ساعدت على طرد كثيرين من المتشددين، فهي تستحق أن تجازى! ومن جهة أخرى هناك (الحشد الشعبي) وكله طائفي، والجيش العراقي، وقوات إيرانية كثيفة وقوات تركية، ولو محدودة، في الشمال، أي أن هناك مجموعة من البنادق لا بندقية واحدة في الدولة العراقية) مما يضعف الدولة.

الرغبة الكردية في الاستقلال ليست جديدة، فقد حصل الأكراد، بعد حرب طويلة مع نظام البعث العراقي على (حكم ذاتي) عام ١٩٧٠م، كان وقتها حزب البعث العراقي يحاول توسيع سلطته والتغلب على خصومه في الداخل العراقي، و لديه معارضين أقوياء في عقر داره، فأراد أن يتفرغ لهم لبسط سلطته الكاملة، ويحيد الأكراد، فأعطاهم حق الحكم الذاتي، على أن يعود لهم عندما تستقر له الأمور، وهذا ما تم بالفعل، فبعد أن أصبح الحزب القائد (البعث) مسيطرًا، عاد مرة أخرى لحرب الأكراد متكررًا لما وقع عليه من وثائق، في المقابل انتظم الأكراد في حلف مصلحي مع إيران، التي كان يحكمها الامبراطور محمد رضا بهلوي (الشاه)، الذي وجد أن إزعاج خصمه في بغداد هو أمنية تتحقق من خلال الأكراد، التقت مصالح مشتركة، سرعان ما باع الشاه القضية الكردية، عندما قدم له صدام حسين في الجزائر عام ١٩٧٥م، (وجبة) سياسية و جغرافية لا يستطيع رفضها، هي الجزء الذي كانت تحلم به إيران في شط العرب، وهكذا بقى الأكراد (سلعة) في سوق المناورات السياسية، وما أن اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، بعد سقوط الشاه في طهران عام ١٩٧٩م، حتى شنت السلطة البعثية العراقية حربًا شعواء على الأكراد، كانت قمعتها مذبحة حلبجة المشهورة، التي استخدمت فيها الغازات السامة. النتيجة النهائية المهمة أن الحكم الذاتي الذي أعطي للكرد عام ١٩٧٠م، الذي ظنه نظام البعث أنه مناور مؤقتة، ظل قائمًا، و تأكد بعد سقوط النظام البعثي في عام ٢٠٠٣م، أولاً في الدستور الجديد، الذي انتزع فيه الأكراد (حكم ذاتي رسمي) وثانيًا في العلم الكردي والاستقلال المالي، ذلك هو الدرس الأهم في القيمة المعنوية للاستفتاء في سبتمبر ٢٠١٧م، أمام العالم اليوم أغلبية في الإقليم صوتت بشكل حر على (الاستقلال)، سوف يصبح ذلك التصويت الحجر الآخر (بعد الحكم الذاتي) في طريق طويل لدولة كردية قد تتبلور، مع

وثانيًا تقليص ومن ثم التخلص من النفوذ الإيراني، الأيديولوجي والعسكري، وثالثًا بناء فضاء سياسي قريب إلى الديمقراطية! وهي ثلاثة صعبة جدًا، إن لم تكن مستحيلة، أخذًا بالوضع الحالي في بغداد.

المتغيرات العراقية ودول مجلس التعاون:

خيارات السلطة المركزية في بغداد تجاه ما يحدث في تركستان العراق محدودة، بمحدودية قدرتها على الحركة، ما لدينا من خارطة سياسية اليوم في العراق لا تتيح فرصة ولو ضئيلة للاستبصار، هناك تدخل إيراني واضح في العراق، أصبح من المحرمات الحديث فيه أو حوله، كثير من السياسيين في بغداد يرجون رضا طهران اليوم أو وكلائها في بغداد، ومن يخرج عن (السمع والطاعة) تشن عليه حرب شعواء، ويخرج من دائرة الرضا، لذلك يتسابق كثيرون إلى طهران من أجل الوصول إلى كراسي الحكم في بغداد! تلك الحقيقة بذاتها تقيد إلى حد الاقعاة أي قدرة على الحركة إلى الأمام، أو أية قدرة على احتواء الشريك بشكل صحي / في دولة حديثة، سواء المكون الكردي أو المكونات الأخرى، وعلى رأسها المكون السني الذي هضمت حقوقه حتى الإهمال!

الخيارات قليلة، من بين تلك الخيارات الذهاب إلى (صراع مسلح) وهو خيار قد يكون ممكن ولكنه مكلف ماليًا وبشريًا وحتى استراتيجيًا، لأنه سوف يشعل المنطقة برمتها، والخيار الآخر هو تعزيز التحالف العراقي (السلطة المركزية) مع طهران وتركيا، وهو يعني (أقلية الصراع) وهو خيار أيضًا صعب يرهق العراق إلى قوى إقليمية، أما الثالث فهو الذهاب إلى حوار (ربما بواسطة دولة كبرى أو متوسطة لها بعض النفوذ)، كل تلك الخيارات تعني شيئًا واحدًا هو (إضعاف العراق) و (تسهيل تدخل إيران في شؤونها) أكثر مما هي متدخلة الآن. يعني وضع العراق تحت (شبه وصاية إيرانية) وقد تطول. وجود إيران لفترة طويلة في العراق، يعني تهديد مباشر لدول الخليج، فمن ناحية تدخل العراق في فترة عدم استقرار، لا بد أن تترك تأثيراتها على دول الخليج، من خلال عدد من التدخلات، منها زيادة الحيلة والحذر من تلك التطورات مما يجعل دول الخليج في مكان البحث عن مصداق عسكرية وسياسية، وتحول لاحتمال تدفق لاجئين بغزارة من مراكز الصراع، مما يعني استنزاف للموارد البشرية والمادية الخليجية، كما قد تتعرض العراق لتغيرات ديمغرافية من انتقال أعداد كبيرة من البشر من مكان إلى آخر، وتضغط على الحدود الشمالية لدول الخليج، وأيضًا اضمحلال وتهيش المكون السني العراقي وإخراجه من المعادلة بضغط إيراني!

لكن أيضًا يعتمد على رضا أو ضعف اللاعبين الآخرين، إيران، سوريا، تركيا. ربما الدوائر الإيرانية هي الأشد قلقًا من التطور في كردستان العراق فالاستقلال يمكن أن يكون مساعدًا أو يقوم بتعريض أي حركة كردية عند أكراد إيران للقيام بالمثل، فإيران لديها حوالي ٨ مليون كردي إيراني (أكثر قليلًا من ١٠٪ من مجموع سكان إيران) فهي في حساب المصالح، تفضل أن يبقى العراق موحدًا، وأكثر أن يحجم الكرد المثيرين للشغب، وأصدقاء الولايات المتحدة! وقتها يمكن التحكم في معظم ثروات العراق وسكانه، بل وإشاعة الحكم الثيوقراطي الإيراني ولو بطبعة عراقية! سوريا ربما يأخذ أكرادها في نهاية الأمر طريق أكراد العراق، على الأقل في حكم ذاتي، قد يتطور إن سمحت الظروف، تركيا التي ترى وجود دولة كردية على حدودها الجنوبية مشجعًا لكردها الذين يطالبون منذ فترة طويلة بحكم ذاتي على الأقل! وقد دخل بعضهم في صراع مسلح دام حتى الآن عقود من الزمن، وكرد تركيا يبلغ عددهم خمسة عشر مليون، أي حوالي ٢٠٪ من إجمالي سكان تركيا، لكرد تركيا تاريخ من النزاع (حتى المسلح) الذي قد يهدد استقرار تركيا، إن وجد في جنوبها كيان كردي مستقل، كما يخطط المسؤولون في تركستان العراق، ليساعد أو يصبح حاضنة لحركة كرد تركيا.

الولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية تقف بشكل (غامض) تجاه التطورات في تركستان العراق، وكانت تتمنى على مسعود بارزاني تأخير الاستفتاء لا إلغاءه، وقد رد، إن لم يكن الوقت الحالي مناسبًا، فمتى الوقت المناسب؟ محاولة ذكية منه لاستصدار رأي من واشنطن، قد يكون ملزم في المستقبل، ويضاف إلى الحجج المتراكمة، إن هي اقترحت وقتًا آخر للاستفتاء، والاقتراح بحد ذاته إن حدث هو اعتراف بأحقية الإقليم بالاستقلال، إلا أنه لم يحدث، وقد تم الاستفتاء، وآثار ولا يزال يثير الكثير من اللفظ السياسي والتهديدات المختلفة من كل من بغداد، وطهران، وأنقرة! قد تقود إلى صراع لا يتوقف في العراق، بل يشمل الإقليم.

إلا أن الطريق إلى الاستقلال الكردي ليس مفروضًا بالزهور، فهناك تحديات أمنية واقتصادية سوف يواجهها الإقليم، قد يكون من بينها حربًا جديدة مدمرة، هذه المرة تأخذ العراق إلى قاع غير مسبوق من الصراع، تصبح معه تحرير الموصل، لعبة صغيرة. بغداد خيارها قليلة أيضًا وتضيق في طريق استيعاب الكرد، فهي تحتاج إلى استراتيجية من ثلاثة عوامل لتحقيق ذلك الاستيعاب، أولاً يجب أن تقلص ومن ثم تذويب الحشد الشعبي في القوات العسكرية العراقية الرسمية، ذات التعدد المذهبي والقيادة المركزية المهنية، وإبعاد قوى التشدد في قياداته إلى التقاعد، ووضع أفرادها على قاعدة الاحتراف، لا التبعية،



برزاني تأثر بميكافيلي وأراد أن يكون الأسد والثعلب معاً إلا أن التطورات تجبره أن يكون واحداً

استفزازية لن تقابل إلا باستعداد على مستوى عال من الولايات المتحدة، وقد تحدث مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إلى وضع خطط عملية لتحويل تصريحات الرئيس إلى واقع، وقد تسعى إيران في هذه الحالة إلى تحريك (الخلايا النائمة) التابعة لها في بعض دول الخليج وإشاعة اضطراب من نوع ما في النسيج الداخلي الخليجي، أو الاستفادة من (الخلاف) الخليجي للولوج إلى داخل منظومة مجلس التعاون لتوسيع الفرقة.

الخلاصة

من الواضح في السرد السابق أن المنطقة برمتها سوف تدخل في الأشهر القليلة القادمة (مرحلة اضطراب سياسي) وقد يتحول إلى صراع عسكري محدود أو واسع، وربما شبه دولي يكون مسرحه الساحة الخليجية والقريبة منها، فالحرب كما قيل أولها كلام! ولا أكثر من الكلام المتطاير حولنا من القضية الكردية إلى اليمنية إلى السورية إلى العراقية إلى أخيراً الإيرانية!

الصدام الأمريكي الإيراني:

في الأفق السياسي الإقليمي احتمال تصاعد صدام (أمريكي/إيراني) سوف يكون المسرح العراقي هو الساحة الأولى، ولكن لا تستثنى الساحة الخليجية، فما أن بدى التنازع بين واشنطن وطهران حتى سمعنا تهديداً واضحاً من إيران. وفي الأسابيع القليلة القادمة سوف تتضح استراتيجية الإدارة الأمريكية تجاه التعامل مع إيران، خاصة بعد تصريحات السيد رونالد ترامب، الرئيس الأمريكي مساء الجمعة ١٣ أكتوبر ٢٠١٧م، ومن المتوقع أن تتجه تلك الاستراتيجية التي رسم خطوطها العريضة الرئيس الأمريكي و أحالها إلى (الكونجرس) للتصرف حيالها، تتوجه إلى التضييق على إيران سياسياً و لوجستياً واقتصادياً، وربما تتصاعد إلى مواجهة ساخنة بشكل ما، وقد مهد لهذه الاستراتيجية من خلال عدد من التشريعات المقدمة إلى الكونجرس، ضد إيران و أيضاً حزب الله التابع لها في لبنان، كما أن تصريحات قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري، الذي قال (في حال أقرت أمريكا اجراءات حصر جديدة، فعليها أن تتقل قواعدها مسافة الفين كيلومتر عن حدود إيران)! وكذلك إن أقرت أن الحرس الثوري منظمة إرهابية! والإشارة هنا إلى القواعد الأمريكية في دول الخليج! تلك تصريحات

الاستقرار السياسي في العراق .. الواقع واحتمالات المستقبل

ثلاثة سيناريوهات مستقبلية .. والاستقرار السياسي لم يتحقق منذ ١٩٢١

ليس من المبالغة القول إن العراق ومنذ تأسيس الدولة الحديثة فيه عام ١٩٢١م، ولم يشهد استقراراً سياسياً كاملاً بما يحتويه هذا المفهوم من مؤشرات ومظاهر، وعلى الرغم من قساوة الوصف إلا أن الواقع يشهد على ذلك بسبب ما مرت وتمر به البلاد من أحداث وتطورات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية وتغير في شكل وطبيعة النظام السياسي في العراق عدة مرات وكل ذلك حال دون وصول العراق إلى مرحلة من الاستقرار السياسي التام، وعند الوصول إلى مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م، التي احتلت بها الولايات المتحدة الأمريكية العراق وتشكل فيه نظام سياسي جديد قائم على أساس مبادئ الديمقراطية والتعددية على أنقاض نظام الحزب الواحد الشمولي وفي الوقت الذي كان من المؤمل تحقيق نوع من الاستقرار في ظل هذه المرحلة التي تضمنت إقرار العديد من متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي إلا أن ذلك الاستقرار لم يتحقق في ظل أزمات سياسية وأمنية واقتصادية متتالية وتكاد تكون مستمرة تعصف بالبلاد بين الحين والآخر، حتى وصل الحال إلى دعوات الانفصال عن العراق مؤخراً التي تجسدت باستفتاء إقليم كردستان حول مسألة البقاء في العراق الموحد أو إعلان دولة مستقلة عنه الأمر الذي يدل على وجود أزمة أو أزمات تهدد وحدة العراق وسيادته واستقلاله.

د. مثنى فائق العبيدي

باستفتاء إقليم كردستان حول مسألة البقاء في العراق الموحد أو إعلان دولة مستقلة عنه الأمر الذي يدل على وجود أزمة أو أزمات تهدد وحدة العراق وسيادته واستقلاله.

وعند التطرق بالحديث عن الاستقرار السياسي في العراق تثار عدة أسئلة مهمة تتمثل بـ: ما طبيعة الاستقرار السياسي في العراق؟ وما متطلبات هذا الاستقرار؟ وما هي المعوقات أو التحديات التي تعيق تحقيقه؟ وكيف ينعكس استفتاء كردستان ونتائجه على الاستقرار السياسي في البلاد؟ وما هي التوقعات المستقبلية التي من الممكن أن يكون عليها الاستقرار السياسي في العراق في ظل الأحداث والتطورات المختلفة التي تشهدها البلاد؟

طبيعة الاستقرار السياسي

لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن العديد من المفاهيم في العلوم الإنسانية والسياسية بشكل خاص من حيث غموضه وتعقده وعدم وجود تعريف شامل له متفق عليه، ويُعد هذا المفهوم معيارياً فما قد يتسبب في استقرار جماعة ما قد يكون سبباً في عدم استقرار جماعة أخرى في الوقت ذاته، وتتركز

ليس من المبالغة القول إن العراق ومنذ تأسيس الدولة الحديثة فيه عام ١٩٢١م، ولم يشهد استقراراً سياسياً كاملاً بما يحتويه هذا المفهوم من مؤشرات ومظاهر، وعلى الرغم من قساوة الوصف إلا أن الواقع يشهد على ذلك بسبب ما مرت وتمر به البلاد من أحداث وتطورات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية وتغير في شكل وطبيعة النظام السياسي في العراق عدة مرات وكل ذلك حال دون وصول العراق إلى مرحلة من الاستقرار السياسي التام، وعند الوصول إلى مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م، التي احتلت بها الولايات المتحدة الأمريكية العراق وتشكل فيه نظام سياسي جديد قائم على أساس مبادئ الديمقراطية والتعددية على أنقاض نظام الحزب الواحد الشمولي وفي الوقت الذي كان من المؤمل تحقيق نوع من الاستقرار في ظل هذه المرحلة التي تضمنت إقرار العديد من متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي إلا أن ذلك الاستقرار لم يتحقق في ظل أزمات سياسية وأمنية واقتصادية متتالية وتكاد تكون مستمرة تعصف بالبلاد بين الحين والآخر، حتى وصل الحال إلى دعوات الانفصال عن العراق مؤخراً التي تجسدت

مؤشرات الاستقرار السياسي لا تتوفر كاملة في العراق ومتغيرة وما يمكن تطبيقه في مرحلة ينعدم في مرحلة أخرى

حتى في حالة توفر نوع من الاستقرار السياسي فإنه استقرار نسبي سرعان ما يتعرض إلى فقدان عدد من مؤشرات لصالح حالة عدم الاستقرار.

مقومات الاستقرار السياسي في العراق

يتطلب الاستقرار السياسي في حالة العراق أن يتم تحقيق مجموعة من المتطلبات والمقومات منها ما يمثل مطلباً اعتيادي لتحقيق أي استقرار سياسي في أي تجربة منها ما هو مرتبط بالحالة العراقية وخصوصيتها وتتمثل بـ:

- تُعد الهوية المميزة الموحدة أحد أهم عوامل الاستقرار ووحدة تماسك الدولة والمجتمع وتعكس التضامن الاجتماعي وتجانس المجتمع وتقوية الروابط الوطنية وترسيخ المواطنة وتعزيز الانتماء ما يحتم على المؤسسة السياسية أن تتحمل مسؤولية تجسيد الهوية الموحدة التي تجمع أعضاء المجتمع وتحارب التشتت والتفرقة فالمجتمع العراقي يتسم بتنوع وتعدد مكوناته عرقياً ودينياً ومذهبياً الأمر الذي يتطلب صهر هذه التفرعات بهوية وطنية جامعة تساهم في ترسيخ الاستقرار بدلاً عن الولاءات الفرعية أو على أقل تقدير تغليب الهوية الوطنية على الهويات الفرعية.

- الاعتماد على معيار الكفاءة والاستحقاق بدلاً عن المحاصصة الطائفية والسياسية في تشكيل الحكومة وتولي المناصب والمهام السياسية والإدارية، بما يضمن المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار والسياسة، والابتعاد عن سياسات الإقصاء والتهميش التي اتبعت في سنوات سابقة وبالعكس من مكونات وجماعات معينة والعمل على ضمان مشاركتها في الحياة العامة بمختلف جوانبها.

- العمل على ترسيخ التجانس الفكري والثقافي والايديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية التي تتفاعل داخل نظام الحكم القائم، بما يسمح لإيجاد الحوار وتبادل الأفكار ووجهات النظر بشكل سليم يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة والتوافق المجتمعي ويحقق فكرة الاستقرار السياسي.

- أن تتحقق قدرة النظام على الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية، إذ تشير الأولى إلى كفاءة النظام من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية والدولية، بينما تشير الثانية إلى قدرته على توزيع المنافع والخدمات والفرص بين أفراد المجتمع على مختلف تنوعاتهم.

أهمية مفهوم الاستقرار السياسي كونه يشكل مطلباً جماعياً، فمهما كان نوع ونمط النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم سواء كان النظام ديمقراطي أم ديكتاتوري فإن مبدئياً وهدف هذا النظام أو ذاك في أن يكون حكمه مستقراً من أجل الاستمرار والبقاء.

يعني الاستقرار بصفة عامة استتباب النظام والأمن القائمين على أسس مقبولة من قبل غالبية المجتمع بفئاته المختلفة، وسيادة الاستقرار تضمن سير الحياة بشكل طبيعي وبناءً في إطار السلام، الذي لا بد من توافره بشكل ملائم وبقدر ما يضمن حياة طبيعية لأفراد المجتمع. ومهما تعددت واختلفت تعريفات الاستقرار السياسي إلا أن الكثير منها تضمن عنصرين لهذا المفهوم: الأول يتمثل بالنظام (اللافوضوي) الذي يعني عدم اللجوء إلى استخدام العنف والقوة والإكراه والقطيعة من النظام السياسي. والثاني الاستمرارية التي تعرف الاستقرار بأنه الغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي.

ويمكن القول أن ظاهرة الاستقرار السياسي لا تتخذ وتيرة واحدة أو منطلق متساوي، فما يُعد استقراراً سياسياً في دولة أو مجتمع ما لا يشكل ذلك في دولة أو مجتمع آخر، وذلك يرتبط باختلاف درجة التطور والوعي السياسي ونمط النظام السياسي القائم وطبيعة وضع وشكل الدولة والمجتمع وطريقة إدارة السلطة للأحداث والتطورات الجارية طبقاً لما تشكله هذه الأحداث من ضغوطات على المجتمع والسلطة، والحال الذي ينطبق على طبيعة ظاهرة الاستقرار السياسي في العراق من حيث اختلافها من مرحلة إلى أخرى وتغيرها وتأثرها بالأحداث والتطورات التي تشهدها البلاد.

وإذا ما عدنا إلى مؤشرات الاستقرار السياسي التي تتمثل بـ: التداول السلمي للسلطة والانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة، وشرعية النظام السياسي، وسيادة الدولة، والثبات في مناصب القيادات السياسية، والاستقرار البرلماني، والديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، وغياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات، وترسيخ مبدأ المواطنة ووجود اقتصاد ناجح وقلة الهجرة الداخلية والخارجية، فإنها "أي هذه المؤشرات" لا تتوفر كاملة في الوضع العراقي مثلما تتغير من مرحلة إلى أخرى، وما يمكن أن يتطبق في مرحلة ما فإنه ينعدم في مرحلة أخرى الأمر الذي يدل على عدم وجود حالة من الاستقرار السياسي في العراق طبقاً لهذه المؤشرات وأنه

معوقات الاستقرار السياسي

تواجه ظاهرة الاستقرار السياسي في العراق مجموعة من المعوقات تأتي نتيجة لأوضاع وأحداث تشهدها الساحة العراقية وتختلف في عدد من جوانبها عن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي المتعارف عليها، وتدفع هذه المعوقات صوب وجود حالة من عدم الاستقرار يعاني منها العراق، وتختلف حدتها بين الحين والآخر فما أن يحصل نوع من الاستقرار لمدة معينة حتى ينتكس هذا الاستقرار بأزمة أخرى أو حدث ما آخر، ولعل أهم هذه المعوقات هي:

- عجز أو تلكؤ النظام السياسي أو الحكومة عن أداء وظائفها وتأدية الخدمات التي يحتاجها المجتمع بكفاءة وفاعلية الأمر الذي يزعزع ثقة المواطنين فيها، وعجز النظام عن جلب المساندة والدعم الشعبي له، ويتجلى هذا الأمر بصورة كبيرة في ضعف قطاعات عديدة ومنها قطاع الكهرباء والصحة والتربية والصناعة والزراعة وغيرها التي تعاني من أزمات لم تتمكن الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣م، من الارتقاء بها إلى مستوى مناسب ما أدى إلى ظهور عدم الرضى الشعبي على الأداء الحكومي بصور عدة عبر الاحتجاجات والمظاهرات والرفض من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل وقنوات الإعلام.

- المحاصصة الطائفية والسياسية التي ظهرت مع تشكيل مجلس الحكم الانتقالي عام ٢٠٠٣م، ولا زالت مستمرة وعلى الرغم من عدم وجود نص دستوري أو قانوني يقر بها إلا أنها أصبحت بمثابة عرف سياسي متبع في العملية السياسية منذ ذلك الوقت، وتنعكس المحاصصة على الاستقرار السياسي في العراق بشكل مباشر وآخر غير مباشر، وانسحبت على النسيج الاجتماعي العراقي وحددت قدرة النظام السياسي على الفعل المؤثر وصياغة القرارات الاستراتيجية المهمة في مجالات التنمية والاستقرار والتطور في العراق.

- وجود العديد من الأحزاب السياسية ذات الايديولوجية الطائفية والعرقية التي لم تستطع استيعاب مفهوم الديمقراطية كونها مجرد واجهات لشخصيات طائفية أو سياسية أو عشائرية، ولم تكن قادرة على الانفتاح على الأفق السياسي الرحب والوطني، فكانت أحد أسباب بروز أزمة الهوية وتعدد الولاءات الفرعية، فضلاً عن دخولها في صراعات مع بعضها البعض كانت سبباً في موجة العنف الطائفي ودخول البلاد في حالة حادة من عدم الاستقرار السياسي.

- الصراعات السياسية بين النخب الحاكمة والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية وضعف أو انعدام الثقة في ما بينها والتضارب في المصالح الشخصية والحزبية وتغليبها على المصلحة العامة والوطنية وعدم الاعتماد على قواعد التنافس

- يتطلب استقرار النظام أن يكون قادراً على الاستجابة للتحديات المختلفة التي يتعرض لها على الصعيدين الداخلي والخارجي، التي تتمثل "على الأغلب" بالمطالب والتهديدات فالنظام الساسي الذي يتمكن من مواجهة هذه التحديات يحقق الاستقرار، فالعراق الذي يواجه وبشكل مستمر التحديات والتهديدات المختلفة يتوجب على صنّاع القرار فيه والقوى السياسية ومختلف مؤسسات نظام الحكم أن تمتلك زمام المبادرة وتحقق القدرة على معالجة ما يواجه المجتمع والدولة من تحديات من أجل ضمان استقرار سياسي مناسب للبلاد.

- وجود توافق بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع، وبالشكل الذي يؤدي كل طرف فيه دوره الطبيعي في البناء والتطور، في ظل انسجام الخيارات السياسية والثقافية بين السلطة والمجتمع.

- تعزيز وترسيخ الثقة المتبادلة بين القائمين على الحكم من جهة والمجتمع من جهة أخرى، لأن الأمن والاستقرار المطلوب لابد أن يرتكز على توفر الثقة العميقة والمتبادلة بين السلطة والمجتمع.

- توفر الحريات السياسية والثقافية، كونها تشكل مرتكزاً مهماً في تحقيق الاستقرار وتساهم في تقوية المجتمع لمواجهة التحديات، فالاستقرار السياسي هو وليد طبيعي لتوفر الحريات في الداخل العربي ومن ضمنه الداخل العراقي.

- أهمية الاستناد والرجوع إلى المؤسسات الدستورية والعمل وفقاً للقانون ومنح الحرية لمختلف التجمعات والتكتلات والأحزاب السياسية التي ينظم عملها بقانون وتفعيل عمل منظمات المجتمع المدني، وترسيخ أسس الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وتعزيز حقوق الأقليات والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بما يضمن تحقيق الاستقرار السياسي.

- تفعيل تطبيق اللامركزية الإدارية والسياسية كونها أداة مرتبطة بالديمقراطية ولها أهميتها في تحقيق الاستقرار السياسي نظرياً وعملياً، لا سيما في الدول التي تعاني مجتمعاتها من مشاكل تتعلق بتعدد التركيبة المجتمعية وتقبل الآخر والهويات الفرعية كالعراق، فالفيدرالية واللامركزية تمنع الاستبداد بالسلطة واتخاذ القرارات وتضمن مشاركة مختلف مكونات المجتمع في صنع القرار والسياسة وفقاً للأسس الدستورية وتنظيم العلاقة بين المركز والمحافظات والأقاليم ما يعني مساهمتها في تحقيق الاستقرار وحماية المجتمع من التمزق.

- تحقيق مصالح وطنية حقيقية بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية فيما بينها، وكذلك تحقيق مصالحية بين الحكومة والقوى المعارضة للعملية السياسية ومن دون وضع شروط غير قابلة للتطبيق أو تشكل حجر عثرة أمام مسار تحقيق مصالح وطنية شاملة تضمن قبول الآخر وتتصف المتضررين من سياسات المرحلة السابقة.



المحاصرة ظهرت مع الحكم الانتقالي ومستمرة رغم عدم دستوريتها وأصبحت عرفاً متبعاً وحددت قدرة النظام على الفعل

من تداعيات كبيرة وآثار سلبية على المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- فضلاً عن ذلك تشكل العوامل الخارجية مؤثراً آخرًا على حالة الاستقرار السياسي في العراق ولاسيما التنافس والصراع الاقليمي في الساحة العراقية ووجود حركات وقوى عراقية مرتبطة بهذه الجهة الاقليمية أو تلك وتعمل وفق أجنداتها على حساب مصلحة العراق، ناهيك عن تأثير العامل الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية منذ وجودها كدولة احتلال في عام ٢٠٠٣م، وما بعد الانسحاب العسكري عام ٢٠١١م، كانت سبباً في حالة عدم الاستقرار السياسي بما اتخذته من قرارات وسياسات غير مناسبة مع الوضع العراقي.

انعكاسات استفتاء إقليم كردستان

أجرت حكومة إقليم كردستان استفتاء حول إعلان دولة كردية منفصلة أو البقاء كإقليم ضمن العراق الفيدرالي

واللعبه الديمقراطية واستشراء الفساد السياسي والإداري، كل ذلك أثر ويؤثر سلباً وبشكل كبير على الاستقرار السياسي المطلوب في العراق.

- استمرار العديد من الملفات والقضايا العالقة دون معالجة، ومنها: الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وعدم حسم ملف المناطق المتنازع عليها بينهما والخلاف حول توزيع الصلاحيات الإدارية بين المركز والمحافظات.

- انتشار السلاح خارج نطاق سيطرة الدولة ولاسيما امتلاك العشائر والقبائل الأسلحة المختلفة ونشوب صراعات متكررة فيما بينها، وجود جماعات ومليشيات مسلحة، وما يؤديه ذلك من زعزعة الاستقرار بمختلف جوانبه.

- تعرض العراق أكثر من أي دولة أخرى لخطر الإرهاب منذ العام ٢٠٠٣ إذ وصل الأمر إلى استيلاء تنظيم داعش في مرحلة ما بعد ١٠ يونيو ٢٠١٤م، على مدن ومناطق وأراضي واسعة من العراق ليعلن "دولته المزعومة" وما لذلك

والاجتماعية والاقتصادية كما ذكرنا، وبناءً على ذلك وإضافة إلى ما في الواقع من معطيات ومؤثرات لهذا الوضع، ومن خلاله يمكن توقع ثلاثة مشاهد من الممكن أن يؤول إليها الاستقرار السياسي مستقبلاً:

- مشهد تحقق الاستقرار السياسي، ويفترض هذا المشهد تحقق نوع من الاستقرار السياسي في العراق وتسوية الأزمة الناجمة عن استفتاء إقليم كردستان ومن الممكن في ظل هذا المشهد أن تجمد نتيجة الاستفتاء وتتجه أطراف الأزمة لتسوية الخلافات فيما بينها أو حتى تأجيل حسم عدد من القضايا العالقة في ظل إدراك هذه الأطراف بخطورة التوجه لاستخدام القوة في معالجة الأزمة.

ناهيك عن أن الحرب على داعش قد أوشكت على الانتهاء بعد تحرير بلدي الحويجة وعانة والتوجه نحو إعادة استكمال السيطرة على آخر معاقل داعش في الأراضي المحاذية للحدود العراقية السورية في ظل دعم إقليمي ودولي للعراق وإعادة تحسن علاقات العراق مع تركيا ودول الخليج العربي، وبروز العديد من مؤشرات الاستقرار السياسي مؤخراً كالتوجه للمشاركة السياسية والتغيير في توجيهات العديد من الأحزاب السياسية صوب تبني التوجهات الوطنية وارتفاع أسعار النفط التدريجي الذي سينهي الأزمة الاقتصادية وغيرها.

- مشهد استمرار الوضع الراهن، الذي يفترض استمرار الأوضاع الحالية في الساحة العراقية وبقاء العديد من القضايا والملفات العالقة دون حل في ظل توجه الحكومة العراقية صوب اكمال جهودها في محاربة الإرهاب وإعادة السيطرة على كافة الأراضي والمناطق التي استولى عليها داعش، ومحاولة ترحيل الملفات العالقة إلى ما بعد الانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها عام ٢٠١٨ م.

- مشهد تدهور وتراجع الاستقرار السياسي، يمكن أن يحدث ذلك في حال ازدياد الهوة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وتصاعد الخلافات بينهما في ظل إصرار الطرفين على مواقفهما إزاء البعض والبعض إلى أسلوب القوة في معالجة القضايا العالقة ولاسيما بعد إجراء الاستفتاء ١٠ فضلاً عن احتمالية بقاء عدد من مؤشرات عدم الاستقرار الأخرى مثل ازدياد الأزمة الاقتصادية وإجراءات التقشف وتأخر عودة النازحين إلى مناطق سكنهم بعد تحريرها من سيطرة داعش، ووجود عدد من الخلافات بين القوى السياسية التي تؤثر على مسار العملية السياسية.

الاتحادي يوم ٢٥ سبتمبر / أيلول المنصرم، وقد أثار هذا الإجراء ردود أفعال رافضة له وبشكل كبير على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي ببعديه الإقليمي والدولي، لما للأمر من تداعيات وانعكاسات تتعارض مع الحفاظ على وحدة واستقلال العراق من جهة، ومصالح الجهات الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

وانعكس إجراء الاستفتاء على مختلف مجالات الحياة في العراق السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فسياسياً تمثلت تداعياته بمخالفة الدستور عبر فعل أحادي الجانب من قبل حكومة الإقليم بإجراء الاستفتاء وتعقيد حل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وإثارة أزمة جديدة بين الطرفين، وتفاقم أزمة المناطق المتنازع عليها بين المركز والإقليم وبروز خلافات بين القوى السياسية العراقية، وحتى نوع آخر من الاختلاف بين الحركات والأحزاب الكردية حول إجراء الاستفتاء وتوقيته. وانعكست أمنياً في التأثير على الجهود العراقية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب وإعادة السيطرة على كافة المناطق التي استولى عليها داعش سابقاً ولا سيما أن الحرب على داعش توشك على انتهائها، مثلما أدت زيادة قوات البيشمركة في المناطق المتنازع عليها إلى إخراجها من سيطرة الحكومة الاتحادية والقوات الأمنية العراقية ناهيك عن حصول مشاكل بين القوات الأمنية وقوات البيشمركة في مناطق التماس بينهما.

وفي المجال الاقتصادي تمثلت الانعكاسات في التأثير على صادرات العراق النفطية لاسيما من شمال العراق إلى تركيا، وتعطيل حركة مرور التجارة عبر منافذ إقليم كردستان والمنافذ مع إيران وتركيا من جهة وبين محافظات إقليم كردستان والمحافظات الأخرى من جهة ثانية.

أما اجتماعياً فالانعكاسات تتضح بتنامي النزعات العرقية والقومية لدى مكونات المجتمع العراقي وما يمكن أن يؤديه ذلك من خلافات بين أبناء المجتمع على أسس عرقية وإدخال العراق في دوامة العنف من جديد.

وبالتالي انعكس ذلك وبشكل سلبي على الاستقرار السياسي في العراق وإضافة أزمة معقدة جديدة على أزمات عدة تعانيها البلاد.

التوقعات المستقبلية

في ظل الأمنية والاقتصادية الراهنة التي تمر بها البلاد نشأت أزمة أخرى جزاء إجراء حكومة إقليم كردستان الاستفتاء يوم ٢٥ سبتمبر/ أيلول الماضي ما أدى إلى بروز تداعيات وانعكاسات أثرت على مختلف مجالات الحياة السياسية والأمنية

٢٤,٣ مليار دولار خسائر الحكومة و١٥٢ مليار دينار ضرر المرافق العراقية

قوات التحالف حصلت على ١١,٧٧٠ مليار دولار في حرب داعش

تعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمات خطيرة كادت تعصف بكيان الدولة وتفككها فمع احتلال التنظيمات الإرهابية (داعش) ثلث مساحة العراق وقطع طرق التجارة والمواصلات الرابطة بين بغداد وتركيا وعمان ودمشق وهجرة ونزوح أكثر من ثلاثة ملايين مواطن، حتى انهيار أسعار النفط العالمية التي انعكست في آثارها على عجز كبير في إيرادات الموازنة العامة التي لم تعد كافية لتلبية احتياجات النفقات التشغيلية المتمثلة بالرواتب والأجور إضافة إلى الحاجة إلى تمويل العمليات العسكرية لإيقاف زحف هذه التنظيمات الإرهابية على بغداد.

د. عبد الرحمن نجم المشهداني

إن طول معركة التحرير التي استمرت أكثر من ثلاث سنوات كبدت العراق خسائر جسيمة أثرت على البرامج التنموية والاستثمارية للحكومة العراقية خاصة وأنها تزامنت مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية التي أدت إلى تراجع العوائد النفطية إلى الثلث تقريباً. وبغية الوقوف على إجمالي الخسائر التي تكبدتها هذه المحافظات تناولت الدراسة الموضوع من الجوانب التالية:

١: الخسائر المباشرة:

أ- خسائر الوزارات والمؤسسات الحكومية:

ووفقاً لتقرير اللجنة المكلفة بتدقيق وتوحيد الأضرار التي لحقت بمؤسسات الدولة الصادر عن وزارة التخطيط في ٢٠١٦/٤/١٥م، والخاص بالبنى التحتية والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية من حزيران ٢٠١٤م، لغاية ٢٠١٥/٩/٣٠م، بلغت هذه التكاليف (٢٨,٨٨٠,٦٩٨) مليون دينار عراقي أي ما يعادل (٢٤,٣١٠) مليار دولار أمريكي وهذه التكاليف هي ما سجلته هذه الدوائر والمؤسسات التي توزعت على:

- وزارة الدفاع : ١٥,٣٤٠ ترليون دينار
- وزارة النفط : ٢,٥٥٢ ترليون دينار
- وزارة الكهرباء : ٢,٤٩٢ ترليون دينار
- وزارة الإسكان والإعمار : ١,٥٧٦ ترليون دينار

وما أن شارفت معارك التحرير على الانتهاء لإعلان النصر حتى بادرت حكومة إقليم كردستان إلى إعلان موعداً لاستفتاء الشعب الكردي في العراق لتقرير مصيره وتحقيق حلم قيام الدولة الكردية، وهو بلا شك قرار سيغير من خارطة المنطقة الجيوسياسية وسيترك آثاراً اقتصادية وسياسية واجتماعية على العراق ودول المنطقة. ولدراسة هذا الموضوع وآثاره الاقتصادية قسم الموضوع إلى المحاور التالية:

أولاً: حرب التحرير والأضرار الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد العراقي. ثانياً: حلم الدولة الكردية والأضرار الاقتصادية المتوقعة في حال تحقق الانفصال الكردي.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية المتوقعة لإعلان انفصال الإقليم على الحكومة الاتحادية والإقليم.

رابعاً: الخيارات والبدائل الاقتصادية الممكنة ومستقبل الاقتصاد العراقي في المتغيرات الجديدة

أولاً: حرب التحرير والأضرار الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد العراقي

في صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٦/١٠م، فوجئ العراقيون باحتلال مدنها من قبل التنظيمات الإرهابية (داعش) في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار وكركوك وانهيار المؤسسة العسكرية والمدنية التي تقود هذه المحافظات، كما أدى ذلك إلى هجرة ونزوح عشرات الآلاف من المواطنين إلى محافظات إقليم كردستان وبغداد.

٢٢ مليار دولار مديونية كردستان وعدم تعهد الحكومة الاتحادية بدفعها باعتبار أن هذه الديون تمت دون علمها أو موافقتها

- نينوى أكثر من ١٠٠ ألف وحدة سكنية.
- الأنبار أكثر من ٩٠ ألف وحدة سكنية ولا تزال أفضية وراوه والقائم غير محررة.
- صلاح الدين أكثر من ٥٠ ألف وحدة سكنية.
- إضافة إلى عشرات الورش والمعامل والفنادق والسيارات والمقتنيات الشخصية.

٢: الخسائر المادية غير المباشرة:

أدى احتلال داعش لهذه المحافظات إلى هجرة ونزوح أغلب سكانها الذي قدر بأكثر من (٣,٦٠٠) مليون نازح، وهم في الغالب ممن يمتنون الزراعة الأمر الذي أدى بهم إلى ترك مزارعهم لمدة زادت عن الثلاث سنوات في بعض المناطق وقد لا يستطيعون زراعة أراضيهم عند العودة نتيجة سرقة معداتهم ومكائنتهم الزراعية إضافة إلى تلوث معظم أراضيهم ومزارعهم بالألغام والعبوات الناسفة خاصة وأن هذه المحافظات منتجة للحبوب والفواكه والخضار الذي يسد جزءاً مهماً من حاجة السوق المحلية إضافة إلى تغير نمط حياتهم المعيشي وتحول قسماً منهم للعمل في المدينة. فقد قدرت وزارة الزراعة خسائرها من محصول الحنطة في محافظة نينوى بمليون طن في عام ٢٠١٧م، إضافة إلى خسارة نصف مليون طن في محافظة صلاح الدين وهي تغطي أكثر من ٤٠٪ من حاجة العراق من الحبوب.

ثانياً: حلم الدولة الكردية والأضرار الاقتصادية المتوقعة في حال تحقق الانفصال الكردي:

لم يكن تاريخ ٢٥/٩/٢٠١٧م، تاريخ إجراء الاستفتاء للانفصال وتحقيق حلم الدولة الكردية هو الأول بل سبقه استفتاء في كانون الأول من عام ٢٠٠٥م، تاريخ إجراء أول انتخابات برلمانية في العراق بعد التغيير وقد كانت نتائجه متوافقة مع ما جرى في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧م، ولكنه يأتي في وقت عصيب يمر به الإقليم إذ يشهد الكثير من الأزمات والصراعات سواء كانت داخلية أو خارجية اقتصادية أو سياسية أهمها:

١- المشاكل الاقتصادية لإقليم كردستان:

- اقتصاد الإقليم هو اقتصاد ريعي مثله مثل اقتصاد العراق يعتمد على ما يحققه من عوائد نفطية لتمويل نفقات الموازنات العامة لحكومة الإقليم التي تشكل الإيرادات النفطية ما نسبته ٨٥٪ من مجمل إيراداتها.

- الوزارات الأخرى
- المؤسسات غير المرتبطة بوزارة
- النقد المفقود في مؤسسات البنك المركزي ومصرفي الرافدين والرشيد وديوان الرقابة المالية

ب- الخسائر التي تكبدتها المحافظات:

كانت قيمة الخسائر المادية التي تكبدتها المحافظات جراء تدمير بناها التحتية عدا محافظة نينوى في قطاعات الطرق والجسور والتربية والتعليم والصحة ومحطات الكهرباء ومحطات الماء وشبكات الصرف الصحي تقدر بـ (١,٥٢,٤٤٠) مليار دينار عراقي كما في تقرير وزارة التخطيط توزعت كالآتي:

- محافظة الأنبار: ١٠٦,٩٣٥ مليار دينار
- محافظة صلاح الدين: ٣٥,٨٣٥ مليار دينار
- محافظة كركوك: ٥,٢٨٠ مليار دينار
- محافظة ديالى: ٤,٣٨٨ مليار دينار
- محافظة كربلاء: ١,١٦٦ مليار دينار

ج- تكاليف عمليات تحرير المحافظات

تشير التقديرات الأولية إلى أن تكاليف العمليات العسكرية وعمليات التحرير للمحافظات ديالى وصلاح الدين والأنبار تقدر بـ (٤٠) مليار دولار، ويزيد الرقم عن الـ (٥٠) مليار دولار إذا ما أضفنا إليه تكاليف العمليات العسكرية وعمليات تحرير الموصل.

د- تكاليف قوات التحالف:

بلغت تكاليف قوات التحالف الدولي (١١,٧٠٠) مليار دولار للفترة من ٢٠١٤/٨/٨ ولغاية ٢٠١٧/٢/١٥ م، بمعدل يومي يبلغ (١٢,٧) مليون دولار عن:

- قيمة الذخائر والأعتدة المجهزة للحكومة العراقية.
- عمليات الطيران اليومية الاستطلاعية والقتالية.
- التدريب والصيانة والوقود.
- تكاليف دعم القوات البحرية للقوات المقاتلة.

هـ- خسائر الأفراد:

تزيد تقديرات قيمة خسائر الأفراد بـ (٦,٥٠٠) مليار دولار الناجمة عن تدمير ممتلكاتهم الشخصية سواء المنازل والشقق السكنية التي يزيد عددها عن ٢٥٠ ألف وحدة سكنية توزعت على:

الحكومة الاتحادية بدفعها باعتبار أن هذه الديون تمت دون علم أو موافقة الحكومة الاتحادية.

- تزايد الالتزامات المالية لحكومة الإقليم تجاه الشركات النفطية العاملة لديها والتي كانت تستقطع مستحققاتها من النفط المنتج والمصدر عبر ميناء جيهان التركي.

- تبني حكومة الإقليم سياسة الانفراد بالقرارات النفطية بعيداً عن حكومة بغداد بالتعاقد مع الشركات النفطية بأسلوب المشاركة في الإنتاج كما منحت عقوداً لهذه الشركات في مناطق متنازع عليها ليست تابعة للإقليم.

- استقبال أكثر من مليوني نازح عراقي وسوري في محافظات الإقليم وبما يعادل ٢٠٪ ثلث سكان الإقليم.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية المتوقعة للانفصال الإقليمي على الحكومة الاتحادية والإقليم:

لا شك أن انفصال الإقليم وإعلانه كدولة سوف يترك آثاراً سلبية على الطرفين يمكن إيجازها بـ:

أ- الآثار الاقتصادية المترتبة على الحكومة الاتحادية:

أدى تفرد حكومة الإقليم بالقرارات الاقتصادية والسياسية والتصرف كدولة مستقلة بعد عام ٢٠٠٦م، بعقد الاتفاقيات الاقتصادية مع الشركات والدول والاقتراض الخارجي دون الرجوع أو التشاور مع حكومة بغداد مستغلة الصراعات والخلافات السياسية بين المكون العربي (السني والشيوعي) على السلطة واعتبار الطرفين أن الأكراد هم مكون التوازن أو كما يطلق عليه بيضة القبان فكانت الحكومات لا تشكل إلا بالتوافق مع الأكراد لذلك غضت حكومة المركز الطرف عن تجاوزات حكومة الإقليم ومنها تخصيص ما نسبته ١٧٪ من الموازنة العامة للإقليم بعد أن كانت ١٣٪ في عام ٢٠٠٦م، رغم عدم التزامها بتسليم النفط المنتج فيها وكذلك عدم تسديد الإيرادات الضريبية والجمركية المتحققة في الإقليم لحكومة المركز منذ عام ٢٠٠٣م، إضافة إلى عدم السماح للمؤسسات الرقابية الاتحادية بتدقيق سجلات الإقليم المالية مثل ديوان الرقابة المالية أو البنك المركزي رغم أنه يمتلك فرعين في أربيل والسليمانية واستولت عليهما حكومة الإقليم منذ عام ٢٠١٤م.

إن انفصال الإقليم وإعلانه كدولة مستقلة سوف يخلف آثاراً تختلف في تأثيرها من قطاع لآخر على الاقتصاد العراقي تتمثل بـ:

- سيطرة حكومة الإقليم على مجرى نهر دجلة وروافده، حيث أنشأت أكثر من ١٥ سدّاً على روافد النهر خلال العشر سنوات الماضية إضافة إلى سيطرتها على سد الموصل وتهديدات الكرد بقطع المياه عن بغداد إذا ما اتخذت إجراءات عقابية سيسبب

- يعاني اقتصاد الإقليم من اختلالات هيكلية واضحة نتيجة لهيمنة قطاع الخدمات على النشاط الاقتصادي ودون توفر جهاز إنتاجي (زراعي وصناعي) متطور ومرن، مما يعني وجود سيولة نقدية تشكل قوة شرائية تزيد من ضغوط الطلب المحلي الذي يلبي بالسلع المستوردة.

- إن إقليم كردستان شبه المستقل عن العراق منذ عام ١٩٩١م، لم يستطع تنويع اقتصاده على الرغم من الاستقرار الأمني الكبير الذي تمتع به مقارنة مع باقي المحافظات، فقد أدى تزايد الاعتماد على الربيع النفطي إلى تشويه الهيكل الإنتاجي لاقتصاد الإقليم المتمثل بتراجع النشاط الزراعي وتخلف الإنتاج الحرفي وغياب الصناعة التحويلة.

- اتساع الاستيراد السلعي وإغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة التي عمقت انكشاف اقتصاد الإقليم على الخارج.

- تزايد معدلات البطالة خصوصاً البطالة بين الشباب إلى أكثر من ٤٠٪ وكذلك تزايد معدلات الفقر.

- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وانعدام الشفافية والمساءلة في الإقليم الذي يظهر بصورة المحسوبية والمنسوبية في التوظيف بعيداً عن التخصص والكفاءة من جهة وضعف الرقابة على الصرف والتفويض ومستوى الجودة والجدوى الاقتصادية من جهة أخرى. بدد الكثير من الموارد في مشاريع وهمية أو مضخمة التكاليف.

٢- المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجه حكومة الإقليم:

- عدم التوافق بين الأحزاب الكردية بسبب اعتقاد البعض منهم بتفرد السيد رئيس الإقليم المنتهية ولايته في إدارة الإقليم والذي أدى إلى تعطل برلمان الإقليم.

- تصدير وتأجيل المشاكل الداخلية مع اقتراب موعد الانتخابات لرئاسة الإقليم والبرلمان ومجالس محافظات الإقليم في النصف الأول من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧م، بخلق عدو جديد يهدد أمن الإقليم.

- الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت الإقليم منذ أكثر من ثلاث سنوات بعد أن قطعت الحكومة الاتحادية حصة الإقليم من الموازنة العامة البالغة ١٧٪ سنوياً لعدم التزام حكومة الإقليم بتسليم النفط المنتج في كركوك والإقليم البالغ ٥٥٠ ألف برميل يومياً إلى شركة تسويق النفط الوطنية (سومو).

- تعطل العديد من المشاريع الاستثمارية وتعذر دفع رواتب موظفي الإقليم وراتب قوات حرس الإقليم (البيشمركة) بشكل منتظم نتيجة لقطع حكومة بغداد حصة الإقليم من الموازنة العامة وانهيار أسعار النفط العالمية التي باتت رهينة لمبيعات النفط.

- تزايد مديونية الإقليم إلى أكثر من ٢٢ مليار دولار وعدم تعهد

- احتمالية سحب تركيا لاستثماراتها في الإقليم التي تقدر بـ ٤٠ مليار دولار تمتلكها أكثر من ١٣٠٠ شركة تركية أو تجميد عملها، وهي تساهم بنحو ٧٠٪ من اقتصاد الإقليم وتشغل أكثر من ٢٠٠ ألف عامل.

- حرمان محافظات الإقليم ومرافقها السياحية من أكثر من ٦٠٠ ألف سائح سنوياً سيشكل ضربة موجعة لقطاع السياحة في الإقليم عدا رسوم الدخول للإقليم.

- إعادة تشغيل خط النفط الرابط لنفط كركوك بالخط الاستراتيجي عبر محافظة نينوى وحرمان الإقليم من استغلاله كونه جزء من ممتلكات وزارة النفط الاتحادية.

- إعادة تشغيل خط التجارة بين تركيا وبغداد عبر أراضي محافظة نينوى وبالقرب من الحدود الدولية مع سوريا دون المرور بأراضي الإقليم سيحرم حكومة الإقليم من الإيرادات الجمركية أو رسوم المرور عبر أراضيها.

- منع حركة الطيران المدني تجاه الإقليم يعني حرمان الإقليم من التواصل مع العالم الخارجي خاصة وأن الدول المحيطة به هي رافضة ومعادية للاستقلال (العراق وتركيا وإيران وسوريا).

رابعاً: الخيارات والبدائل الاقتصادية الممكنة ومستقبل الاقتصاد العراقي في المتغيرات الجديدة:

في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية السابقة وفي ضوء الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة الاتحادية بالتعاون والتسيق مع دول الجوار للإقليم تركيا وإيران وتهديداتهم المستمرة لحكومة الإقليم بإمكانية تشديد العقوبات الاقتصادية واحتمالية التدخل العسكري لمنع قيام دولة كردستان لذلك فإن الخيارات تنحصر في الخيارات التالية:

الخيار الأول: المضي بإعلان الدولة الكردية وتحمل عواقب العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي قد تؤدي إلى تفكك وحدة الإقليم ونشوب نزاعات داخلية بين الأحزاب الكردية كما حصل في عام ١٩٩٦م، أو نشوب حرب جديدة قد تعصف بأمن المنطقة الإقليمية وتؤدي إلى انهيار حلم إقامة الدولة الكردية لمئة سنة قادمة.

الخيار الثاني: الاستجابة إلى مطالبات الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومات دول الجوار المتمثلة بـ:

١- إلغاء نتائج الاستفتاء والعودة إلى طاولة الحوار مع الحكومة الاتحادية دون قيد أو شرط.

أزمة حادة في المياه في وسط وجنوب العراق الذي يعاني أصلاً من شحة المياه الصالحة للشرب.

- استيلاء حكومة الإقليم على حقول نفط كركوك وبعض الحقول في أراضي المناطق المتنازع عليها إذا ما ضمت إلى الإقليم فإن العراق سيخسر ما يقرب من ٢٤ مليار برميل من احتياطياته النفطية، كما سيخسر ٥٥٠ ألف برميل إنتاج يومي من النفط الخفيف عدا الغاز.

- خسارة مركز أربيل في توريد الذهب إلى وسط وجنوب العراق بسبب عدم سماح القوانين الوطنية بانتقاله إلا عبر البنك المركزي.

- خسارة مواقع سياحية وترفيهية تستقبل سنوياً من ٦٠٠ ألف إلى مليون سائح سنوياً من وسط وجنوب العراق.

ب- الآثار الاقتصادية المترتبة على حكومة الإقليم:

من السابق لأوانه أن يستقل إقليم كردستان فعلياً، فالأمر يحتاج من سنتين إلى ثلاث سنوات لفض المتعلقات مع الحكومة الاتحادية في بغداد. حيث أن إقدام حكومة الإقليم على إعلان الانفصال بدون الحصول على التأييد الدولي ودعم دول الجوار بالتأكد مخاطرة كبيرة ستعرض الدولة الوليدة إلى مشاكل جمة فتجربة جنوب السودان أنتجت دولة فاشلة رغم امتلاكها النفط والتأييد الدولي. وبمجرد تنفيذ الاستفتاء فإن دول الجوار (تركيا وإيران) اتخذت إجراءات عقابية أشد من إجراءات الحكومة المركزية حتى وإن كانت إعلامية كون الانفصال يهدد أمن هذه الدول القومي. وبالتأكيد ستزداد حدة إذا ما أقدمت على إعلان الانفصال وعدم التراجع بإلغاء الاستفتاء ونتائج التي يمكن إيجاز أهم الآثار السلبية على الإقليم بـ:

- إعلان الحكومة التركية عن وقف عبور وتصدير النفط عبر أراضيها إلى الدول المستهلكة في أوروبا وكذلك منع تهريب ١٠٠ ألف برميل يومياً بالشاحنات عبر الأراضي الإيرانية. سيؤدي إلى خسارة ٨٥٪ من إيراداتها كما يؤدي ذلك إلى عجز حكومة الإقليم عن دفع مستحقات الشركات النفطية الأجنبية.

- الإعلان عن غلق المنافذ الحدودية البرية وتسليمها للسلطات الاتحادية في بغداد سيؤدي إلى منع دخول ٥٠٠٠ شاحنة تنقل المواد الغذائية والطبية والتجارية المختلفة من تركيا فقط، الأمر الذي يعني شحة في المواد الأساسية وانهيار الأسواق وارتفاع معدلات التضخم.

**استيلاء كردستان على نفط كركوك والمناطق المتنازع عليها
يفقد العراق ٢٤ مليار برميل من احتياطياته وخسارة ٥٥٠ ألف يومياً**



تركيا تستثمر في الإقليم ٤٠ مليار دولار تمتلكها ١٣٠٠ شركة تساهم بـ ٧٠٪ من اقتصاد الإقليم وتشغل ٢٠٠ ألف عامل

ولكن يبقى نجاح هذا الخيار مرهونا بالموقف التركي ومدى جديته في تطبيق العقوبات الاقتصادية كونه يعتمد على أكثر من نصف نفط الإقليم المصدر سواء عبر أنبوب التصدير أو المنقول بالصهاريج، كما أن الشركات التركية العاملة في الإقليم واستثماراتها الكبيرة ربما ستؤثر على القرار السياسي التركي. إضافة إلى أن غلق المعبر الحدودي في إبراهيم الخليل يمكن أن يسبب لها مشاكل أمنية كبيرة في محافظات جنوب تركيا الكردية لتعطل أعداد كبيرة شبابها من سائقي شاحنات النقل البري التي تنقل السلع والبضائع بين تركيا والإقليم.

- ٢- تسليم المنافذ الحدودية والمطارات وإخضاعها لسلطات الحكومة الاتحادية التي نص عليها الدستور.
- ٣- تسليم النفط المنتج من حقول الإقليم وحقول كركوك إلى شركة تسويق النفط الوطنية (سومو) مقابل تعهد الحكومة الاتحادية بدفع رواتب موظفي الإقليم بعد تقديم حكومة الإقليم كشوفات بأعدادهم وأسمائهم ومواقع عملهم.
- ٤- تسوية المستحقات المالية المترتبة على حكومة الإقليم الناتجة عن الإيرادات السيادية غير المسددة للحكومة الاتحادية كالضرائب الاتحادية والرسوم الجمركية المتحصلة منذ عام ٢٠٠٤.
- ٥- إخضاع الدوائر المالية لسلطة الأجهزة الرقابية الاتحادية كديوان الرقابة المالية وتدقيق سجلاتها المالية منذ عام ٢٠٠٤م.
- ٦- الانسحاب من الأراضي المتنازع عليها وتسليمها لسلطات الحكومة الاتحادية على أن تشكل لها لاحقاً إدارات مشتركة.
- ٧- حل المشاكل السياسية والاقتصادية مستقبلاً وفق الدستور العراقي.

* أستاذ العلاقات الاقتصادية المساعد - كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

عوائد نفط كردستان تودع في البنوك التركية ولا يستطيع الإقليم التخلي عن بغداد

معوقات الدولة الكردية: ليس لكردستان مقومات اقتصادية وتكون تحت رحمة دول الجوار

عندما نريد أن نخوض في القضية الكردية وتعقيداتها فإننا نقف على الجذور التاريخية لها، فهي تعد من القضايا الشائكة سواء على مستوى العراق وعلى منطقة الشرق الأوسط، إذ أن الفردة التاريخية لجذور المشكلة تخبرنا بأن القومية الكردية كغيرها من القوميات كانت مندمجة ضمن الدولة العثمانية آنذاك وكانوا القوة الضاربة في جميع الحروب التي خاضتها الأخيرة فهم رقم صعب في المعارك. حتى جاءت الثورة العربية في عام ١٩١٦م، ومن ثم اتفاقية سايكس بيكو ليتم تقسم المنطقة بطريقة عشوائية من جهة ومدرسة من جهة أخرى، ومن بين المناطق المدروسة بعناية هو تفتيت الأكراد فيما بين ٤ دول هي تركيا وسوريا والعراق بالإضافة إلى إيران، لأنهم كانوا قوة ضاربة ذات طابع ديني صوفي اعتمد عليهم الأتراك في حروبهم والحفاظ على امبراطوريتهم.

د. سيف الهرمزي

وبعد عام ٢٠٠٣م، دخل الكرد المشهد السياسي العراقي بقوة وفرضوا أنفسهم كشركاء في إدارة البلد وحصلوا على شبه استقلال في جميع حقوقهم فهناك ١٧٪ من الميزانية مخصصة لمحافظة إقليم كردستان أربيل، سلیمانية، دهوك. وجميع المطارات والمنافذ الحدودية هي خارج سيطرة الحكومة المركزية بل أن جميع الثروات النفطية في المحافظات الثلاث غير خاضعة لرقابة الحكومة المركزية، بالإضافة إلى ذلك فإن رئيس الجمهورية من الأكراد الذي أصبح منصباً مخصصاً للقومية الكردية عرفاً وليس دستورياً، فضلاً عن أن أكثر من ٣ وزارات في حكومة بغداد من الأكراد إلى جانب وكيل كردي في كل وزارة عراقية ناهيك عن أن رواتب البيشمركة (القوى المكلفة بحماية الإقليم) غير خاضعة لإمرة وزارة الدفاع العراقية ولا تأتمر بأمرها وهي تستلم كمؤسسة رواتبها من حكومة المركز. جميع هذه الحقوق التي حصل عليها الأكراد في هذه المرحلة استطاعوا بناء مقومات دولة واستقطاب كبرى الشركات في مختلف المجالات الطاقوية والانشائية والسياحية، مما جعل من إقليم كردستان نموذجاً حضارياً مهماً قياساً بباقي المحافظات التي تعاني من الإهمال والفساد وهذه الأمور جعلت من الإقليم محطة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في تطوير البنى التحتية وملأها آمناً لكل المهتمين والمطلوبين من قبل حكومة

ومن هنا جاءت النزعة القومية على حساب النزعة الدينية لاسيما أن الثورة العربية الكبرى آنذاك كانت تشكل نزوعاً قومياً بارزاً، وبقي الحلم الكردي الذي تحقق في "دولة مهاباد" في عام ١٩٤٦م، على الأراضي الإيرانية التي لم تستمر سوى ١١ شهراً، ولم يحصل الأكراد على ما يريدوه إلا في العراق عندما تم إعطاؤهم الحكم الذاتي في بيان ١١ آذار ١٩٧٠م، ورغم ذلك فإن النزعة القومية بقيت تشكل خطراً على وحدة العراق وكان المفتاح الأول لحلم الدولة هو مع وضع خطوط العرض من قبل الولايات المتحدة الأميركية بحجة حماية الشعب الكردي والشيعي من النظام العراقي إبان حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١م، إذ تم وضع خطوط حظر طيران على الجيش العراقي، وهي الثغرة الأولى في قيام وتأسيس التقسيم على أساس المكونات، وكان الأكراد في هذه المرحلة في أسوأ الأحوال اقتصادياً ويعتمدون بشكل رئيس على المعونات والمساعدات الإنسانية من المنظمات الدولية والدول الكبرى إلى جانب الاعتماد على التهريب في سد حاجاتهم الرئيسية لاسيما وأن العراق آنذاك كان يعيش مرحلة الحصار الاقتصادي الذي أثر على كل الشعب العراقي وليس الكردي فحسب. ولم يكن تحت سيطرة العراق سوى كركوك الغنية بالنفط التي تعد الشريان الثاني بعد البصرة من حيث الاحتياط والإنتاج.

أولاً: القطاع الزراعي:

الحقيقة أن اقتصاد إقليم كردستان اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي في تأمين متطلبات الإقليم، لكن الأزمة الاقتصادية التي تواجهه منذ عامين دفعت به إلى البحث عن مصادر أخرى لتعويض ما نقص بسبب انخفاض أسعار النفط، فكانت الزراعة في مقدمة هذه المصادر وقد وضع خطة استثمارية في عام ٢٠١٥م، لدعم قطاع الزراعة بيد أن الأزمات المالية لم تكن بمستوى الخطة. وبحسب إحصائيات وزارة الزراعة في حكومة الإقليم، فالقطاع الزراعي يساهم حالياً في تأمين ١٠٪ من وارداته المالية، وهي مساهمة ضعيفة جداً مقارنة بالثروة الزراعية التي يمتلكها الإقليم فيما إذا فُعلت بالشكل المطلوب. كما إن ٩٠٪ من المواد الغذائية في إقليم كردستان تستورد من الخارج، وإذا ما أراد الإقليم عند الاستقلال الاعتماد على الاكتفاء الذاتي في سد المتطلبات الأساسية من المواد الغذائية فإنه سيحتاج للخمس سنوات المقبلة ثلاثة ترليونات و ٣٠ ملياراً و ٢٠٠ مليون ديناراً لكي يستطيع سد الحاجات الأساسية، ناهيك أن الإقليم يعاني من نقص السيولة النقدية من العملة الأجنبية في ظل الأزمات الاقتصادية الداخلية.

ثانياً: القطاع الصناعي:

القطاع الصناعي في إقليم كردستان، يعاني من تدني بالغ في المستوى العلمي في الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تقوم بإدارة النشاط الصناعي، إذ لا يتجاوز حملة الشهادات الجامعية فما فوق أكثر من (٧٠٪) عام ٢٠٠٧م، في حين يشكل حاملو الشهادة الابتدائية فما دون نسبة (٥٧، ٥٢٪)، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للمشاريع الصناعية للقطاع الخاص، ويرتبط بالمؤشرات أعلاه تدني إنتاجية العامل في القطاع الصناعي في إقليم كردستان.

وبخصوص مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي فإنه لا يساهم سوى ٢٪، ونستطيع أن نقارن بمدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر والأردن وتونس، ٩، ٢٥٪، ٧، ١٥٪، ٦، ١٨٪ على التوالي. ويعاني القطاع الصناعي من تدني القدرة التنافسية مقابل المنتجات المستوردة، لأن القدرة التنافسية تعتمد على العديد من العوامل كالجودة والسعر والترويج وكفاءة الإنتاج والتكنولوجيا والقدرات الفنية والمهنية للعاملين.

ثالثاً: قطاع الخدمات:

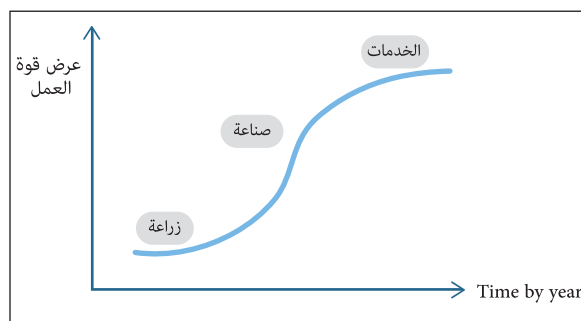
إقليم كردستان يقع في دائرة العراق الذي يعد من الدول

المركز لاسيما وأن حكومة بغداد قد انتهجت نهجاً خاطئاً في التعامل مع فئات المجتمع ولم تستطع تذويب الخلافات المذهبية ولم تستطع خلق روح المواطنة.

وعلى مدى العقدين الماضيين أقام الأكراد منطقة مستقرة ومسالمة لا تطرح تهديداً على الدول المجاورة. وبالفعل، كان «إقليم كردستان العراق» واحدة من الاستقرار وسط أعمال العنف، حيث واجهت العراق وسوريا ودولاً أخرى في المنطقة حرباً وإرهاباً. كما شكّل «إقليم كردستان» ملاذاً لنحو مليوني لاجئ -معظمهم من العرب وليس من الأكراد- ومن جهتهم أثبتت القوات الكردية أنها رقم صعب يعتمد عليه في مواجهة التنظيمات المتطرفة.

وإذا ما أردنا دراسة مقومات قيام الدولة الكردية فيجب أن نميز كيان الإقليم بدون كركوك، فكركوك من المناطق المتنازع عليها وتقطنها مكونات ثلاثة رئيسية الكرد والتركمان والعرب فضلاً عن العامل المذهبي السني والشيوعي الذي يندمج في هذه القوميات الثلاث.

والحقيقة التي يعرفها كل مختص أن قيام أي دولة وبناءها يحتاج بعد الشعب والإقليم والسلطة مقومات اقتصادية، هذه المقومات لا يمكن أن تبني دولة دون وجود التسلسل في بناء قطاعات الاقتصاد الثلاثة وهي: قطاعات الزراعة، الصناعة، والخدمات، أما قطاع الطاقة فيجب ألا يعتمد عليه لأنه قطاع ريعي يتأثر بأسعار الأسواق العالمية التي تعتمد على العرض والطلب وبالتالي تكون الدولة رهينة لها كحال الكثير من الدول النفطية.



فهل الدولة الكردية مرت بهذه المراحل الثلاث في بناء اقتصادها ما بعد ٢٠٠٣ أم إنها اعتمدت على الموازنة الاتحادية الـ ١٧٪ وعلى النفط في بناء اقتصادها؟

للإجابة على هذا التساؤل فإنه من المهم أن نعالج تلك المسألة بطريقة علمية وفق الأدوات الأكاديمية وهي دراسة الاقتصاد بطريقة جزئية لتحليل كل قطاع ودوره في تحقيق الناتج القومي المحلي الإجمالي والوقوف على مدى قدرته في رفد زخم إقامة الدولة الكردية.



رئيس الجمهورية و ٣ وزراء في حكومة بغداد من الأكراد ووكيل كردي في كل وزارة ورواتب البيشمركة غير خاضعة لإمرة وزارة الدفاع

ويضم أيضاً شركات انترنت ضوئي قادم من الأراضي التركية وهي شركة نوروز في أربيل وشركة أي كيو في السليمانية، وبالإقليم مطاران للرحلات الجوية في أربيل والسليمانية يشكلان رافداً مهماً للاقتصاد في الإقليم والمخرج الجوي الوحيد إلى العالم، أما النقل البري وسكك الحديد فهي رغم إعادة بنائها إلا أنها ما زالت متقدمة، ولم تستطع حكومة الإقليم أن تضيف إليه خطوط مترو أو سكك حديد لتساهم في رفد الاقتصاد والتجارة من جهة وتحقيق نوع من أنواع الرفاهية للمواطن من جهة أخرى، والحقيقة التي نؤكد عليها أن الإقليم اعتمد في بناء هذا القطاع على العوائد المالية النفطية مما يجعل تطوره ونموه رهين أسعار النفط ورهين تصديره والذي سنتحدث عنه في الفقرة القادمة.

وبعد توضيح البنى التحتية لقطاع الخدمات يبقى الرفض الرئيس فيه وهو قطاع السياحة الذي تعرض إلى نكسة كبيرة مع سيطرة وهيمنة تنظيم داعش على المحافظات المحاذية له الموصل وصلاح الدين وأجزاء من ديالى إذ انخفضت واردات السياحة إلى ٦٠٪ عما كانت عليه في ما قبل حزيران ٢٠١٤م، فقد كان عدد السياح من داخل العراق يقدر بأكثر من مليون

النامية وعادةً ما تصنف الدول النامية بأنها تعاني من فجوة كبيرة فهناك قفزة في مراحل التطور لبناء الاقتصاد، وما نريد الوصول إليه هو الفجوة ما بين القطاعات، فقطاع الخدمات في كردستان مؤشر للتخلف، ويرجع ذلك إلى تمركز قوة العمالة في القطاع الخدمي الذي لم يكن نتيجة لهذا التطور التدريجي الذي يبدأ بالزراعة ثم ينتقل إلى الصناعة فقطاع الخدمات، بمعنى أنه لم يكن تحصيل حاصل المساهمات في قطاعي (الزراعة والصناعة) في الناتج القومي (GNP)، بمعنى آخر، إن مشاركة القوى العاملة في قطاع الخدمات الذي جاء بصورة مباشرة دون أن تمر في قطاع الصناعة ضمن نظرية التطور التي طرحها (كولايين كلارك) على تحقيق العدالة في التوزيع بما يتناسب مع منحى العمل كما في الشكل (١) فإذا كان مؤشر قطاع الخدمات للدول المتقدمة مؤشر قوة لأنه مر بهذه المراحل الثلاثة، فإنه يعني العكس للدول النامية أو من تريد أن تكون دولة.

يعتمد الإقليم في قطاع الخدمات على السياحة الداخلية وعلى قطاع العقارات والاتصالات والانترنت والنقل البري والجوي، فالإقليم يضم ٥٠٠ فندق و ٥٠ مرفأً سياحي متنوع

عبر منافذها البحرية والبرية، ومن المعلوم أن العراق وقع اتفاقية مع إقليم كردستان في عام ٢٠١٤م، لحل النزاع، تنص على أن يسلم الإقليم إلى بغداد العوائد المالية لـ (٥٥٠) ألف برميل نفط يوميًا - (٣٠٠) من حقل نفط كركوك و(٢٥٠) من إنتاج نفط الإقليم مقابل حصوله على حصته البالغة (١٧٪) من الموازنة الاتحادية. ولكن الإقليم تخلى عن الاتفاق وأعلن الإقليم بأنه مضطر لبيع جزء من نفطه مباشرة إلى الجهات الخارجية عن طريق الشركات الأجنبية وذلك لتدارك الأوضاع الاقتصادية الصعبة، لا سيما مع تدني أسعار النفط العالمية من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد عام ٢٠١٤ إلى أقل من (٥٠) دولار في الوقت الحاضر، أي بتراجع مقداره حوالي النصف للبرميل الواحد.

صحيح أن حكومة كردستان استطاعت من إبرام حوالي ٥٠ عقدًا مع الشركات الأجنبية معظمها عقود مشاركة في الإنتاج، وكثير منها عقود استكشاف نفط مغرية للشركات في حالة الاكتشاف، إلا أن الحكومة المركزية ما بعد الاستفتاء في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧م، اتفقت مع تركيا وإيران بإيقاف الصادرات عبر منافذها البحرية والبرية، فضلًا عن ذلك الحكومة العراقية خاطبت الشركات الرئيسية التي تستثمر في باقي الحقول في جنوب ووسط العراق بوقف عمل شركاتها على الأراضي الكردية منها شركة شفيرون، وجينل إنرجي، وروس نفط تريدينغ أس إي". ولا يمكن إغفال أن الإقليم في ورطة مع كبرى الشركات النفطية في دفع مستحقاتها قبل الاستفتاء فكيف إذا استقل عن العراق في ظل الانفلاق الجغرافي، فعلى سبيل المثال قامت "شركة (غلف كي ستون) وهي إحدى الشركات الرئيسية بتعليق صادرات النفط إلى تركيا بسبب المستحقات المترتبة لها بذمة حكومة كردستان، وكانت الشركة أعلنت أن لها ١٠٠ مليون دولار كمستحقات على الإقليم". في حين الحكومة الاتحادية في العراق تطالب ببيع النفط عبر شركة تسويق النفط سومو وبموافقتها وأن تكون العائدات المالية في الميزانية الاتحادية.

أما التجارة إذا ما قامت الدولة الكردية فإنها لا تملك أي منفذ للتجارة للاستيراد والتصدير، فالإقليم تابع تجاريًا لثلاث دول، إذ تسيطر الجارتين تركيا وإيران وكذلك الصين على (٩٠٪) من سوق إقليم كردستان، أي بنسبة (٣٥٪، ٢٥٪، ٣٠٪) لكل منها على التوالي. إن حجم التبادل التجاري (الذي يتألف من مجموع قيم الواردات والصادرات) بين العراق وتركيا لعام ٢٠١٣م، بلغ (١٢) مليار دولار، كان (٧٠٪) منه مع إقليم كردستان أي (٨،٤)

و نصف أما السياح من الخارج فيصل إلى ٦٠ الف سائح سنويًا في نفس المدة، كل هذه العوامل الأمنية وصعوبة الدخول إلى أراضي الإقليم على سياح الداخل بسبب التشديد الأمني كان عائقًا أمام نمو هذا القطاع فكيف إذا استقل الإقليم فإن المرافق السياحية ستكون عبارة عن بنايات مهجورة لاسيما وإن السياحة تعتمد بشكل كبير على الأمان والاستقرار.

رابعًا: القطاع النفطي:

تقدر احتياطيات الإقليم من النفط بما يقارب ٤٥ مليار برميل إذا ما تم ضم كركوك إلى خريطة الإقليم من إجمالي احتياطيات العراق التي تقدر بحوالي ١٥٠ مليار برميل، أي ٣٠٪ من احتياطيات النفط توجد في الإقليم، أما احتياطي الغاز الطبيعي فإن ما نسبته ٨١٪ من إجمالي احتياطيات العراق موجودة في الإقليم التي تقدر بأكثر من ٢،٨ ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، كما يقدر مساهمة إقليم كردستان في الناتج القومي الإجمالي العراقي بحوالي ٢٦ مليار دولار سنويًا في موازنة كلية تقدر ب ٢٠٣ مليار دولار، وينتج الإقليم ما بين ٥٥٠ الى ٦٥٠ الف برميل يوميًا والعراق ينتج ما يقارب ٤،٢ مليون برميل يوميًا، بمعنى أن انفصال الإقليم عن العراق سيؤدي إلى خسارة العراق لما يقارب ١٣٪ من الناتج المحلي و١٥٪ من إنتاج النفط.

وبعد استعراض المقومات الاقتصادية الطاقوية للإقليم المتمثلة بالنفط والغاز ومساهمته في الناتج الإجمالي المحلي العراقي فإن هذه المعطيات الرقمية لا يمكن قراءتها بتجرد دون أن يكون العامل السياسي والجيو-سياسي بمعزل عنها، بالتالي هذه الأرقام في حال قيام الدولة الكردية لا يعني أنها ستحقق مكاسب وأنها "مسألة الانفصال" ستكون كحال الدول التي انفصلت، ففي ظل المتغيرات الإقليمية والداخلية نجد أن إقليم كردستان محاط ب بثلاث دول ترفض الانفصال لانه سيؤثر على أمنها القومي لاسيما وأن القومية الكردية متوزعة على دول الجوار كما أسلفنا في مقدمة ورقتنا البحثية، إلى جانب الدولة الأم، وبالتالي فهو لا يمتلك أي منفذ بحري أو بري لتصدير نفطه فمفند تسويق النفط الوحيد هو ميناء جيهان التركي إلى جانب المنفذ البري إلى إيران، ففي ظل الرفض التركي والإيراني لا يكون للنفط أي قيمة تذكر، كما أن العوائد المالية من النفط المصدر من إقليم كردستان تودع في البنوك التركية مما يعني أن هذا القطاع تحت رحمة الدول المحيطة التي أخذت إجراءات جديدة بوقف تصدير النفط

المقومات الاقتصادية لإقليم كردستان سواء بوجود محافظة كركوك أو بدونها لن تحقق قيام الدولة بدون منفذ بحري أو بري وحتى جوي

٤- لا يمكن أن تقوم الدولة الكردية ويكون من ضمنها كركوك فهي تعد الشريان الثاني للنفط بعد البصرة والشريان الأول للغاز في العراق وبالتالي فإن تخلي العراق عن كركوك يعني خسارته الكبيرة التي لم يتخلى عنها من المنطور الاقتصادي في أحلك الظروف.

٥- المقاطعة التجارية وخلق الحدود كأحد وسائل الضغط السياسي تخلق خسائر كبيرة في الاقتصاد، وهنا نأخذ نموذج سيطر لمقاطعة ثلاث دول هي السعودية والإمارات ومصر لقطر فنجد أن الأخيرة خسرت أكثر من ١٠٠ مليون دولار في أقل من ثلاثة أشهر رغم أن المنفذ البحري والجوي قائم، فكيف بالإقليم الذي سيفقد بوجهه كافة المنافذ في حال قيام الدولة الكردية.

٦- فقدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي تعد أحد ركائز قوة الإقليم لأنها عامل من عوامل جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وبالتالي فإن التوتر الأمني والعسكري ما بين المركز والإقليم والتحركات العسكرية التركية والإيرانية على الحدود سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى المناطق الأكثر أمناً.

٧- سياسياً ممكن قيام الدولة الكردية في حدودها القديمة سليمانية أربيل دهوك بدون المناطق المتنازع عليها بعد تفتيت وضعف دول الجوار تركيا وإيران في المدى المتوسط أو البعيد فهناك مشاريع أميركية و(إسرائيلية) لتقسيم المنطقة تستشرف هذا التقسيم في عام ٢٠٢٦م، تحت مسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقسم ٥ دول إلى ١٤ دولة دينية وعرقية وقومية منها العراق وسوريا وإيران.

٨- بعد تحرير المحافظات من تنظيم داعش في صلاح الدين الموصل والأنبار وأخرها أجزاء كركوك العربية خيب آمال الكرد لاسيما وأن رئاسة الإقليم أكدت بعد الانهيار الكبير في نكسة حزيران الثانية ٢٠١٤م، أن الحدود ترسم بالدم، بيد أن القوة العسكرية المتجفلة الآن تقدر بـ ٨ فرق عسكرية إلى جانب قوات الحشد الشعبي عكس وجهة النظر السابقة إلى القدرة في فرض السلطة الاتحادية على كركوك.

مليار دولار. أما مع إيران فقد بلغ (١٢) مليار دولار، نصفه تقريباً ٥٠٪ مع الإقليم، أي (٦) مليار دولار.

أما العراق فإنه سيقطع علاقاته التجارية ولن يتخلى عن كركوك في أبسط الأحوال بل سيكثف جهوده الدبلوماسية والسياسية وأخيراً العسكرية إلى استرجاع كركوك، وحتى مع سوريا المضطربة فإنها ترفض أي قيام لهذه الدولة، فهناك عائق بشري في منفذ ربيعة العراقي متمثل بقبيلة شمر العربية التي تدين بالولاء إلى الحكومة المركزية فضلاً عن جذورها العربية لذلك فإن قيام دولة كردية يجعلها في وضع المانع البشري في وجه الدولة الكردية في أي اتجاه.

فأطراف المعادلة السياسية هي متساوية ولاسيما في ضعف النظام السياسي الريعي في الإقليم وبمستوى لا يختلف عن نظيره الكبير في المركز. فوحدة النظام المالي من الناحية التاريخية هي التي ولدت الوحدة السياسية وليس العكس. فخلق قوة مالية من نفط الإقليم ممزوجة بمبدأ تقرير المصير self determination هو لوحده غير كاف لولادة كيان سياسي ريعي صغير في وسط رفض داخلي وخارجي لاسيما وأن السياسة هي من تتحكم في بناء هذه الدولة المنتظرة وليس الاقتصاد. من نافلة القول نؤكد ونستنتج ما يأتي:

١- المقومات الاقتصادية لإقليم كردستان سواء بوجود محافظة كركوك أو بدونها لن تحقق قيام الدولة فهي دولة حبيسة ليس لها منفذ بحري أو بري وحتى جوي إلى العالم الخارجي.

٢- هناك من يستعين بتجربة ١٩٩١ - ٢٠٠٣ م، بقدرة الأكراد الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، وهذا الأمر غير منطقي الآن، لاسيما أن الرفاهية التي حصل عليها المواطن ستجعله يرفض ترك الحياة الاقتصادية المرفهة وهذا الرفض سيشكل ثغرة في رفض القرار السياسي في حال ازدياد قرارات حكومة بغداد في فرض قيود اقتصادية تجاه الإقليم ناهيك عن إيران وتركيا.

٣- لم يكسب الإقليم من أي دولة أي اعتراف رسمي في قيام دولته سوى قبول وتأييد معلن من قبل (إسرائيل) وبالتالي فإن عدم الاعتراف يعني عدم تعامل المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي معه في رفضه الإقراض والمنح والمساعدات التي تعينه في بناء دولته.

مرحلة ما بعد داعش أكثر تعقيداً في ظل عسكرة التكتلات المدعومة إقليمياً

رؤية تحليلية لمستقبل العراق: الفيدرالية السيناريو الأكثر واقعية وترجيحاً

اعتقد الكثيرون أن العراق يتجه نحو الاستقرار وإعادة البناء والتنمية بعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي، إلا أن هناك الكثير من الخبراء والمحللين يعتقدون أن عراق ما بعد داعش سيكون أكثر صعوبة وتعقيداً وأنه على موعد مع مزيد من الأزمات التي قد تفوق مخاطر التنظيم الإرهابي للدرجة التي يمكن أن تؤدي إلى احتمالية تقسيم البلاد عرقياً وطائفيًا، بالإضافة إلى ما أعلنته منظمة اليونسيف من وجود خمسة ملايين طفل عراقي تعلموا في مدارس داعش خلال السنوات الثلاث الماضية وأنهم بمثابة "قنبلة موقوتة" وهم في حاجة ماسة إلى عملية إعادة تأهيل، نفسياً ومعنوياً لمعالجة الأفكار الخاطئة التي تعلموها في تلك المدارس... وكذا انتهاز قيادات إقليم كردستان حالة الإضطراب الأمني والفوضى السياسية وبداية الانقسام الطائفي لإجراء استفتاء شعبي بالاقليم للانفصال و الاستقلال عن الحكومة الاتحادية في بغداد.

د. رشاد عبده

على الدعم الأمريكي والإسرائيلي، وهو الأمر الذي قوبل بالرفض الكامل من جانب قيادات الإقليم بما اضطر القوات المركزية العراقية للتحرك واستعادة سيطرتها على كامل مدينة كركوك وغالبية المناطق الأخرى المتنازع عليها بعد سيطرة كردية عليها منذ عام ٢٠١٤م، وسط اتهامات بالخيانة بين حزبي مسعود البرزاني وجلال طالباني، وتهديد من قيادات الإقليم للحكومة الاتحادية في بغداد بأنها سوف تدفع الثمن غالباً وبالمحافظة على مكاسب الأكراد بالرغم من انتكاسة كركوك، وإصدار البرزاني بياناً يؤكد فيه على صعوبة التعايش مع بغداد وأنها لن تتمكن من اعتقال نائب رئيس الإقليم الذي وصف القوات العراقية التي دخلت إلى كركوك بالاحتلة وصدور حكم قضائي باعتقاله.

وهو الأمر الذي يؤكد على أن مرحلة ما بعد داعش ستكون أكثر تعقيداً في ظل تأمين معظم التكتلات السياسية لنفسها عسكرياً من خلال تكوين قوات موالية لها ووجود دعم إقليمي لكل تكتل من هذه التكتلات بما يمهّد بإمكانية حدوث نزاع سياسي محتمل، وفي ضوء رفض تركيا بسحب قواتها العسكرية من بعض مناطق العراق فضلاً عن تحكمها بمصادر المياه النابعة من أراضيها... وفي ظل هذا الواقع العملي على

ولقد إتخذت قيادات الأكراد هذه الخطوة بعد إستغلالهم لمكاسبهم في الحرب على داعش وتوسيع رقعة الإقليم بنحو ٥٠٪ عما كان عليه الوضع قبل الاجتياح الداعشي في يونيو ٢٠١٤ م، من خلال ضم مدن غنية بمخزونات النفط والغاز وفي مقدمتها مدينة كركوك التي كانت تصدر منها أكثر من ٣٠٠ ألف برميل نفط يومياً ويوجد بها حوالي ٤٠٪ من نفط العراق بالنظر لكونها تعد ثاني أكبر المدن المنتجة للنفط بعد الموصل، كما يوجد بها أيضاً نحو ٧٠٪ من غاز العراق "فيما لا يصدر إقليم كردستان ذاته أكثر من ٢٥٠ ألف برميل نفط يومياً"، بالإضافة إلى بعض المناطق الأخرى المتنازع عليها بعد عام ٢٠١٤م، كي تتمكن في ظل ذلك الوضع من إيجاد ضمانات للبقاء اقتصادياً.

وفيما أظهر تأكيد رئيس إقليم كردستان "مسعود البرزاني" أكثر من مرة بأن جهود وتضحيات قوات البشمركة في محاربة داعش لن تذهب سدى وأن عراق ما قبل سقوط داعش لن يعود كما كان، رغم إدراكه التام بأن هذه الخطوة سوف تصطدم بمعارضة القوى السياسية العراقية من شيعة وسنة والأهم من ذلك الحكومة الاتحادية في بغداد التي أعطت الإقليم فرصة كافية لإلغاء نتيجته الاستفتاء معتمداً في ذلك

شؤونها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية، وهذا النظام بالطبع لا يرضي إقليم كردستان ولا يلبي طموحات الأكراد الطامحين في الاستقلال الكامل.

● **السيناريو الثالث: الحكم المركزي:** ويعتمد هذا النظام على المنتصر في الحرب ضد داعش ومن يفرض كلمته، ومن ثم سيكون بالطبع لصالح الشيعة وحسابات التحالفات السياسية التي ستتشكل، ويترتب عليه في المعتاد تغيير شكل النظام السياسي التوافقي الراهن إلى نظام الأغلبية السياسية، ومن المؤكد معارضة الفصائل المشتركة حاليًا في العملية السياسية وبصفة خاصة الجانب السني.

● **السيناريو الرابع: التقسيم والحرب الأهلية:** ويعد هذا السيناريو بمثابة السيناريو الأسوأ والذي يتوقع أن تسود فيه الفوضى بالبلاد بعد مرحلة القضاء على تنظيم داعش، ويغيب دور العملية السياسية، وربما تحدث بعض الثورات الشعبية احتجاجًا على مستوى الخدمات والإهمال والفساد الحكومي وسوف يشارك بها الكل ضد الكل وينقسم البلد على نفسه.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات موثقة بتعداد الأكراد حول العالم إلا أن غالبية المصادر تفيد بأن عددهم يصل إلى نحو خمسين مليون نسمة، يقيم حوالي ٢٢ مليون منهم في تركيا و١٢ مليون في إيران وخمسة ملايين في سوريا و١,٨ مليون في أوروبا الغربية ومليون في روسيا، بالإضافة إلى أعداد محدودة في كل من لبنان وإسرائيل... وظل حلم الأكراد بتأسيس دولة مستقلة يراودهم منذ عام ١٩٥٤م، في معركة جال جال بران التي قسمت كردستان بين الدولتين العثمانية والصفوية، وتعمقت المشكلة بإتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م، التي قسمت الدولة العثمانية ومن ضمنها القسم الأكبر من كردستان.

ومن الجدير بالذكر أن حلم الأكراد في إنشاء دولتهم المستقلة قد تحقق مرة واحدة ولمدة ثلاثة عشر شهرًا بشمال غرب إيران في يناير ١٩٤٦م، وبمساعدة من دولة الاتحاد السوفيتي التي كانت تحتل إيران في ذلك الوقت، باسم الجمهورية الكردية وعاصمتها مهاباد، ولكن بعد الانسحاب السوفيتي من إيران بعد الحرب العالمية الثانية تمت إعادة السيطرة الإيرانية على الجمهورية الوليدة في مارس ١٩٤٧م، وتم إعدام قائدها ورئيس وزرائها "القاضي محمد" ومنذ ذلك التاريخ ظل حلم إنشاء الدولة الكردية يراود الأبناء والأحفاد، ولعل هذا كان السبب

الأرض، وعلى الرغم من الاستفتاء الكردي، وتحرير الجيش العراقي لكثير من المناطق المتنازع عليها، وتصريح رئيس الوزراء العراقي بأن استفتاء إقليم كردستان قد أصبح من الماضي، وبالإشارة إلى الضغوط الأمريكية على حكومتي بغداد وأربيل فإن أهم السيناريوهات المحتملة للعراق لمرحلة ما بعد داعش تتبلور في الآتي:

● **السيناريو الأول: الفيدرالية:** وهو السيناريو الأكثر واقعية وترجيحًا "من وجهة نظرنا" حتى بعد عملية استفتاء إقليم كردستان على الانفصال وإستعادة الأراضي المتنازع عليها لسلطة الحكومة الاتحادية في بغداد، وتتمثل في منح الأقاليم صلاحيات شبه مطلقة وهو أمر يتوافق مع مواد الدستور العراقي ويحبذه الجانب الأمريكي الذي يدرك أن القضاء على داعش دون سد الفراغ الأمني سوف يزيد من النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة... فيما ظلت أحلام إقليم كردستان بالاستقلال وتكوين دولتهم الكردية هي الفكرة المهيمنة والسيطرة عليهم منذ عقود طويلة وهو ما يؤكده تصريح رئيس الإقليم مسعود البرزاني بأن العراق يجب أن يقسم إلى ثلاث دول شيعية وسنية وكردية بمجرد الانتهاء من الحرب ضد داعش.. إلا أن المشكلة التي كانت تشغل فكر ساستهم هي المناطق المتنوعة سكانيًا وعشائريًا والتي يرغبون في ضمها إلى دولتهم الوليدة.

أما بالنسبة لوجهة نظر قادة الشيعة نحو مشروع الإقليم الشيعي في مناطق وسط وجنوب البلاد فهو أمر لم يحسم بعد بشكل نهائي حيث أعلنت بعض الفصائل عن قبوله فيما ترفضه بعض الفصائل الأخرى وتعتبره بمثابة تقسيم للبلاد، كما أن هناك تخوف من تنافس الفصائل الشيعية على زعامة البيت الشيعي... وفيما يتعلق بقيادة السنة فإن لديهم مخاوفهم المشروع من خضوع المناطق السنية لقوات الحشد الشعبي وهو الأمر الذي يرفضه سنة العراق، الذين يذكرون بأن هناك قرار تم اعتماده من الكونجرس الأمريكي في عام ٢٠٠٧م، بإقامة إقليم سني، وتأكيد الشيخ "علي سامي" شيخ قبيلة المحامدة في الفلوجة على أن السنة كانوا دائمًا من أشد المدافعين عن وحدة العراق، أما الآن فلا نريد سوى إقليمًا يضمنا، فيما يرى البعض الآخر أن فكرة الأقاليم هدفها الأساسي هو تقسيم العراق، بما ينذر بإمكانية حدوث حروب أهلية بين الفصائل "السنية - السنية".

● **السيناريو الثاني: لا مركزية الحكم:** وهو نظام يعزز لا مركزية الحكم ويمنح الإدارات المحلية شيئًا من الاستقلالية في إدارة

خمس ملايين طفل تعلموا في مدارس داعش خلال ٣ سنوات
"قنبلة موقوتة" في حاجة إلى إعادة تأهيل نفسي ومعنوي

حلم الأكراد في الاستقلال يراودهم منذ عام ١٥١٤م في معركة جالديران التي قسمت كردستان بين الدولتين العثمانية والصفوية

كما ينتشر بالإقليم كذلك الكثير من صور الفساد الإداري الذي يتمثل في عمليات التوظيف بعيداً عن الاختصاص، مع ضعف الرقابة على عمليات الصرف والتنفيد و مستوى الجودة في معظم مؤسسات الإقليم، بالإضافة إلى التدخل المفرط في الشؤون الحكومية من قبل الحزبين الكبيرين لصالح أشخاص مرتبطتين بهذين الحزبين في ظل إرتفاع عدد البليونييرات بين قيادات الحزبين لأكثر من ٣٠ بليونيراً، ولم يستطع الإقليم تأسيس قطاع عام قوي أو قطاع خاص منافس، كما لم يستطع تأسيس قطاع صناعي وخاصة التحويلي منه، وكذا لم يستطع تكوين قطاع زراعي فعال قادر على إشباع حاجات مواطنيه، على الرغم من وفرة المياه إلى حد كبير وخصوبة التربة، مما اضطر الإقليم إلى استيراد معظم بضائعه ومواده الاستهلاكية من الخارج على الرغم من أن الإقليم شبه مستقل عن العراق منذ عام ١٩٩١م.

ومع انخفاض أسعار النفط وعودة كركوك والمناطق المتنازع عليها والغنية بحقول النفط إلى الحكومة الاتحادية ومن ثم انخفاض إيرادات الإقليم في الوقت الذي تزايد فيه الأعباء المالية للنازحين العراقيين على الأراضي الكردية فقد توقف العمل في أكثر من ستة آلاف مشروع وانتشر الظلم الاجتماعي والفوارق بين المدن والمناطق الريفية كما ارتفع معدل البطالة بين الشباب إلى نحو ٤٠٪ والتضخم إلى ٩٧,٣٪ مما أدى إلى تآكل الطبقة المتوسطة وتراجع القدرة الشرائية للعائلات ... كما أدت الإجراءات العقابية من الحكومة الاتحادية على الإقليم إثر رفض إلغاء نتيجة الاستفتاء إلى بدء هروب عدد من المستثمرين وإنسحاب بعض شركات النفط العالمية التي كانت تستثمر في مجالي التنقيب والإنتاج وخاصة بعد التهديد الصريح من وزارة النفط العراقية للشركات الأجنبية التي تستثمر أو تبرم عقود مع الإقليم دون موافقتها .

إلا أن الأمر الأكثر خطورة هو افتقار حكومة الإقليم لرؤية أو خطة إستراتيجية لتطوير القطاعات الرئيسية الهامة بالإقليم والتي خصصت "على سبيل المثال" للقطاع الزراعي نسبة ١,٨٪ فقط من الموازنة السنوية، فيما خصصت النسبة الأكبر من ميزانية الإقليم لدفع رواتب الموظفين مما أدى إلى انخفاض مساحة الرقعة الزراعية وإغلاق أبواب المعامل التي تعتمد على الإنتاج الزراعي المحلي، في الوقت الذي تزايد فيه أعداد سكان الإقليم إلى نحو ٥,٨ مليون نسمة.

الرئيسي في تشييد قيادات إقليم كردستان العراق بالاستفتاء ونتائج الاستفتاء.

وربما يتسائل البعض ألم تخلق نتائج استفتاء إقليم كردستان بالانفصال عن الحكومة الاتحادية في بغداد وتحقيق حلمهم التاريخي بتكوين دولتهم المستقلة واقعاً جديداً على أرض الواقع حتى بعد استعادة القوات الاتحادية للكثير من الأراضي التي كان متنازع عليها، رغم إدراك الأكراد بأن موضوع الاستقلال هذا يعد سابقاً لأوانه على المستوى العملي حيث يحتاج الأمر إلى سنتين أو ثلاث سنوات لفض المتعلقات مع الحكومة المركزية في بغداد "في حالة الموافقة على الاستقلال على الرغم من أنه يعد أمراً مستحيلاً" ... ومن ثم هل تملك الدولة الوليدة "في حال إصرار الأكراد عليها والقبول بها من جانب المسؤولين العراقيين في بغداد" المقومات الاقتصادية التي تمكنها من الحياة في ظل علاقاتها المتوترة مع حكومة بغداد وحدود متاخمة من جميع الجوانب بدول غير صديقة وإنما معادية تخشى تحول عدوى الانفصال إلى نموذج يحتذى به أكراد دولهم، وفي ظل عدم وجود منفذ بحري للإقليم على العالم الخارجي، وما هي أهم المعوقات والتحديات التي تحول دون ذلك ... لذا سوف نتناول فيما يلي تحليلاً تفصيلياً لهذه المقومات:

المقومات الاقتصادية لدولة كردستان:

يعتمد إقليم كردستان في مجمل اقتصاده على النفط الذي يشكل أكثر من ٩٠٪ من دخله بما يمثل أحد الصور الواضحة للاقتصاد الريعي الذي يعتمد كلياً على النفط، وعلى الرغم مما كان يتمتع به الإقليم من إستقرار أمني بالمقارنة مع بقية المحافظات العراقية خلال سنوات طويلة مضت إلا أنه لم يستطع تنويع مصادر دخله واقتصاده، كما أن الإقليم يعاني من معدلات مرتفعة من إنعدام الشفافية والفساد المالي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الرشاوى للدرجة التي اضطرت معها الكثير من الشركات العاملة في مجالي النفط والسياحة على أراضيه إلى اللجوء للتحكيم الدولي للحصول على حقوقها ومن بينها شركة "دانة" الإماراتية للطاقة التي رفعت دعوى ضد وزارة الثروات الطبيعية في الإقليم، وهو ذات الأمر الذي دفع العديد من الشركات الأجنبية الكبرى إلى الإحجام عن التعامل مع الإقليم.

هو التهديد بمنع تصدير النفط من كردستان من المنفذ الوحيد للإقليم عبر ميناء جيهان التركي، مما يصعب من مهمة الإقليم في الحصول على الإيرادات الكافية لتأمين احتياجات أبنائه بالنظر لاعتماده بشكل كبير على تدير احتياجاته من الخارج.

خامساً: تزايد نفقات الإقليم على عشرات الآلاف من النازحين الذين فروا من ديارهم وبلداتهم التي سيطر عليها التنظيم الإرهابي أو المعارك الدائرة بها بالإضافة لآلاف الأكراد الفارين من كركوك بعد تحريرها إلى أراضيهم.

سادساً: مطالبة تركيا على لسان رئيس وزرائها بإعادة بناء ديموجرافية جديد بكركوك على اعتبار أن التركمان كانوا قبل خمسين عاماً يمثلون الأغلبية المطلقة بالمحافظة.

سابعاً: مواجهة الإقليم لمجموعة من التحديات "الجيوسياسية" الخطيرة بالنظر لموقع الإقليم الجغرافي لدول غير صديقة إن لم تكن معادية ترفض فكرة الانفصال والاستقلال لإعتبارات تتعلق بأمنها واستقرارها لكونها تضم أقليات كردية تطمح أيضاً في الانفصال وتكوين دول كردية مستقلة، وهو الأمر الذي يثير إمكانية خلق توترات عرقية وطائفية بين مكونات هذه الدول الاجتماعية والعرقية والطائفية.

ثامناً: استرداد القوات العراقية المركزية "تقريباً" لجميع المناطق المتنازع عليها والتي كانت قد سيطر عليها إقليم كردستان بعد تحريرها من داعش في يونيو ٢٠١٤م، وفي مقدمتها كركوك الغنية بالنفط والغاز لما تمثله هذه المناطق من ثقل اقتصادي وديموجرافي.

وفي ضوء ما سبق ووفقاً لرأي الكثير من الخبراء والمحللين يتضح صعوبة وتعقيد الوضع الاقتصادي لإقليم كردستان وتعدد التحديات التي تواجهه، وأن خيار الاستقلال لن يوفر للإقليم المكاسب الاقتصادية المرجوة، حتى وإن حظي بالدعم الدولي، وإن كان هذا الاحتمال أمراً غير مطروح في الوقت الراهن خاصة وأن الداعم الرئيسي لكردستان والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية تفضل خيار الأقاليم في ظل دولة عراقية فيدرالية موحدة.

وفيما يتميز إقليم كردستان بكونه قبلة سياحية تتمتع بمناطق سياحية خلابة وشلالات مياه وجبال وكهوف ومزارع تاريخية ومنتجعات قادرة على جذب ملايين السياح إلا أن الفساد ومن بعده تسليم مطاري أربيل والسلمانية للسلطات المركزية في بغداد قد حالاً دون ذلك، خاصة وأن الإقليم كان يعتمد بشكل أساسي على السياحة الداخلية من محافظات الوسط والجنوب العراقي التي ستتأثر بلا جدال بقرار الانفصال.

ومن الاستعراض السابق يتضح أن، هناك العديد من التحديات الكبرى التي تواجه مستقبل إقليم كردستان الذي مازال داعماً للانفصال والاستقلال عن العراق، بما يضع الإقليم في وضع صعب ومجهول في ظل المعطيات التالية:

التدخل المفرط

للحزبين الكرديين في الشؤون الحكومية أفرز

منتفعين وجعل ٣٠

بليونيراً في ظل المحاباة

أولاً: اضطراب الأوضاع الاقتصادية وانتشار حالات الفساد المالي والإداري واستيراد الإقليم لمعظم بضائعه ومواده الاستهلاكية من الخارج. ثانياً: انخفاض إيرادات الإقليم الذي يعتمد على تصدير النفط ويوجد صعوبة كبرى في تسويقه في حالة عدم الاعتراف الدولي بكردستان كدولة شرعية مستقلة ومن ثم

مواجهتها للكثير من العقوبات القانونية عند تصدير نفطها للخارج في ظل رفع الحكومة العراقية دعاوى قضائية ضد الشركات التي تشتري النفط الكردي، وخير مثال على ذلك حكم المحكمة الاتحادية في كندا في يوليو الماضي بمصادرة مبيعات لشحنات نفط بلغ حجمها ٧٢١,٩ ألف برميل من الإقليم بقيمة ٣٢,٥ مليون دولار، وموأكباً لذلك صعوبة اكتساب ثقة المستثمرين العالميين في ضخ استثمارات جديدة في الإقليم بعد إعلان الاستقلال، في ظل احتمالية حرمان تركيا للإقليم من تصدير نفطه عبر المنفذ الوحيد لها عبر الأراضي التركية ومنها إلى ميناء جيهان.

ثالثاً: ضعف الناتج المحلي للإقليم الذي يبلغ ٢٦ مليار دولار أي ما يعادل نحو ١٣٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي لدولة العراق والبالغ ٢٠٣ مليارات دولار.

رابعاً: معارضة دول الجوار وخاصة تركيا وإيران اللتان بدأتا بالفعل في فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية والأمنية والسياسية على الإقليم وفي مقدمتها تسليم السلطات الإيرانية للمعابر التي بينها وبين الإقليم للحكومة العراقية لإدارتها وهو نفس الإجراء الذي قامت به تركيا في معبر الخابور الحدودي مع شمال العراق بالإضافة إلى إغلاقها للمجال الجوي من وإلى الإقليم، والخطوة الأهم من ذلك

استفتاء إقليم كردستان العراق: الطموحات والتحديات الكونفدرالية حل وسط يضمن تحقيق مكاسب للأكراد وبقاء كردستان ضمن العراق

شهدت منطقة الشرق الأوسط حدث سياسي بالغ الأهمية تمثل بقيام إقليم كردستان العراق إجراء استفتاء في ٢٥/٩/٢٠١٧م، استناداً إلى حق تقرير المصير الذي أعلنه قادة الإقليم، تمهيداً لإنشاء دولة جديدة ذات طابع قومي تركز على العرق الكردي، لاسيما وأنهم يشعرون بمظلومية تاريخية لعدم قيام وطنهم، ويعد هذا الحدث بمثابة زلزال سياسي امتدت ارتداداته داخلياً وإقليمياً ودولياً، وعليه فإن هذا البحث هو محاولة مختصرة لبيان أبرز المواقف الداخلية والإقليمية والدولية، وأثر ذلك على مستقبل كردستان العراق، بتناول المحاور الآتية:

د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

أولاً- مجريات استفتاء كردستان العراق:

قبيل إجراء عملية الاستفتاء أعلن رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني في ٢٤/٩/٢٠١٧م، عن المضي قدماً بإجراء الاستفتاء رغم كل الجهود والوساطات والمفاوضات التي حاولت ثنيه، إذ رفض العودة إلى ما أسماها "الشراكة الفاشلة"، مؤكداً بأن الاستفتاء سوف يشمل إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها، ودعا شعب كردستان إلى التوجه إلى صناديق الاقتراع وتقرير مصيره، وأعلن عن استعداد الأكراد لإجراء مفاوضات مع الحكومة في بغداد بعد الاستفتاء.

وبالفعل جرى الاستفتاء في ٢٥/٩/٢٠١٧م، وأعلنت المفوضية العليا للاستفتاء أن نسبة المشاركة بلغت (٧٨٪). وأن المحافظات التي شملها الاستفتاء هي السليمانية ودهوك وأربيل، وبعض المناطق المتنازع عليها وهي: محافظة كركوك، وأجزاء من محافظة صلاح الدين، ونيوى، وديالى، وبحسب المفوضية فقد تم تخصيص (١٧٣٠) مركزاً للاقتراع، و (٦٧٤٦) محطة انتخابية، وأما بخصوص نسبة المشاركة فكانت في أربيل (٨٤٪)، ودهوك (٩٠٪)، وكركوك (٧٨،٧٧٪)، وسهل نيوى (٨٠٪)، وخانقين (٩٢٪)، وعقرة (٩٤٪)، ومخمور (٨٧،٣٪)، وسوران (٨٦٪)، وزاخو (٩٤٪). أعلنت المفوضية عن نتائج الاستفتاء في ٢٧/٩/٢٠١٧م، في مؤتمر صحفي من أربيل "أن أعداد من لهم الحق بالتصويت كانت ٤ ملايين و٥٨١ ألفاً، شارك منهم ٣ ملايين و٣٠٥ آلاف في أربيل، والسليمانية، ودهوك، وكركوك، وحلبجة، والمناطق

خارج الإدارة الكردستانية، إضافة إلى الكردستانيين في الخارج"، وأضاف (هندرين محمد) رئيس المفوضية "أن مليونين و٨٦١ ألفاً و٤٧١ شخصاً صوتوا بنعم؛ ما يعادل ٩٢،٧٣٪، بينما صوت ٢٢٤ ألفاً و٤٦٨ شخصاً بلا، بما يعادل ٧،٢٧٪"، كما أشار إلى أنه تم استبعاد ١٧٠ ألفاً و ٦١١ صوتاً، واحتساب ٤٠ ألفاً و ١١ صوتاً كأصوات باطلة، و ٩ آلاف و ٣٦٨ ورقة بيضاء".

ولعل من المؤشرات المهمة لهذا الاستفتاء أنه وسيلة لتحقيق أهداف سياسية قد تقود إلى الاستقلال وليس غاية بحد ذاته، كما أنه مؤشر على تراجع العملية السياسية العراقية المبنية على التوافق السياسي، فهو دليل على تفكك العقد السياسي بين القوى الرئيسة التي حكمت العراق منذ العام ٢٠٠٣م، لاسيما بين الحزبين الكرديين (الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني) وبين الأحزاب الدينية والأحزاب الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن إقليم كردستان قد أعلن في ١٠/١٠/٢٠١٧م، عن حل مجلس الاستفتاء وتشكيل مجلس سياسي للتعامل مع نتائج الاستفتاء. وهذا مؤشر واضح الدلالة بأن نتيجة الاستفتاء باتت شيء من الماضي وعلى حكومة بغداد أن تستعد للمعطيات الجديدة للاستفتاء على الأرض.

وفي الواقع أن السعي الدؤوب للأكراد منذ قرن لتكوين دولة مستقلة شجعهم على استغلال الأزمات العراقية، وعلى هذا الأساس فإن الاستفتاء هو انعكاس لحالة الفوضى التي

تعصف بالعراق أكثر منه دلالة على جاهزية الأكراد لإقامة دولة خاصة بهم.

علمًا أن المكاسب الكردية تعددت وتتنوعت بين المكاسب الشخصية والجغرافية، ولعل أبرزها:

١- هذا الاستفتاء يأتي ضمن إطار الطموحات الشخصية للزعيم الكردي (مسعود البرزاني) الساعي إلى ضمان مستقبل سياسي أفضل لابنه (مسرور)، لا سيما بعد أن أحكمت عائلة البرزاني السيطرة ليس على الحزب الديمقراطي الكردستاني فحسب، وإنما على مفاصل الحكم في إقليم كردستان، أي أصبح مشروع عائلة أكثر من كونه مشروع أمة.

٢- توقيت الاستفتاء يأتي ضمن استثمار الفرص فالجيش العراقي مشغول بحرب مع داعش على جبهات متعددة، ومن جهة أخرى نجاح القوات الكردية (البشمركة) من السيطرة على المناطق المتنازع عليها وفق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي، مما يوفر هذا الاستفتاء فرصة مثالية للتمدد الجغرافي وضمانها لإدارة الإقليم.

وعمومًا الاستراتيجية الكردية في المرحلة القادمة تقوم على أساس إدارة الأزمة من منطلق التسليم بنتائج الاستفتاء، وأن الحوار هو الأساس في إدارة الأزمة مع الحكومة الاتحادية، ورفض أي شروط مسبقة للحوار، وتجنب التصعيد كون ذلك يعزز من رصيدها الإقليمي والدولي، وإيصال رسالة مفادها أن مشروع الدول الكردية هي دولة سلام لا تهديد وحرب لأي طرف.

ثانيًا- موقف الحكومة الاتحادية من الاستفتاء:

مثل استفتاء إقليم كردستان وقّعًا وأزمة كبيرة على شركاء العملية السياسية، ولهذا شرعت الحكومة الاتحادية بحزمة عقوبات، وتساعدت حدة التوتر، وحتى التهديد إذا ما أقدم الساسة في كردستان على الانفصال، وعليه سوف نتطرق إلى أبرز هذه العقوبات نظرًا لكثرتها.

وفي هذا الخصوص صوّت مجلس النواب في ٢٥/٩/٢٠١٧م، على قرار بعدم دستورية الاستفتاء بالوقت ذاته انسحبت الكتلة الكردية من هذه الجلسة. وقد طالب مجلس النواب الحكومة الاتحادية باتخاذ الإجراءات الآتية:

١- إلزام القائد العام للقوات المسلحة بالحفاظ على وحدة العراق، ونشر القوات في كل المناطق التي سيطر عليها الإقليم بعد العام ٢٠٠٣م، ومن الناحية الدستورية فإن الحكومة باتت ملزمة بالامتنثال إلى قرار البرلمان.

٢- مطالبة الحكومة باستدعاء السفراء والممثلين للدول التي لديها

ممثليات لغرض معرفة موقفها الصريح بخصوص الاستفتاء.

٣- المطالبة بخلق المنافذ الحدودية التي تقع خارج السلطة الاتحادية، واعتبار البضائع التي تدخل منها بضائع مهربة.

٤- المطالبة بإعادة الحقول الشمالية في كركوك والمناطق المتنازع عليها إلى إشراف وسيطرة وزارة النفط الاتحادية، ومنع سيطرة أي قوة تابعة للأحزاب الكردية، ومنع التنقيب في المناطق المختلطة والمتنازع عليها.

٥- المطالبة بمنع تهريب النفط وعدم السماح بالتصدير إلا من خلال الحكومة الاتحادية، وإعادة النظر في جميع النفقات السيادية والحاكمة والرواتب والتقاعد للموظفين الاتحاديين الذين شاركوا في الاستفتاء.

ومن جانبه أعلن رئيس الوزراء (حيدر العبادي) في ٢٦/٩/٢٠١٧م، عن رفضه لنتائج الاستفتاء، وأمهل الإقليم ثلاثة أيام لتسليم المنافذ الحدودية والمطارات إلى السلطة الاتحادية، مؤكدًا "أن بغداد لن تتفاوض بشأن نتائج الاستفتاء"، كما اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات تتضمن غلق المنافذ الرسمية وغير الرسمية بين إقليم كردستان والدول المجاورة، وأن الموارد النفطية يجب أن تعود إلى الموازنة الاتحادية لغرض توفير الرواتب للموظفين ومن ضمنهم الكرد.

فضلاً عما تقدم فرضت الحكومة الاتحادية حظر الطيران مع إقليم كردستان ودخل حيز التنفيذ في ٢٩/٩/٢٠١٧م، ويستثنى من هذا القرار الرحلات الإنسانية والعسكرية والدبلوماسية. كما صوت مجلس النواب في ٣/١٠/٢٠١٧م، على إجراءات عقابية جديدة أهمها إيقاف التعاملات المالية والمصرفية مع أربعة مصارف أساسية في كردستان. مما سيؤثر بصورة مباشرة على السيولة النقدية للعملة الأجنبية في كردستان، كما سيؤدي إلى ارتفاع سعر الدولار.

وفي إطار التصعيد الذي تشهده أزمة استفتاء إقليم كردستان تبنى المجلس الوزاري للأمن الوطني في جلسته التي عقدها في ٩/١٠/٢٠١٧م، مجموعة من القرارات العقابية ضد إقليم كردستان منها: وضع شبكات الاتصالات للهواتف الجواله تحت سيطرة السلطة الاتحادية ونقلها إلى بغداد، كما طلبت الحكومة الاتحادية رسميًا من إيران وتركيا بخلق المنافذ الحدودية مع الإقليم لحين تسلم إدارتها من قبل الحكومة الاتحادية، وأن يكون التعامل مع الحكومة الاتحادية حصرًا. فضلاً عن متابعة "رفع الدعوى من قبل الادعاء العام لملاحقة موظفي الدولة ضمن الإقليم، من الذين نفذوا إجراءات الاستفتاء المخالفة لقرارات المحكمة الاتحادية"، كما تابع المجلس أيضًا "الإجراءات التي

استفتاء الأكراد

وسيلة لا غاية ومؤشر

لتراجع العملية السياسية

المبنية على التوافق

وتفكك العقد السياسي

رفض الأزهر الاستفتاء وأكد حرصه على وحدة الأراضي العراقية وأعرب عن أسفه لرفع الإعلام الإسرائيلية في احتفالات نتائج الاستفتاء

اعتبرته "في حكم الملقى من حيث نتائجه"، كما أكدت بأن تركيا "ستتخذ جميع التدابير في ضوء الصلاحيات التي يمنحها القانون الدولي والبرلمان التركي، في حال تعرض أمنها القومي للخطر من جراء استغلال الإرهابيين وعناصر متطرفة للوضع الذي سينجم عقب الاستفتاء في الإقليم أو أي تهديد لأمنها القومي في عموم العراق".

ولأهمية الحدث السياسي للاستفتاء قام الرئيس التركي (أردوغان) بزيارة إيران في ٢٠١٧/١٠/٤م، والتقى بنظيره الإيراني (حسن روحاني)، واتفق الطرفان على رفض الخطوة الكردية، وتنسيق الجهود للرد عليها، واعتبار الاستفتاء غير شرعي على الإطلاق، وقال الرئيس التركي: "ما هذا الاستفتاء الذي لا تعترف به دولة في العالم سوى إسرائيل؟ عندما يصدر هكذا قرار عقب التباحث مع الموساد... فلا سند قانوني له"، وأضاف: "تصدرت أجندتنا المسألة العراقية، التي نعمل على حلها عبر آلية ثلاثية في الوقت الراهن"، في إشارة إلى التنسيق بين تركيا وإيران والعراق.

٢- الموقف الإيراني:

إن استراتيجية التعامل الإيراني مع هذه الأزمة استندت على تشكيل محور ثلاثي يضمها إلى جانب تركيا والعراق، واعتماد أسلوب تكثيف الضغوط على إقليم كردستان نشيها عن الإجراءات التي ستعقب الاستفتاء التي ربما تقود إلى الانفصال، وتعد الزيارات المتبادلة للقادة العسكريين والمسؤولين السياسيين ومن أعلى قمة الهرم لا سيما بين تركيا وإيران دليل على مدى مخاوفهما من إثارة هذا الاستفتاء للمشاعر القومية للأكراد في بلديهما، لا سيما وأن لهم ماضي انفصالي.

حيث قامت جمهورية مها باد في شمال غرب إيران في العام ١٩٤٦م، وبدعم مباشر من الاتحاد السوفياتي، ولكنها سرعان ما انهارت، وعليه فإن إيران ترى في استفتاء إقليم كردستان العراق تهديداً لسيادتها وايدولوجيتها الإسلامية، ولا بد من منع الانفصال وتكوين دولة كردية مستقلة.

ووصف وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) في ٢٠١٧/٩/٢٨م، الاستفتاء الكردي بأنه "خطأ استراتيجي جسيم"، ومن جانبه أكد (علي شمخاني) الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بأن "خارطة الطريق التي تعمل عليها إيران حالياً مع حكومة بغداد تشمل عقوبات اقتصادية، وحصاراً

تم اتخاذها من قبل فريق استرداد الأموال العراقية، بمتابعة حسابات إقليم كردستان وحسابات المسؤولين في الإقليم؛ ممن تودع أموال تصدير النفط في حساباتهم، وعرض تقرير اللجنة المكلفة بهذا الملف والذي تضمن العديد من القرارات التي ستسهم في استرداد الأموال العراقية وملاحقة الفاسدين".
وعليه يتضح بأن الخيارات المتاحة التي لجأت إليها الحكومة الاتحادية تجاه إقليم كردستان هي تشديد العقوبات الاقتصادية، ومحاولة فرض عزلة سياسية على الإقليم عن طريق التعاون مع الدول الراضية للاستفتاء لاسيما تركيا وإيران، ويدعم ذلك استعراض للقوة العسكرية.

ثالثاً- الموقف الإقليمي من الاستفتاء:

أثارت خطوة الاستفتاء ردود فعل إقليمية واضحة لعل أبرزها الموقف التركي والإيراني، إذ رفضت هذه الخطوة وحذرت من تداعياتها، علماً أن السبب الرئيس يكمن أن في كلا البلدين توجد فيها القومية الكردية، ولديهم نزعة انفصالية، ومن المفارقات أنهم امتداد جغرافي طبيعي لكردستان العراق، مما سيؤثر حتماً في المستقبل على تركيا وإيران.

ومن الجدير بالذكر أن استفتاء كردستان العراق قد انعكس بشكل واضح على خارطة العلاقات الإقليمية ولاسيما تركيا وإيران والعراق، بل شهدت العلاقات فيما بينهم تقارب غير مسبق، فرغم الخلافات التي كانت بينهم إلا أن موقفاً واحداً جمعهم وهو رفض الاستفتاء وانفصال شمال العراق، إذ تعتبره خطراً استراتيجياً يهدد أمنهم القومي، ولعل أبرز صور هذا التقارب أن هذه الدول شكلت لجان تنسيق وتعاون سياسي وعسكري واستخباراتي من أجل العمل على إفشال مشروع الانفصال، وإجراء مناورات مشتركة بين تركيا والعراق بالقرب من معبر الخابور على حدود العراق الشمالية، فضلاً عن لقاءات رؤساء أركان جيوش هذه الدول، وكبار القادة والمسؤولين في إيران وتركيا لتنسيق المواقف فيما بينهم. وفيما يلي استعراض لأهم ردود الفعل الإقليمية:

١- الموقف التركي:

أعلنت الخارجية التركية في بيان لها في ٢٠١٧/٩/٢٥م، أن تركيا لا تعترف باستفتاء كردستان الذي وصفته بأنه "محاولة انفصالية فاقدة لجميع أنواع الشرعية والأساس القانوني، سواء بالنسبة إلى القانون الدولي أو الدستور العراقي"، كما



العلم الكردي في شوارع كردستان ابتهاجاً بنتائج الاستفتاء. وقد عبر عن هذه الحالة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) في ٢٠/٩/٢٠١٧م، قائلاً: "هذا يثبت أمراً أن لهذه الإدارة تاريخاً مشتركاً مع الموساد. إنهما يسيران يداً بيد". وفيما يتعلق بالموقف الإسرائيلي الرسمي فقد نفى رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) في ١/١٠/٢٠١٧م، أن يكون لإسرائيل أي دور في استفتاء إقليم كردستان العراق. قائلاً: "لكن إسرائيل لم تكن ضالعة، ولم تشارك في الاستفتاء الكردي، باستثناء التعاطف العميق والعلاقة الطبيعية الطويلة الأمد ما بين الشعب الإسرائيلي والشعب الكردي وتطلعاته". وهناك من يرى بأن الموقف الإسرائيلي هو الموقف الوحيد والصريح في دعمه لمساعي الإقليم نحو الانفصال، ومساندته لقيام دولة كردية منفصلة عن العراق كون ذلك يخدم إسرائيل، لا سيما وأن الزعماء الكرد لديهم استعداد لبناء علاقات معها.

رابعاً-الموقف الدولي من الاستفتاء:

أسمم الموقف الدولي عمومًا برفض الاستفتاء والتصريح بعدم شرعيته ابتداءً من منظمة الأمم المتحدة ومروراً بالولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وغيرها من القوى الكبرى، داعيةً بالوقت ذاته الأطراف بالتزام التهدئة والحوار.

وفي هذا الخصوص حذرت وزارة الخارجية الروسية الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان من اتخاذ أية خطوات قد تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط، وحثت الجانبين على إجراء محادثات

لإقليم كردستان مع لقاءات موسعة مع القادة الأكراد لحملهم على التراجع عن ميولهم الانفصالية". كما أجرت القوات الإيرانية والعراقية مناورات مشتركة على بعد ٢٥٠ متر من حدود إقليم كردستان العراق في ٢/١٠/٢٠١٧م. علماً أن استفتاء إقليم كردستان قد هيمن على لقاء القمة الذي جمع الرئيس التركي عند زيارته لإيران في ٤/١٠/٢٠١٧م، ولقائه بنظيره الإيراني (حسن روحاني) وبمرشد الثورة (علي خامنئي)، وقد أعرب الأخير عن مخاوفه من أن الغرب يسعى من وراء هذا الاستفتاء إلى خلق إسرائيل جديدة في المنطقة، ووسيلة جديدة للخلافات والصراعات، كما اعتبر الاستفتاء خيانة للمنطقة، وتهديداً لمستقبلها، وأن على إيران وتركيا اتخاذ أي خطوة ممكنة لمواجهة هذا الحدث.

٣- موقف الأزهر:

رفض الجامع الأزهر استفتاء إقليم كردستان العراق، وأكد حرصه على وحدة الأراضي العراقية، وأن دعوات الانفصال على أسس طائفية وعرقية سوف تزيد من فرقة الأمة العربية والإسلامية مما سيخدم المخططات الاستعمارية، كما أعرب الأزهر في بيانه عن أسفه من رفع الإعلام الإسرائيلية في احتفالات نتائج الاستفتاء.

٤- الموقف الإسرائيلي:

تدل بعض المؤشرات على تورط إسرائيلي في قضية استفتاء إقليم كردستان لعل أبرزها رفع العلم الإسرائيلي إلى جانب

أفرزها هذا الاستفتاء، لاسيما وأن هذا الاستفتاء قد عبر عن رغبة الشعب الكردي الواضحة في قيام دولة خاصة بهم، وربما أن هذا الإصرار من القيادة الكردية تقف وراءه بعض القوى الخارجية التي مثلت قوة دعم لهم وفضلت العمل في الخفاء خشية من ردة فعل ضدها، أو حتى أن تقوم بدور مزدوج فمن جهة تعلن معارضتها للاستفتاء وينفس الوقت تدعو إلى الحوار وعدم التصعيد وحتى رفض الاستفتاء اذا تطلب الأمر، إلا إنها تؤدي بالوقت ذاته دور الضامن لأمن إقليم كردستان من أي ردة فعل من قبل الحكومة الاتحادية لاسيما اذا كانت ردة الفعل ذات طبيعة عسكرية. وعليه فإن مستقبل هذا الاستفتاء يتمحور حول السيناريوهات الآتية:

١- نجاح الاستفتاء وقيام الدولة الكردية:

يستند هذا السيناريو على مؤشرات مهمة وهي أن القيادة الكردية اتبعت استراتيجية دفاعية تجاه الضغوط الداخلية والخارجية، وأظهرت درجة كبيرة من الصمود، كما أن نتيجة الاستفتاء التي صوتت لصالح الاستقلال بأكثر من (٩٢٪) يعني أن هناك إجماع داخلي حول قضية قيام دولة خاصة بهم، فضلاً عن قوة عسكرية المتمثلة بـ (البشمركة) التي استفادت من الدعم الغربي لها خلال الحرب على داعش، وغيرها كلها نقاط قوة تراهن عليها القيادة الكردية.

٢- فشل الاستفتاء وعودة الإقليم إلى الحكومة الاتحادية العراقية: ينطلق هذا السيناريو من مؤشرات عدة منها دور ضغوط الحكومة الاتحادية، والرفض الإقليمي والدولي للاستفتاء، ومن ثم الأضرار التي ستلحق بالإقليم في ضوء تصاعد التهديدات الداخلية والإقليمية، ومن منطق الربح والخسارة فإن القيادة الكردية ستعدل عن الانفصال، وتبقى مسألة نتيجة الاستفتاء مجرد عملية استشارية وغير ملزمة قانونياً.

٣- التوصل إلى حل الكونفدرالية:

تأتي صيغة الكونفدرالية كحل وسط بين الإقليم والحكومة الاتحادية من أجل الخروج من الأزمة الراهنة، وطبعاً سيحقق الأكراد مكاسب مهمة اقتصادية وسياسية وحتى جغرافية، وفي المقابل ستتجح الحكومة الاتحادية بعودة الإقليم إلى السيادة العراقية، وتجنب خيار الانفصال وما يترتب عليه من مسؤولية تاريخية.

للتوصل إلى حل في إطار دولة عراقية موحدة، كما أعلنت الخارجية الروسية في بيان لها في ٢٧/٩/٢٠١٧، أن موسكو تحترم الطموحات الوطنية للكرد لكنها تحبذ الحفاظ على وحدة العراق، وفي الوقت ذاته حذرت فرنسا من أن إعلان الاستقلال سيزعزع على الأرجح المنطقة، لكنها دعت الحكومة الاتحادية إلى منح الكرد قدرًا أكبر من الحكم الذاتي، وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية الفرنسي (جان إيف لو دريان): إن "الأمر المستحب اليوم هو دمج الكرد العراقيين في إعادة بناء العراق والمصالحة من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي". كما قدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والأمم المتحدة مبادرات تدعو في مجملها إلى التهدئة وعدم التصعيد بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

بغداد تشعر بالارتياح

من الموقف الإقليمي

والدولي تجاه استفتاء

كردستان وقضية انفصال

الأكراد وتعول عليه كثيرًا

علمًا أن وزير الخارجية الأمريكي (ريكس تيلرسون) أعلن في ٢٩/٩/٢٠١٧م، أن بلاده لا تعترف بالاستفتاء الأحادي لاستقلال كردستان، ودعا جميع الأطراف إلى الحوار وضبط النفس، وأضاف: "أن التصويت والنتائج يفتقران إلى الشرعية، ونواصل دعمنا عراقًا موحدًا اتحاديًا ديمقراطيًا"، ومن جانبه وجه الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) دعوة إلى رئيس الوزراء (حيدر العبادي) إلى زيارة باريس لبحث أزمة الاستفتاء. وبالفعل لبى رئيس الوزراء (حيدر العبادي) هذه الدعوة، وزار فرنسا على رأس وفد وزاري واستمرت ليومين ٤ - ٦/١٠/٢٠١٧م، وأعرب (إيمانويل ماكرون) في مؤتمر صحفي عن استعداد فرنسا للتوسط بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وتتمحور مبادرة الرئيس (إيمانويل ماكرون) بفتح باب الحوار والابتعاد عن المواجهة المباشرة، وتجنب التصعيد، وإفساح المجال أمام مفاوضات قد تقود إلى معالجة الأمر، والتوصل إلى خطة تفاوض مع حكومة الإقليم في أربيل، وهو أمر لم يرفضه السيد (حيدر العبادي). ولا بد من الإشارة إلى أن الحكومة الاتحادية في بغداد تشعر بالارتياح من الموقف الإقليمي والدولي تجاه استفتاء كردستان وقضية انفصال الأكراد، ولا سيما الموقف الإقليمي، حتى أصبحت الحكومة الاتحادية تعول عليه كثيرًا كونه يمثل خطرًا يهدد الأمن القومي لكل من إيران وتركيا، ويحدث تحولات خطيرة في خارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

خامسًا- رؤى مستقبلية لاستفتاء كردستان العراق:

إن مؤشرات الواقع ومجمل التصريحات الصادرة لاسيما من الطرف الكردي تدل على أن الاستفتاء شيء من الماضي، وأن أي حوار مستقبلي يجب أن يستند على المعطيات التي

ما تريده دول التعاون هو إعطاء حقوق الأكراد ليبقوا جزءاً من العراق

كابوس خليجي من قطع حدود تركيا مع العرب بحزام كردي يكون قاعدة غربية صديقة لإسرائيل

بعد مضي ثلاث سنوات على سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على الموصل ومناطق شاسعة أخرى؛ تحرر العراق من براثن هذا التنظيم بعد موجة عنف ودمار هي الأقوى منذ عقود. ولم يتبق لداعش من قوة إلا جيوب صغيرة تعد وفق المعطيات ساقطة عسكرياً بعد وقوعها في أكثر من مثلث معادي. ورغم دحر داعش عسكرياً، لم يعد العراق كما كان، فقد تم دحر التنظيم عسكرياً لكن أسباب انتصار التنظيم قبل سنوات لازالت قائمة في بغداد كعدم كفاءة السياسيين، وتشتت البلاد طائفياً وعرقياً، وتعمق الفساد في مؤسسات البلاد. ويذهب محللون إلى أنه بعد طرد داعش، على بغداد أن تواجه المسائل التي فشلت في معالجتها لسنوات ولا تزال تمثل مصادر للتوتر وهي: اللامركزية، ووجود القوات الأجنبية في الشمال، ووضع الأراضي المتنازع عليها مثل كركوك، بين الأكراد والحكومة المركزية. وتتطابق هذه القضايا العالقة مع الرؤى المتباينة بين السنة والشيعية فيما يتعلق بمستقبل العراق هذا داخلياً أما في العيون الإقليمية والدولية فقد تشكل فراغ مغري جراء انكماش داعش تتسابق على احتلاله كل من إيران، وتركيا، والكرد. ففي غياب رؤية واضحة لمستقبل العراق يبدو أن مشروع مبادرة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وهي من ٢٩ نقطة لمرحلة ما بعد داعش خطة عمل معقولة حيث تتضمن حلولاً أولية، تدعو إلى "تعزيز الجيش وإغلاق مكاتب الفصائل المسلحة، وخروج كل القوات المحتلة بل والصديقة، إن جاز التعبير، من الأراضي العراقية للحفاظ على هبة الدولة وسيادتها، وإشراف دولي على العملية السياسية في المناطق المستعادة، وتلك المتنازع عليها مع كردستان وفتح حوار مع الإقليم".

د. ظافر محمد العجمي

بمستقبل العراق هذا داخلياً أما في العيون الإقليمية والدولية فقد تشكل فراغ مغري جراء انكماش داعش تتسابق على احتلاله كل من إيران، وتركيا، والكرد. ففي غياب رؤية واضحة لمستقبل العراق يبدو أن مشروع مبادرة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وهي من ٢٩ نقطة لمرحلة ما بعد داعش خطة عمل معقولة حيث تتضمن حلولاً أولية، تدعو إلى "تعزيز الجيش وإغلاق مكاتب الفصائل المسلحة، وخروج كل القوات المحتلة بل والصديقة، إن جاز التعبير، من الأراضي العراقية للحفاظ على هبة الدولة وسيادتها، وإشراف دولي على العملية السياسية في المناطق المستعادة، وتلك المتنازع عليها مع كردستان وفتح حوار مع الإقليم".

وتظهر مسارات الأحداث ما بعد داعش في العراق، بأن الرؤية غير واضحة؛ فما كادت تنتهي حفلة جنون داعش حتى اشتعل في الشمال مشروع جديد قديم لا يقل خطراً على العراق

بعد مضي ثلاث سنوات على سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على الموصل ومناطق شاسعة أخرى؛ تحرر العراق من براثن هذا التنظيم بعد موجة عنف ودمار هي الأقوى منذ عقود. ولم يتبق لداعش من قوة إلا جيوب صغيرة تعد وفق المعطيات ساقطة عسكرياً بعد وقوعها في أكثر من مثلث معادي. ورغم دحر داعش عسكرياً، لم يعد العراق كما كان، فقد تم دحر التنظيم عسكرياً لكن أسباب انتصار التنظيم قبل سنوات لازالت قائمة في بغداد كعدم كفاءة السياسيين، وتشتت البلاد طائفياً وعرقياً، وتعمق الفساد في مؤسسات البلاد. ويذهب محللون إلى أنه بعد طرد داعش، على بغداد أن تواجه المسائل التي فشلت في معالجتها لسنوات ولا تزال تمثل مصادر للتوتر وهي: اللامركزية، ووجود القوات الأجنبية في الشمال، ووضع الأراضي المتنازع عليها مثل كركوك، بين الأكراد والحكومة المركزية. وتتطابق هذه القضايا العالقة مع الرؤى المتباينة بين السنة والشيعية فيما يتعلق



في الثامن من أغسطس ١٩٨٨م، فقد انتصر الطاغية صدام على الإيرانيين بصك قبول الخميني لوقف نار رفضه لثمان سنوات. ومثله العبادي الذي يعتبر تحرير الموصل انتصار له على داعش. كما تتشابه البيئتان بوجود فيالق الحرس الجمهوري لصدام بعد الحرب دون عمل، ومثلها قوات الحشد الشعبي. كما قدر خبراء اقتصاديون كلفة ثماني سنوات من الحرب بأكثر من أربع مائة مليار دولار، فضلا عن كلفة بشرية أهم وهي أكثر من مليون قتيل وأضعاف ذلك من المصابين والمعوقين. كما خلفت دماراً واسعاً في البنية التحتية للبلدين وألحقت ضرراً كبيراً بالمنشآت النفطية التي هي قوام اقتصاد إيران والعراق.

هذا البأس العسكري في ١٩٨٨م، وفي عام ٢٠١٧م، يقابله بؤس سياسي وعدم قدرة على إدارة الأمور. فقد كان كل من صدام والخميني يخشى من جيشه أكثر من أي عدو خارجي محدد، فمثلاً خسر العراقيون ٦٠٠٠٠ قتيل وأكثر من ١٠٠٠٠٠٠ جريح بينهم ٣٠٠٠٠ معوق حرب و٢٥٠٠٠ أسير و١٢٠٠٠٠ مفقود حسب إحصاءات منظمة الهلال والصليب الأحمر وأكثر من ١٣٠٠ مليار دولار حسب إحصاءات صندوق النقد الدولي، فيما خسر الإيرانيون ٧٣٠,٠٠٠ قتيل، و١,٢٠٠,٠٠٠ جريح، و٢,٠٠٠,٠٠٠ لاجئ؛ و٤٥,٠٠٠ أسير. أما الآن فقد كشف رئيس الوزراء، حيدر العبادي، أن خسائر العراق من جراء سيطرة تنظيم داعش على مناطق عدة في البلاد، وصلت إلى ٣٥ مليار دولار. تتضمن خسائر الحقول النفطية الشمالية، وضياع كميات كبيرة من أسلحة ومعدات الجيش

عن مشروع داعش، وهو تقسيم البلاد عبر الانفصال الكردي بعد استفتاء شعبي أيد حكومة كردستان العراق على المضي في عملية الانفصال، حيث بيدوا اليأس من إمكانية وجود عراق موحد أكثر قابلية للتحقق، وتظهر صورة العراق المشتت أكثر وضوحاً. حيث يشجع على ذلك أن مؤسسات الدولة منهارة وميزانيتها خاوية، وجماعات مسلحة من مختلف الصنوف هي التي تتحكم بمقدرات البلاد. لقد توترت العلاقات بين الطرفين منذ إجراء الاستفتاء واعتبرته الحكومة المركزية في بغداد غير شرعي. بل وطلب البرلمان العراقي من رئيس الوزراء، حيدر العبادي، إرسال قوات إلى كركوك والمدن الأخرى المتنازع عليها بعد إعلان النتائج الرسمية للاستفتاء، الذي جرى في ثلاث محافظات تتمتع بالحكم الذاتي بإقليم كردستان (أربيل والسليمانية ودهوك)، بالإضافة إلى المناطق القريبة التي يسيطر عليها الأكراد وضمنها مدينة كركوك التي وقعت فيها اشتباكات لفترة وجيزة بين البيشمركة وفصائل شيعية تدعم الحكومة العراقية. فيما يشدد مقاتلو البيشمركة على أنهم جاهزون للدفاع عن المواقع التي تحت سيطرتهم في المدينة ضد أي هجوم من القوات العراقية.

صدام والعبادي والتخلص من العسكر

لا يختلف وجه البيئة السياسية والعسكرية في بغداد هذه الأيام عن البيئة التي تشكلت بعد أن انتهت الحرب العراقية الإيرانية

▲ قد يكون الإيجابي الصراع الكردي مع بغداد إيعاز واشنطن بخطة الانفصال لجذب الحشد الشعبي لنيران المدفعية الكردية

تبعات تطورات العراق على الخليج

إن إضافة مشكلة أخرى إلى المنطقة المتوترة أصلاً ليس في مصلحة الخليج، حيث ستطغى النيران العراقية ضد «داعش» لتشتعل ضد الأكراد. لكن ربما يكون الإيجابي في الأمر من وجهة نظر مصلحة هو أن تكون واشنطن قد أوعزت بخطة الانفصال لجذب الحشد الشعبي «لمدايات» المدفعية الكردية المجهزة، فهل سينقاد «الحشد» بدوافع وطنية وأوامر من العبادي أم سينتظر أمر عمليات بتوقيع قاسم سليمان؟

لقد اتفقت الاستجابات المذعورة من طهران وأنقرة وبغداد على ذريعة «دعم وحدة أراضي العراق» ووصفت خطة الاستفتاء بأنها غير مسؤولة. وظهر الخليج أيضاً مرتبكاً وغير موحد، وإن كان الموقف الخليجي المفترض هو:

١- كيانات صغيرة تؤيد حق تقرير المصير، يتسق انفصال إقليم كردستان وتشكل دول فيه مع قناعاتنا الجيوسياسية الخليجية، فهو مكون من ثلاث محافظات ويمارس الحكم الذاتي منذ ١٩٩١م، ويعيش فيه ٦,٤ مليون نسمة.

٢- مرت على الأكراد في العراق الكثير من الأحداث وتالت دون أن تورطنا معها بالحب ولا بالكراهية، بل إن الأكراد في جيش صدام -من تجربة- كانوا أسهل من تعامل معه الكويتيون أثناء الغزو. لكن هذا التعاطف الخليجي قد يتغير، فالتحول من إقليم إلى دولة قد يكون كالتحول من ثورة إلى دولة وهو مشروع قد لا يتم مطلقاً كما في طهران.

٣- من إيجابيات انفصال الأكراد تفرغ بغداد لحل مشاكلها الداخلية، والتركيز على ما تملك من ثروات، وفي ذلك تكرار للسيناريو السوداني الذي ترك الجنوب فتخلص من رئة مصابة. ٤- إن تنازع بغداد وأربيل على مناطق غنية بالنفط، وفقدان العراق لها يعني فقراً مدقاً وتشكل تجمعات للبؤس في الجنوب خاصة، وعدم الاستقرار في باقي العراق، والذي يعد استقراره استقراراً للخليج.

٥- لا شك في أن فقدان العراق لكردستان خصم من رصيد العراق الاستراتيجي، وهو أمر إما سيكسر حكومة بغداد ويجفف منابع العدوانية فيها لدول الجوار، وإما سيكون دافعاً للتوسع بجواره الجنوبي لتعويض ما فقد في الشمال.

٦- ستفرض دول الخليج مبدئياً فكرة الانفصال وتقسيم بلد عربي، فنحن ضد الانفصال لأسباب وحدوية، فالأسباب القومية قد تبرر انقسامات أخرى لأسباب طائفية، وعرقية، وقد

العراقي. وقد قيل قبل عام عن إجمالي الخسائر التي تعرضت لها قوى الأمن العراقية المختلفة، من جيش وشرطة اتحادية إلى مقاتلي الحشد الشعبي، بلغت ١١ ألف قتيل ونحو ٢٣ ألف جريح. لقد كان صدام يعلم أنه إذا انتصر الجيش العراقي في الحرب أو على الأقل بدا أنه انتصر في شيء ما، فقد ينقلب ضده بإظهار أحد لوائاته المنتصرين بصفته «منقذ الأمة» الجديد. فابتكر صدام نظاماً لا يستطيع بمقتضاه اللوائات التواصل مباشرة مع بعضهم البعض حتى في ميادين المعركة القريبة، وفي معركة الحميد على سبيل المثال، حاصر الإيرانيون فرقتين عراقيتين وقضوا على أفرادهما، بينما ظلت فرقتان عراقيتان قويتين جديتين من دون حركة على بعد عدة كيلومترات في الشمال، وكان السبب هو انتظار القادة للحصول على إذن من صدام في بغداد للانضمام إلى المعركة وإنقاذ زملائهم المحاصرين، وجاء الإذن ولكن بعد ساعات من خسارة المعركة بالفعل. وهي نفس الحالة الآن حيث لا تواصل بين الجيش العراقي النظامي بكوادره البرية والجوية مع قوات الحشد الشعبي الذي يرجع في أوامره وخططه إلى جنرالات إيرانيين أكثر من العراقيين أنفسهم. صحيح أن الجيش العراقي السابق كان رابع أفضل جيش في العالم ١٩٨٩ م؛ وكان في المرتبة الأولى الاتحاد السوفيتي والثانية أمريكا، والمرتبة الثالثة بريطانيا، والرابعة العراق، والخامسة فرنسا. وكانت وحدات الحرس الجمهوري الخاص من أهم وحدات الجيش العراقي السابق وأفضلها تسليحاً، وتدريباً. لكن الحشد الشعبي بقدراته على الحروب اللامتناهية Asymmetric Warfar تجعله بقدرات الوحدات الخاصة بدرجة ما. وقد يستطيع العبادي السيطرة على وحدات الجيش النظامي لأنهم أكثر انضباطاً، لكنه لا يستطيع الاستعانة بهم لكبح جماح الحشد الشعبي لأسباب ليست سياسية وليست لأن الحشد قد حصل على مباركة طائفية كبيرة بل ببساطة لأن جنود الجيش النظامي العراقي قد أمضى غالبيتهم الوقت على الحواجز وتفتيش الآليات وليس في محاربة المتمردين على الأرض، مثل كوادر الحشد الممعددين بنار داعش. لذا لا مخرج أمام العبادي إلا بزج كوادر آلتة العسكرية سواء من القوات العراقية النظامية أو من الحشد الشعبي في حرب أخرى، ولأن الانتخابات تحتاج إلى رصيد على الأرض بل ومباركة من دول الجوار لذا نتوقع أن يزج العبادي بآلتة العسكري في حرب مع البيشمركة إن لم تتصاع لبغداد.

انبثاق واقع مخالف مع بروز دولة جديدة في المحيط الإقليمي لا يمكن التكهن بدقة بأدوارها، وربما استقواء كردستان بإسرائيل يعطيه معنى عدائياً لمشاريع الأمة العربية والإسلامية. كما تخشى إيران وتركيا ودول كبرى أخرى أن يؤدي نشوء دولة جديدة تقتطع قسراً من العراق، إلى حدوث حروب قومية، كما تتوجس الدولتان من ارتباطات الأكراد بالخارج وبالقوى الأخرى.

الدور المطلوب من دول مجلس التعاون

يعود امتداد الزمن العسكري والسياسي للقضية الكردية لأمرين، هما فشل العسكرية العراقية منذ قاسم تحقيق حسم عسكري ناجز ونظيف، وليس إبادة قرى بالأسلحة الكيماوية. وثانيهما، عدم الكفاءة السياسية ببغداد حيث تناقضات مواقف المالكي والعبادي، كإقرار البرلمان بمداولة لا تزيد عن ساعتين شرعية قوات الحشد الشعبي كهيكل تحت مظلة الحكومة لمحاربة «داعش»، بينما يرفض نفس الطلب لهيكل البشمركة العسكري طوال عشر سنوات، رغم أنهم قاتلوا «داعش» وحققوا انتصارات أكثر من الحشد الشعبي. لكن دول الخليج يقلقها أنه رغم رفض دول الجوار في تركيا، وإيران، وسوريا، والعراق، لفكرة الانفصال، جاء الإعلان الرسمي الذي استبق به رئيس الوزراء الصهيوني نتياهو نتائج الاستفتاء المزمع إجراؤه في كردستان ليعلن تأييده لاستقلال الإقليم. ولم يأت تصرف نتياهو بدون مرجعية للقيم الصهيونية، فدعم تل أبيب للأكراد في سعيهم لإنشاء دولتهم المستقلة يعطي المشروع لوجود دول غير عربية وغير إسلامية في الجوار الإقليمي للصهاينة، ويحقق فكرة تعويم العروبة والإسلام بتكوين الشرق الأوسط الجديد. وما تريده دول الخليج حقاً هو أن تعطي بغداد الأكراد حقهم من النفط والمياه والفرص، ليبقوا جزءاً من العراق العظيم. فتأييد نتياهو سبب حرجاً لهم لانتهازيته الفجة. فالخوف أيضاً هو أن تدفع المصالح السياسية جيلاً قادمًا من الكرد لم تروضه آلة القمع العراقية لعقود، ولم ير إلا الكالغ من وجوه العروبة، إلى انتهاج مسار غير قابل للارتداد، نحو الانفصال، حتى ولو قدم أوراق اعتماده عبر الشيطان نفسه.

الخليج في مسار صدام مع الحشد

بعد «داعش» ستصبح قوات «الحشد الشعبي» البالغة ١٠٠ ألف مقاتل و٣ ملايين متطوع واحدة من أهم الهياكل العسكرية تأثيراً على الأوضاع العراقية والإقليمية. وللحشد الشعبي ثقافة مميزة تتخطى مصطلح الثقافة المعروف بالنسيج الكلي من

تتظر دول خليجية للانفصال كعامل إيجابي يشغل به الأتراك والإيرانيون عن أطماعهم في الخليج.

التوازن الاستراتيجي في موقف إيران وتركيا

هددت تركيا وإيران والعراق باتخاذ «إجراءات» لم تحددها ضد إقليم كردستان العراق، إذا مضت سلطات الإقليم بإعلان الانفصال عن العراق. وأكدت الدول الثلاث في بيان مشترك التزامها بوحدة العراق وسلامة أراضيه و«معارضتها التامة للاستفتاء»، بحسب بيان صادر عن وزارة الخارجية التركية. لكن الاستفتاء تم وحتى إن كانت قضية الأكراد قضية عادلة، ولكن الدفاع عنها يقتضي التبصر والحكمة وقراءة المعطيات الجيو سياسية قراءة صحيحة، والامتنال بالخصوص إلى قاعدة أن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه. فللاكراد وعي مذهبي بسنيتهم أكثر من وعيهم بتفردهم العرقي، لكن ذلك لم يشفع لهم أمام أنقرة. وفهم طبيعة ميزان القوى بالمنطقة، يبرز أن هناك عدة عوامل تفسر وتبرر هذا الرفض المعلن والشرس للدولتين المحكومتين بضرورة الحفاظ على أمنهما القومي ضد الحلم الكردي ومناهضتهما له، ومن ذلك :

- يعيد الحلم الكردي إحياء تاريخ مريير مع إيران التي عرفت نشوء أول جمهورية كردية في التاريخ برعاية سوفياتية سنة ١٩٤٦م، كانت تدعى جمهورية ماهاباد عمرت لمدة ١١ شهراً فقط قبل أن يسقطها محمد رضا بهلوي ويعدم رئيسها في الساحة العامة سنة ١٩٤٧، تلتها ثورة فاشلة أخرى سنة ١٩٦٢م، فتمرد كردي سنة ١٩٧٩م، قبعه الحرس الثوري آنذاك، وخلف ١٠٠٠ قتيلاً. أما بالنسبة لتركيا، فيعيد إحياء الصدام العسكري مع حزب العمال الكردستاني. كما تعتبر تركيا وإيران الاستقلال الكردي عن بغداد، تهديداً لأمنهما القومي، ومنوالاً تنسج عليه تجارب انفصال أخرى فتحركاتهما ليست خوفاً على وحدة العراق بقدر ما هي خوف على وحدتهما. فأكرد تركيا يصل عددهم ١٠ ملايين كردي، ويمثلون ١٧ في المائة من السكان، وأكراد إيران، هم العرقية الثالثة ويصلون ٧.٥ مليون كردي إيراني. هذه الأرقام الديموغرافية التي تفوق عدد سكان كردستان العراق الذي يصل ٦.٥ مليون. ولا ترى أنقرة، ولا طهران، أي مسوغ لانفصال الأكراد لأنها جميعها تكفل على الأقل نظرياً حقوق الأقلية الكردية: لأن الطابع الديني لإيران يكتم أنفاس المطالب العرقية لكل القوميات، والطابع العلماني لتركيا كفيل بحجب الاختلافات العرقية، بينما تضمن الصيغة الاتحادية للعراق اندماج الفصيل الكردي مع المحافظة على استقلاله الذاتي، فالكون الكردي بهذه البلدان. ليسوا بمحتلين أو بمستعمرين من طرف أية قومية أخرى. يضاف إلى ذلك تخوف إيران وتركيا من

داعش ليس في العراق بل في منطقة البوكمال السورية، كما يملك طائرات الإسناد الجوي الروسية MI28 صائد الليل، وMI35، والسوخوي ٢٥، بل وتسلم العراق ١٠ طائرات من المقاتلة الخفيفة الشبيكية L-159 والتي يمكنها حمل صواريخ جو/جو «سايدوندر» وصواريخ جو/أرض «مافريك» للأهداف الأرضية لعمليات قمع التمرد والعصيان المسلح وتقديم الدعم الجوي للقطعات البرية المتقدمة ومسح الأرض أمام المشاة ومقاتلة واستهداف المروحيات المعادية وإسقاطها، كما وصلت الطائرات المقاتلة الكورية الجنوبية T50iq والبالغ عددها ٢٤ طائرة.

دور دول الخليج

تمر العراق بنفس الظروف التي أعقبت نهاية الحرب العراقية - الإيرانية، فبعد تلك الحرب كان صدام عاجز عن إعادتهم للمعسكرات فأرسلهم لغزو الكويت، وهو ما فعله العبادي حالياً فقد اقتتص فرصة. حيث لم يعد «الحشد الشعبي» تحت سن الرشد العسكري القتالي، وإن كان لا يزال في حضانة طهران، يدعمه نهج طائفي.

وفيما مضى لم تكن الظروف مهيأة لضبط اتزان طموح الكرد لقيام دول تضم شتاتهم، لكن فكرة الوطن القومي الكردي كادت أن تذبل لغياب ظروف تعطيها الحضور. ثم بدأ تراجع «داعش» منذ أن تقمصوا ثوب الدولة، فالجماعات المسلحة تتحرر كما هو معروف في اللحظة التي يصبح لها عنوان هو بمثابة مركز ثقل يمكن إرسال الصواريخ إليه. ولأن الاستراتيجيات تمقت الفراغ، فقد قفز الأكراد في المساحات الداعشية السابقة بدعم أمريكي، بل ظهر الأكراد وكأنهم الآن ومستقبلاً أهم ورقة في المنطقة. والكابوس الفعلي سيكون من نصيب دول الخليج، بعد قطع حدود تركيا البرية مع الدول العربية عبر الحزام الكردي والمتشكل بحماية غربية، والذي -كما أوضحته خرائط كردستان الكبرى التي يروج لها مركز واشنطن للأبحاث- سيمتد شرقاً من الأحواز المطلة على الخليج مروراً بالعراق وأطراف تركيا حتى يطل طرفه الغربي في إسكندرونه على البحر المتوسط. و صحيح أن كردستان ستكون دولة عازلة، لكن أطماع الكيانات الجديدة عادة لا تتسع لها الأرض، مما يورد قابلية أن تكون جيرة الأكراد أشد وطأة على العرب، فكمية انغماس الأمريكيان في هذا المشروع سيجعلها قاعدة غربية، وصديقة لإسرائيل، كما أن ثروات كردستان توازي ثروات الخليج، مما يجعلهم في مرتبة الكيانات المتحدية لنا اقتصادياً إن لم يكن عسكرياً.

الأفكار والمعتقدات والعادات والاتجاهات والقيم والسلوك، حيث ينتمي الحشديون إلى ثقافة عقائدية تستند إلى الإيمان المطلق بثوابتها، فهم أسرى ثقافة طائفية تاريخية، حيث ارتبط دخول الحشد الشعبي لأية منطقة برايات وشعارات وصور بل وفي إصرار عجيب يرتدون ملابس سوداء وعربات قتال سوداء تتاقض النموه العسكري المطلوب لقتال الصحراء أو المدن، فهي لإرهاب سكان المناطق المستهدفة وتذكيرهم بثأرات تبيح عمليات التطهير الطائفي والعنصري والتغيير الديمغرافي الذي يطال التجمعات التي لا تنمى مع عقائدية الحشد، فتتألف الحشد الشعبي ثقافة خارجية تتمحور حول كونها وحدة مجازة دينياً من معمم يلبس الأسود قبل أن تكون كياناً متفرداً عن الدولة.

وتنتشر في قطاعات الحشد الشعبي الثقافة العسكرية الإيرانية سواء في اتساق الهجوم بالراجمات الصاروخية، أو الهجوم بالموجات البشرية التي طوروها في الحرب العراقية الإيرانية، لوجود المستشارين والضباط الإيرانيين من مختلف الصنوف العسكرية والأمنية وقيادتهم الميدانية وسيطرتهم على حركة مقاتلي الحشد تحقيقاً لتمدد المشروع الإيراني والسيطرة على القرار في العراق. وقد غرست طهران ثقافة أن الحشد الشعبي جزء من المخطط الإيراني التوسعي في الوصول إلى الحدود العراقية مع جوارها الإقليمي، ورصف الطريق الميداني الذي سيسلكه الحرس الثوري لسوريا وتركيا والأردن والكويت ثم الخليج. ولأنه من المستحيل أن تغادر كواد «الحشد الشعبي» ثقافة محطتها الفطرية لتكوين ثقافة تعايش مع محيطها. لذا من الحكمة عرض صورتها الحقيقية وجعلها عرضة للاغتيال المعنوي ثم الاندثار، حيث لا مجال في الثقافة الحشدية لفهم وقبول الآخر بل الصدام معه كما كان حال «داعش» ومما يزيد الأمر تعقيداً أن الحشد الشعبي مستمر في التحول لنسخة من الحرس الثوري مباشرة، متجاوزاً حزب الله اللبناني العاجز عن التطور في مجال القوة الجوية مسلطاً «سلاح المقاومة» على رقاب اللبنانيين لضمان حق «متعته» بالثالث المعطل. وللحشد الشعبي قوة برية هي الأكثر قدرة بالعراق، وكان النصر في حرب الموصل جرعة النشوة المعنوية للخروج عن سيطرة المنطقة الخضراء. وبعد أن أصبح الحشد أحد مكونات الهيكل الأمني بشكل رسمي لن يكون بمقدور الحكومة وقف إمداده بالسلاح. ونظراً لقلة كفاءة «عسكر الحكومة» جراء تحييدهم لسنوات طويلة، سيكون من اليسير تمتع الحشد الشعبي بسلاح الطيران كما تمتع بدبابات ابرامز الأمريكية والهمر وكل سلاح في ترسانة حكومة المالكي. وممكن الخطر أن العراق في طريق تشكيل قوة جوية فعالة حيث يملك سلاح الجو العراقي ١٤ طائرة «F-16»، من مجموع ٣٦ طائرة، والتي نفذت قبل شهر لصالح الحشد الشعبي ضربة استهدفت

مخطط إسرائيل للتقسيم بدأ بعلاقات مع إيران وتركيا وأثيوبيا لحصار العرب الموساد وانفصال كردستان والأمن الإقليمي: أطماع إسرائيلية استراتيجية عبر البوابة الكردية

إن رفع العلم الإسرائيلي في الاستفتاء الكردي في أربيل في ٢٥ سبتمبر الماضي، يعكس مدى العلاقة بين إقليم كردستان العراق وإسرائيل، والأخيرة هي الدولة الوحيدة التي أيدت الاستفتاء وتشجع إعلان دولة كردستان. في الوقت الذي رفضت فيه جميع الدول الكبرى والدول الإقليمية الاستفتاء لتداعياته على أمن المنطقة والعالم، ولأن إعلان استقلال كردستان ستكون له انعكاساته الخطيرة على الدول المجاورة، ولذلك هددت كل من إيران والعراق وتركيا بعقوبات على كردستان من أجل إلغاء الاستفتاء وما يترتب عليه. والحقيقة أن موقف إسرائيل المؤيد لإعلان انفصال كردستان وإعلان قيام الدولة الكردية يرتبط بالاستراتيجية الإسرائيلية منذ إعلانها عام ١٩٤٨م، في تفكيك دول المنطقة إلى كيانات طائفية وعنصرية، فقد قال بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل "علينا أن نكون طرفاً في العملية السياسية في كل دولة عربية" وخاصة الدول المجاورة لها، ولذلك تبني بن غوريون استراتيجية الأطراف Peripheral Strategy لتهديد الأمن القومي العربي وإثارة الأقليات العرقية والطائفية.

د. أحمد سليم البرصان

استراتيجية الأطراف الإسرائيلية

تظهر مراسلات موشيه شاريت رئيس وزراء إسرائيل آنذاك مع بن غوريون عام ١٩٥٤م، مخطط إسرائيل لتقسيم لبنان وإقامة دولة مارونية، تكون إسرائيل ثانية في المنطقة العربية، وقد رد بن غوريون على شاريت في رسالة بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٤م، يقول فيها "ويكاد يستحيل قيام هذه الدولة في الأحوال العادية بسبب افتقار المسيحيين إلى المبادرة والشجاعة اللازمة إلا أن الأمور من الممكن أن تأخذ طابعاً آخر في حالات الفوضى والثورة والحرب الأهلية حيث يتحول الضعيف إلى بطل، وربما حان الآن لإقامة دولة مسيحية إلى جوارنا؟"

ولكن الحلم الإسرائيلي لم يتحقق بسبب المد القومي في لبنان، حيث أسقط التيار القومي الرئيس اللبناني آنذاك كيل شمعون الذي كان كما أشارت الوثائق مرتبطاً بالاستخبارات البريطانية.

وأقامت إسرائيل علاقات مع تركيا وإيران وأثيوبيا لإحاطة الدول العربية بتحالفات إسرائيلية مع الدول غير العربية، فكانت أكثر الدول الثلاث عداءاً للدول العربية شاه إيران حيث أمد إسرائيل بالبتروول وأصبح شرطي

الخليج وفتح الباب للدعم الإسرائيلي للأكراد. بينما كان بن غوريون يسعى في استراتيجيته مواجهة المد العربي في إفريقيا باستغلال أثيوبيا، كما حاولت إسرائيل استغلال تركيا في تحالفاتها مع الغرب في الناتو أو فيما بعد حلف بغداد الذي أدخل نوري السعيد فيه العراق، ولكن الثورة العراقية في تموز ١٩٥٨م، أخرجت العراق، وكان لمصر دوراً كبيراً في إحباط مخطط حلف بغداد؟

القاهرة قلعة حركات التحرر الإفريقية والآسيوية

كان المد القومي على أشده في الخمسينيات في القرن العشرين وتوجت بالوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١م، وعقدت الدول العربية الهدنة مع إسرائيل في جزيرة رودس عام ١٩٤٩م، ولكنها كانت معها في حالة حرب، وشاركت إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، بعد تأميم قناة السويس، وسياسة مصر البعيدة عن الأحلاف الغربية. كانت مصر رائدة في مؤتمر باندونغ الذي عقد في ٢٨ أبريل ١٩٥٥م، تحت شعار المؤتمر الأفرو - آسيوي، ولقد منعت الدول العربية من توجيه المؤتمر دعوة لإسرائيل، وكان



المقدم تسوري ساجي اليهودي مع مصطفى البرزاني عام ١٩٦٦

التقى وفد الموساد في يونيو ١٩٦٣ الملا مصطفى البرزاني وأقام له محطة بث وقدم له الأموال وبعثة عسكرية لتدريب البيشمركة

التحالف بين الموساد والسفك ودعم أكراد العراق

عملت إسرائيل على توطيد علاقاتها مع شاه إيران الذي كان ضعيفاً وتحت التأثير الأمريكي البريطاني بعد اسقاط حكومة الرئيس محمد مصدق عام ١٩٥٣م، في عملية آجاكس التي هندستها الاستخبارات الأمريكية CIA والبريطانية MI6 بقيادة كيم روزفلت، بسبب تأميم مصدق للبترول الإيراني، ولذلك كان الشاه مديناً للولايات المتحدة وبريطانيا في تثبيت حكمه، واستغلت إسرائيل ذلك وتغلغل الموساد الإسرائيلي في إيران، وأرسلت إسرائيل رجل الموساد ديفيد قمحي لدراسة الأوضاع السياسية في إيران والعلاقة مع الأكراد. حيث الخلافات الحدودية بين العراق وإيران حول شط العرب، فكان الشاه يدعم أكراد العراق كورقة ضغط على الحكومة العراقية واستنزاف الجيش العراقي وإضعافه.

وجدت إسرائيل في العلاقة مع إيران هدفاً استراتيجياً لها، ففي توصية لديفيد قمحي بعد عودته من إيران في

مؤتمر باندونغ النواة الأولى لحركة عدم الانحياز بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الهندي جواهر لال نهرو وحضر شو إن لاي رئيس وزراء الصين الشعبية، وكان المؤتمر لحشد الدعم الآسيوي والإفريقي لدعم القضية الفلسطينية وقضايا التحرر الإفريقي والآسيوي، وكانت مصر لها دور تاريخي في حركة عدم الانحياز، ولذلك كانت العلاقات المصرية في عهد الرئيس عبد الناصر متوترة مع إيران واحتواء العلاقة الإسرائيلية مع أثيوبيا. واعتبرت إسرائيل قيادة مصر للعالم العربي ودوره في حركة عدم الانحياز وفي إفريقيا وآسيا خطراً عليها، وبالفعل فالجيش المصري خاض حروبا مع إسرائيل في ١٩٤٨ و ١٩٥٦م، وبعدهما حرب ١٩٦٧م، التي كانت مخططاً لضرب الرئيس المصري والجيش، لأنها اعتبرت مصر محور الاستراتيجية العربية في مواجهة إسرائيل ترديدا للمقولة في واشنطن وإسرائيل آنذاك لا حرب بدون مصر ولا سلام بدون سوريا.



رئيس الموساد مائير أميت مع مصطفى البرزاني

الإسرائيليون ارتدوا الزي الكردي ودربوا البيشمركة في إسرائيل وإيران وكردستان وزار مائير عمت كردستان وزار مصطفى البرزاني إسرائيل

البعثة الإسرائيلية لتدريب قوات البيشمركة

ذهب رجال الموساد في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٦٣ م، للالتقاء بالملأ مصطفى البرزاني الذي أخذ في التعاون مع إسرائيل، حيث أقامت له محطة بث وقدمت الأموال، ثم فيما بعد أرسلت بعثة عسكرية لتدريب المقاتلين الأكراد، البيشمركة. كانت إسرائيل قد اعتبرت القضية الكردية فرصة ذهبية، وذلك لإضعاف الجيش العراقي. وقد أرسل مصطفى البرزاني في أبريل ١٩٦٣ م، مبعوثاً خاصاً للاجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون. وتطورت العلاقة بإرسال أربعة عسكريين برئاسة المقدم تسودي ساجي في ديسمبر ١٩٦٥ م، لتدريب الأكراد على حرب العصابات والتخريب، وكان الإسرائيليون حريصون على أن يبدو في مظهر الأكراد، فارتدوا الزي الكردي. وتعددت الزيارة والتدريب سواء في إسرائيل أو في إيران وكردستان العراق، وزار رئيس الموساد مائير عمت أكثر من مرة كردستان، كانت

مايو ١٩٦٥ م" إن الأكراد يلهون نصف الجيش العراقي " وهذا ما تسعى له إسرائيل لأن الجيش العراقي شارك في حرب فلسطين ١٩٤٨ م، وإن اشغال الجيش العراقي في مواجهة مع الأكراد يبعده عن المشاركة الفعلية ضد إسرائيل في حالة الحرب العربية الإسرائيلية.

والتقت الأهداف الاستراتيجية للشاه مع إسرائيل، حيث كما قال رئيس فريق الضباط الإسرائيليين لتدريب الأكراد في شمال العراق، المقدم تسودي ساجي، إن النظرية الاستراتيجية في عهد الشاه " كان الإيرانيون يرغبون جداً في نشوب حروب متواصلة بين إسرائيل والعرب، بصورة تشغل الجيوش العربية، ولا تدع مجالاً للإلتفاف إليها أو العمل ضدها"، وبسبب التقاء أهداف الشاه تعاون جهاز السفاك الإيراني مع الموساد الإسرائيلي في دعم الأكراد في العراق ودخلت المخابرات الأمريكية CIA أيضاً في دعم الأكراد للضغط على العراق في عهد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر.

إسرائيل في تلك الفترة للتسيق والتعاون مما يشكل خطراً على العراق والأمن الإقليمي. وتوافدت الشركات الإسرائيلية للاستثمار في كردستان، هندسية ومقاولات إسرائيلية، ويتولى إدارة هذه الشركات ضباط متقاعدون في الاستخبارات الإسرائيلية كالموساد وجهاز الاستخبارات الداخلية (الشاباك) والاستخبارات العسكرية (أمان)، ويشرف على إدارة هذه الشركات، الجنرال داني ياتوم رئيس الموساد السابق. وتعمل الاستخبارات الإسرائيلية تحت غطاء الشركات التجارية والاستثمارية للتجسس في المنطقة ليس على العراق فقط، بل إيران وتركيا والدول العربية.

الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ والدور الإسرائيلي

لعبت إسرائيل دوراً حيوياً في دفع الولايات المتحدة لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ م، لأن إدارة بوش كان يهيمن عليها التيار المحافظ الموالي لإسرائيل، بل كانت الحرب لصالح إسرائيل في تدمير الجيش العراقي. ويؤكد كل من الخبراء الأمريكيين أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لعب دوراً في تشجيع إدارة بوش لاحتلال العراق، فمثلاً يشير ستيفن والتز الأستاذ في جامعة هارفارد وجون ميرشيمر الأستاذ في جامعة شيكاغو في دراسة لهما عن اللوبي الصهيوني نشرت عام ٢٠٠٦ م "الضغط من إسرائيل واللوبي الصهيوني في واشنطن، كان له دور فعال في احتلال العراق غالباً لمصلحة إسرائيل وليس البترول فقط. وجاء الاحتلال ليفتح الباب على مصراعية في ظل الفوضى السياسية لانتشار الموساد في العراق وخاصة تعزيز العمل في إقليم كردستان للعلاقة التاريخية مع القادة الأكراد في الحزبين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني الذي أصبح رئيساً لجمهورية العراق والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني الذي يرأس إقليم كردستان العراق.

البترول واغتيال العلماء العراقيين والتجسس

تعددت أهداف إسرائيل في إقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣ م، فبالإضافة للأهداف الاستراتيجية، فقد ذكرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية بأن إسرائيل تستورد ٧٧٪ من نفطها بأسعار مخفضة من منطقة كردستان العراق ٢٠١٥ م، وقدرت الصحيفة أن قيمة البترول المصدر حوالي مليار دولار، وقامت إسرائيل بإعادة تصدير جزءاً من هذا النفط. وكشف الصحفي الأمريكي وين مادسن، عن مخطط إسرائيلي لاستيطان العراق، وقد ظهر دور بعض الأكراد في

الثانية في سبتمبر ١٩٦٦ م، كما زارت بعض القيادات الكردية إسرائيل وعلى رأسها مصطفى البرزاني حيث زارها عام ١٩٦٨ م، وكان الإسرائيليون يشجعون البرزاني على إقامة دولة وليس حكماً ذاتياً.

إن إسرائيل رأت في كردستان العراق هدفاً استراتيجياً حيوياً، ودعمت فكرة انفصال الأكراد وإقامة علاقة معهم كمناطق إستراتيجية للتجسس وجمع المعلومات وانفصالها بشكل خطوة لتفكيك العراق إلى دويلات كما تأكد فيما بعد في استراتيجية إسرائيل في الثمانينات التي نشرت عام ١٩٨٢ م، لتفكيك الدول العربية.

وحتى بعد توقيع اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ م، بين إيران والعراق، لإنهاء الخلافات حول شط العرب، وتوقف الدعم الإيراني لأكراد العراق، إلا أن إسرائيل استمرت في دعمها للأكراد واستمرت تبادل الزيارات وتقديم الدعم السياسي والعسكري وحتى في المجال الصحي والثقافي للأكراد باعتبار التعامل معهم كنزاً استراتيجياً لإسرائيل.

وبعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ م، وإغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران، أخذت إسرائيل

تجد في كردستان أهمية إستراتيجية للتجسس واختراق إيران من كردستان العراق، واستغلت الحرب العراقية الإيرانية بتزويد إيران ببعض قطع الغيار من أجل استمرار الحرب كما حدث في فضيحة إيران جيت عام ١٩٨٥ م، حيث شارك مدير مكتب شمعون بيرس مع الوفد الأمريكي في زيارة طهران.

استغلال الموساد للحظر الجوي في شمال العراق عام ١٩٩١

وجدت إسرائيل فرصة ذهبية في تعزيز وجودها في كردستان العراق بعد فرض منطقة الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق بعد تحرير الكويت في مارس ١٩٩١ م، وجاء العديد من اليهود من أصول كردية إلى كردستان لمعرفة مجريات الأحداث في كردستان وتحت شعار البحث عن أقرباء لهم، وأخذت العلاقة بين حكومة كردستان تأخذ درجة عالية من التسيق والاستثمار في مجالات النفط والزراعة، وأفتتح أكثر من مكتب إرباط لإسرائيل في شمال العراق، وباتت منطقة شمال العراق أهم منطقة يتواجد فيها الموساد الإسرائيلي. وتكررت زيارة قادة الموساد لمنطقة كردستان العراق، ففي يوليو عام ١٩٩٨ م، زار الجنرال افرام هليفي رئيس الموساد آنذاك كردستان العراق يرافقه عدد من الضباط الكبار في جهاز الموساد كما أن وفوداً كردية زارت

الموساد جند ٢٦٠٠ عنصر من البيشمركة لتصفية العلماء العراقيين واغتيال ٧٤٪ منهم عبر ٣٠٧ عمليات

تسلل من هناك داخل إيران للوصول إلى محيط المنشآت النووية فيها، وقد تم اغتيال عدد من العلماء الإيرانيين كانت أصابع الموساد ظاهرة فيها.

ويتحالف إسرائيل مع القيادات الكردية تدس عيوننا وآذاناً في إيران والعراق وسوريا وتركيا، وحتى لها علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني الذي يعتبر منظمة إرهابية تقاتلها الحكومة التركية، وهذا ما قاله اللواء الإسرائيلي يائير غولان نائب قائد الجيش الإسرائيلي السابق، في تصريح له، بأنه لا يعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية. بل ما تردد عن علاقة إسرائيل بالمجموعة الانقلابية في تركيا أغسطس ٢٠١٦م، لأن إسرائيل تعتبر أن سياسة حزب العدالة والتنمية لا تخدم مصالحها.

وبالإضافة إلى ذلك ما نشر من عدة دراسات، عن الدور الإسرائيلي والتخطيط للحروب الطائفية والعرقية في العراق والدول العربية عامة. ولذلك فإن الوجود الإسرائيلي في كردستان العراق يمثل تهديداً يجب مواجهته من قبل دول الجوار لكردستان العراق، هذا وتردد في الصحافة التركية، عن صفقة مع إسرائيل عقدها مسعود البرزاني، بجلب ٢٠٠ ألف يهودي من أصل كردي لتوطينهم في إقليم كردستان كما ذكرته أيضاً مجلة نيوزويك الأمريكية. فالخطر الإسرائيلي في كردستان يهدد إيران وتركيا ووحدة الدولة العراقية وبالتالي يهدد أمن الإقليم والأمن القومي العربي؟

إن مسعود البرزاني بإصراره على إجراء الاستفتاء بدعم إسرائيلي، متوقفاً أن تعمل إسرائيل على الضغط على إدارة ترامب بدعم استقلال كردستان، ولكنه رهان فاشل، وبالتالي فإن الشعب الكردي يدفع ثمن تأمر البرزاني تاريخياً مع إسرائيل، فالاستفتاء قلب توازن القوى الإقليمي في المنطقة وأحدث تقارباً إيرانياً -تركياً- عراقياً وقد تدخل سوريا مستقبلاً في هذا التقارب بسبب خطورة سياسة البرزاني في كردستان على أمن الشرق الأوسط بسبب رعونته تحالفه مع إسرائيل، وخطورة رفع العلم الإسرائيلي في أربيل مركز كردستان العراق كما أن الشعب الكردي المسلم لن يقبل ذلك.

عمليات شراء الأراضي، في منطقة تعتبرها إسرائيل ملكية تاريخية لها وتعطيها طابع القدسية عند اليهود، وحسب الصحفي الأمريكي، فإن المخطط الإسرائيلي يهدف إلى توطين اليهود الأكراد في محل الكلدان والأشوريين. وفي تقرير مفصل أعده مركز دار بابل العراقي للأبحاث فإن "التغلغل الإسرائيلي في هذا البلد طال الجوانب السياسية والتجارية والأمنية، وهو مدعوم مباشرة من رجالات مسؤولين من أمثال مسعود البرزاني، جلال الطالباني، كوسرت رسول مدير مخابرات السليمانية، مثال الألوسي، وهو نائب ورجل أعمال، كنعان مكية ..؟ ويقوم بهذه المخططات كما يقول وين ماديسن، ضباط من جهاز الموساد الإسرائيلي ويعلم القيادات الكردية.

ولم يقتصر الدور الإسرائيلي على التجسس وإدارة الشركات، بل تولى عملية اغتيال العلماء العراقيين، ويكشف تقرير صدر عن مركز المعلومات الأمريكي (٢٠٠٥م)، أن الموساد قام باغتيال ٥٣٠ عالماً عراقياً وأكثر من ٢٠٠ أستاذ جامعي وشخصيات أكاديمية ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٦م، وتشير معلومات أن الموساد جند ٢٤٠٠ عنصر، إضافة إلى وحدة نخبة سرية أكثر من ٢٠٠ عنصر مؤهل من قوات البيشمركة من أجل الاجهاز على العلماء وتصفياتهم. وذكر الدكتور إسماعيل جليلي في دراسة له "محنة الأكاديميين العراقيين" أبريل ٢٠٠٦م، أن الموساد الإسرائيلي شن ٢٠٧ اعتداء على الأكاديميين والأطباء، وتمكن من اغتيال ٧٤٪ منهم.

الخطر الإسرائيلي في كردستان على الأمن الإقليمي

إن التأييد الإسرائيلي لاستقلال كردستان يمثل خطراً على الأمن الإقليمي، ومركز عمليات متقدم لإثارة الفتن والحروب الأهلية من خلال تغلغل الاستخبارات الإسرائيلية في كردستان، وذكر الصحفي الفرنسي جورج مالبرونو بعد زيارة له لإقليم كردستان أن هناك حوالي ١٢٠٠ رجل مخابرات من الموساد وخبراء عسكريين إسرائيليين يزاولون نشاطهم في إقليم كردستان منذ عام ٢٠٠٤م.

ومن خلال وجودهم في كردستان يمكن التغلغل في إيران والقيام بالاغتيالات، كما أشار الصحفي الأمريكي سيمون هersh في مقالة له في مجلة نيوزويكر، بأن عملاء إسرائيليين بينهم عناصر في الموساد ينشطون في كردستان، وأنهم قاموا بعمليات

الموقف الدولي لن يسمح بالخيار العسكري .. والانفصال يزيد نفوذ الحشد الاستفتاء كشف هشاشة الفيدرالية وأكد على ضرورة التعددية وتجاوز المذهبية

لم يكن إجراء الرئيس مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق استفتاء حول استقلال الإقليم يوم ٢٥ سبتمبر الماضي هو الأول، فقد سبق له أن أعلن عن الترتيب لإجراء مثل هذا الاستفتاء عدة مرات، كان آخرها عام ٢٠١٤م، ولكن لأسباب مختلفة لم تجري، وجاء الاستفتاء الأخير لي طرح من جديد القضية الكردية في العراق، والعلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد، ورئاسة الإقليم في أربيل، وكذلك قضية المناطق المتنازع عليها بين الطرفين، وهي المناطق التي يطالب الكرد بضمها للإقليم.

د. محمد مجاهد الزيات

تجاههم، وفي الحقيقة فإن الموقف الكردي على هذا المستوى والذي بدا مهادناً إلى حد كبير ترافق مع إجراءات لتثبيت النفوذ داخل تلك المناطق وإعادة تسكين آلاف العائلات وهو ما غير من الواقع الديموغرافي حسب وجهة نظر بعض المراقبين في تلك المناطق.

الأبعاد الداخلية كمحفز للاستفتاء:

ارتبطت توقيت إعلان الاستفتاء بوجود استياء شعبي كبير لدى سكان الإقليم من تعامل الحكومة المركزية معهم وصعوبة الحياة الاقتصادية المترتبة على ذلك والامتناع عن سداد مرتبات المتقاعدين خاصة قوات البشمركة العسكرية، وزاد من ذلك التقييم الكردي لأداء حكومة السيد المالكي رئيس الوزراء السابق والذي أفرز مناخاً مذهبياً غير مسبوق في العراق وأثر سلبياً على صيغة التحالف الشيعي الكردي. ورغم إجراء بعض الحوارات بين مسؤولين أكراد ومسؤولين في الحكومة العراقية بعد رحيل المالكي، إلا أن سقف هذا الحوار ظل محكوماً بنوع من الاحتقان والتوتر دون تقديم بدائل قابلة للنقاش، وقد ارتبط الاستفتاء في جانب منه بعوامل داخلية في إقليم كردستان أدركتها الحكومة المركزية في بغداد وراهنّت عليها لإجهاض هذا الاستفتاء ومن أهم هذه العوامل، رفض قوى وأحزاب كردية مؤثرة لتوقيت الاستفتاء ومطالبتها بحل الأزمة السياسية في الإقليم كأولوية وتفعيل المؤسسات الدستورية

الدوافع الكردية لإجراء الاستفتاء:

طرح إجراء الاستفتاء تساؤلاً حول توقيت إجراءاته وما هي أهدافه؟، إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب النظر في العلاقة بين بغداد وأربيل منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق، وإسقاط النظام العراقي السابق وصيغة التحالف، خاصة الشيعي الكردي، الذي ساهم في ذلك ونجح في صياغة وثائق النظام السياسي الجديد، خاصة الدستور العراقي الدائم والذي أقر فيدرالية الدولة العراقية.

نجح الكرد في تضمين الدستور العراقي ما يخدم مصالحهم كقومية وأقرت لهم الأطراف السياسية العراقية ذلك. ورغم ذلك ظلت العلاقة بين بغداد وأربيل مرتبكة طوال السنوات الماضية، خاصة وأن القيادات الكردية تريد استثمار ما أقرته لها تلك المواثيق في تثبيت مصالحها والانطلاق لتحقيق مزيد من المكاسب وصولاً إلى الدولة الكردية المستقلة، وبغداد تناور وتساهل دون حسم لقضايا الخلاف التي من أهمها تطبيق المادة ٥٨ والمادة ١٤٠ من الدستور العراقي وكتلتاهما تعلقان بالمناطق المتنازع عليها، خاصة محافظة كركوك البترولية، ومناطق في محافظات نينوى وصلاح الدين وغيرها وتتضمن إجراء تعداداً سكانياً ثم استفتاء لسكانها إما بالانضمام إلى إقليم كردستان أو البقاء خارجه، ولم تُفعل المادتان وتم تأجيل ذلك منذ عام ٢٠٠٧م، حتى الآن وهو الأمر الذي يستند إليه الأكراد في عدم تنفيذ الحكومة العراقية التزاماتها الدستورية



● أن هناك مواد في الدستور العراقي سوف تكون مجالاً للنزاع خاصة المادة ١٤٠ الخاصة بالمناطق المتنازع عليها وسوف تكون مجالاً للتجادب خلال الفترة المقبلة. وبصفة عامة يمكن القول أن الطرف الكردي والسيد/ مسعود برزاني بالتحديد قد استهدف من مبادرته بإعلان الاستفتاء محاولة الالتفاف على الأزمة الداخلية في الإقليم، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب من الحكومة المركزية. ولا شك أن هناك مؤشرات كبيرة على عدم المبادرة باتخاذ خطوات مقبلة للانفصال تحقيقاً لنتائج هذا الاستفتاء لتخفيف حدة الاحتقان مع الحكومة المركزية.

● أشك أن تشدد الحكومة المركزية في بغداد واتخاذها خطوات عقابية مقبلة والتهديد بإجراءات أكثر فاعلية تكفل محاصرة الإقليم، قد دفعت القيادة الكردية للاتجاه إلى التهدة ببعض الشروط التي من أهمها تحديد سقف زمني لتحقيق المطالب الكردية والاتفاق على تعديل الدستور بما يكفل مزيداً من الاستقلالية للإقليم (الكونفدرالية) وضمان تمرير هذه التعديلات بعيداً عن سيطرة الأغلبية في البرلمان، واتخاذ خطوات فعلية فيما يتعلق بقضية المناطق المتنازع عليها.

المواقف الإقليمية والدولية من الاستفتاء الكردي:

عارضت العديد من القوى الدولية إجراء الاستفتاء الكردي والسعي للانفصال عن الدولة العراقية، وتعددت أسبابها وكان على رأس هذه الدول الولايات المتحدة والدول الأوروبية

والحد من ديكتاتورية رئيس الإقليم المنتهية ولايته، كما أدركت الحكومة في بغداد أن إعلان السيد برزاني ارتباط في جانب منه بالمزايدة على أكراد سوريا (المرتبطين بعبد الله أوجلان) والذين حققوا مكاسب عسكرية وسياسية بمساندة أمريكية تؤثر سلباً على طموحه للزعامة الكردية ويسحبون من رصيده، كما تُدرك كذلك أن الواقع والبيئة الإقليمية ليست مواتية لانفصال الإقليم حالياً.

الواضح إذن أن هناك أسباب داخلية وأزمة كبيرة في إقليم كردستان دفعت السيد مسعود برزاني لتبني هذا الاستفتاء للقفز على هذه الأزمة وتحقيق مكاسب تستعيد له ولحزبه نفوذاً على حساب القوى السياسية الأخرى.

مستقبل الأزمة الكردية:

ومن الواضح أن الأزمة الكردية بأبعادها الحالية تشير إلى عدد من الحقائق التي يتعين الانتباه لها ومن أهمها:

● إن حلم إقامة الدولة الكردية المستقلة سوف يبقى قائماً وقد عبر عن ذلك بوضوح السيد/ جلال طالباني رحمه الله في لقاء شرفته به معه عام ٢٠٠٤م، حيث قال إن الظروف الإقليمية والدولية لن تسمح لنا بإقامة الدولة الكردية المستقلة حالياً ونحن ندرك ذلك ونخشى من تجربة سابقة يمكن أن تجهض هذا الحلم لكن سوف نسعى لتوفير البنية الأساسية لهذه الدولة وعلى الأجيال القادمة استثمار ذلك لإقامة هذه الدولة.



الأداء السلبي لحكومة المالكي أفرز مناخاً مذهبياً غير مسبق وأثر سلبياً على صيغة التحالف الشيعي الكردي

ويرى كثير من المراقبين أن تحالف تركيا وإيران الذي تبلور مؤخراً خاصة في مواجهة تطورات كردية في العراق وسوريا، هو تحالف هش يحاول تجاوز تسكين خلافات جوهريّة في مواقف كل منهما حول التطورات في سوريا والعراق ومستقبل الأوضاع في المنطقة، وأن التحالف فرضته مخاوف البلدين من المبادرات الانفصالية التي تهدد كيان دولتيهما وأن زوال هذا الخطر الانفصالي سوف يعري هذا التحالف.

يعتبر الموقف الإسرائيلي استثناء في المواقف الإقليمية والدولية وجاء مسانداً للاستثناء والانفصال الإقليم لأسباب متعددة من أهمها العلاقة التاريخية بينها وبين بعض القادة الكرد في فترة الصراع بينهم وبين نظام صدام حسين ولأهداف استراتيجية أخرى خاصة تثبيت النفوذ في منطقة جوار مباشر مع إيران العدو الأساسي لإسرائيل ولدعم مفهوم الدول العرقية والدينية في المنطقة وتفتيت الدول العربية المركزية، واحتمال تكرار نفس الصيغة في سوريا.

تتنوع السياسات العقابية التي اتخذتها كلاً من بغداد وأنقرة وطهران ضد إقليم كردستان بين سياسات عقابية جماعية

الكبرى والأمم المتحدة، وتعددت وساطتها لتأجيل الاستفتاء، إلا أن السيد/ مسعود برزاني لم يستجب. ورأت هذه الدول أن تمرير الاستفتاء والسعي للانفصال من شأنه تعزيز النزعات الانفصالية للأقليات الدينية والعرقية في عدد من دول الإقليم، وترى حسب وجهة نظرها أن توقيت ذلك ليس مناسباً، وشاركت في ذلك قوى إقليمية أهمها تركيا وإيران لأسباب ذاتية مختلفة، وقد اتخذت هذه القوى على الرغم من اختلافاتها السياسية وتباين مواقفها من قضايا المنطقة إجراءات مشتركة استباقية لتقويض فرص الاستقلال السياسي والاقتصادي للإقليم في حالة انفصاله، فضلاً عن التهديد بالتدخل العسكري.

كان الموقف التركي لافتاً، حيث كانت تركيا مساندة بشكل كبير لحكومة إقليم كردستان وكان هناك ما يشبه التحالف بين أردوغان والبرزاني، ارتبط في جانب منه بمحاصرة مكاسب أكراد سوريا، وكانت تركيا طوال السنوات الماضية معبراً لنفط الإقليم دون اهتمام بموقف الحكومة المركزية. إلا أن الاتجاه لانفصال الإقليم عن العراق ضرب كل هذا التحالف، وهدد حسب رأي المسؤولين الأتراك الأمن القومي التركي.

طروحات الحشد الشعبي ومساندة بعض الشخصيات المنتهية إلى الائتلاف الوطني الشيعي والتي هي بمثابة غطاء لتلك الفصائل، وسوف يمثل ذلك في النهاية عائقاً أمام تقريب وجهات النظر بخصوص المناطق المتنازع عليها بصفة خاصة.

ويتساءل البعض عن تأثير هذه الأزمة بأبعادها المختلفة على الحرب الجارية ضد تنظيم داعش على اعتبار أن القوات العراقية وقوات الحشد الشعبي قد شاركتها قوات البشمركة الكردية في ضرب هذا التنظيم خاصة في مناطق التماس مع الإقليم، وفي تقديره أنه لن تكون لتلك الأزمة أي تأثير على تلك الحرب خاصة وإن مناطق المواجهة حالياً تتركز في بعض الجيوب في منطقة الحدود الجنوبية للعراق مع سوريا، وأن قوات البشمركة لا تشارك حالياً في تلك العمليات.

هكذا نرى أن أزمة الاستفتاء الكردي تضمنت تهديداً واضحاً للأمن والاستقرار في العراق، وكشفت عن هشاشة الدولة العراقية الفيدرالية، وضعف النظام السياسي العراقي وأن الواقع بغرض مراجعة الدستور ووثائق هذا النظام الذي بُني على أرضيته تحالف المتضررين من النظام السابق، وصياغة نظام سياسي جديد يكفل التعددية، ويتجاوز الأطر المذهبية والابتعاد عن المحاصصة الطائفية والعرقية، قدر الإمكان، وإقرار صيغة جديدة تستوعب المطالب الكردية وتُقي على تماسك الدولة العراقية.

وتحمل التطورات العراقية القادمة درجة كبيرة من الأهمية، فكثير من المراقبين يرون أن خروج كردستان من إطار النظام السياسي العراقي سوف يوفر لفرق الحشد الشعبي مجالاً أوسع للتأثير والنفوذ، وهو ما يمكن أن يهدد اتجاه قوى سياسية شيعية عراقية لفتح قنوات مع دول المحيط العربي وموازنة النفوذ الإيراني.

الخلاصة إذن أن التوجه الكردي للانفصال ارتباطاً بنتائج الاستفتاء، سوف يمثل متغيراً جديداً يحكم ليس فقط علاقة الإقليم بالحكومة المركزية، ولكن مستقبل النظام السياسي في العراق، كما سيمثل عامل تأثير على مستقبل النظام السياسي الجديد في سوريا بالنظر لانعكاسات أية مكاسب يحققها الكرد في العراق على مواقف ورؤى الكرد في سوريا من النظام السياسي هناك. ولا شك أن هذا المتغير سوف يعنى أن القضية الكردية بأبعادها المختلفة ستكون قضية اهتمام مركزية في المنطقة تشغل الاهتمام والممارسة من جانب كافة القوى ذات التأثير وتفرض انعكاساتها على الأمن والاستقرار بصورة كبيرة.

على غرار الحظر النفطي والجوي ضد الإقليم، وسياسات عقابية منفردة اتخذها كل طرف. وتهدف تلك السياسات تحقيق مجموعة من الأهداف المرحلية، والتي يتمثل أهمها في التأكيد على حصريّة التعامل مع الحكومة المركزية العراقية، وإدخال المزيد من الدول في منظومة حصار الإقليم، وتأييد الداخل في الإقليم ضد قاداته. وتبدو الخيارات المتاحة أمام حكومة إقليم كردستان للرد على تصعيد بغداد وأنقرة وطهران محدودة ومرتبكة، وستحصر تلك الخيارات خلال الفترة المقبلة في محاولة دفع بعض الأطراف الدولية للمساهمة في وقف الإجراءات العقابية المفروضة على الإقليم، ومحاولة الدفع سريعاً نحو إجراء حوار مع بغداد.

الخيارات المطروحة لحل الأزمة:

من الواضح إذاً أن الضغوط التي مارستها الحكومة العراقية وكذلك المواقف الإقليمية والدولية قد ساهمت في نقل الأزمة إلى مستوى يسمح بحوار أقل حدة والحديث حالياً سواء داخل الإقليم أو في بغداد يتركز على كيفية الوصول إلى حلول وسط تسمح ببقاء الحلم القومي الكردي في الدولة المستقلة، دون الذهاب للانفصال في الوقت الحالي وكيفية التعامل فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، وقد تكون فكرة الإدارة المشتركة لكل مكوناتها الديموجرافيا أمراً مطروحاً يدفع لتسكين المواقف المضادة بخصوصها، إلا أنه من المؤكد أن العراق قد دخل في مرحلة سياسية جديدة يتعين على قاداته اتخاذ سياسات تولي المزيد من الاهتمام لقضية المواطنة على حساب الطرح المذهبي، وأن يكون لمقتضيات الشراكة تقديراً أكبر في تعامل الحكومة المركزية مع الإقليم، وإدراك أن الموقف الدولي -خاصة- الراض للانفصال حالياً، قابل للتغير مع تغير المصالح وفي إطار تطورات الصراع الدولي في المنطقة.

ورغم الحديث المتكرر عن خيارات عسكرية لمحاصرة نتائج الاستفتاء سواء من جانب بغداد أو تركيا وإيران، إلا أن معطيات الموقف المحلي والإقليمي والدولي ترجح استبعاد هذا الخيار وعدم الذهاب إليه، رغم المناورات العسكرية سواء العراقية الإيرانية قرب حدود الإقليم أو المحادثات التي أجرتها قيادات عسكرية تركية وإيرانية، فالموقف الدولي لن يسمح بذلك. وسوف يبقى هذا الخيار في إطار العنصر الضاغط لضبط الموقف الكردي، ومحاصرة أية خطوات فعلية في اتجاه الانفصال، والخطورة الوحيدة على هذا المستوى هو استمرار التصعيد الجاري من جانب بعض فصائل الحشد، ويُشار بهذا الخصوص إلى تصريحات السيد/ قيس الخزعلي زعيم تنظيم عصائب أهل الحق والتي يمكن أن تؤدي إلى تدهور للأمن وتساعد الخيار العسكري خاصة

نجاح الانفصال في العراق يعني الانتقال لمشروع الانفصال في تركيا موقف تركيا من انفصال أكراد العراق: استفتاء برزاني خيانة للدعم التركي

الشعب الكردي جزء أساسي من الشعوب والقوميات المسلمة، أقام إمارات ودولا كثيرة في التاريخ، والشعب المطالب بالدولة الكردية اليوم له حقوق إنسانية واجتماعية وسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ومواجهة هذه الحقوق السياسية اليوم، سواء كانت من الأكراد أنفسهم أو من دول المنطقة، قد يكون هدفه حماية الكرد، وليس نفي حقوقهم ولا محاربتهم، ومن ثم حماية دول المنطقة وشعوبها من حروب جديدة يكون الأكراد وقودها الأول في المشاريع الاستعمارية الحديثة، وهذا لا يعفي شعوب المنطقة ودولها من البحث الصحيح لبناء مستقبل جديد لشعوب المنطقة بأمن وسلام وتعاون، وبدون إراقة دماء، لمجرد أن القوى الاستعمارية تجد فيهم ورقة قابلة للاشتعال، وأما الحديث عن مسمى كردستان التاريخية، فإن من أصعب الأمور أن نضع حداً معيناً لكردستان.

د. محمد زاهد جول

التسويق الكامل معها ومع الحكومة الإيرانية، باعتبار أن هذه الأطراف الثلاثة أكثر الأطراف الدولية المتضررة من انفصال إقليم الشمال وتقسيم العراق بإقامة دولة كردية؛ لأنها ستقع تحت التهديد المباشرة في وحدتها الوطنية، وسوف تفتح فتناً وحروباً أهلية لا تنتهي لعقود قادمة من الزمن، وخشية أن تصبح المسألة الكردية النار المشتعلة في المنطقة لعقود بأيدي اللاعبين بخرائط الشرق الأوسط، وهذا فيما لو تمكن الانفصاليون وداعموهم في الانفصال من تحقيق مخططهم بالتقسيم وإقامة دولة كردية مستقلة عن العراق.

محددات الموقف العراقي من الاستفتاء دستورياً:

يُشكل إقليم شمال العراق كإقليم كردي وحكم ذاتي بموجب الدستور العراقي الموضوع عام ٢٠٠٥م، الذي أشرف عليه الحاكم العسكري الأمريكي بريمر بعد احتلال أمريكا للعراق، وعلى أساس ذلك الدستور تشكل برلمان الإقليم وحكومته ورئاسته على أساس الدستور الاتحادي للعراق، والتنظيمات الاتحادية السياسية والقضائية والأمنية والعسكرية، بما فيها تنظيم الانتخابات الديمقراطية الخاصة بالإقليم التي تشمل ثلاث محافظات أساسية، هي أربيل عاصمة الإقليم والسليمانية ودهوك، بينما بقيت كركوك ذات الأغلبية التركمانية والعربية

لذا كان إعلان مجموعة أحزاب سياسية عراقية ذات أصول كردية في شهر يونيو الماضي لإجراء استفتاء على انفصال إقليم شمال العراق باسم "كردستان" في ٢٥ سبتمبر بمثابة إعلان قبيلة في المنطقة، حيث بدأت كافة التحركات المتخوفة من هذا التفجير بالتحذير منه، والتهديد باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنع ومنع نتائجه، بالطرق السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، وضد كل القائمين عليه، ممثلة برئاسة مسعود برزاني وحكومة وبرلمان إقليم شمال العراق، ومنذ ذلك التاريخ كانت المواقف التركية رافضة ومعارضة لهذا الاستفتاء، و طالبت بعدم إجرائه، بدون استجابة من رئاسة إقليم كردستان مسعود البرزاني، فجرى الاستفتاء بتاريخه، بنسبة مشاركة ٧٢٪ من سكان الإقليم، وأعلنت الهيئة العليا للاستفتاء في الإقليم أن نسبة المؤيدين للانفصال كانت ٩٢٪.

وبدأت ردود الفعل والتصريحات والإجراءات العقابية متوالية وسريعة، الرئيس التركي أردوغان اعتبر إجراء الاستفتاء خيانة لتركيا من حكومة إقليم شمال العراق ومسعود البرزاني شخصياً، لأن الحكومة التركية صادقت رئاسة الإقليم الكردي ودعمته، ودخلت في خلافات مع حكومة العراق بغداد بسبب دعمها له، ولكن الحكومة التركية اضطرت بعد الخيانة أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية الاعتيادية والقوية مع بغداد، والدعوة إلى

فالقراءة العراقية والإيرانية لانفصال إقليم شمال العراق بمثابة استشعار لانفصال أجزاء من شمال سوريا وإعلانها إقليمًا أو حكمًا ذاتيًا مستقلاً، طالما أن مؤتمر جنيف للشأن السوري ينتظر نجاح اتفاقيات مؤتمرات أستانا لوقف التصعيد في الشمال والوسط والجنوب، وهذا مبعث تهديد للمشروع الإيراني في سوريا والعراق مرحلياً وإيران لاحقاً.

إن الحكومة العراقية ترفض الحوار مع رئاسة الإقليم ما لم بلغ الاستفتاء، وأعلن العبادي أنه يرفض أي حوار على نتائج الاستفتاء، وكل تعاون بين بغداد وأربيل سوف يكون معطلاً، بل سيكون سلبياً من باب العقوبات العلنية من الحكومة العراقية، إن الموقف الأهم بين الردود الراضية للاستفتاء ونتائج هي حكومة بغداد؛ لأن قرار الانفصال الناتج عن الاستفتاء ليس ملزماً لها دستورياً وقانونياً، وصاحب الحق الوحيد بذلك هو قرار البرلمان العراقي ببغداد، علماً بأن الدستور العراقي لا يجيز الانفصال ولا تقسيم أراضي العراق إطلاقاً، ومع ذلك فإن الجهة الأولى المعنية بمنع الانفصال هي الحكومة المركزية في بغداد؛ لأن الانفصال يعني تقسيم العراق وتغيير بنيته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وغيرها، لذلك فردود الفعل الأخرى الراضية للانفصال بقوة وهما تركيا وإيران لن تستطيعا التحرك بفاعلية وتغطية قانونية دولية إلا بالتفاهم والتعاون مع الحكومة العراقية.

إن المجتمع الدولي وكل الهيئات ذات الصلة - في مقدمتها الأمم المتحدة - معنية أن تتعامل مع نتائج الاستفتاء من خلال الحكومة العراقية والبرلمان العراقي صاحب الصلاحية التشريعية، فلا يمكن فرض الأمر الواقع بالقوة، علماً بأن موازين القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية هي بيد الحكومة العراقية حتى الآن، وما لم يحصل متغيرات فإن الحكومة العراقية وحدها قادرة على إلغاء نتائج الاستفتاء، معتبرة الاستفتاء ضرباً من الخيال لا أكثر، لكن الحكومة العراقية مع ذلك بحاجة إلى أهم دولتين للتأثير المباشر على الإقليم وهما تركيا وإيران، لأن لكلتا الدولتين حدوداً على إقليم كردستان، وإغلاق حدودهما يعني انقطاع الإقليم عن العالم، فاقطاع الإقليم كان يعتمد اعتماداً كلياً على علاقاته الاقتصادية مع إيران وتركيا والتي كانت تقدر بعشرات المليارات سنوياً، والحكومة العراقية في بغداد طالبت سلطات الإقليم تسليم المطارات والمعابر الحدودية، بل إن البرلمان العراقي قد حوّل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي نشر قوات على حقول النفط بكركوك وفي الأراضي المتنازع عليها، وفي نفس الوقت عرضت إيران مساعدة الجيش العراقي للسيطرة على الحدود العراقية - الإيرانية، وهو ما يمكن أن تقوم به القوات التركية على حدودها أيضاً.

لا تتبع الإقليم، إضافة إلى بعض الأماكن التي توصف بالمناطق المختلف عليها بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية ببغداد، مثل مناطق في محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين، وبحسب دستور ٢٠٠٥م، لا يحق للإقليم اتخاذ أية إجراءات تؤدي إلى انفصال الإقليم، فالدستور العراقي الذي يخضع له إقليم كردستان يمنع الانفصال، ولذلك وقفت الحكومات العالمية إلى جانب الحكومة العراقية المركزية ولم تعلن تأييدها للاستفتاء ولا الانفصال؛ لأن ذلك يتعارض مع القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة، ولم تقف إلى جانب الاستفتاء والانفصال إلا إسرائيل. رفضت الحكومة المركزية في بغداد مبدأ الاستفتاء من أصله، واعتبرته غير دستوري كما أعلن رئيس الحكومة حيدر العبادي: "إن الحكومة المركزية لا تعتقد بوجود إطار دستوري أو رسمي لاستفتاء الاستقلال"، وبالتالي رفض نتائج الاستفتاء مسبقاً، وعليه بقي إجراء الاستفتاء مجرد مغامرة أو خطوة تقريبية ليس لمشروع تقسيم العراق فقط، وإنما خطوة على طريق تقسيم سوريا وتركيا والعديد من الدول العربية الكبيرة بحسب المخططات الاستعمارية.

الحكومة العراقية تدرك المخاطر الحقيقية لتقسيم العراق على العراق وبنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها، وكذلك هي أمام ضغوط تتمثل بالموقف الإيراني لمخاطر التقسيم على إيران والمحور الذي تشترك به دولة العراق مع الحكومة الإيرانية في المنطقة، وليس في العراق فقط، فالحكومة الإيرانية تعتبر الانفصال وإقامة كيان أو دولة كردية على حدودها تهديداً مباشراً للثورة الإيرانية، وقد حاولت طهران، وعلى أكثر من صعيد ومن خلال قنوات عدة، أن تحول دون إجراء الاستفتاء، ووظفت علاقاتها ونفوذها للحيلولة دونه، وسعى قائد فيلق القدس، الجنرال قاسم سليماني، إلى استثمار نفوذه في كردستان لثني الأكراد، لكن الخطوات الإيرانية جاءت سابقة ولاحقة لإعلان مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان عن قرار عقد الاستفتاء في فبراير ٢٠١٦.

فمشروع الانفصال الكردي شمال العراق تهديداً للمكون السياسي الطائفي في العراق وحليفه الإيراني، وبالأخص أن الموقف الإيراني يقرأ المخاطر القادمة من التأييد الإسرائيلي لهذا الانفصال، فمرشد الثورة الإيرانية يصف الكيان الانفصالي بأنه إسرائيل الثانية، ولكن المخاوف الإيرانية الحقيقية هي أن تاريخ الأكراد الأصلي على الأراضي الإيرانية، ولذلك ستتخذ الحكومة العراقية مؤيدة بالسياسة الإيرانية كافة الإجراءات التي تفرض على رئاسة إقليم شمال العراق التراجع عن الاستفتاء ومنع تحقيقه على أرض الواقع، مهما كانت التطمينات والاعراض الدولية وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية،



وحدة الأراضي العراقية، بالرغم من علاقاتها الجيدة مع إقليم كردستان ورئيسه مسعود برزاني، وكذلك كان الموقف الإيراني المعلن، فهو ضد الاستفتاء على الانفصال، ويدعو إلى وحدة الأراضي العراقية، وأما أمريكا فقد أعلنت رفضها للانفصال وكذلك معظم الدول الأوروبية وروسيا، ولو عن طريق مطالبتها بوحدة العراق، ومع ذلك ذهبت حكومة إقليم كردستان لإجراء الاستفتاء بنفس التاريخ المحدد، وقد أصدر وزراء خارجية العراق وتركيا وإيران بياناً مشتركاً بعد اجتماعهم في أنقرة في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧م، يشير إلى أن البلدان الثلاثة ستتخذ إجراءات مضادة منسقة في حالة إجراء الاستفتاء.

إن هذه المواقف الصارمة والجادة من الحكومة التركية يعني أن مستقبل الإقليم سيكون متأزماً بعد الاستفتاء، وأشارت أنقرة إلى أنها تدرس كل الخيارات للرد على الاستفتاء بما فيها العقوبات السياسية والاقتصادية، وهذه العقوبات بدأتها تركيا فعلاً، وهي تستند إلى كلمة حازمة من الموقف التركي لخصها أردوغان: وهي أن كل المساعدات التي قدمتها تركيا لإقليم شمال العراق ولمسعود البرزاني قد قابلها بالخيانة، فتركيا ترى أن خطوة الإصرار على استفتاء الانفصال هي خيانة سياسية للتحالف الذي كان بينها وبين رئاسة الإقليم ومع مسعود برزاني شخصياً، وإصرار برزاني على الانفصال سيعني تقويض مستوى العلاقات السياسية بين أنقرة وأربيل، ويعود بها إلى ما قبل تأسيس تلك العلاقات القوية، وسوف

الموقف الأمريكي الغامض من الاستفتاء والانفصال:

ما تعلنه الولايات المتحدة هو أنها لا تدعم توجه الانفصال وأنها تؤيد سيادة العراق ووحدة أراضيه، وذهب الموقف الأمريكي إلى رفض الاستفتاء في بعض تصريحاته، لكنه تصاعد في حديثه من التعبير عن القلق إلى الاعتراض على التوقيت إلى إصدار بيان من البيت الأبيض يعتبر الاستفتاء تهديداً غير ضروري للاستقرار وللإنجازات التي تم تحقيقها في الحرب ضد تنظيم الدولة، خصوصاً إن تم إجراؤه في المناطق المتنازع عليها، وقد طرح وفد يضم ممثلين عن الولايات المتحدة وبريطانيا وممثلاً عن الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، على بارزاني، تأجيل الاستفتاء والشروع بمفاوضات مع الحكومة العراقية تحت إشراف المنظمة الدولية، ولكن ذلك لم يمنع إجراء الاستفتاء ما يثير شبهة عدم الضغط الدولي القوي على إقليم شمال العراق، لاسيما أن السياسة الأمريكية تحتاج إلى الأحزاب الكردية في العراق وسوريا، وهي مطمح آمال مستقبلية في تركيا وإيران، فهذه المواقف قابلة للتغيير بعد الاستفتاء وإن لم تظهر حتى الآن، ولذا فإن موقف أمريكا غامض لدرجة أن مسعود برزاني اعتبر الموقف الأمريكي من نتائج الاستفتاء غير مقنع ومخالف للوعود الأمريكية السرية بينهما.

مواقف الحكومة التركية:

في تصريحات كثيرة لمسؤوليها اعتبرت الحكومة التركية قرار الدعوة للاستفتاء خاطئاً وخطيراً منذ البداية، ودعت إلى

ثمن إقدامها على إجراء الاستفتاء"، مجدداً عزم بلاده مواجهة ما يترتب على هذه الخطوة الباطلة بكل حزم، وأضاف "أبلغنا دول الجوار بأننا مستعدون لمواجهة التطورات السلبية المحتملة (الناجمة عن الاستفتاء)، ولن نسمح بحدوثها في العديد من المناطق السكنية بالخريطة التي رسمتها إدارة الإقليم كما يحلو لها"، وتابع "هناك عرب وتركمان ومجموعات أخرى في تلك المناطق وبعضهم يشكل فيها غالبية، وبموجب القانون الدولي هي مناطق متنازع عليها، بما فيها كركوك"، وقال إن بلاده "لا يمكن أن تقبل استفتاءً أجري في مناطق أحرقت فيها مبان لإدارات النفوس والسجلات العقارية، وأخرى هُجّر فيها من لم يخضعوا (لحكومة الإقليم)، عبر الضغوط والعنف وطرق غير قانونية"، والمناطق المتنازع عليها هي محافظة كركوك وأجزاء من محافظات نينوى وصلاح الدين (شمال) وديالى (شرق)، وطالب رئاسة الإقليم بالتراجع عن قرار الاستفتاء بالانفصال.

إن الخطوة التي يقدم عليها إقليم كردستان لا تتوقف على فتح بؤرة صراع قومي جديد في العراق أو في المنطقة، وإنما هي خطوة على مشاريع التقسيم التي تتعرض لها المنطقة، وكأن أكراد العراق يريدون أن يكونوا السباقين لتقسيم دول المنطقة وفق المشاريع الغربية والأمريكية المعدة لذلك من أكثر من قرن من الزمان، فالمشاريع الأولى لتقسيم المنطقة بدأت بمخططات بريطانية منذ القرن التاسع عشر، بما فيها إقامة دولة كردية، وإن تأخير تحقيقها لأكثر من قرن ونصف، ولكنها تبقى على أجندة الدول الاستعمارية أهدافاً مستقبلية مهما تأخرت، لذلك فإن الدول الغربية ومعها أمريكا وروسيا لن تكون كثيرة التأثير بمنع نشوب الأزمات التي ستشأ من جراء إصرار كرد العراق على الانفصال، حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حروب قومية قاتلة ومدمرة لإقليم كردستان.

إن الحكومة التركية لن تتخذ قراراً انفرادياً في مواجهة قرار الاستفتاء وتبعاته، وهذا ما عبر عنه المسؤولون الأتراك بأن خطواتهم سوف تكون بالتنسيق مع الحكومة العراقية، سواء كانت عقوبات سياسية بإغلاق المعابر مع تركيا، أو عقوبات اقتصادية بجعل التعاملات الاقتصادية الكبرى مع الحكومة المركزية في بغداد، وبالأخص بمسألة استيراد النفط العراقي، من محافظ كركوك على وجه التحديد، وهذا الموقف بالتنسيق مع الحكومة العراقية هو موقف الحكومة الإيرانية أيضاً، فإيران سوف تعول على القوى العراقية المتحالفة معها لمواجهة الخطوة الكردية، وهو ما ألح إليه وزير الخارجية الإيراني الأسبق د. علي أكبر ولايتي، بقوله: "إيران حليف استراتيجي للعراق وتدعم

يدفع تركيا إلى إجراء مباحثات مع الإدارة المركزية في بغداد حيال مصير الإقليم عوضاً عن إدارة بارزاني، إضافة إلى تشكيل موقف سياسي مشترك بين أنقرة وبغداد وطهران تجاه الإقليم، إضافة إلى العقوبات الدبلوماسية التي قد تعيد تركيا إلى اتفاقيات ترسيم الحدود مع العراق خلال القرن العشرين الماضي، حول اتفاقية رسم الحدود مع العراق عام ١٩٢٦م، والتي أعيدت هيكلتها عام ١٩٤٦م، والعقوبات الاقتصادية ستكون ذات تأثير كبير بالنظر إلى أن المنافذ التركية كانت هي الوحيد لبيع النفط من الإقليم لخارجه، وهو ما أثار العديد من المشكلات بين تركيا والعراق في السنوات القليلة الماضية، ولكن حكومة الإقليم جازفت بذلك وكأنها تراهن على دعم دولي أكبر من العقوبات الإقليمية من العراق وتركيا وإيران.

الانفصال الكردي

تهديد للمكون السياسي

العراقي الحاكم وحليفه

الإيراني.. وطهران تدرك

مخاطر إسرائيل

إن القرار الأول الذي اتخذته الحكومة التركية بعد إعلان نتائج الاستفتاء أعلنه نائب رئيس الوزراء التركي "بكر بوزداغ" فقال: "إن بلاده أوقفت جميع أشكال التعاون مع إقليم شمال العراق، بما في ذلك المساعدات وتدريب قوات الإقليم في تركيا، مشيراً أنه لا عودة لممثل الإقليم إلينا، وجدد بوزداغ التأكيد

أن أنقرة لن تتعامل سوى مع الحكومة المركزية في بغداد، حول جميع شؤون العراق، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة إقليم شمال العراق، والمواطنين المقيمين فيه، والحدود، وتأثيرات الدخول، والمعابر الحدودية والمواصلات، وأضاف: أن تركيا تظهر اهتماماً بتكثيف التنسيق مع بغداد خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى دول المنطقة، وخصوصاً إيران، وقال: وضعت كافة الخيارات على الطاولة، وتم اتخاذ خطوات بالفعل، منها المناورات العسكرية على الحدود مع العراق، والمستمرة حتى الآن بمشاركة قوات عراقية".

وعلق رئيس الوزراء التركي ابن علي يلدرم على نتائج الاستفتاء قائلاً: "إن قيادات إقليم شمال العراق لم تتردد في زج ملايين الناس في المغامرة (استفتاء الانفصال الباطل) من أجل تحقيق أطماعها واستمرار حكمها"، والمغامرة هي في زج المواطنين العراقيين الأكراد في حروب قومية مع أخوتهم العراقيين، وزجهم في مغامرة حروب قومية مع دول المنطقة، حيث تطمع الدول الاستعمارية تكرار تجربة الانفصال فيها على أسس قومية مثل سوريا وإيران وتركيا فيما لو نجح انفصال إقليم شمال العراق.

أما الرئيس التركي أردوغان فقد كان أكثر حزمًا وقال بعد صدور نتائج الاستفتاء: "إن إدارة إقليم شمال العراق ستدفع

ينوب عن حزب العمال الكردستاني في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤م، ولكن الحزب تراجع عن تلك الاتفاقيات أو التفاهات بضغوط خارجية، إثر ظنون كانت واهية بأن حزب العدالة والتنمية سيفقد السلطة السياسية بعد انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥م، ولكن الحزب عاد إلى السلطة في انتخابات نوفمبر ٢٠١٥م، وشكل حكومته بدون الحاجة إلى حكومة ائتلافية، وظل حزب العمال الكردستاني يواصل استغلال الظروف في العراق وسوريا بإثارة المشاكل للدولة التركية، سيما في جنوب شرق تركيا، ووضع المتاريس وحفر الخنادق في الشوارع ومهاجمة دوريات الشرطة، لفرض إدارة حكم ذاتي فيها، ولكن أهالي تلك المحافظات أفضلوا جهوده، وكان في مقدمتهم وغالبيتهم أبناء القومية الكردية، الذين يعلمون أن مستقبلهم الأمن والمزدهر سيكون وهم مواطنون أتراك، وليس مع مشروع انفصالي يحمل الموت والمغامرة السوداء في مستقبله، ما فرض على الحكومة التركية أن تقف إلى جانبهم ودعمهم بإفشال مشروع الانفصال في تركيا في تلك الأيام الغابرة.

إن جهود الانفصال التي تتبناها الأحزاب الكردية في المنطقة ليست وليدة الاستفتاء الأخير في العراق، وإنما هي قديمة بقدم الجهود الاستعمارية لتقسيم الدولة العثمانية ومن بعدها تقسيم العراق وسوريا وتركيا وإيران، ولا تنظر تركيا للأمر على أنه شأن عراقي فقط، فنجاح الانفصال في العراق يعني الانتقال إلى الخطوة التالية في مشروع الانفصال في تركيا، الذي سيجد من إقليم شمال العراق المنفصل الدعم السياسي العسكري، إن لم يكن رسمياً فمن خلال القوى والأحزاب التي تخدم مشاريع تقسيم تركيا والمنطقة، من تكوين دولة كردية على حدودها تكون نواة للدولة الكردية الأم وتشمل أكراد تركيا، فتركيا لا تستطيع أن تراهن على أن الانفصال الكردي في العراق سيكون محصوراً في العراق، فالقوى الاستعمارية تعمل على نفس المخططات في شمال سوريا الآن، ولن تنتظر تركيا أن تسمح لها بالتمكين لتكوين جوار مهدد لأمن القومي التركي والعربي والإيراني.

إن تركيا تراهن على أن المواطنين في تركيا بكل قومياتهم لن يسمحوا للقوى الاستعمارية أن تجد أدواتها المحلية من خلال الأحزاب الكردية المغامرة، فأبناء القومية الكردية لا يؤمنون بهذه المشاريع الانفصالية أولاً، ولا يجدون أن مصالحهم القومية تتحقق بإيجاد دول ضعيفة لهم، فالعلاقات بين أبناء القوميات المختلفة

أي قرار تتخذه الحكومة المركزية تجاه الاستفتاء، مكرراً أقوال المرشد خامنئي بأن إنشاء دولة كردية يصب ضمن الأهداف الصهيونية لإيجاد إسرائيل ثانية وثالثة في المنطقة.

لقد بادرت الحكومة التركية بالاستجابة إلى دعوات التنسيق مع الحكومتين العراقية والإيرانية لمواجهة انفصال الإقليم أو محاولات فرض التقسيم على العراق، وبتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٧م، زار رئيس الأركان الإيراني، محمد حسين باقري تركيا بدعوة من نظيره التركي خلوصي أكار، فجاء على رأس في زيارة هي الأولى من نوعها منذ الثورة الإيرانية، واستمرت ثلاثة أيام. وكان من أهم أهدافها بلورة موقف موحد من استفتاء (كردستان) العراق؛ لما له من انعكاسات سلبية على الملف الكردي في كلا البلدين؛ وقد حذر وزير الخارجية التركي من أن يؤدي الاستفتاء إلى حرب أهلية عراقية، كما أكد باقري رفض طهران وأنقرة له، واعتباره بداية توتر جديد في المنطقة، ومن المؤكد أن تركيا تربط بين الانفصال الكردي في العراق مع مشروع الانفصال الآخر في سوريا وتعمل على تأييد الحكومة الإيرانية لوجهة نظرها برفض الانفصاليين معاً.

وأما ما يقال بأن لتركيا مصالح اقتصادية من انفصال أكراد العراق، وأنه في حالة مقاطعة العراق وإيران لهذا الإقليم المنفصل فسوف تكون نافذته العالمية هي البوابة التركية بما تحمله من مصالح اقتصادية كبيرة لتركيا، فإن ذلك كان متحققاً في الوضع السابق دون مخاطر أمنية على الأمن القومي التركي، فما سوف يترتب على هذا الانفصال من وجهة نظر تركيا خطير جداً على المدى القريب والبعيد، حيث أن خشية تركيا من إقامة دولة كردية على حدودها الجنوبية من جهة العراق سيفتح عليها باباً من المخاطر الداخلية والخارجية، فالمخاطر الداخلية من جهة تزايد الجهود الداخلية التي يتبناها حزب العمال الكردستاني داخل تركيا لإقامة حكم ذاتي في جنوب شرق تركيا، سوف يتحول إلى بؤرة صراع عسكري كبير أخطر مما كان في العقود الماضية أضعاف المرات.

إن تركيا تعاني منذ عام ١٩٨٥م، من العمليات الإرهابية التي يشنها حزب العمال الكردستاني التي أودت بحياة أكثر من أربعين ألفاً من مواطني تركيا، إضافة إلى خسائر مادية ومالية تقدر بعشرات مليارات الدولارات، ولم تتوقف هذه العمليات الإرهابية إلا بعد اتفاقات مبدئية بين الحكومة التركية وممثلين من حزب الشعوب الديمقراطي التركي، الذي كان

أردوغان: لا يمكن أن نقبل استفتاءً أجري في مناطق أحرقت فيها مبان لإدارات النفوس والسجلات وأخرى هُجر فيها من لم يخضعوا لكردستان

في المستقبل القريب. لذلك رفضت الحكومة العراقية رفع العلم الكردستاني على مباني كركوك.

الخاتمة:

الإشكالية التي تواجه شعوب المنطقة من العرب والأكراد والتركمان في العراق وسوريا وإيران وتركيا هي المشاريع الدولية، فالأحزاب الكردية لا تتحرك إلا بوجود ترتيبات دولية معينة، ولو من باب المحاولات الأمريكية لإيجاد تقسيمات سياسية كبيرة بالمنطقة في المستقبل، فأمريكا عملت على تدمير العراق منذ عام ١٩٨٠م، فاستغلت الحرب العراقية الإيرانية أولاً، ثم أزمة الكويت عام ١٩٩٠م، وتابعتها بالحصار ثلاثة عشر عاماً حتى عام ٢٠٠٣م، ثم انقضت على العراق، ولا زالت تعمل على تدميره بمزيد من الحروب الطائفية والقومية والعرقية، وقضية الاستفتاء جزء من الخطة الأمريكية الإسرائيلية لمستقبل العراق وتقسيمه، والمساعدات العسكرية التي قدمتها أمريكا لإقليم شمال العراق أو لمليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري تكفي لبناء جيوش من مئات الألوف، وهذا يهدد المنطقة بحروب قومية طويلة الأمد لا تبقى ولا تذر، فالصراعات في المنطقة لن تكون بين الأكراد والعرب والأتراك والإيرانيين فقط، وإنما هي صراعات بين مشاريع سياسية دولية ذات خلفية صليبية.

لذلك فإن المواقف التركية الراضية للاستفتاء ليست ضد الأكراد إطلاقاً، وإنما من أجل مصالح شعوب المنطقة وقومياتها، فالموقف التركي يدرك الاندفاع الكردي لإقامة كيان سياسي خاص، ولكن هذا التقسيم الذي تشرف عليه وتتفذه الدول الغربية وأمريكا وإسرائيل لن يكون في مصلحة الأكراد ولا في مصلحة شعوب المنطقة، فتقسيم ١٩١٦م، لم ينقذ شعوب المنطقة مما كانت تشكو منه، وإنما إبقاها قرناً كاملاً في حالة ضعف، فالتقسيم الذي يسعى له الغرب الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي لشعوب المنطقة المسلمة هو لإضعافها وإبقائها في حالة صراع سياسي وعسكري مع بعضها، وليس من أجل تحريرها ولا نهضتها ولا تقدمها ولا استقلالها، وتركيا تحذر وتتذر من تحول هذه المشاريع الانفصالية لقتل الأكراد لبعضهم بعضاً أولاً، ودخولهم في حروب مع أخوتهم من العرب والأتراك والإيرانيين، وتحذر وتتخوف من زيادة معاناة الشعب الكردي والعربي والعراقي، وزيادة تشريدتهم من مدنهم وقراهم، فالرفض هو لجعل الأكراد أنفسهم جنوداً مرتزقة للمشاريع الغربية الاستعمارية، ولن تسلم دول الجوار من مخاطرها.

في تركيا قوية جداً، ولا تقوى أحزاب مغامرة على نزع هذه الوحدة الوطنية، وإذا وجد لأكراد العراق من حجة للانفصال وهي عدم وجود دولة سياسية ديمقراطية، فهي حجة قد تكون مقبولة ولكنها غير كافية لتدمير الشعب الكردي في العراق على أيدي مليشيات الحرس الثوري والحشد الشعبي وقاسم سليمان وغيره، فالحل هو التفاوض مع الحكومة العراقية بدعم تركي وإيراني ودولي لتحقيق كل مصالح الشعب العراقي دون استثناء ولا انفصال.

إن الحروب التي خاضتها الحكومة العراقية ضد التنظيمات الإرهابية في السنوات الأخيرة مؤشر على جدية الحكومة العراقية باتخاذ تدابير عسكرية جدية لمنع الانفصال، وإذا راهنت زعامة كردستان على الضغوط الأمريكية على حكومة العبادي، فإنها لن تستطيع المراهنة على الموقف الإيراني الذي يشعر بخطر أكبر من الحكومة العراقية ومن الحكومة التركية أيضاً، فإن إيران الثورية لن تتوانى عن خوض حرب مصيرية ضد الدولة الكردية؛ لأنها ترى فيها خطراً مصيرياً، فالأراضي الأصلية التاريخية للقومية الكردية هي في إيران وليست في العراق ولا في تركيا ولا في سوريا، وإيران تملك قدرة على إدخال الحكومة العراقية في حرب فعلية مع كردستان أكثر من قدرة تركيا، كما أنها لن تصبر عليها كما يمكن أن تفعل تركيا، فهل يتوقف الكرد عن هذه المجازفة القاتلة؟!

موقف كركوك من الاستفتاء والانفصال:

كان من اللافت قبل الاستفتاء بأشهر عديدة صدور قرار مجلس حكم محافظة كركوك برفع علم إقليم كردستان على المباني الحكومية، ما يعني أن الاستفتاء سيضم محافظة كركوك التي لا يشملها تقسيم الأقاليم في العراق، فالقرار صدر بشهر أبريل الماضي، أي قبل خمسة أشهر تقريباً من الاستفتاء، وهذا بحد ذاته فتح مسألة خلاف أساسية بين الإقليم والحكومة العراقية وتركيا أيضاً، بالرغم من أن خطوة رفع علم إقليم كردستان في كركوك جاءت بعد توافق بين جلال طالباني ومسعود برزاني أقوى قطبين كرديين في العراق، ما يدل على أن الحركة تعني أول ما تعني السعي لتوسيع إقليم كردستان ليشمل محافظة كركوك، وأما أسبابها فليست توسع في الجغرافيا فقط، وإنما لما في كركوك من مخزون نفطي كبير، فالمسألة مسألة نفط يحتاج إقليم كردستان إلى عائداته المالية لإدارة الإقليم أو الدولة الكردية القادمة بعد تقسيم العراق، رغم أن كركوك ليست مدينة خالصة للأكراد إطلاقاً، فلديها أغلبية عربية وتركمانية ترفض هذا الإجراء وتوابعه السياسية والاقتصادية، وخطورة الاستفتاء والانفصال قد تؤدي إلى تغير في البنية الديمغرافية في كركوك

مخاوف من تحول "الحشد" إلى تيار سياسي مدعوم عسكرياً يعيق الدولة المدنية عراق ما بعد داعش .. مخاطر تمزيق الدولة الموحدة .. والحلول معلقة

لقد مر العراق في ظل سيطرة "تنظيم داعش" بعد عام ٢٠١٤م، في واحدة من أحلك مراحلها بعد عام ٢٠٠٣م، لا يخالط هذه المرحلة من آثار سيئة إلا مرحلة الصراع الدامي مابين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨م، والتي كادت تؤدي إلى حرب أهلية طاحنة ومدمرة. لقد مثلت فترة "تنظيم داعش"، والتي سيطرت على ثلثي مساحة العراق في ثلاث محافظات هي الموصل والأنبار وصلاح الدين، تهديداً فعلياً لمفهوم دولة العراق بالإضافة إلى ما صاحبها من آثار سلبية تمثلت في تهجير السكان ونزوحهم من مناطق القتال في المحافظات الثلاث، إذ أن استمرار النزاع المسلح في جميع أنحاء البلاد، أدى إلى مزيد من النزوح، حيث كان الوضع للنازحين يزداد سوءاً بسبب البنية التحتية والخدمات العامة المثقلة بالأعباء في معظم مناطق البلاد، بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام على ظهور داعش، نجد أن النازحين في وضع مالي صعب، الأسر الضعيفة سرعان ما تستنفذ الأصول الإنتاجية من أجل تلبية الإحتياجات المنزلية اليومية، وهناك فرص محدودة لكسب الرزق في مناطق النزوح، ويعتمد الكثيرون على استراتيجيات مواجهة التآكل، مثل تقليل الوجبات، مثل تقليل الوجبات، اقتراض المال، وفي أسوأ الحالات، اللجوء إلى عمالة الأطفال وغيرها من الأمور التي تتنافى مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان في العيش الكريم.

د. حارث قحطان عبد الله

جملة مشكلات بعضها قديم متجدد كتحديد عائدية المناطق المتنازع عليها بعد تحريرها من سيطرة التنظيم وما يرتبط بها من صراع مكونات، وبعضها الآخر جديد له أبعاد قديمة وتحديداً فيما يتعلق بطريقة إدارة الحكم في العراق بعد التخلص من سطوة التنظيم، في ظل عودة مشروع الأقاليم إلى الواجهة من جديد وتبنيه من قبل أطراف كانت معارضة له في السابق، والمقصود هنا (بعض الفصائل السنية). كل ذلك يحصل في ظل صراع إرادات دولية وإقليمية جعلت من الساحة العراقية مسرحاً لها.

عوداً على بدء، فقد أشار الكثير من الباحثين والمحللين، حتى السياسيين أنفسهم إلى أن (عراق ما بعد داعش) سيكون أكثر تعقيداً، فالطموحات الكردية ارتفع سقف مطالبتها علناً بإعلان رغبتها ضم مناطق أخرى تشمل سنجار ومناطق من كركوك وديالى، وفي هذا الصدد صرح مسؤولون أكراد بأن: (العراق ما قبل سقوط الموصل لن يعود كما كان). وتأكيدات رئيس الأقليم (مسعود البرزاني) على أن (جهود قوات البشمركة لن تذهب سدى)، وتكرار تهديداته بإعلان (استقلال الإقليم)، والعيش كدولة مستقلة تتمتع بعلاقة "حسن الجوار" مع جاراتها الجديدة (العراق).

فضلاً عن ممارسات "تنظيم داعش" ضد السكان ولاسيما ضد الأقليات غير المسلمة المسيحية والأيزيدية، حيث شكلت ضربة لوحدة النسيج الوطني العراقي وهو ما جعل تلك الأقليات تلجأ إلى الفرار من العراق، أذ مثلت أكبر نسبة نزوح وهجرة ولاسيما للمسيحيين.

والسؤال الذي يدور في أذهان المتابعين للشأن العراقي هو في كيفية تجاوز هذه الآثار السلبية في مجمل النواحي السياسية والأمنية والإنسانية، وماهي خيارات الحلول في ظل تضارب المصالح وتقاطعها لاسيما أن المسألة المهمة كانت تدور في حول هل يتمكن العراق من معالجة تلك الآثار وماهي المقترحات المطروحة على الساحة العراقية وماهي مدى استجابة الأطراف في ظل ظروف جديدة خلقها التحالف الدولي ضد "تنظيم داعش". على مجمل الأصعدة السياسية والأمنية والمجتمعية.

أولاً: الجانب السياسي.

مع تقهقر "تنظيم داعش" في العراق واقترب حسم معركة تحرير معظم الأراضي التي كانت خاضعة له، طفت على السطح



وهذه الأقاليم ومن أجل عدم اتخاذها منحى عرقي أو مذهبي يتم فيها دمج بعض المناطق المتداخلة ولا يقتصر على ثلاثة أقاليم فقط ، ومن ثم إبعادها عن البعد الطائفي أو العرقي ويتألف من خمسة أقاليم هما إقليم الشمال ويتكون من محافظات إقليم كردستان الثلاث وبعض أجزاء من محافظة كركوك، والإقليم الغربي ويتألف من محافظات الموصل وصلاح الدين وديالى والأنبار والجزء المتبقي من محافظة كركوك، وإقليم بغداد ويضم الحدود الإدارية لمدينة بغداد مع التوسع على بعض المناطق في ديالى وصلاح الدين ليضم إليه مدينة سامراء، وإقليم الفرات الأوسط ويضم محافظات بابل وواسط وكربلاء والنجف، وأخيراً الإقليم الجنوبي ويضم محافظات البصرة والعمارة وذي قار والديوانية والمثنى.

أما الخيار الثاني فهو يتجسد بالحل الكونفدرالي حيث كشفت مصادر كردية عن طرح بغداد مبادرة للنظام الكونفدرالي على أربيل، وهو عبارة عن اتحاد للعلاقات بين العراق وإقليم كردستان. لكن هذا الحل ربما يشجع السنة للمطالبة بكونفدرالية مماثلة لإقليم كردستان. وبالتالي يمكن أن يتألف هذا الخيار من ثلاثة أقاليم (شيعية، سنية، كردية)، في حين يبدو أن هذا الخيار تكمن فيه خطورة إذ يحمل في طياته بذور الانفصال والاستقلال لأن الأقاليم قائمة على أساس عرقي وطائفي.

يقول نيجيرفان البارزاني، إن استقلال إقليم كردستان، من حق الشعب الكوردي، وحق تقرير المصير من أهداف الشعب الكوردي، إذ أصبح مفهوم جغرافية الدم من معطيات الحالة في دول الشرق الأوسط ويجب بعد انتهاء داعش، أن ننهي موضوع الحدود الذي حددته قوات البيشمركة بدماؤها، وعليه يتم تحديد حدود كردستان التي حررت بدماء البيشمركة بعد مرحلة داعش. وهذا ما ذهب إليه رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني حيث تم الدعوة إلى استفتاء الانفصال وتنظيمه في ٢٥ أيلول ٢٠١٧م، حيث كانت نسبة تأييد الانفصال ٩٢٪.

ورغم هذه النتيجة الكبيرة والمؤيدة للانفصال، فإن جوزيف ناي يرى في مقال بعنوان (من، أين، ومتى الانفصال)، أن التاريخ لا يخدم قضية الانفصال لإقليم كردستان إذ هناك الكثير من التجارب والتي حاولت بها بعض القوميات من اللجوء إلى حق تقرير المصير والانفصال في بلادها الأصلية ولم تنجح، والحال ينطبق على إقليم كردستان في ظل التجاذبات الإقليمية المحيطة بالإقليم.

هنا يمكن القول إن حلول هذه الأزمة ما بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في ظل استبعاد قيام حرب بين الطرفين بسبب تكلفتها الواسعة للطرفين هما خيارين. الخيار الأول يكون من خلال إقامة أقاليم في ظل عراق فيدرالي مع توسيع صلاحيات هذه الأقاليم على حساب المركز،



أو ما يسمى "بالحشد الشعبي" والذي استطاع بحكم الواقع أن يفرض سيطرته على أرجاء واسعة من العراق فضلاً عن تحكمه في القرارات السياسية، ومن البدهة أن أي دولة لأجل أن تحافظ على هيبتها لابد لها أن تكون القوة العسكرية في يدها فقط، علاوة على ذلك فإن الكثير من عمليات التجاوز ضد السكان المدنيين، قد حصلت في مناطق القتال، إذ كانت تشير أصابع الاتهام إلى ضلوع قوات "الحشد الشعبي" بتلك التجاوزات والممارسات، ومن الجدير بالذكر أن تلك التجاوزات والممارسات امتدت إلى العاصمة بغداد ومحافظات الجنوب، وهو ما يشكل هاجساً أمنياً لحكومة العراق في ظل وجهات النظر المختلفة، فعلى الرغم من قول بعض قادة الحشد الشعبي أن مسألة بقائهم هي مسألة وقت ليس إلا لمحاربة "تنظيم داعش"، هناك توجس من أن تتحول قوات الحشد الشعبي إلى تيار سياسي مدعوماً عسكرياً بتلك القوات وهو ما يشكل عائقاً أمنياً في مفهوم الدولة المدنية وتحولها إلى عامل ضغط ضد خصومها السياسيين، وإذا كانت مسألة تمتع قوات الحشد الشعبي بنفوذ سياسي وعسكري في عراق ما بعد "داعش" تعد مسألة مقبولة لدى أحزاب السلطة والشيعة، فإن المسألة غير مرغوب فيها بالنسبة للسنة والأكراد وتيارات المجتمع المدني والحركات السياسية المستقلة الغير حزبية لأن من وجهة نظر تلك المكونات، أن قوات الحشد الشعبي ستميل لصالح أطراف معينة ضد أطراف أخرى، مما يؤدي إلى حدوث شرخ في العلاقات السياسية، والذي يمثل عائقاً أمام مدينة الدول، وتكمن الحلول في دمج الحشد الشعبي في قوات الجيش العراقي والأجهزة الأمنية دون أن يكون لها تمثيلاً سياسياً.

أما الخيار الثالث فإنه يتمثل بنظام الحكم اللامركزي، في إدارة الحكم ومنح الإدارات المحلية شيئاً من الاستقلالية في إدارة شؤونها في الحكم دون اللجوء إلى أقاليم، على اعتبار أن السياسة المركزية المتبعة لاسيما في ظل الحكومة السابقة هي من قادت البلد إلى الحال الذي هو عليه. وهذا الوضع حتماً لا يرضي الكرد ولا يلبي طموحاتهم الانفصالية التي تعد فكرة الإقليم فيها نقطة الشروع الأولى، يبدو أن هذا الخيار يعد مقبولاً من جانب الآخر، وهم العرب السنة لأنهم في الأساس مع وحدة دولة العراق وضد الميول الانفصالية بشكل عام إذا ما طبق هذا النظام بشكل صحيح.

في إطار الجانب السياسي يتحتم على بغداد القيام بتعديل للدستور يضمن حقوق جميع مكونات الشعب العراقي، لاسيما وإن كتابة الدستور العراقي كان في ظل السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق، وهناك تغيير في بعض المعطيات على الساحة السياسية والأمنية في العراق، ومما لا شك فيه فإن هناك تملل من بعض مكونات الشعب العراقي باعتبار أن هذا الدستور تطفى عليه الصفة الطائفية ومن ثم فإن الحاجة أصبحت ملحة للقيام ببعض التعديلات لاسيما وأن هذه التعديلات كانت مقررة القيام بها في فترات سابقة تم تأجيلها نتيجة الظروف التي كان يمر بها العراق آنذاك.

ثانياً: الجانب الأمني.

تعد المعضلة الأمنية إحدى أهم المعضلات للعراق ما بعد داعش، فعملية ظهور "تنظيم داعش" ومصاحبه من عمليات قتالية أدى إلى ظهور القوات العسكرية الموازية للجيش العراقي،

ثالثاً: الجانب الاجتماعي والقيمي.

إن التعددية المذهبية والإثنية موجودة في مجتمعات بشرية عديدة، وقد تحولت هذه المجتمعات بعد حروب دموية طويلة (كما في أوروبا) إلى مجتمعات متمدنة لا تجد للهوية الطائفية فيها تأثيراً على الحياة السياسية والاجتماعية، ويتمتع الفرد فيها باستقلاليته وبحرية خياراته، وبالتالي من التسطيط القول أن المشكلة تكمن في مجتمعاتنا وتعدديتها. وأن هذه التعددية تقود بالضرورة إلى الحالة الطائفية التي نعانيناها. إن تعزيز المسألة الطائفية يأتي من نظرة الاستبداد لها كآلية ناجعة لتفتيت المجتمع والسيطرة عليه عبر تكوين كتل منفصلة ومتصارعة تكون أشبه

بالدمى التي يمسك بخيوطها المستبد، ليصبح الحاكم والناظم الرئيسي لطبيعة الصراع وتقسيم الحصص والنفوذ بين الأطراف المتصارعة.

لعل أهم وأبرز ما أنتجته الطائفية هو ضرب فكرة الوحدة الوطنية والهوية الجامعة وإحلال الهوية الفرعية (العرقية، والمذهبية) محلها كمعبر عن أبناء الطائفة في تفكيرهم ومواقفهم. وإن كانت ممارسات السلطة الحاكمة والمحخصة الطائفية قد أنتجت هذا التفكير على طوال السنوات الماضية فإن ممارسات "تنظيم داعش"

ضد الأقليات ولاسيما المسيحية واليزيدية، كذلك ممارسات بعض الجماعات المسلحة الحكومية خلال الممارك مع "تنظيم داعش" قد عمق الشعور بالظلم والاضطهاد والانحياز إلى الطائفة ولاسيما لدى الأقليات المسيحية واليزيدية وفقدانها بالشعور بالهوية الجامعة والواحد وتعزيز الهويات الفرعية والنزعات الانفصالية.

إن المخرج من نفق الطائفية يتطلب شعور تلك الأقليات بالمواطنة وتحقيق المساواة، وهذا يتطلب من الحكومة العراقية، أن تكون جادة في إيجاد مخرجات حقيقية وشاملة لمفهوم المواطنة من خلال القيام بمصالحة مع مكونات الشعب العراقي تعتمد على عدم تغليب المصالح الطائفية والفئوية والتي تتمتع بها السلطة الحاكمة وأحزابها على حساب بقية المكونات، كما يتطلب الاهتمام بالمناطق التي تعرضت إلى تدمير أثناء الممارك مع "تنظيم داعش" وعدم تحميل تلك المناطق مسؤولية ما حدث وانتهاج سياسة إعلامية تحض على المحبة والسلام وليس على إقصاء الآخرين وتهديدهم، كما يتطلب من الحكومة إقامة برنامج شامل لإعادة النازحين وتلبية حاجاتهم الإنسانية ويشمل هذا البرنامج ما يلي:

● العمل على تأمين أوضاعهم وعدم التعرض لهم تحت طائلة أية حجة من الحجج، وقد يكون بعضها طائفية وانتقامية مثلما حدث مع شديد الأسف بحجة الانتقام.

- جعل القانون والقضاء العراقي هو الفاصل والحاكم بدلاً من المعالجات غير القانوني واللاإنسانية تجاه الأبرياء لمجرد الانتقام.
- تعميق احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني داخل العراق.
- تعزيز الجهود الرامية للحد من النزوح الإجباري للسكان، وذلك عن طريق إضعاف وتقليل الأسباب التي تدفع الناس إلى الهروب من منازلهم، واستغلال كل فرصة لتقليل الأسباب التي تدفع العراقيين إلى ترك منازلهم.
- توفير الحماية وتقديم المساعدات المادية لمن تركوا العراق، وذلك بالتوافق مع القانون الدولي الخاص باللاجئين، مع إدراك أن العودة الطوعية في حال ضمان الحماية والكرامة هي الخيار الأفضل عندما يكون ذلك ممكناً.

- وضع حلول فورية للمشكلات الإنسانية لأكثر المجموعات تضرراً ودعم وصول المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين بغض النظر عما إذا كان ذلك في مناطق الصراع أو المناطق التي ليس بها صراع.
- كما على الحكومة إقرار مفهوم حقوق الإنسان بشكل حقيقي وملمس وجعله برنامجاً أساسياً من برامج الحكومة وتكون حريصة عليه، وذلك من خلال إنهاء حالات المعتقلين في السجون والمعتقلات، وإنهاء حالات انتهاك حقوق الإنسان في سجون الحكومة، لأن تلك الإجراءات تعطي دافعاً وزخماً حقيقي للمصالحة بين مكونات الشعب العراقي.

الخاتمة:

ومما لا ريب فيه أن العراق اليوم يمر في منعطف خطير وحاسم وليس من السهل الاستشراف المستقبلي لما سيكون العراق مابعد "داعش" لأن القضايا والمشكلات المطروحة هي قضايا عميقة ولها جذورها التاريخية، وهذا يحتم على صانع القرار العراقي أن يمارس سياسة ضبط النفس في التعامل مع هذه القضايا، ولعل من أخطر هذه القضايا هي قضايا الانفصال وتقرير حق المصير ومن ثم بقاء العراق موحداً من عدمه، كما أن مسألة الحفاظ على حقوق الإنسان لا تقل خطورة ولاسيما بالنسبة للأقليات والحفاظ على حقوقهم وأن يعيشوا في العراق بكرامة، وإذا تم إعطاء بعض المعالجات الضرورية للحفاظ على العراق سياسياً وأمنياً ومجتمعياً وقيماً، وهي حلول تتطلب من السلطة السياسية الحاكمة وصانع القرار العراقي إدراك مخاطر عدم التحرك باتجاهها بحكمة وحصافة، لأن التحرك العكسي والتشنج اتجاهها سيكون آثاره مدمرة لجميع الأطراف، فهل يعي صانع القرار السياسي العراقي تلك الأزمة ويتصرف باتجاهها بحكمة وحكمة.

تبني الحرب بالوكالة عبر الحشد الشعبي ضد الأكراد أحد السيناريوهات

إيران تعول على متغيرين: التفاهم مع تركيا وروسيا حول سوريا والتوافق مع أنقرة لدعم قطر

منذ إعلان إقليم كردستان عن اتجاهه لإجراء استفتاء على الانفصال عن العراق في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧م، سعت إيران إلى الحيلولة دون حدوث ذلك، وسارعت إلى التلويح بخيارات عديدة يمكن أن تستخدمها لدفع الأكراد نحو إلغاء هذا الاستحقاق أو على الأقل تجميد استحقاقاته، تراوحت بين المقاطعة الاقتصادية والعمل العسكري. لكن هذه المساعي لم تتجح في النهاية في منع إجراء الاستفتاء الذي أسفرت نتائجه عن تأييد ٩٢٪ من المقترعين (نحو ٧٢٪ ممن لهم حق الانتخاب) للانفصال عن العراق، وهو ما دفع طهران إلى البحث عن خيارات أخرى من أجل التعامل مع الارتدادات الداخلية والإقليمية المتوقعة لنتائج الاستفتاء.

د. محمد عباس ناجي

كانت على أراضيها، وهي دولة "مهاباد" التي أعلنها قاضي محمد بدعم من جانب الاتحاد السوفيتي في ٢٢ يناير ١٩٤٦م، إلا أنها لم تدم أكثر من أحد عشر شهراً، حيث سرعان ما انهارت واجتاحتها القوات الإيرانية بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من إيران.

ومن دون شك، فإن ما يكسب هذه التخوفات مزيداً من الزخم هو التوتر المتواصل الذي يمثل سمة رئيسية في علاقات النظام الإيراني مع الأكراد على مدى العقود التي تلت تأسيسه في عام ١٩٧٩م. إذ يواجه الأكراد، الذين يمثلون ٧٪ من إجمالي سكان إيران، أزمات عديدة على الأصعدة كافة، بسبب تراجع الاهتمام الحكومي بتطوير المناطق التي يعيشون بها وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية فيها، فضلاً عن حرمانهم من تولي مناصب رئيسية في الدولة، في إطار سياسة "التفريس" التي تتبناها الأخيرة.

وتصاعدت حدة التوتر في معظم المناطق التي يقطنها الأكراد في إيران، خاصة مدينة مهاباد، بداية من ٧ مايو ٢٠١٥م، عقب انتحار فتاة كردية تجنباً لاغتصابها من جانب أحد ضباط الأمن، وهو ما أدى إلى اندلاع مواجهات واسعة بين الشرطة والمحتجين الأكراد.

ووصل هذا التوتر إلى درجة اندلاع مواجهات مسلحة بين القوات الإيرانية وبعض الجماعات المسلحة التي تنتمي إلى القومية الكردية، تجاوزت، في بعض الأحيان، الحدود الإيرانية،

لكن اللافت في هذا السياق، هو أن إيران كانت حريصة على عدم إغلاق قنوات التواصل بشكل كامل مع أكراد العراق، وفضلت عدم تصعيد حدة ضغوطها على الإقليم انتظاراً لما سوف تؤول إليه التطورات، أو بعبارة أدق ما سوف يتخذه الإقليم من خطوات لترجمة نتائج الاستفتاء إلى إجراءات على الأرض، خاصة أن أي خيار سوف تستد إليه في النهاية قد يفرض تداعيات عديدة على مصالحها وحساباتها في ملفات أخرى، على غرار تصعيدها المستمر مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول الاتفاق النووي ودورها في المنطقة.

اعتبارات عديدة

يمكن تفسير السياسة الإيرانية المعارضة لانفصال إقليم كردستان عن العراق في ضوء اعتبارات عديدة داخلية وخارجية. فعلى صعيد العوامل الداخلية، تبدي إيران تخوفات عديدة من الانعكاسات المحتملة لإجراء الاستفتاء ثم الانفصال عن العراق على تماسكها الداخلي، خاصة أنه يمكن أن يحفز أكراد إيران على المطالبة بالحصول على حكم ذاتي، أو على الأقل توسيع هامش الحريات السياسية والاجتماعية التي نص عليها الدستور لكنها لم تفعل بسبب السياسات التي تبنتها الحكومات الإيرانية المتعاقبة.

وهنا، فإن إيران تضع في اعتبارها في مقاربتها لتداعيات الاستفتاء الكردستاني أن أبرز تجارب تأسيس دولة كردية

في تصاعد الدور الكردي في محاربة تنظيم "داعش" داخل كل من سوريا والعراق، وهو الدور الذي بات يحظى بدعم من جانب بعض القوى الدولية المعنية بالحرب ضد الإرهاب على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

فقد تأسست ما يسمى بـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) داخل سوريا، في حين شكل إقليم كردستان "قوات البشمركة"، حيث تحولت تلك الميليشيات إلى أطراف رئيسية في المواجهات المسلحة مع "داعش" في العراق وسوريا، وباتت تحصل على دعم عسكري من جانب واشنطن، بشكل لم يحظ بقبول من جانب تركيا، التي تصنفها على أنها تنظيمات إرهابية، وقوبل بتوجس وحذر من جانب إيران وحلفائها، التي ترى أن ذلك يمكن أن يقوض الجهود التي تبذلها من أجل توسيع مساحة المناطق التي سيطر عليها النظام السوري خلال الفترة الأخيرة.

وينصرف ثانيهما، إلى اتساع نطاق الاهتمام الدولي، ولا سيما الأمريكي، بقضية القوميات في إيران، وهو ما انعكس في تنديد المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكى هايلي، في ١٨ أبريل ٢٠١٧م، بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وتحذيرها من اندلاع نزاعات في ثلاث دول بسبب تلك الانتهاكات هي إيران وكوريا الشمالية وكوبا، وذلك خلال الاجتماع الخاص بحقوق الإنسان في مجلس الأمن والذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية.

كما بدا ذلك جلياً في التقرير السنوي الأخير لمنظمة العفو الدولية، عن حالة "إيران ٢٠١٦-٢٠١٧م"، الذي أشار إلى أن المنتمين للأقليات الدينية والقوميات العرقية يواجهون تمييزاً في إيران، حيث استخدمت السلطات الإيرانية عقوبة الإعدام على نطاق واسع، كما تناول القيود المفروضة على فرصهم في الحصول على وظيفة وسكن مناسب وتولي مناصب وممارسة حقوقهم المدنية والثقافية.

خطوات متعددة

منذ إعلان رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني في ٨ يونيو ٢٠١٧م، عن تحديد موعد الاستفتاء على الانفصال عن العراق في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧م، تحركت إيران لمنع الأكراد من استكمال الخطوات التمهيدية لإجراء الاستفتاء.

إذ وجه أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني تهديداً ضمناً للإقليم بقوله، في ١٧ يوليو ٢٠١٧م، أن "الاستفتاء سوف يؤدي إلى فرض عزلة على الإقليم وفرض

على غرار ما حدث في ٢١ ديسمبر ٢٠١٦م، عندما اتهم "الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني" طهران بالمسؤولية عن الهجوم الذي أدى إلى مقتل ٧ وإصابة ١٥ في مدينة كويسنجق في مدينة أربيل بشمال العراق، رداً على المواجهات التي اندلعت بين مقاتلي الحزب والحرس الثوري في مايو ويونيو من العام نفسه وأدت إلى مقتل عدد من عناصر الحرس.

وقد بدت مؤشرات التوتر بين إيران وأكرادها في الاحتفالات التي شهدتها مناطقهم بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء في كردستان، بشكل يشير إلى أن الخطوات التي اتخذها الإقليم حظيت بدعم عابر للحدود من جانب القومية الكردية الموجودة في أكثر من دولة.

الدولة الكردية

تهدد جهود إيران

لإيجاد ممر استراتيجي

لربطها بحلفائها في

سوريا ولبنان عبر العراق

أما على مستوى العوامل الخارجية، فيمكن القول أن تأسيس دولة كردية في شمال العراق قد يتسبب في تهديد الجهود الحثيثة التي بذلتها إيران خلال الفترة الماضية من أجل تأسيس ممر استراتيجي يصل بينها وبين حلفائها في سوريا ولبنان عبر العراق، وهو الممر الذي بات يحظى باهتمام دولي بالغ، في ظل السياسة الأمريكية الجديدة التي تتبناها إدارة الرئيس دونالد ترامب، وتقوم على عدم حصر الخلافات

مع إيران في الملف النووي فقط، رغم أهميتها، والتركيز، بالتوازي مع ذلك، على الأدوار التي تقوم بها إيران على الساحة الإقليمية وأدت إلى دعم نشاط التنظيمات الإرهابية وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

فضلاً عن أن ثمة تصورات عديدة تتبناها دوائر صنع القرار ووسائل الإعلام التابعة لها في طهران، وتقوم على أن دولة كردستان المفترضة في شمال العراق سوف تساعد في تكريس وجود لإسرائيل بالقرب من حدود إيران، وذلك بهدف موازنة نفوذ الأخيرة في جنوب لبنان، ومن ثم تحويل كردستان إلى نقطة انطلاق لهجمات إسرائيلية أو أمريكية محتملة قد يتم شنّها ضد إيران في مرحلة لاحقة، في حالة ما إذا تحول التصعيد الحالي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى إجراءات عسكرية على الأرض بين الطرفين، في ظل المسارات الغامضة التي يتجه إليها الاتفاق النووي الذي قد يتم تجميده في نهاية الأمر، بكل ما يعنيه ذلك من عودة إيران إلى تطوير برنامجها النووي المثير للجدل من جديد وتعزيز احتمالات نشوب مواجهة عسكرية في المنطقة بسبب ذلك.

واللافت هنا أن الجهات التي تتبنى هذه التصورات تستند إلى اعتبارين رئيسيين لتبرير تحذيراتها المستمرة من التداعيات الإقليمية التي يمكن أن يفرضها انفصال كردستان: يتمثل أولهما،



دولة كردستان تكرر وجود إسرائيل بالقرب من الحدود الإيرانية وتحويل الدولة الكردية إلى منطلق لهجمات إسرائيلية وأمريكية محتملة ضد إيران

وقد حرص المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، خلال لقائه مع أردوغان، على تأكيد أن "الاستفتاء يمثل خيانة للمنطقة وتهديداً لاستقرارها"، معتبراً أن "على إيران وتركيا الإقدام على أى خطوة لمواجهة هذا الحدث".

ووجه محمد باقري تهديداً آخر للإقليم، في ٦ أكتوبر ٢٠١٧م، بـ "حرب قد تستمر عشرات السنين إذا طبقت نتائج الاستفتاء على الاستقلال"، متسائلاً عن مغزى توقيت الإقدام على تلك الخطوة، في إشارة إلى المزايم الإيرانية الخاصة بوجود علاقات قوية بين إسرائيل والإقليم مكنت الأولى من ممارسة ضغوط على الثاني من أجل اتخاذ تلك الخطوة، لتعزيز قدرتها على موازنة نفوذ إيران في سوريا وجنوب لبنان بالقرب من حدودها.

وبالتوازي مع ذلك، بدا جلياً أن إيران حرصت على رفع مستوى التنسيق الأمني والسياسي مع الحكومة العراقية، حيث قام رئيس الأركان العراقي الفريق أول الركن عثمان الغانمي بزيارة تركيا ثم إيران يومي ٢٣ و ٢٧ سبتمبر على التوالي، وأجرت القوات الإيرانية والعراقية، في الفترة من ٢ إلى ٥ أكتوبر

الضغوط على الأكراد وإضعاف كردستان وفي النهاية جميع العراق". وأعاد شمخاني توجيه تهديداته مجدداً قبل إجراء الاستفتاء بنحو أسبوع، حيث قال: "إن الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين إيران والإقليم ستعتبر ملغاة في حالة إجراء الاستفتاء وانفصال الإقليم عن العراق"، واعتبر أن "المعابر الحدودية بين إيران والإقليم لها طابع شرعي فقط في ظل وجود الإقليم جزء من العراق"، في إشارة إلى أن إيران سوف تتجه إلى إغلاق المعابر الحدودية في حالة الانفصال أو على الأقل تسليمها للحكومة العراقية.

كما قام رئيس الأركان الإيراني اللواء محمد باقري بزيارة تركيا، في ١٥ أغسطس ٢٠١٧م، حيث التقى الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير الدفاع نور الدين جانيكلي ورئيس الأركان الجنرال خلوص أكار، الذي قام بدوره بزيارة طهران في ٢ أكتوبر ٢٠١٧م، قبل يومين من الزيارة التي أجراها الرئيس أردوغان إلى طهران، حيث كان الملف الكردي هو أحد المحاور الرئيسية في المحادثات بين المسؤولين الأتراك والإيرانيين.

أكراد إيران ٧٪ من السكان ويواجهون تراجع الاهتمام بمناطقهم وتدني الخدمات والمرافق وحرمانهم من المناصب الرئيسية في الدولة

١- محاولة إحداث انقسام كردي-كردي: من خلال استقطاب بعض القوى السياسية الكردية وتوسيع مساحة خلافاتها مع رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني، على غرار حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، من أجل عرقلة أية جهود قد يبذلها الأول لتوحيد سياسات الأكراد بهدف احتواء الضغوط الإقليمية المتوقعة خلال المرحلة القادمة، وربما تعزيز فرصه في تولي منصبه لفترة جديدة، بعد الانتخابات الرئاسية التي أعلن أنه سيتم إجرائها في بداية نوفمبر القادم، سواء عن طريق التمديد له في حالة عدم تقدم أي مرشح للمنافسة في الانتخابات، أو عبر إجراء تعديل في الدستور ليسمح له بذلك.

وتعول إيران في هذا السياق على الخلافات العالقة بين القوى الكردية حول تفعيل البرلمان المعطل، حيث كانت بعض تلك القوى، مثل حركة التغيير والجماعة الإسلامية التي أبدت تحفظات عديدة تجاه إعلان رئيس الإقليم وزعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني مسعود برزاني عن موعد الاستفتاء، قد ربطت بين هذا الموقف وبين خلافاتها مع برزاني حول البرلمان المعطل والتمديد له بعد انتهاء ولايته الثانية.

وفي هذا السياق، أكدت حركة التغيير والجماعة الإسلامية أنهما ترفضان إجراء الاستفتاء إلا وفق تشريع يصدره البرلمان، وأن شرعيته ستكون محل شك في حالة إجراءه في عهد برزاني. وانطلاقاً من ذلك سعت إيران إلى استقطاب تأييد بعض تلك القوى لموقفها، خاصة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، الذي قام وقد يضم قياديين فيه برئاسة الأمين العام الأول للحزب كوسرت رسول بزيارة إيران، في ١٧ يوليو ٢٠١٧م، سبقتها زيارة غير رسمية قام بها رئيسه السابق جلال طالباني، في ١٢ يوليو ٢٠١٧م، والذي توفى في ٣ أكتوبر ٢٠١٧م. وقد كان لافتاً أن إيران حرصت على المشاركة في مراسم تشييع جثمانه، بوفد برئاسة وزير الخارجية محمد جواد ظريف، الذي أكد أن "إيران لا تضع أخطاء بعض الأشخاص الاستراتيجية في حساب كرد العراق"، في إشارة إلى أن الأولى لا تتعامل بسياسة واحدة مع كل المكونات الكردية في العراق، وأنها تعول على أن الانقسام العالق فيما بينها سوف يتحول إلى متغير مهم في تحديد مدى قدرة مؤيدي الانفصال على اتخاذ خطوات إيجابية من أجل تفعيله. لكن إيران لا تستطيع التعويل على هذا الخيار بشكل كامل، خاصة أنه لا يمكن استبعاد وصول القوى الكردية إلى حلول وسط للقضايا الخلافية العالقة فيما بينها خلال المرحلة القادمة.

٢٠١٧م، مناورات مشتركة بالقرب من معبر باشماق على الحدود الإيرانية مع الإقليم.

كما قامت إيران بإغلاق مجالها الجوي مع الإقليم قبل يوم من إجراء الاستفتاء ونشر عشرة دبابات تساندها وحدات مدفعية على الحدود. ومنعت أيضاً نقل المشتقات النفطية من الإقليم وإليه، وتعتمدت خلال المناورات إغلاق المآبر الحدودية مع الإقليم لمدة يومين قبل فتحها من جديد، في إشارة تهديد تقييد أن إيران تمتلك أوراق ضغط يمكن أن تستخدمها في حالة اتجاه مسؤولي الإقليم إلى اتخاذ خطوات أخرى أكثر تصعيداً خلال المرحلة القادمة.

عقبات متداخلة

ومع ذلك، فإن أية خطوات تصعيدية من جانب إيران قد تواجه عقبات عديدة. فعلى الرغم من التهديدات التي يطلقها المسؤولون الأمنيون والعسكريون الإيرانيون، إلا أن الخيار العسكري لا يبدو وارداً في المرحلة الحالية لاعتبارات عديدة، يتمثل أهمها في أن ذلك يمكن أن يفرض تداعيات عكسية على مصالح وحسابات إيران، باعتبار أنه سوف يضيف وجاهة خاصة على الاتهامات الموجهة لها، لا سيما من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية في المنطقة، بزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط ودعم التنظيمات الإرهابية.

بل إن ذلك سيوفر فرصة لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أجل العمل على استقطاب تأييد كثير من القوى الدولية لسياساتها إزاء الاتفاق النووي، الذي تربط فيها بين الاتفاق وبين الدور الإقليمي الإيراني، لتأكيد أن إيران "تنتهك روحه"، بسبب التأثيرات السلبية لتدخلاتها المستمرة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة على الاستقرار والأمن الإقليمي.

فضلاً عن أن أي تحرك مباشر من جانب إيران في هذا الصدد ربما يمكن اعتباره انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الذي صدر في ٢٠ يوليو ٢٠١٥م، وأضفى شرعية دولية على الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران ومجموعة "١+٥" في ١٤ من الشهر نفسه، لكنه فرض حظرًا على بيع أو نقل الأسلحة أو العتاد ذي الصلة من إيران.

بدائل محتملة

وعلى ضوء ذلك، ربما تسعى إيران إلى اختبار بدائل أخرى في التعامل مع احتمال انفصال كردستان يتمثل أبرزها في:

لكن رغم أن هذا التوافق دفع اتجاهات عديدة إلى ترجيح إمكانية أن يساهم ذلك في دعم فرص تأسيس محور إقليمي يضم إيران وتركيا وقطر، إلا أن ذلك لا ينفي أن الخلافات القائمة بين الطرفين ليست ثانوية ولا يمكن تسويتها بسهولة، وهو ما يمكن أن يضع حدوداً معينة للتفاهات التي تتوصل إليها الدولتان في الملفات الإقليمية المختلفة، وعلى رأسها الموقف من الأزمة مع قطر، ومن الصراع في سوريا.

٤- تبني سياسة "الحرب بالوكالة": من خلال دفع الميليشيات الإرهابية الموالية لها في العراق، على غرار "الحشد الشعبي" إلى الانخراط في مواجهات عسكرية ضد ميليشيا "البشمركة" الكردية، في إطار الضغوط التي يمكن أن تمارسها لمنع الإقليم من المضي قدماً في تفعيل إجراءات الانفصال عن العراق.

لكن هذه الآلية تواجه بدورها صعوبات عديدة، خاصة أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تصاعد حدة التوتر الطائفي والعربي الذي قد يتجاوز الحدود العراقية ويمتد إلى داخل حدودها، وهو ما قد يساهم في تصاعد حدة الاحتقان في المناطق التي تقطنها القوميات العرقية والأقليات المذهبية على عكس ما تسعى إيران إلى تحقيقه.

فضلاً عن أن هذا التدخل يمكن أن يصب في مصلحة تنظيم "داعش"، الذي تمكن، وفقاً لتقارير عديدة، من تجنيد بعض الأكراد الإيرانيين، الذين قاموا بتنفيذ الهجمات التي تعرض لها ضريح الخميني والمبنى الإداري التابع لمجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في ٧ يونيو ٢٠١٧.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول في النهاية إنه رغم التهديدات الإيرانية المستمرة ضد إقليم كردستان، سواء قبل الاستفتاء أو بعده، إلا أن ذلك لا ينفي أن الخيارات المتاحة أمام إيران ليست متعددة، بشكل يبدو أنه سوف يدفعها إلى تبني خطوات تدريجية في التعامل مع التطورات التي سوف يشهدها الإقليم مستقبلاً، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي سوف تجري في بداية نوفمبر القادم، والتي سوف يترتب عليها استحقاقات أخرى سوف تؤثر بدورها على اتجاهات السياسة الإيرانية من الإقليم خلال المرحلة القادمة، فضلاً عن استمرار الجهود التي يبذلها بعض المسؤولين العراقيين، على غرار رئيس البرلمان سليم الجبوري ونائبي الرئيس أياد علاوي وأسامة النجيفي، من أجل الوصول إلى تسوية للأزمة التي فرضها الاستفتاء.

٢- فرض ضغوط اقتصادية: على غرار إغلاق المعابر الحدودية أو تسليمها للسلطات العراقية، فضلاً عن مواصلة إغلاق المجال الجوي أمام الإقليم، بالتعاون مع تركيا والحكومة العراقية، حيث تهدف إيران من خلال ذلك إلى إقناع قادة الإقليم ومؤيدي الانفصال بالتراجع عن تفعيل النتائج التي أسفر عنها الاستفتاء، على أساس أن تلك الإجراءات التي يمكن أن توصل استخدامها خلال الفترة القادمة، لن تخصص من قدرة الإقليم على إدارة شؤونه فحسب، وإنما ستؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي قد يواجهها في مرحلة ما بعد الانفصال.

لكن هذه الآلية ربما لن تفرض تداعيات قوية على موقف الإقليم، باعتبار أن الخيارات المتاحة أمام إيران قد لا تكون متعددة في هذا السياق، في ظل الأهمية التي توليها للعلاقات الاقتصادية مع الإقليم، إذ أن الإقليم تحول إلى أحد المنافذ التي سعت إيران لاستخدامها من أجل الالتفاف على العقوبات الدولية التي فرضت عليها قبل الوصول إلى الصفقة النووية، في منتصف عام ٢٠١٥م.

وربما يدفع ذلك إيران مرة أخرى إلى التريث في تبني هذا النهج المتشدد انتظاراً لما سوف يؤول إليه التصعيد الحالي مع الإدارة الأمريكية، والذي قد ينتهي بالعودة إلى المربع الأول من الأزمة النووية، بكل ما يفرضه ذلك من تعزيز احتمالات العودة إلى فرض عقوبات دولية على إيران أو اندلاع مواجهة عسكرية جديدة في المنطقة.

فضلاً عن أن هذه الإجراءات يمكن أن تؤثر على مصالح قوى دولية مثل روسيا، التي تتجه نحو توسيع نطاق تعاونها الاقتصادي مع الإقليم، بشكل يمكن أن ينعكس سلباً على التفاهات التي تتوصل إليها الدول الثلاث في سوريا.

٣- رفع مستوى التنسيق الإيراني-التركي: على المستويات المختلفة الأمنية والسياسية والعسكرية، وذلك بهدف توسيع نطاق العزلة الإقليمية المستهدفة على الإقليم لتتحول إلى عزلة دولية، تجنباً لحصول الإقليم على دعم من جانب قوى أو أطراف لها تأثيرها على الساحة الدولية.

وهنا، فإن إيران ربما تعول على متغيرين: يتمثل أولهما، في وصولها إلى تفاهات سياسية وأمنية مع تركيا وروسيا حول الملف السوري، من خلال المحادثات التي تجري جولاتها في الآستانة.

وينصرف ثانيهما، إلى توافقها مع تركيا حول دعم قطر في أزمتها مع دول المقاطعة العربية، حيث سعت الدولتان إلى التحول لظهير إقليمي للدوحة من أجل تعزيز قدرتها على التعامل مع الضغوط التي فرضتها قرارات المقاطعة، بل والترويج للموقف القطري على الصعيد الدولي.

يتوقف مستقبل نفط كردستان على لعنة الجغرافيا والعلاقات مع القوى الأربع

نفط كردستان: الانفصال يعني الانهيار

وأثار سلبية وخيمة

صحيح أن منطقة كردستان العراق غنية بالنفط، غير أن لعنة الجغرافيا تجعل اقتصاد هذه المنطقة وصادراتها النفطية إلى الخارج تحت رحمة الجيران. وبالتالي فإن الانفصال، إن حدث في الوقت الحالي، في ظل المعارضة الشديدة من جانب الحكومة المركزية في بغداد وباقي القوى الإقليمية، خاصة تركيا وإيران، فإنه لن يعني سوى الانهيار الاقتصادي بالنسبة لمنطقة يتحكم في شرايينها الاقتصادية الربيع النفطي. فمن الواضح أن تطلعات الانفصال في منطقة كردستان العراق يغذيها بقوة قطاع الطاقة. حيث تقول حكومة إقليم كردستان أن المنطقة تحتوي على ٤٥ مليار برميل من احتياطي النفط الخام (٧٠ مليار برميل إذا ما تمت إضافة حقول كركوك)، وهو أكثر مما تمتلكه بعض الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مثل نيجيريا. كما أن بعض التقديرات تشير أيضاً إلى أن المنطقة تحتوي على ٥٤ تريليون قدم مكعب من الغاز، معظمها في الأجزاء الوسطى والجنوبية من المنطقة. وقد أنتجت منطقة كردستان العراق حوالي ٥٤٥ ألف برميل من النفط يومياً في عام ٢٠١٦م، ومن المتوقع أن يتزايد هذا الإنتاج إلى حوالي ٦٠٢ ألف برميل يومياً هذا العام، وفقاً لما ذكرته مؤسسة ريستاد للطاقة الاستشارية في أبريل الماضي. وقد شكل إنتاج النفط في منطقة كردستان العراق في العام الماضي حوالي ١٢٪ من إجمالي الإنتاج العراقي من النفط، استناداً إلى البيانات التي جمعتها بلومبرج نيوز. ويضع هذا الإنتاج حكومة إقليم كردستان على قدم المساواة مع دولتي إكوادور وقطر، وهما دولتان عضوتان في أوبك.

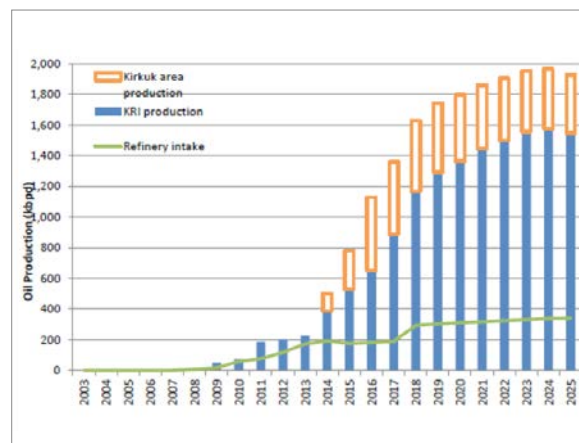
د. أحمد قنديل

إنتاج النفط في منطقة كردستان العراق
(في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧)



ومن جهة أخرى، بلغ إجمالي صادرات النفط من منطقة كردستان العراق، وهي منطقة حبيسة تصدر إنتاجها النفطي عبر خط أنابيب إلى ميناء جيهان في تركيا، حوالي ٥١٥ ألف

إنتاج النفط في منطقة كردستان العراق
(في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٥)



الأقليات الكردية الموجودة لديهما وعددها في الواقع أكبر من عدد الأكراد في العراق.

وفي ضوء ذلك، تسارعت الأحداث وتأزمت بإعلان الحكومة العراقية، بالتنسيق مع نظيرتها في أنقرة وطهران، عزمها على استعادة أربعة معابر حدودية مع منطقة كردستان العراق (اثان مع تركيا وآخران مع إيران)، وكذلك بدأت بغداد فرض حظر جوي على الرحلات من وإلى المنطقة. كما أجرت القوات التركية مناورات عسكرية في ١٨ سبتمبر الماضي، على بُعد ثلاثة كيلومترات عن معبر "خابور" الحدودي مع العراق، ثم انضمت إليها وحدات تابعة للقوات المسلحة العراقية في ٢٦ سبتمبر. وفي اليوم الأخير من شهر سبتمبر، أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية العميد مسعود جزائري أن القوات المسلحة الإيرانية قررت إجراء مناورة مشتركة خلال الأيام المقبلة مع وحدات من الجيش العراقي على الحدود المشتركة بينهما. كما اعتبر عدد من الخبراء الإيرانيين أن ما يحدث في منطقة كردستان العراق محض مؤامرة إسرائيلية لتقسيم العراق وتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة. ومن ناحية أخرى، شرعت طهران في اتخاذ إجراءات عقابية ضد كردستان، منها حظر حركة شحن المنتجات النفطية من وإلى المنطقة حتى إشعار آخر.

أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فوصل به الأمر إلى حد تهديد سكان منطقة كردستان العراق بالمجاعة عبر منع الشاحنات والنفط من العبور عبر الأراضي التركية. كما أعلن الرئيس التركي أن بلاده لن تسمح مستقبلًا بتصدير النفط العراقي إلا عن طريق الحكومة المركزية في بغداد وأنها ستسلم المعابر الحدودية المشتركة مع الإقليم إلى بغداد وستلجأ إلى إجراءات عسكرية إذا لزم الأمر.

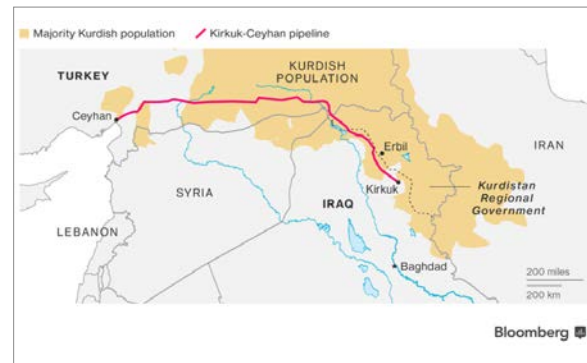
ومن جهته، حذر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة من التأثير المحتمل للاستفتاء الخاص بانفصال كردستان العراق على زعزعة استقرار المنطقة، معرباً عن اعتقاده بأن هذا الاستفتاء قد يعرقل جهود مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، التي تضطلع فيها القوات الكردية بدور بارز، وعودة النازحين العراقيين، البالغ عددهم ثلاثة ملايين شخص، إلى ديارهم.

تداعيات مهمة على قطاع النفط

تثير المعارضة العراقية والإقليمية والدولية لقيام منطقة كردستان العراق بإجراء "استفتاء الاستقلال"، في ٢٥ سبتمبر الماضي، تداعيات مهمة بشأن مستقبل قطاع النفط والغاز في هذه المنطقة، التي شهدت اكتشافات كبيرة من هذه الموارد منذ عام ٢٠٠٤م، مما جعل لها مكانة مهمة في سوق النفط العالمي. حيث يؤكد كثير من الخبراء على أن نفط منطقة كردستان

برميل يومياً في العام الماضي، وفقاً لوكالة بلومبرج نيوز. بينما بلغ حجم هذه الصادرات في العام الحالي حوالي ٥٨٤ ألف برميل يومياً في السنة حتى كتابة هذه السطور. وعلى ضوء أسعار النفط الحالية تتراوح قيمة المبيعات اليومية لمنطقة كردستان العراق بنحو ٥٠ إلى ٦٠ مليون دولار يومياً.

خط أنابيب تصدير النفط من منطقة كردستان العراق



معارضة قوية للانفصال

بمجرد إجراء كردستان العراق لاستفتاء "حق تقرير المصير"، الذي أسفرت نتائجه عن تصويت أكثر من ٩٢٪ من الأكراد المشاركين في الاستفتاء لصالح الانفصال، تراوحت ردود الأفعال بين الرفض الشديد والاستهجان من قبل حكومة بغداد ودول الجوار، التي لجأت إلى اجتماعات مشتركة للوقوف جنباً إلى جنب في مواجهة تقسيم العراق، مستكرين بذلك الاستفتاء الذي اعتبروه باطلاً. حيث وصف رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الاستفتاء بأنه خطوة "غير شرعية وغير دستورية". كما رفض البرلمان العراقي في بغداد الاستفتاء، وطلب من رئيس الحكومة العراقية اتخاذ كل الإجراءات الضرورية للحفاظ على وحدة العراق في مواجهة خطوة الأكراد الانفصالية. كما وافق البرلمان العراقي أيضاً على ضرورة وقف عمل الشركات الأجنبية العاملة في مجال التنقيب عن النفط في منطقة كردستان العراق ومقاضاتها دولياً إذا لم تلتزم بالتعامل مع الحكومة المركزية. وطالب البرلمان العراقي أيضاً بأهمية التنسيق مع دول الجوار لإيقاف تصدير النفط من إقليم كردستان، وحصر ذلك الأمر بالحكومة المركزية في بغداد.

ومن ناحية ثانية، عارضت كلا من تركيا وإيران الاستفتاء على الانفصال في منطقة كردستان العراق، واعتبرته أنقرة بمثابة "خطأ تاريخي"، بينما قالت طهران إنه "خطوة خطيرة". وقد رفضت الدولتان الاستفتاء بصورة أساسية خوفاً من تأثيره على

موثوقاً فيه لتصدير النفط إلى العالم الخارجي للمرة الأولى. وعندما تم قطع حصتهم من الميزانية الاتحادية في عام ٢٠١٤م، نتيجة النزاع حول صادراتهم النفطية، قدمت تركيا مبالغ كبيرة لأكراد العراق، بلغت حوالي ٣ مليارات دولار من الحكومة التركية ومبلغ آخر من البنوك الخاصة. ومن جهة أخرى، كشفت تركيا عن رغبتها في دخول شركة الطاقة التركية Turkish Energy Company، التابعة للدولة من أجل التنقيب عن النفط في عدد من حقول النفط في كردستان. وفي ضوء ذلك، يتوقع كثير من المراقبين ألا تستمر تركيا طويلاً في تهديدها بإغلاق خط الأنابيب الذي ينقل نفط كردستان من أجل التصدير عبر ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. حيث تعاني تركيا من ارتفاع أسعار النفط عالمياً، لكنها مستوردة كبيرة للطاقة، مما يجعلها تعاني من عجز كبير في الحساب الجاري. وفي الوقت نفسه تستفيد الميزانية التركية من عبور النفط القادم من إقليم كردستان العراقي، كما يرتبط رجال الأعمال الأتراك بقوة مع منطقة كردستان العراق من الناحية التجارية. حيث صدرت تركيا سلعا بقيمة ٤,٥ مليار دولار عبر معبر خابور الحدودي في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، ويقوم المقاتلون الأتراك بأعمال تفوق قيمتها ٥ مليارات دولار سنوياً في كردستان العراق التي تشكل ثاني أكبر سوق للمقاتلين الأتراك بعد تركمانستان. وفضلاً عن كل ذلك، نشر موقع "ويكيليكس" وثائق سرية في ديسمبر الماضي عن وجود صفقة بين حكومة المنطقة وتركيا لبيع حقول نفطية في إقليم كردستان إلى تركيا مقابل ٥ مليارات دولار.

أما اللاعب الرئيسي الرابع في تشكيل مستقبل النفط في منطقة كردستان العراق، بعد بغداد والولايات المتحدة وتركيا، فهو روسيا، التي أعطت الاستجابة الأكثر غموضاً للاستفتاء على الانفصال الكردي من بين جميع القوى الكبرى المعنية، ولم تعلق على ما إذا كانت ستعترف بالنتيجة. وربما يفسر هذا الغموض قيام وزارة الموارد الطبيعية الكردية مؤخراً بالاتفاق مع شركة روسنيفت الروسية العملاقة، وعدد من الشركات الروسية التجارية الأخرى، للحصول على قرض بقيمة حوالي ٣ مليارات دولار. وقد تم استخدام هذا القرض في تسوية قضية تحكيم طويلة الأمد رفعتها شركة دانة غاز، وشركة نفط الهلال، وعدد آخر من الشركات لتعويضهم عن خسائرها في حقول الغاز التي يعملون بها في منطقة كردستان العراق. كما تم استخدام جزء من هذا القرض أيضاً في إعادة هيكلة ديون الحكومة الكردية المستحقة لشركتي دنو آسا DNO ASA النرويجية وجينيل

العراق سوف يعاني، على الأرجح، من مستقبل غامض خلال الفترة المقبلة، رغم الثروات الهائلة في المنطقة، في ظل عدم قدرة حكومة كردستان العراق على إدارة علاقاتها السياسية مع أربعة قوى أساسية، وهي الحكومة المركزية في بغداد، وتركيا، والولايات المتحدة، وروسيا، خاصة وأن هذه العلاقات أساسية وحاسمة من أجل إنتاج وتصدير النفط، ومن أجل طمأنة شركات النفط الدولية بشأن الحصول على مستحقاتها، ومن ثم الاستمرار في الاستثمار لتطوير احتياطات النفط والغاز في منطقة كردستان العراق.

فمن ناحية، سوف يكون لعلاقة أربيل المستقبلية مع بغداد تأثير مهم للغاية بالنسبة للإنتاج المشترك من حقول منطقة كركوك؛ واستخدام خط الأنابيب الكردي لتصدير النفط العراقي عبر تركيا. إلا أن نتائج الاستفتاء الأخير، واستمرار اختلاف الجانبين على "الناطق المتنازع عليها"، وعلى تقاسم الميزانية الاتحادية سوف يزيد من التوتر بين الجانبين في الأيام القادمة. وفي هذا السياق، يرى كثير من المراقبين أن النفط هو المصدر الأول للنزاع بين بغداد وأربيل. ففي أكتوبر ٢٠١١م، وقّع الأكراد اتفاقاً مع شركة

النفط الأمريكية العملاقة "أكسون موبيل" -التي كان يترأسها في هذا الوقت وزير الخارجية الأمريكي الحالي ريكس تيليرسون- للتنقيب في ست كتل نفطية في كردستان من دون الرجوع إلى بغداد، وكان بعضها في الأراضي المتنازع عليها. وهذا ما شكل أول مواجهة رسمية بين أربيل والحكومة المركزية في بغداد. وقد أدى ذلك إلى تقويض سياسة بغداد في عزل أربيل، كما أنه أعطى إشارة واضحة بأن الولايات المتحدة لا تمنع تشجيع الاستقلال الذاتي المتنامي في المنطقة. ومنذ ذلك التاريخ، تمتع كردستان عن تقديم أي حسابات لبغداد، وتمنع عنها المراقبة المالية التي تتعلق بمراجعة واردات النفط التي استلمتها أربيل. ومنذ ذلك الحين تمتع بغداد عن دفع ١٧٪ من إجمالي عائدات النفط حيث تشير التقديرات إلى أن أربيل تباع وتصرف بحوالي ٢٥٪ من إجمالي عائدات النفط العراقي.

وبناء على ذلك، خلصت أنقرة، وهي الفاعل الرئيسي الثالث في تشكيل مستقبل النفط في منطقة كردستان العراق، بعد الحكومة المركزية في بغداد والولايات المتحدة، إلى أنه من الأفضل تحويل إقليم كردستان العراقي إلى شريك يمكن الاعتماد عليه بدلاً من دفعه لكي يصبح محوراً للمشاعر القومية الكردية في دول الجوار. وفي هذا الإطار، أبرمت تركيا اتفاقاً استراتيجياً مع منطقة كردستان العراق في عام ٢٠١٣م، يمنح الأكراد طريقاً

روسيا اللاعب الرابع في كردستان ووقعت شركة روسنيفت الروسية عقوداً نفطية لتمويل قرض لكردستان بـ ٣ مليارات دولار



تعثر الحكومة الكردية في دفع المستحقات أدى إلى خسائر لشركات

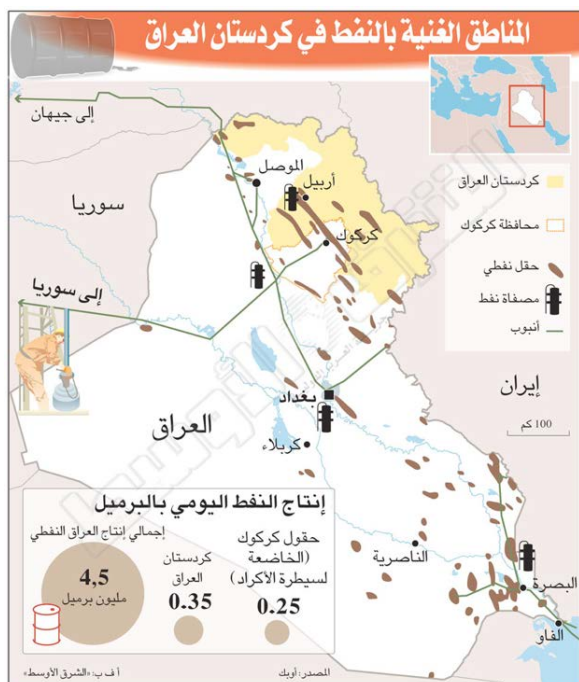
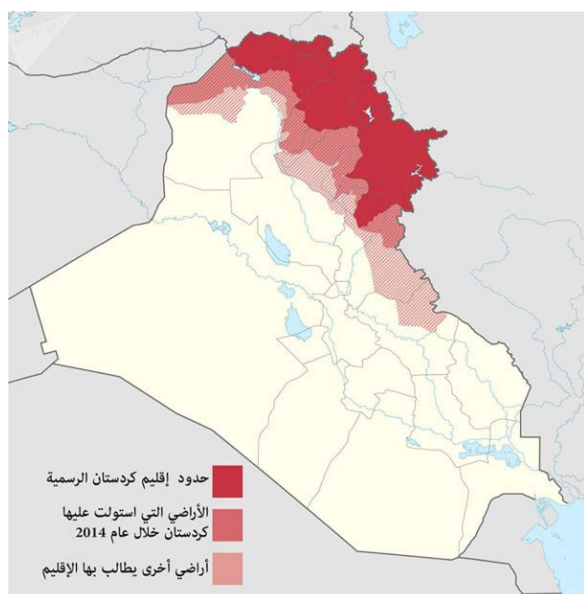
جينيل وكيستون ويسترنزاجروس ريسورسز وفقدت ٩٠٪ من قيمتها

الخبراء أن يناشد الرئيس بوتين نظيره التركي أردوغان ليسحب تهديده بإغلاق خط أنابيب كركوك - جيهان. فشركة النفط الروسية روسنفت المملوكة للدولة، تتوقع أن يكون خط الأنابيب مفتوحاً، لكي تستطيع الحصول على مقابل استثمارها في منطقة كردستان العراق. بإغلاق هذا الخط سيشكل كارثة من وجهة النظر الروسية.

ولن يتوقف مستقبل نفط منطقة كردستان العراق على لعنة الجغرافيا المتعلقة بمسار صادراته النفطية فقط، أو على صعوبة إدارة العلاقات السياسية بين أربيل والقوى الأربع المذكورة، وإنما أيضاً على المشاكل المالية المتزايدة لحكومة المنطقة بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً، والفساد الذي ينخر مفاصل إدارات المنطقة التي تهيمن عليها بشكل واسع عائلتان تقليديتان هما عائلة برزاني في أربيل وطالباني في السليمانية. ويزيد الوضع سوءاً بطء الإصلاحات التي أعلن عنها رئيس الإقليم مسعود البرزاني لمكافحة المحسوبية والرشوة والاستيلاء على المال العام. يضاف إلى ذلك أن السيد برزاني يواجه معارضة داخلية متزايدة بسبب تمسكه بالسلطة بشكل غير دستوري، وهو الأمر الذي يعكس المناخ السياسي ويسم المناخ الاستثماري، خاصة أمام شركات النفط الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في مشروعات استخراج النفط وتصديره في منطقة كردستان العراق. ويشار إلى أن الحكومة

إنيرجي التركية، وهما من أكبر شركات النفط المستثمرة في النفط الكردي وتنتجان معظم النفط في منطقة كردستان العراق (أكثر من ١١٠ ألف برميل يومياً من حقل تاوكي). وتجدر الإشارة إلى أن علاقات الطاقة القوية بين موسكو وأربيل قد اتضحت بقوة قبل استفتاء ٢٥ سبتمبر. ففي فبراير الماضي، أعلنت شركة روسنفت العملاقة النفطية الروسية أنها ستمول مقدماً اتفاقاً مدته سنتان ابتداء من هذا العام لشراء النفط الكردستاني. وفي مطلع يونيو الماضي، وقعت شركة روسنفت أيضاً اتفاقاً لمدة ٢٠ عاماً لشراء النفط الكردستاني، واتفاقاً آخر لاستكشاف وتطوير خمسة حقول نفطية "ذات إمكانات جيولوجية كبيرة" في كردستان العراق. وفي ١٨ سبتمبر الماضي، أعلنت شركة روسنفت مجدداً عن مشروع لتمويل بناء البنية التحتية لخطوط أنابيب الغاز في كردستان العراق، لرفع القدرة التصديرية المتوقعة بحلول عام ٢٠٢٠م، إلى ٣٠ مليار متر مكعب (أكثر من تريليون قدم مكعب) سنوياً. ويرى كثير من المراقبين أن توثيق العلاقات بين موسكو وأربيل في الآونة الأخيرة يأتي في إطار حرص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تحقيق أرباح كبيرة من الاستثمار في قطاع الطاقة الكردي، فضلاً عن كسب المزيد من النفوذ السياسي في الشرق الأوسط، وذلك من خلال مشروعات النفط والغاز الضخمة مع دمشق، وطهران، وأنقرة، وبغداد إلى حد ما، وأربيل. وفي ضوء ذلك، يرجح كثير من

كردستان العراق، خاصة في ظل استمرار الحرب الأهلية في سورية، وبالتالي صعوبة الوصول إلى منفذ ملائم على البحر الأبيض للوصول إلى الأسواق العالمية.



الكردية تشعر بمأزق في تعاملها مع شركات النفط العالمية منذ أوائل عام ٢٠١٥م، نتيجة استنزاف مواردها من النفط بفعل تراجع أسعار النفط عالمياً (من ١١٥ دولار في يونيو ٢٠١٤ إلى أقل من ٦٠ في الوقت الحالي) والحرب مع مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين كانوا على مقربة من أربيل بحوالي ٣٠ كيلومتراً فقط. وقد أدى ذلك إلى تعثر الحكومة الكردية في دفع مستحقات شركات النفط العاملة في إقليم كردستان مما أدى إلى خسائر فادحة لهذه الشركات، مثل جينيل، وشركة الخليج كيستون للبترول المحدودة، وشركة ويسترنزاجروس ريسورسز المحدودة، والتي فقدت أكثر من ٩٠ في المائة من قيمتها. وهذه التجربة والمنازعات بين الحكومة الكردية والسلطات الوطنية العراقية أبقت معظم شركات النفط الكبرى بعيداً ودفعت بعض المستثمرين إلى الانسحاب.

وفي النهاية، يمكن القول أن الغالبية الساحقة من الخبراء تقر بأن مساعي انفصال منطقة كردستان العراق عن بغداد سوف تكون لها آثار سلبية وخيمة على مستقبل قطاع النفط في هذه المنطقة في ظل الرفض الإقليمي والدولي لهذا الانفصال. جغرافياً لا تملك الدولة الكردية المنتظرة منفذاً بحرياً، وهي محاطة بالكامل من دول مجاورة تعادي خطوطها الانفصالية، أما اقتصادياً فيعتمد اقتصاد حكومة كردستان على النفط الذي يُنقل عبر أنابيب تمر بتركيا أو يصدر عبر الحكومة المركزية، وكل هذه الموارد سيتم إيقافها إذا ظلت الأوضاع متوترة بين الإقليم والحكومة المركزية وأيضاً تركيا، وبالتالي لن تستطيع أربيل، على الأرجح، أن تؤسس دولة دون القدرة على تصدير نفطها وهو مصدر القوة الوحيد والأبرز للإقليم.

ومن ناحية أخرى، إذا ما أصرت حكومة منطقة كردستان العراق على المضي قدماً في مساعيها الانفصالية، ربما نشهد تعاوناً عراقياً إيرانياً أكبر في مجال تصدير النفط العراقي من المناطق الشمالية. حيث أعلن وزير النفط الإيراني بيجن زنكنة في اليوم الأول من عام ٢٠١٧م، عن رغبة بلاده في تعزيز التعاون مع العراق، خاصة فيما يتعلق بمشروع مد أنبوب النفط من محافظة السليمانية في شمال شرق العراق، وضمن حدود إقليم كردستان، إلى الأراضي الإيرانية. وكانت إيران قدمت في وقت سابق عرضاً إلى سلطات إقليم كردستان العراق لإنشاء أنبوب لنقل نفط الإقليم إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي الإيرانية، أسوة بالخط التركي القائم حالياً بين المنطقة وميناء جيهان التركي. ومن شأن هذا المشروع أن ينهي السلطة شبه الكاملة للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس الإقليم مسعود البرزاني في تصدير نفط الإقليم عبر تركيا. ومما يدعم من هذا الاحتمال عدم توافر بدائل كثيرة لتصدير النفط من منطقة

* رئيس برنامج دراسات الطاقة وخير العلاقات الدولية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

خلافات "الاتحاد الوطني" و"الديمقراطي الكردستاني" يقود لسيناريو جنوب السودان

النظام السياسي في كردستان بعد الانفصال: معضلة الكيفية والشكل

إن من بين أهم التحديات التي تواجه كردستان بعد الاستقلال تلك المتصلة بطبيعة النظام السياسي الذي ستتبناه كردستان، وهذه الإشكالية تتطوي على بعدين رئيسيين يتعلق الأول، بالكيفية التي يعمل فيها النظام السياسي وممارسة السلطة فيه وتتجلى بتجربة الحكم الاستبدادي وضعف الثقافة السياسية وسيادة الولاءات التقليدية، ولاسيما القبلية والأسرية، في كل مفاصل الحياة السياسية التي يهيمن عليها الحزبان الرئيسيان الاتحاد الوطني الكردستاني PUK التابع لجلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني التابع للبارزاني KDP وكذلك في هرم السلطة، لابل أصبحت الأخيرة تركز هيمنة أسرة حاكمة، أما البعد الثاني يتعلق بشكل النظام السياسي الذي ستتبناه كردستان الذي أثار جدلاً واستقطاباً واسعاً على صعيد (النخبة) والجماهير، بشأن أي النظام أصلح هل هو النظام البرلماني أم الرئاسي، وهذا الخلاف اتخذ نفس الانقسام الحزبي، والجغرافي والقبلي داخل كردستان العراق. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن كردستان تعيش فراغاً دستورياً على الرغم من وجود مسودة دستور إلا أنها لم يتم المصادقة عليها بعد وتستند السلطات في كردستان (التشريعية والتنفيذية والقضائية) إلى قوانين تدير عملها وتنظم العلاقة فيما بينها.

د. نصر محمد علي

ما هو شكل النظام السياسي القائم في كردستان؟

إن أصعب المعضلات التي تواجه إقليم كردستان هي معضلة تحديد هوية النظام السياسي، إذ لا يعرف شكله، هل هو نظام برلماني أم رئاسي؟. فعلى الرغم من أن المادة الأولى من مسودة دستور حكومة إقليم كردستان تنص على النظام السياسي في الإقليم برلماني جمهوري ديمقراطي، إلا أن قانون رئاسة الإقليم رقم (١) لعام ٢٠٠٥م، أناط صلاحيات واسعة لرئيس الإقليم تركز هيمنة الرئاسة على باقي السلطات، فترئيس الإقليم وفقاً لقانون الرئاسة هو رئيس السلطة التنفيذية للإقليم وقائد القوات (البيشمركة) وله حق اقتراح مشاريع القوانين كما يملك حق النقض (الفيتو) على القوانين الصادرة من البرلمان ويملك حق إصدار مراسيم بشأن؛ تشكيل الوزارة بعد نيل ثقة الأغلبية، وإقالة الوزراء إذا طلب رئيس الوزراء أو في حالة قيام البرلمان بحجب الثقة عنهم فضلاً على تعيين القضاة وصلاحيات أخرى. ومن هنا ويسبب النزعة الاستبدادية والخلل في التوازن بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية، أدى إلى صعوبة تحديد شكل النظام السياسي

القائم، فالبعض يرى أنه أقرب إلى النظام الرئاسي كون الرئيس ينتخب بالاقتراع السري المباشر من قبل الشعب الأمر الذي يعطيه مركز قوة أكبر إزاء البرلمان كما يتمتع بصلاحيات واسعة أخرى لا تناسب أي رئيس في أي نظام برلماني، فيما يرى البعض الآخر أنه أقرب إلى النظام المختلط كونه يضم رئيس بصلاحيات قوية بالإضافة إلى وجود وزارة (رئيس وزراء ووزراء) تستند في تشكيلها إلى الأغلبية البرلمانية ويخضعون إلى الرقابة البرلمانية. ومهما يكن من أمر شكل النظام السياسي فإن الأخيرة بالممارسة يفصح عن نزعة استبدادية يمكن تلمسها من خلال الآتي:

● التفرد بالسلطة

يدير رئيس الأمر الواقع مسعود البارزاني حكومة إقليم كردستان بشكل استبدادي ويعامل البرلمان كمؤسسة شكلية عندما يسيطر حزبه عليها ويتجاهلها عندما تتجمع أحزاب المعارضة في أغلبية ائتلافية. وفي الوقت الذي تمتلك كردستان العراق مسودة دستور التي أقرها البرلمان ولكن لم يتم



لا يستبعد لجوء الأطراف الكردية المتنازعة إلى دول إقليمية ودولية للفوز على الخصوم وتكون الظروف مواتية لتدخل (تركيا وإيران)

الحياة السياسية في كردستان وهذه الهيمنة تأخذ طابع قبلي وأسري وهيمنة مناطقية يصح معها توصيف النظام الحزبي بنظام الحزب الواحد وفي الوقت الذي يهيمن فيه الحزبين على مفاصل المؤسسات السياسية، يعمل الحزبان على قمع الأحزاب الأخرى ووضع عقبات في طريقها للوصول إلى البرلمان من قبيل وضع عتبة ٧٪ من أصوات الناخبين والتي لا يتمكن أي من الأحزاب تجاوز هذه العتبة عدا الحزبين الرئيسيين كما يستخدم الحزبان الحاكمان المؤسسات الحكومية في الإقليم والمال العام في الدعاية الانتخابية، كما ويقوم هذان الحزبان بالضغط على الأحزاب الأخرى عن طريق فصل كوادرها من الدوائر والمؤسسات العامة وقطع منحهم المالية بين الحين والآخر وصولاً إلى الهجوم على مقراتهم وحرقها، ولا سيما في المناطق التي تخضع لنفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يستخدم كلا من الحزبين الأجهزة الأمنية من أجل تشديد قبضتهما على السلطة وإقصاء المعارضين، فعلى سبيل المثال يتخذ جهاز المخابرات التابع لحكومة إقليم كردستان طابعاً حزبياً

المصادقة عليه بعد، كما أشرنا سابقاً، إلا أن البارزاني قد تجاهل هذا الدستور أيضاً رافضاً التنحي عن رئاسته في نهاية ولايته الثانية التي مددها أصلاً بنفسه. كما رفض الالتزام بالمادة ١٥ من قانون الرئاسة الذي ينص على أن رئيس البرلمان يتولى الرئاسة عندما تنتهي مدة ولاية الرئيس حتى تعقد انتخابات لاختيار رئيس جديد.

وفي ظل البنية السياسية الحالية لحكومة إقليم كردستان، لا وجود لمبدأ الفصل بين السلطات كما تعطلت آليات الرقابة بكل أنواعها سواء أكانت رقابة برلمانية على أعمال الحكومة (السؤال، الاستجواب، التحقيق)، أم رقابة قضائية لتكرس هيمنة رئاسة الإقليم على باقي السلطات.

● هيمنة الحزبين الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الكردستاني

على الرغم من وجود عدة أحزاب سياسية في كردستان إلا أن كل منها يتبنى ثقافة استبدادية. لذا فإن أهم ما يؤثر على الحياة الحزبية في الإقليم، هو الهيمنة شبه المطلقة على

خدمات قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP أو يمثل مصالحها في الخارج.

وفي الوقت الذي بدا فيه حزب جلال الطالباني الاتحاد الوطني الكردستاني PUK بوصفه نداءً للحزب الديمقراطي الكردستاني KDP، إلا أنه في السنوات الأخيرة تخلص عن المبادئ التي وعد بتنفيذها في البداية وبدا لصالح عائلته. فقد دعم ابنه البكر بافيل ليكون قائد عسكري في حزب الاتحاد الديمقراطي PUK وابنه الأصغر قوباد، لتمثيل مصالح الكرد في واشنطن. فيما سيطرت زوجته، هيرو إبراهيم أحمد، على وسائل الإعلام للاتحاد الوطني الكردستاني PUK، وبعد تعرض الطالباني لجلطة دماغية تضاعفت سيطرتها على الشؤون المالية للاتحاد الوطني الكردستاني PUK. وقامت بتطهير القادة من غير العائلة مثل برهم صالح، من أجل تعزيز موقع قوباد في قمة هرم حكومة إقليم كردستان. وفي الوقت نفسه فإن ابن شقيق جلال الطالباني لاهور يقود قوة مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني PUK والذي استخدمه هو هيرو بكثرة لترهيب المعارضين بحجة مكافحة الإرهاب. أما آلاء ابنة جلال الطالباني ترأس فصيل حزب الاتحاد الكردستاني PUK في البرلمان. والأقارب الآخرين للطالباني استخدموا مواقعهم الرسمية، سواء أكانت في مكان إقامتهم في السليمانية أم في مناصب دبلوماسية خارجها بعيداً مثل بكين، حيث يقيم شقيق زوجته هيرو من أجل إدارة الحزب واستثمار المال العام التي غالباً ما يتم توجيهه إلى خزائن العائلة. وعلى الرغم من غياب جلال الطالباني في أعقاب اعتقال صحته إلا أن زوجته تحكم باسمه بقبضة من حديد.

كيف سيكون شكل النظام السياسي في دولة كردستان؟

قد أثار النزاع حول ماهية النظام السياسي الكثير من الإشكاليات التي ردها المتابعون والمراقبون إلى الخصومات التاريخية بين النخبة السياسية في السليمانية وبين عائلة البارزاني، والتي ظهرت للمرة الأولى في ستينات القرن المنصرم حين ترك الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني ورفاقه صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البارزاني الأب. وبشكل عام تشهد كردستان بهذا الخصوص استقطاباً يتمحور على فريقين يدعم الأول منهما النظام الرئاسي،

أكثر تعقيداً. فقد جمع (مجلس أمن إقليم كردستان) (مجلس الأمن)، الذي أسسه مجلس النواب عام ٢٠١١م، ما كان يُعرف سابقاً بـ (وكالة مخابرات البيشمركة) و "وكالة الأمن (الأسايش) والمخابرات. ويتألف (مجلس الأمن) حصرياً من ضباط الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP والاتحاد الوطني الكردستاني PUK، إذ يتم إقصاء الأحزاب السياسية الأخرى بإقليم كردستان. وحتى ضمن هذا التنظيم المحصور بنفوذ الحزبين، يتحكم الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP بالمفاصل الأساسية لمجلس الأمن ويمارس التمييز ضد أعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني PUK. ومن جانب آخر وعلى الرغم أن مجلس الأمن قد أثبت نجاحه في الحرب ضد تنظيم داعش خلال الهجمات التي شنها التنظيم على كردستان في آب/ أغسطس ٢٠١٤م، إلا أنه فشل نسبياً في صون المبادئ القانونية والدستورية في إقليم كردستان. إذ لم يحرص مجلس الأمن على ضمان تنحي الرئيس عن منصبه عند انتهاء ولايته في آب/ أغسطس ٢٠١٥م، وبدلاً من ذلك، قام المجلس بتعطيل مجلس النواب وحجب رئيسه. وبذلك أصبح مجلس الأمن سيفاً مسلطاً على رقاب المعارضين في الداخل بدلاً من أن يعمل على حماية كردستان من التهديدات الخارجية. كما ويتقاسم الحزبان المؤسسات الأمنية الأخرى.

● نظام قبلي - أسري

إن القيادات السياسية في كردستان لم تستطع الخروج من شرقة القبلية وتأسيس مؤسسات مدنية بل استمرت الولاءات التقليدية القبلية والأسرية لتكون الأساس الذي تدار فيه مؤسسات الدولة كافة ويتخذ هذا التوجه نمطاً مشابهاً لدى الحزبين الرئيسيين على السواء، فقد اعتمد مسعود البارزاني على أفراد أسرته المباشرين لملاء هذا الدور. وقد وضع ابنه البكر مسرور بوصفه رئيساً ليس فقط لمجلس الأمن القومي في الإقليم، المذكور آنفاً، فحسب بل ولجهاز استخباراتها أيضاً التي قد تستخدم أحياناً كفرق موت لاستهداف الصحفيين والآخرين الذين ينتقدون البارزاني سياسياً. ويشغل ابنه الثاني منصور منصب قائد عام، فيما يشغل ابن أخيه نيجرفان منصب رئيس الوزراء. أما أعضاء أسرته الآخرين يديرون شركة اتصالات محلية (مشروع خاص تم شراؤه من المال العام) تعمل على تقديم

**يدير مسعود البارزاني حكومة إقليم كردستان بشكل استبدادي ورفض
التنحي عن رئاسته في نهاية ولايته الثانية التي مددها أصلاً بنفسه**

شكل الحكومة كردستان ما يزال دون حسم وأثار رفض البارزاني التنحي في نهاية مدة ولايته النقاش حول النظام البرلماني والرئاسي

مصالحة وبخلافه يعمل على كبح الآليات الديمقراطية عندما تتطوي على تهديد لمصالحه. فعلى سبيل المثال، طرد الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP رئيس مجلس النواب في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥م، عندما حاول البرلمان تعديل قانون الرئاسة لإجراء انتخابات رئاسية عادلة.

واستناداً إلى هذه الأحداث التي جرت مؤخراً، ثمة احتمال كبير بأن يتمثل الهدف من مطالبة كردستان بالاستقلال بترسيخ السلطة في شخص واحد وحزب واحد وجماعة مهيمنة واحدة. وقد يهدف ذلك لسيطرة نظام استبدادي وغير ديمقراطي.

ومن الواضح أن الثقافة السياسية في كردستان العراق اليوم تستخدم كأداة لتكريس آليات شخصنة السلطة أكثر من قيم الحرية والديمقراطية والتنوع. لذا حالما تتال كردستان الاستقلال فإنها على الأرجح ستواجه منافسة بين الحكام المستبدين. فقد خاض كلا من الحزبين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني PUK والحزب الديمقراطي الكردستاني KDP خاضاً حرباً أهلية بسبب العائدات والأرض التي أودت بحياة الآلاف من الكرد. وأن المخاطر الناجمة عن المنافسة ستكون أعلى، وأن مخاطر الصراع بين الحزبين ستكون أكبر. وفي الواقع إذا ما استمرت الديناميات السياسية الحالية لكردستان بعد الاستقلال، فإن المخاطر التي تواجه البلد ستأخذ منحى أقرب مما هو عليه الحال في جنوب السودان منه إلى التفكك السلمي لتشيكوسلوفاكيا. ويمكن أن يبدأ النزاع بشكل مبكر أو أنه قد يأتي مع حالة عدم اليقين التي تسود في أعقاب وفاة الرجل القوي، سواء أكان ذلك في المنافسة بين ابن مسعود البارزاني وابن أخيه بعد وفاته أو التدافع لملء فراغ القيادة في أعقاب وفاة الطالباني وزوجته. وما يدعم هذا السيناريو انقسام المؤسسات الأمنية بين الحزبين وفي هذه الحالة لا يستبعد أن تلجأ الأطراف المتنازعة إلى أطراف إقليمية ودولية من أجل تحقيق الأرجحية على الخصوم كما حصل في السابق. أو في أحسن الأحوال أن تكون الظروف مواتية للتدخل الإقليمي (تركيا وإيران) بحجة حماية أقاليم معينة أو مصالحهما في المنطقة.

فيما يدعم الثاني إقامة نظام برلماني، فغالباً ما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه بارزاني يدعو إلى إقامة نظام رئاسي، في حين أن الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) وحركة التغيير (كوران) كانوا يدعون إلى إقامة نظام برلماني مع إدخال بعض التعديلات على قانون الانتخابات الرئاسية والحد من سلطات الرئيس من قبل البرلمان. وتأسيساً على ذلك فإن شكل الحكومة الذي ستتبنه كردستان ما يزال دون حل كما أن الخلافات التي أثارها رفض البارزاني التنحي في نهاية مدة ولايته لم يؤد إلى إثارة أزمة دستورية، فحسب بل وأثار نقاش أوسع حول ماذا كانت كردستان يجب أن تتبنى النظام البرلماني أم الرئاسي القوي. فالبارزاني وأنصاره يرون أنه في أوقات الأزمات حيث اقتصاد كردستان على شفير الهاوية والتهديدات الأمنية التي تلوح بالأفق حينها سيكون من الضروري بمكان وجود رئيس قوي ذو خبرة. أنصار النظام الرئاسي يرون أن الأول في النظام البرلماني سيحول دون تبني إجراءات فعالة في الأزمة. وهم يجادلون بأن الانتخاب المباشر للرئيس بدلاً من اختياره من قبل من البرلمان يمكن أن يجعل الرئيس مسؤولاً أمام مواطني كردستان.

فيما يرد خصومه على مثل هذه المواقف بأن ذلك يؤدي إلى تآكل الديمقراطية والمساءلة، وإن نظام الحكم البرلماني، كما يرون، يفضي إلى المزيد من المساءلة ويعمل على ربط النظام بشكل مباشر بالشعب بصورة أفضل. إن الافتراض القائل بأن البارزاني هو الرجل الوحيد الذي يمكن أن يقود، كما يقولون، هو افتراض يعني أنه بعد ربع قرن من الحكم الذاتي بحكم الأمر الواقع لكرد العراق، في إقليم يضم عدة ملايين قد فشل في أن يجند فئة تكنوقراط أو طبقة سياسية مختصة.

هل النظام السياسي لدولة كردستان قابل للبقاء؟

سيكون النظام السياسي المستقبلي في كردستان على الأرجح امتداداً للنظام القائم، الذي يبدو نظرياً ديمقراطياً إنما من الناحية العملية يزداد استبداداً. فالحزب الديمقراطي الكردستاني KDP يعتبر نفسه الحاكم الشرعي لإقليم كردستان وذلك كونه الفائز في الحرب الأهلية مع الاتحاد الوطني الكردستاني PUK بين عامي ١٩٩٤م، والعام ١٩٩٨م، لذا لا يقبل الحزب الديمقراطي إلا في الحدود التي تخدم

بدأ أكراد العراق وسوريا بتأسيس كيان لا يحتاج سوى إعلان الدولة الدولة المحتملة بعد استفتاء كردستان العراق: الفرص والتحديات

ما أن بدأ العراق يشهد نهاية أزمة سقوط الموصل بيد تنظيم (داعش) بعد معارك عنيفة دخلت عامها الثالث، حتى استجدت أزمة جديدة قديمة فيه، تتعلق بالحلم الكردي لتأسيس الدولة القومية المنشودة، وإعادة تعريف العلاقة بين كرد العراق وباقي المكونات المجتمعية في هذا البلد، وتجسدت أولى محاولات تحقيق هذا الحلم باستفتاء تقرير المصير الذي حصل في الخامس والعشرين من أيلول- سبتمبر ٢٠١٧م، هذا الحدث الذي أعاد خلط الأوراق المحلية، فضلاً عن دول المحيط الإقليمي، وخاصة تلك التي تتشارك مع العراق بوجود المكون الكردي، وشغل هذا المكون حيزاً من مساحتها الجغرافية.

د. محمد العيدان

تأسيس دولة مستقلة كردية، تحقق مصلحة أو أكثر، لهذه الدولة وللدايميين لها في المستقبل المنظور والبعيد.

جار جديد غير مرحب به

سبقت بعض ردود الفعل على الاستفتاء من الدول المجاورة الحدث، إذ عبّر ممثلو السياسات الخارجية في إيران وتركيا عن رفضهم لهذا الإجراء، وابتدأ الرد بتصريحات صحفية لناطقين رسميين ووزراء خارجية، وتطور مع مرور الوقت إلى التلويح بقطع خط تصدير النفط الكردي عن منافذ تركيا وإيران، والقيام بمناورات عسكرية مشتركة على جبهاتها المواجهة لكردستان العراق، مع الإعلان عن الاستعداد لاستخدام الوسيلة العسكرية لمنع انفصال الإقليم عن العراق، وانتقال التصريحات إلى أعلى المناصب في الدولة.

واتفق الجميع على ضرورة التنسيق مع العراق بشأن العقوبات المقترحة ضد كردستان، مثل الشروع بإدارة الحدود مع حكومة المركز في بغداد والسعي نحو تفعيل منافذ حدودية جديدة بين الدولتين والعراق خارج حدود سيطرة كردستان، على الرغم من أن حجم التبادل التجاري قبل الأزمة وصل إلى مليارات الدولارات الأمريكية، وإن تطبيق هذه الإجراءات جميعاً لا ينبع من خشية إيران وتركيا من الجار الجديد المحتمل، وإنما من تأثيراته على مجتمعاتها متعددة الأعراق والملل كإيران وتركيا وسوريا كذلك.

أتى سعي القيادات السياسية الكردية وعلى رأسها رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني إلى انتهاج طريق الانفصال عن الدولة العراقية بعد الشعور بعدم إمكانية الاستمرار كجزء من دولة تملؤها المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية، التي لم تكن (داعش) أولها ولا يبدو أنها آخرها حسب رؤية هذه القيادات، ومحاكاة لرغبة صعود قطار القومية الذي لم يركبه الشعب الكردي عبر الحقب التاريخية الماضية، الأمر الذي تفاعل مع اختلالات العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣م، ورخاوة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، إضافة إلى محاولة الاستفادة مع عملية إعادة خلط الأوراق بعد الفوضى التي شهدتها المنطقة في العقد الحالي، الأمر الذي أتى بردود فعل إقليمية معاكسة ومعرفة لمحاولة تأسيس الدولة الكردية، لاسيما من تركيا وإيران والنظام السوري، والحكومة المركزية في بغداد.

الوضع القانوني لاستقلال كردستان العراق

يعد الاستفتاء دستورياً من وجهة نظر منظميه، الذين انطلقوا من كفاءة الدستور العراقي حق التعبير عن الرأي، الأمر الذي لا يبرر بالضرورة إمكانية فصل جزء من جسد الدولة، إذ ليس من المنطقي لدستور أن يسمح بتقسيم الدولة التي ينظم شؤونها، لكن يمكن تفسير ما يحصل خارج النصوص القانونية وفق الواقعية السياسية، التي تقوم على أساس وجود قوة نحو

حلم الاستقلال ممكن أيضاً خارج كردستان العراق

تنشط في كل من إيران وتركيا وسوريا جماعات كردية، تسعى إلى تأسيس كيان مستقل في إطار أو خارج هذه الدول، لكن ذلك لا يعني أن جميع المنتمين إلى القومية الكردية يحملون نفس الحماسة لفكرة الاستقلال كما في حالة العراق، والأمر هنا يتعلق بتطورات التاريخ وسياسات التعامل مع متطلباتهم في كل دولة ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي وغيرها من العوامل، ومن الجدير بالذكر أن كلاً من تركيا وإيران تحتويان عدداً يفوق عدد الكرد في العراق كما يبينه الجدول التالي:

جدول يوضح عدد الكرد بالنسبة إلى مجمل سكان الدولة في العراق وتركيا وإيران وسوريا

الدولة	عدد السكان الإجمالي بالملايين	عدد الكرد بالملايين	النسبة من عدد السكان %
العراق	32	5,5	17,5
تركيا	81,6	14,7	18
إيران	80	8,1	10
سوريا	18	1,7	9,7

المصدر:

-Council on Foreign Relations, The Time of The Kurds, on:

https://www.cfr.org/interactives/time-kurds?gclid=EAiaIQobChMI08GH8I3e1gIVi6MYCh0EhQB6EAAYASAAEgIiffD_BwE#/?cid=ppc-Google-grant-kurds_infoguide-072715

ويتضح من خلال الجدول أن تركيا تحتوي النسبة الأكبر من عدد الكرد، تليها إيران ثم العراق فسوريا، لكن لم تشهد الحركة الكردية فيهما تنامياً كما في الحالة العراقية، ويمكن تسليط الضوء على الحالة الكردية في كل من هذه الدول كما يلي:

الكرد في تركيا

يشكل الكرد أكبر مجموعة عرقية في تركيا بعد الترك، ويعد حزب العمال الكردستاني PKK الوجه الأبرز للنزعة الانفصالية الكردية في تركيا، على الرغم من وجود أحزاب كبيرة مؤيدة للكرد كحزب الشعوب الديمقراطية HDP إلا أنها لا تتبنى فكراً انفصالياً كحزب العمال الكردستاني، الذي كان موقفه من الاستفتاء غريباً بعض الشيء، إذ صرح قاداته بأن الاستفتاء ما

هو إلا محاولة للتقليل من شعبية الحزب في كردستان ورفع شأن قيادات أخرى كرئيس الإقليم مسعود البرزاني، وأن الطرق الديمقراطية والاستفتاءات لا تعد الوسيلة الأنسب لتأسيس الدول، وإنما القتال والنضال المسلح حتى ولو استمر مئات الأعوام، إلا أن بعض قادة الحزب أشاروا إلى موضوع الاستفتاء كحق طبيعي لأي شعب، وعموماً لم تبد الأحزاب الكردية في تركيا اهتماماً كبيراً باستفتاء كردستان، لأنها تعتبر أن المفاوضات والممارسات الديمقراطية لن تجدي نفعاً، وأن السبيل الوحيد للانفصال وتشكيل كردستان الكبرى هو النضال المسلح، وترتبط هذه العقيدة بالجذور الماركسية لحزب العمال الكردستاني، الذي يتفق مع أحزاب كردستان العراق في هدف الانفصال وتكوين الدولة، ويختلف معها في السبيل لتحقيق هذا الهدف.

الكرد في إيران

كان انعكاس استفتاء كردستان واضحاً في مناطق الكرد في إيران، فقد احتفلت مجموعات كبيرة من الكرد في مناطقهم المحاذية للحدود العراقية الإيرانية، وهي التي أشعلت شرارة تأسيس الكيان القومي الكردي منذ ثورة سمكو (1981-1922م)، مروراً بأزمة 1946م، ومن ثم الثورة الكردية عام 1967م، وتأسيس (جمهورية مهاباد) التي عرفت بأول جمهورية كردية مستقلة، مروراً بالتمرد الكردي بعد الثورة الإيرانية عام 1979م، وانتهاءً بتمرد حزب (الحياة الحرة PJAK) التابع لحزب العمال الكردستاني PKK بين عامي 2004-2011م، واستمرار هذا التمرد حتى الساعة.

ولكن من ناحية أخرى لا يخفى مدى التقارب اللغوي والثقافي الكبير بين الكرد والفرس، حتى إن بعض المفكرين والعلماء وصفوا الكرد بأنهم (بدو الفارس) وهو ما أورده الطبري وابن خلدون في كتبهما، ويحظى الكرد بمعاملة جيدة قياساً بباقي المكونات غير الفارسية، حتى في تسمية إحدى المحافظات بـ(كردستان)، وهو تفضيل لم تحظ به أقليات عرقية أخرى كالعرب في منطقة الأحواز على سبيل المثال، إلا أن شواهد التاريخ تفيد بأن أولى شرارات الانفصال الكردي عن جسد الدولة المقيمين فيها بدأ من الكرد في إيران، وقد يحفز استفتاء الانفصال في العراق على القيام بمثله في إيران.

الكرد في سوريا

رحّب الكرد في سوريا بما حققه ولا يزال إقليم كردستان العراق في طريق تحصيل الحقوق القومية للشعب الكردي، وسبقت الإدارة الذاتية في شمال سوريا التي أسستها (وحدات حماية الشعب) التنظيم الكردي المسلح المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية إجراء استفتاء كردستان العراق بإجراء



يوجد تقارب لغوي وثقافي بين الكرد والفرس وبعض المفكرين وصفوا الكرد بأنهم بدو الفارس كالطبري وابن خلدون

٢. إيران، ويبدو الوضع فيها آيلاً إلى التغير على وقع التوترات الظاهرة في الأفق مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، الذي لَوَّح في أكثر من مناسبة بعدم قناعاته بالاتفاق النووي الذي أجرته القوى الكبرى مع إيران إبان مدة حكم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، علاوة على البدء بعقوبات تجاه الحرس الثوري الإيراني، وما قد تسببه جميع هذه المتغيرات من مواجهة محتملة، والتي يرجح أن تستخدم فيها الورقة الكردية كعامل استنزاف لإيران.

٣. سوريا، التي بدأ مسار الحركة الكردية فيها يتضح بعد تأسيس وحدات حماية الشعب والإدارة الذاتية، وغيرها من مقومات الحكم الذاتي للكرد في تلك الدولة، وهو ما يقرب مسألة استقلال الكرد أكثر فأكثر، ويجعل مسألة انضمام كردستان سوريا إلى كردستان العراق مرتبطة بنضج التفاهات بين القيادات الكردية في المنطقتين المتجاورتين، خاصة وأن الدعم الأمريكي والتسويق المشترك متوافر ومستمر.

ما المانع أمام تحقيق دولة كردستان الكبرى؟

كانت الدولة الكردية الكبرى الجامعة لشتات الأمة الكردية بمثابة صرح ميثولوجي أو أسطوري Mythological، في مخيلة

انتخابات بلدية لأول مرة في شمال سوريا لاختيار مجلس للحكم الذاتي في المناطق الخاضعة لسيطرة (وحدات حماية الشعب)، التي أعلن قادتها عن ترحيبهم باستفتاء الانفصال الكردي عن العراق واستعدادهم للدفاع عنه، والمطالبة بحكم ذاتي في مناطق شمال وشرق سوريا، مستفيدين من ضعف سيطرة النظام السوري على مناطقهم والدعم الذي تقدمه لهم الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حريهم ضد الجماعات المتطرفة في سوريا.

مستقبل الكرد في محيط كردستان العراق

يرتبط مستقبل الكرد عمومًا بمستقبل بقية المكونات القومية والاجتماعية بتنوعاتها في الدول المتواجدة فيها، إذ لا يمكن فصل الحالة الكردية عن الحالة المجتمعية العامة، سواء في إيران أو تركيا أو سوريا، ويمكن توضيح ذلك بتقسيم الحالات حسب الدول إلى ثلاث مجموعات، كما يلي:

١. تركيا، التي لا تزال تعيش حال الطوارئ بعد محاولة الانقلاب، وتستعرض جميع قواها لردع أي محاولة للتأثير في وحدتها الوطنية ومن ضمنها أي دعوة للتفاعل مع استقلال كردستان العراق.

الكردية للشروع ببناء كيائها والانضمام ربما إلى كردستان الكبرى مع باقي الأجزاء، وتبقى تركيا التي تنتظر بدأت تجهز نفسها للتخلص من قيود اتفاقيات خسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، والتي بقيت في مواجهة مشكلات لم تتجح في تصفيرها، فهي لا تزال تصارع من أجل وقف المشروع الكردي، وربما لن تفلح في مواجهة المفاجآت التي يحملها مستقبل الشرق الأوسط، والتي لم تكن محاولة الانقلاب آخرها، ما قد يدفع بالقيوى الكردية ذات الثقل السكاني والسياسي غير المستهان به إلى زيادة وتيرة السعي للالتحاق بباقي أجزاء كردستان الكبرى.

ولادة دولة مع عوامل فئتها المدمرة

إن عوامل فناء الدولة تولد معها، وعند النظر إلى الحالة الكردية تظهر العوامل التالية:

١. التنافس السياسي الداخلي بين القوى الكردية، سواء في إقليم كردستان أو خارجه، والتساؤل حول زعامة الدولة في حالة تشكيلها، وشكل الدولة وغيرها من القضايا، إذ لا تكاد تصل نسبة الكرد في كردستان العراق وسوريا ثلث العدد الإجمالي للكرد في دولة كردستان الكبرى في حال تشكيلها، ومن المعروف أن تاريخ العلاقات الكردية-الكردية لا يخلو من التنافس والصراع الدموي بين القيادات المحلية.

٢. الاختلافات اللغوية بين مكونات الأمة الكردية، إذ لا يتكلم الكرد لهجة أو لغة واحدة، بل إن هنالك عدة لهجات ولغات متداولة في مناطق كردستان المختلفة، كاللهجة السورانية المعتمدة رسمياً في كردستان العراق وخاصة في أربيل والسليمانية، إضافة إلى اللهجة البادية في دهوك، واللهجة الكرمنشاهية التي تمتد من منطقة خانقين في الشرق إلى شمولها لأغلب كردستان إيران، أما في تركيا فتنتشر اللهجة الكرمانجية في مناطق الكرد، إضافة إلى مناطق شمالي سوريا مع وجود لهجات أخرى كالهورمانية والزازكية المنتشرة في المناطق الحدودية بين إيران والعراق وتركيا، الأمر الذي يثير التساؤل حول ماهية اللغة التي ستعتمد في هذه الدولة، وأي الثقافات المحلية سوف تطفئ.

٣. المحيط المعادي للدولة، وخاصة من الدول المجاورة، التي كافحت بكل الوسائل اقتطاع جزء من أراضيها لصالح إنشاء دولة كردية أو استقلال، والمقصود هنا تركيا وإيران والعراق وسوريا، التي تستطيع عزل الدولة الكردية حال قيامها اقتصادياً، وهو ما يعني تدمير البنية السياسية والعسكرية والخدمية في الدولة إضافة إلى الفشل الاقتصادي.

٤. عدم وجود ما يلزم القوى الكبرى التي تساند الكرد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً باستمرار الدعم إذا ما تغيرت الظروف،

المقاتلين المحاذين لسلاسل جبال زاغروس وطوروس والضفة الشمالية الشرقية لنهر الفرات الواصلة بين جنابات كردستان التاريخية، لكن تطورات المراحل المتتالية إلى الآن جعلت الفرصة أكبر إلى التحقق عبر عدة عوامل هي:

١. الجهود العلمية والأدبية والفكرية، التي بذلتها النخب الكردية المثقفة على مر العقود الزمنية الماضية وحتى الآن، من أدباء وشعراء وعلماء تاريخ واثروبولوجيا ولغة وغيرها، في التنظير العلمي لمفهوم الأمة الكردية، وترسيخ إمكانية قيام دولتها في العقل الجمعي للشعب الكردي.

٢. الامتداد السكاني المتواصل للمجموعات الديموغرافية الكردية

من شرق إيران إلى غرب سوريا، ومن وسط تركيا إلى شرق العراق، والذي يشكل إذا ما أزيلت الحدود كيان بشري متواصل يمكن أن يكون وعاءً سكانياً لدولة قد يبلغ عدد سكانها ٣٠ مليون نسمة، وهو ما يفوق عدد سكان دول مهمة في العالم كاستراليا التي يقل عدد سكانها عن أعداد سكان المجتمعات الكردية المتواصلة في الشرق الأوسط، ويشكل هذا الكيان أساساً من أسس تشكّل الدول وهو العنصر البشري.

٣. الدعم الدولي وخاصة من الغرب للقضية

الكردية، والتي أسهمت فيه اللوبيات الكردية، والذي انعكس عملياً في دعم لقرارات دولية صادرة عن منظمات دولية كالأمم المتحدة، وتبنيها لمواقف تدعم القضية الكردية، مثل فرض مناطق حظر الطيران على العراق بعد ١٩٩١م، وما وفره ذلك من إمكانية بناء القدرات العسكرية الكردية في شمال العراق وتدعيم وجود قوات كالك (بيشمركة) التي حظيت بدعم الغرب تسليحاً وتدريباً في إطار الحرب ضد (داعش).

٤. المساحة الجغرافية الواسعة، والتي تحتوي الثروات الطبيعية الكبيرة في عموم جغرافية كردستان الكبرى والبنية الاقتصادية المتنامية (خاصة في كردستان العراق)، التي تشكل بداية لتأسيس اقتصاد قوي في حال قيام الدولة، يعتمد على بنية تحتية متنامية وموارد بشرية مناسبة للشروع بنشاط اقتصادي وإنتاجي متنوع، حسب الموارد والفرص الاستثمارية العديدة المتاحة في قطاعات الإنتاج والخدمات.

٥. اضطراب الشرق الأوسط عمومًا، وخاصة العراق وسوريا وإيران، وتركيا (بعد محاولة الانقلاب)، إذ بدأت القوى الكردية في العراق وسوريا بتأسيس كياناتها المستقلة نسبياً ولا تحتاج سوى إعلان الاندماج لتشكيل دولة واحدة بعد الانفصال عن الدولتين، أما إيران فيبدو أنها على أعتاب مواجهة كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يعرض مستقبلها للخطر كما حصل مع العراق، وبذلك يفسح المجال واسعاً أمام القوى

المكونات ومن ضمنها المكون الكردي والسني وغيره، وربما تأسيس أقاليم جديدة بهدف التقليل من حدة التناحر والاختلاف حول إدارة الملفات المحلية وعدم فرض وجهة نظر سياسية أحادية بعيدة عن المشروع الجامع لتنوعات المجتمع العراقي، أما ثانيهما: تنازل القوى السياسية العراقية عن مشروعها الطائفي والقومي، وكتابة دستور يضمن إجماع وطني مؤسس لدولة مدنية عراقية وقيام القوى السياسية بكسر معادلة المكونات في الدولة، وهو أمر يتطلب شجاعة قد لا تمتلكها أغلب النخب السياسية الحالية، وتحقيق هذا الخيار رهين بتدخل قوى داخلية أو خارجية تجبر الجميع على التسليم بعملية سياسية جديدة .

٢. تأسيس دولة كردستان في شمال العراق

الأمر الذي سيولد هزات سياسية واجتماعية كبرى داخل العراق ضد النخبة السياسية الحاكمة، لأنها ستكون أول قيادة سياسية في تاريخ هذا البلد عجزت عن الحفاظ على وحدة الدولة، وقد يشهد البلد فوضى عارمة وربما تدخلاً للجيش في الحياة السياسية وضبط الشارع بالقوة، أو قد يتقسم ما بقي من أرض العراق إلى دويلات في الوسط والغرب والفرات الأوسط والجنوب نتيجة ضغط القوى المحلية على حكومة بغداد وفقدان السيطرة على الأوضاع، وبذلك يفتح المجال لمزيد من التدخلات وربما ضم أراض من العراق إلى أراضي دول مجاورة كتركيا وإيران وغيرها، ما يعني نهاية الدولة العراقية .

الخاتمة

تبقى أزمة استفتاء إقليم كردستان سياسية وليست قانونية، في أسبابها وطبيعتها ونتائجها، فهي نتاج للطريقة التي بنيت عليها الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣م، والتي شابها الكثير من التناقضات والأخطاء المتشابكة مع جميع مراحلها، من تأسيس الجمعية الوطنية إلى كتابة الدستور والانتخابات المحلية والحكومية التي قامت على أساسه، وما أنتجت من واقع لا يتلاءم وطبيعة وتاريخ العراق، الدولة والمجتمع.

وبناء على ما تقدم فإن تأسيس دولة جديدة في إقليم الشرق الأوسط لن يغير كثيراً من الاضطراب الذي يسوده منذ منتصف القرن العشرين، بل ربما سيفتح بؤرة جديدة للصراع والخلاف بين دوله، وتبقى الشعوب هي الدافع الأكبر لضرائب سياسات النخب المتنافسة في مجتمعات الشرق الأوسط، ويبدو المجتمع الكردي في إيران وتركيا وسوريا والعراق أصحاب نصيب كبير فيه، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إعادة التفكير والتأمل في الحلول قبل اختلاق مشكلات جديدة.

فمثلاً إذا ما خيرت الولايات المتحدة بين خسارة حليف مثل تركيا أو وحدات حماية الشعب في سوريا، فليس من المعقول أن تتنازل عن دولة كبيرة وعضوة في حلف الناتو وذات امتداد تاريخي في التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة وغيرها من المناسبات التي احتاجت الولايات المتحدة فيها داعماً إقليمياً بوجه روسيا أو غيرها .

٥. التجارب التاريخية القريبة لفشل التجارب الانفصالية، وتأتي تجربة دولة جنوب السودان التي انفصلت عن دولة السودان بعد عام ٢٠١١م، بدعم غربي كبير جداً، واحتواء الدولة على موارد طبيعية تؤهلها لتكون نموذج لدولة ناجحة، لكنها تشهد ومنذ عام ٢٠١٣م، صراعاً دموياً على السلطة ذو أساس قبلي وعرقي مدفوعاً برغبة جنرالات الأمس وقادة اليوم في الاستئثار بالسلطة. ٦. إن قطار التغيير الجديد الواصل حديثاً إلى الشرق الأوسط ليس لتأسيس دول قومية جديدة، لأنها موضوعة تلاشت منذ أمد بعيد، إنه قطار العولمة الذي لا يعترف بحدود، ولا يمانع الاندماج والترابط وفقاً لأسس السوق والنظام العالمي بخصائصه الحالية، التي لا تعترف بسيادة الضعيف، وتتحدى سيادة الأقوياء، لذا فإن التكتل والاندماج هو الخيار الأنسب من التفتت والتشظي الذي لا يعد حالة صحيحة ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً.

حال العراق والمنطقة بعد ولادة دولة كردستان

إذا ما نجح استفتاء كردستان العراق في تأسيس دولة جديدة أو لم ينجح في ذلك، فلن يستمر الوضع في العراق على ما هو عليه قبل ٢٥ أيلول-سبتمبر ٢٠١٧م، إذ ثمة تغيير كبير ستشهده العملية السياسية في العراق، وربما سيظهر تحالف وعقد اجتماعي-سياسي جديد تسير وفق بنوده الدولة العراقية في حال بقاء أو عدم بقاء كردستان العراق جزء منه، وهو ما يدفع إلى دراسة سيناريوهات المضي في تأسيس الدولة من عدمه وكما يلي:

١. عدم الاستمرار بتأسيس دولة في إقليم كردستان العراق

بعد أن أصبح الاستفتاء واقعاً لا يمكن تجاهله، فإن التعامل مع نتائج من قبل القوى السياسية في بغداد وفي أربيل تعد مسألة في ظل الضغوط الإقليمية والعراقية الراضية له تستدعي التعامل بدقة في التقليل من تأثيراته السلبية على العراق وكردستانه، الأمر الذي يدفع إلى خيارين أساسيين يجب على القوى السياسية في العراق اعتمادها ويعدان بديلان للعنف، أولهما: إعادة القوى السياسية في بغداد للنظر في مجمل الأخطاء والسلبيات التي قادت إلى أزمة الاستفتاء الكردي ومن قبلها أزمات الإرهاب والنزاع الطائفي والفساد السياسي والإداري وغيرها، وبذلك سيتحتم على جميع الأطراف السياسية داخل العراق إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية، وزيادة المساحة الحقيقية للمشاركة السياسية لجميع

الدور الخليجي في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية: الموقف المسؤول الموقف العربي في الجامعة العربية ومجلس التعاون يرفض استفتاء الأكراد

يعيش العراق مرحلة خطيرة في كيفية الحفاظ على وحدة ترابه وشعبه منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م، بعد قيام إقليم كردستان العراق الذي يضم المحافظات الشمالية (أربيل والسليمانية ودهوك) ذات الأغلبية السكانية من القومية الكردية باستفتاء الانفصال عن العراق في ٢٥/٩/٢٠١٧ م. ومن خلال المراقبة الدقيقة إلى هذه الخطوة تلمس عمق الاستعداد والتخطيط منذ زمن بعيد إلى إنشاء دولة قومية في المناطق التي يعيش فيها أكراد العراق، أي أنها ليست وليدة الصدفة لمجرد خلاف مع الحكومة الاتحادية حول تطبيق بنود الدستور العراقي الجديد كما تسوق هذه الفكرة. ويبدو أن القيادات الكردية اختارت الوقت الصعب على الحكومة الاتحادية وهي تخوض أشرس حرب مع أخطر عدو إرهابي والمسمى بتنظيم الدولة الإسلامي واختصاراً ب (داعش) الذي احتل نحو ٣٠٪ من الأراضي العراقية في بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٤م، وما ترتب عليه من انسحاب الجيش العراقي من المحافظات المتواجدة فيها (الموصل وصلاح الدين والرمادي) في الوقت الذي لم تتعرض إلى الاعتداء بشكل واضح مناطق كردستان العراق.

د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

القومي لكل منهما على المدى المتوسط والبعيد، إذ من الممكن أن تحفز إنشاء الدولة الكردية في شمال العراق إلى مطالبات مماثلة محلية من الأقليات الكردية الكبيرة الحجم بالمقارنة مع حجم أكراد العراق، أما بالانضمام إلى هذه الدولة أو المطالبة بالمزيد من الحقوق القومية. وتأسياً على ذلك مثل هذا الموقف الإقليمي غير العربي رأس النفيضة إلى وأد خطوة الاستفتاء والتأييد التام إلى قرارات الحكومة الاتحادية والبرلمان العراقي المطالبة في السيطرة على المطارات والمنافذ البرية على حدود العراق الشمالية والشرقية المتاخمة إلى إقليم كردستان العراق والتعاون في الكشف عن الإيرادات الناجمة من بيع النفط الخام العراقي من الحقوق الشمالية التي تسيطر عليها حكومة الإقليم بالاتفاق مع الشركات النفطية الأجنبية التي بدأت في التنقيب والاستخراج والتصدير للنفط الخام بعد عام ٢٠٠٣م، والتي يقدر حجمها بنحو ٩٠٠ ألف برميل/يومياً وبضمنها نفط كركوك.

ولعل من أبرز المسائل الخطيرة التي لا بد من أخذها في الحسبان تلك المتمثلة في التداعيات الخطيرة على الأمة العربية برمتها والتي تعيش بعض دولها ظروفاً دقيقة وصعبة في كل من

وقد وفرت هذه الأجواء الفرصة المناسبة للزعامات الكردية من السيطرة على المزيد من الأراضي وضمها إلى أراضي الإقليم بحجة شمولها بما يسمى بالمناطق المتنازع عليها وفق المادة ١٤٠ من الدستور الجديد، ومن أهم تلك المناطق محافظة كركوك التي تضم نحو ١٧٪ من احتياطات العراق النفطية المؤكدة والبالغة نحو ١٤٥.٣٠٠ مليار برميل وإنتاج كان يبلغ نحو مليون برميل/يومياً ولكنه تراجع بعد عمليات التخريب المتعمد منذ عام ٢٠٠٦م، والسنوات اللاحقة.

وواجهت خطوة الاستفتاء على الانفصال عن الجسد العراقي بالرفض القاطع من قبل الحكومة الاتحادية التي يقودها التحالف الوطني والتي تشكلت بدعم من التحالف الكردي اللذان يربطهما حلف يمتد عمره إلى خمسين عاماً، إلى جانب المواقف الدولية غير المؤيدة لهذه الخطوة على الأقل في توقيتها غير المناسب في ظل استمرار تهديدات (داعش) إلى جميع دول المنطقة وإلى مصالح الدول العظمى.

وبالتبع إن أكثر المواقف المتشددة من الاستفتاء جاءت من قبل تركيا ومن ثم إيران التي ترى فيها تهديداً مباشراً إلى الأمن



بالتسسيق مع منظمات المجتمع المدني بما يضمن التنفيذ الدقيق للجهة المستفيدة والمتلقية.

٢- التخفيف وإلغاء الديون والتعويضات المترتبة على الشعب العراقي ما قبل عام ٢٠٠٣م، من أجل آفاق جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق والتي شهدت تدني في مستوياتها منذ عام ١٩٨٠م.

٣- تقديم النصح والدعم الاستشاري في بناء منظومة مجتمعية بما يضمن السلم الأهلي في العراق عبر الحوارات والتفاهم حول الحقوق والواجبات.

٤- استخدام الورقة الاقتصادية من قبل بعض دول مجلس التعاون التي تمتلك استثمارات في قطاع الطاقة في إقليم كردستان العراق في الضغط على السلطات المحلية بإلغاء نتائج الاستفتاء والتأكيد على وحدة العراق.

٥- التأكيد على وحدة العراق وعدم المساس بوحدة أراضيه في المحافل الإقليمية والدولية تحت أي ظروف يتعرض لها من الداخل أو الخارج.

سوريا واليمن وليبيا والتي تلخص في الحروب الطائفية نتيجة التدخلات الخارجية. وتأسيساً على ذلك كان الموقف العربي الرسمي رافضاً لخطوة الاستفتاء ونتائجها بدءاً من موقف الجامعة العربية وانتهاءً بموقف دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والموقف السعودي بشكل خاص، والذي طالما كانت تسعى إلى حفظ وحدة الأراضي العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ ومن باب المسؤولية التاريخية من جهة ومن الاحتمالات المؤكدة من انعكاس خطوة التقسيم على الأمن الداخلي لدولها ومواطنيها وتهديداً إلى تجارها التنمية الناجحة التي حققتها دول المجلس من جهة أخرى. ويمكن رصد تلك المواقف الإيجابية التي تشهدها العلاقات العراقية - الخليجية بدفع من القيادات الشابة والمتطلعة إلى مستقبل زاهر لدولها، من خلال الانفتاح الخليجي على جميع طوائف المجتمع العراقي والقيام بالزيارات المتبادلة من أجل فتح صفحة جديدة من التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية وتسويق المواقف السياسية التي تهدد أمن العراق والمنطقة وفي مقدمتها دعم العراق في محاربة الإرهاب، وعليه نرى في مساعدة العراق الواحد الموحد في الأرض والشعب وهو يجتاز محنته بمساعدة أشقائه من دول المجلس بما يلي:

١- الإسراع في تقديم المساعدات والمنح والقروض الميسرة لإعادة إعمار المدن العراقية التي تعرضت للتدمير من قبل قوى الإرهاب،

المعلومات الاستخباراتية: تسليح داعش من مافيا روسية وتركية بدراية أمريكية العراق معدٌ للتقسيم وكل فئة افتعلت أسباب انفصالها ولا قدرة للحكومة المركزية على الإنقاذ

إن المتطلع إلى واقع المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص، يجده لا يقبل في خياراته الراجحة إلا خيار التقسيم وهذا المنطلق يعود إلى مشاريع التقسيم (تفتيت المفتت وتقسيم المقسم) وهو ما حملته مرتكزات الشرق الأوسط القديم والجديد الذي يتطور مع موجات التغيير المتسارعة التي أفضت إليه مقاربات القوة الناعمة والفاعل الرقمي بكل تجلياته في القرن الحادي والعشرين.

مقدم ركن حسان ثابت

يملك قوة تساوي إيران، إلا أن أميركا أخطأت حينما دخلت العراق -في إشارة للغزو الأميركي للعراق- ثم سلمته لإيران، مشيراً إلى أن الإدارة الأميركية كان عليها أن تبقى هناك وتسيطر على النفط العراقي كورقة للحماية وإعادة الإعمار فيما بعد داعش.

وبعد هذه المقدمة والمنطلقات الواقعية فإننا نستشف ونستقري المستقبل المنظور أن القادم لا يقوم على أساس وحدة العراق وإنما على أساس التقسيم، فنرى ان العراق سوف يتقسّم مصيره إلى ثلاثة أقسام على الأغلب.

فالقادة الكرد يأملون بمستقبل حر ومستقل ومزدهر خلف سراب الدولة القومية. فحلم الأكراد هو قيام الدولة الكردية الكبرى وهذا الطموح والنزعة القومية تغذيها دول خارجية منها (إسرائيل) وذلك لخلق دول ذات نزعات قومية وأخرى دينية وأخرى عرقية ومذهبية حتى لا تكون الدولة الدينية الوحيدة في المنطقة من جهة وتفتيت المنطق على هذه الأسس وإبقائها في صراع الاثنيات الذي لا ينتهي لاسيما وأن عالم اليوم في القرن الحادي والعشرين عالم الانكشاف الاستراتيجي والفضاء الإلكتروني المفتوح فيسهل فيه التآجيج بمختلف أشكاله وهذا الأمر ينطبق على كافة مكونات العراق من الشيعة والسنة.

أما فيما يتعلق بالشيعة فالحكام والساسة الشيعة فرحون بثأرهم الذي حققوه بانتصارهم لمظلوميتهم من السنة بعد ٢٠٠٣م، وعلى داعش في عام ٢٠١٧م، رغم تضحياتهم والمستقبل المظلم الذي ينتظرهم في ظل محاور الفساد المالي والإداري

وهذا الأمر ليس ضرباً من الخيال أو أمنية يريدها الباحث في شؤون العراق إنما هو واقع فرض ما بعد ٢٠٠٣م، على أسس المكونات الثلاث الرئيسة فقد ثبتت قوات الاحتلال الأميركي ثلاث قواعد للحكم في العراق وزرعوا بذور التفتيت على أسس مذهبية وقومية، فنلاحظ أن أول تشكل للحكومة العراقية متمثلاً بمجلس الحكم كان على هذا الأساس فكل رئيس له يكون من مكون معين شيعي، أو سني، أو كردي، وخلال التواجد الأميركي لم تحصّد الديمقراطية المزعومة إلا مزيداً من الحروب والاقتتال المستمر فكيف مع الانسحاب الأميركي في عام ٢٠١١م، الذي يعد خطأ فادحاً على المستوى الاستراتيجي بشكل مقصود أو غير مقصود، وحتى على مستقبل العراق الضعيف الذي تتكالب عليه جميع القوى سواء الإقليمية أو الكبرى، فكان مصيره أن يسيطر على أراضيه تنظيم راديكالي ذو بعد عالمي وهو تنظيم داعش في عام ٢٠١٤م، والذي ما زال يقاتل على الأرض رغم انحساره، ورغم أهمية العراق على الاجندات الأميركية، نقول إن مستقبل العراق مرهون بشكل كبير بما تريده الولايات المتحدة الأميركية في ظل غياب الإرادة الوطنية لصالح الإرادة الشخصية أو الحزبية أو المذهبية أو القومية في حكم العراق، حتى مع وصول "دونالد ترامب" فقد أعرب عن استيائه الشديد من الإدارة السابقة التي تركت العراق لوحده، ليكون فيه فراغ يشغله الإيرانيون وتنظيم داعش، مشيراً إلى أنه كان يجب أن تضع أميركا يدها على النفط في العراق. وقال الرئيس الأميركي إن العراق كان

مستقبل العراق مرهون بما تريده أمريكا مع غياب الإرادة الوطنية لصالح الإرادة الحزبية أو المذهبية أو القومية

إلا بطلب جهد دولي للتدخل بالحماية والبناء، وكل هذا يوضح لنا أن داعش لن تولد بسبب تهميش السنّة وظلمهم لكن داعش بُني ليكون سبب متعدد الفوائد:

اقتصادياً: لا يمكن شراء أجود بترول في العالم بأبخس الأثمان لولا وجود داعش فقد أصبحت حقول البترول في العراق محطة من محطات التهريب لكل مافيات العالم ولا يتجاوز سعر البرميل من النفط المهرب أكثر من ١٤ دولار بينما السعر العالمي يتجاوز الـ ٥٠ دولاراً.

اجتماعياً: لا يمكن تقسيم مجتمع بشكل واضح لولا وجود داعش فيظهر داعش (المتطرف السني) ظهر (المتطرف الشيعي) و(المتطرف القومي).. (الكردي والتركمني والعربي).

أمنياً: لا يمكن جمع أعتى متطرفي العالم في مكان واحد والقضاء عليهم لولا وجود داعش، استراتيجية استنزفت دول وتورطت دول وتعادت دول وتحالفت دول وأخرجت دول والسبب وجود تنظيم "داعش"، فهي فايروس استهلاكي عندما يغدو دولياً يكبر وينتشر.. وحين يقطع عنه الغذاء يتغذى على نفسه حتى يتلاشى في بداية زرع داعش كان تسليحه وتدريبه محلياً في ولايات اسمها هو في العراق والشام يصعب تعقبها كونها تشكيلات خيطية لكن عندما نمت داعش وسيطرت على مساحات ومدن في العراق وأزالت اللثام عنها وانتهجت منهج الدولة بديلاً لمنهج العصابة أصبح من السهل تعقبها، ومن هنا وجدت دول أجنبية وإسلامية في تنظيم داعش مصالح لها فايران أنشأت معسكرات لتدريبه وإطلاقه أملاً بتحقيق آمالها التوسعية في أرض أحلامها، وروسيا الاتحادية سلحته لتصريف بضائعها وكسب أموال لتعزيز نهضتها الاقتصادية، وأمريكا نظمت ووجهته لتصفية وإنهاك أعدائها وشرعنت وجودها حيث يوجد هذا التنظيم الراديكالي، فكما هو معروف ومن خلال معلومات استخباراتية نجد أن تنظيم داعش يأتي جل سلاحه من مافيات تجارة السلاح الروسية والتركية بدرجة أميركية تامة اختارت الدول في المنطقة طريقاً طويلاً للقضاء على داعش فلا يمكن القضاء على فكر التكفير لتنظيم داعش المتطرف دينياً بالقوة الخشنة [الأداة العسكرية]- خصوصاً القوة الإسلامية المضادة له بالتطرف مثل الميليشيات الشيعية وتركزت الطريق المختصر حيث يمكن القضاء على داعش تماماً بلورة فكر معتدل إنساني وبعيد عن وطني معتدل ونظامي لا يجلب متطرف إسلامي شيعي، اخراج داعش بالقوى المتطرفة

من جهة وترجيح كفة الجماعات والمليشيات القتالية التابعة للأحزاب الإسلامية الموالية لإيران من جهة أخرى، هذا ما سيعود بنتائج سلبية على الحكومة المركزية التي سوف تقع في مشكلة أمنية أخرى في ضبط هذه الحشود الكبيرة التي كانت تقاتل ضد تنظيم داعش ومن ثم صعوبة القبول بحقوق بسيطة دون مكاسب سياسية تذكر لاسيما وأن الشارع العراقي ومنه الشيعي قد يأس من وعود الأحزاب الدينية وغياب التنمية والازدهار في مناطقهم، فالمجتمع الشيعي يعيش أعلى معدلات الفقر والجهل بعد استلام قادتهم الشيعة لزام الحكم إلى جانب الشرخ الاجتماعي الكبير من الآثار التي خلفتها الحروب فأغلب الذين قتلوا في معارك تحرير العراق من تنظيم داعش هم من هذا المجتمع.

أما السنة فهم تائهون متفرجون فليس لهم قيادة موحدة يسرون خلفها إذ أصبحوا مستضعفين ولا يثقون بأحد من الساسة الذين ينصبون أنفسهم قادة السنة بعد ٢٠٠٣ م، وهم اليوم يرتجون من محتل الأمس -أي الولايات المتحدة الأميركية- أن ينصرهم اليوم لمستقبل ضبابي بعدما ذاقوا الأمرين وهي أسوء مرحلة مر بها المجتمع السني بعد ٢٠١٤ م، ولا زالت مخلفات الحرب المادية والمعنوية شاخصة في النفوس وفي الشوارع وفي كل مكان.

وبهذا نرى أن شعب العراق معد للقسمة لثلاثة أقاليم أو ثلاث دويلات أو كونفدراليات في أضعف تقدير، وكل فئة افتعلت لها أسباب عده منها قومية وأخرى مذهبية وعرقية لكي تكون في هذا التوجه. وبالتالي فلا مناص من التقسيم المخطط له بعمق مسبقاً على أرض العراق أولاً. والدول المجاورة للعراق من بعده واحدة تلو الأخرى، فكل المنطقة أعدت شعوبها وثبتت لها أسبابها وأصبح لكل فئة تاريخها الخاص مثل سوريا وإيران وتركيا.

أما المخاطر والخسائر التي لحقت بالعراق جراء سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مناطقه خلف كوارث متعددة، فالمخاطر جسيمة على المستوى الأمني والاجتماعي والعلمي والاقتصادي، الفوضى التي حلت بالمناطق التي سيطر عليها داعش لا مثيل لها. فقد خرج العراق من كف داعش المتطرف السني لتقع في كف الحشد المتطرف الشيعي كي يمزق وحدتها المتطرف القومي من الشمال والحجم الحقيقي لهذه الخسائر، تضاعف هنا ليصل إلى حد الكوارث الإنسانية بحيث لا قدرة للحكومة المركزية على إنقاذها والحفاظ على ما تبقى من شعبها



اعتلى في خطابهم الدعوات العلمانية أو المدينة لأنها إن صح التعبير أفتنة لبقائهم في السلطة لأطول مدة ممكنة. فالأجنحة العسكرية التابعة لهذه الأحزاب تجتاح المناطق بذريعة القضاء على داعش والأجنحة السياسية تشرعن لها وجودها وتسخر لها الدعم من الدولة.

وفي المنظور المتوسط في أبعد الأحوال التي تلوح في أفق المستقبل تستشرف أن الانتقال إلى نموذج حكم فيدرالي أو كونفدرالي بصلاحيات واسعة هو ما سيكون لعراق ما بعد تنظيم داعش، وسوف تكون بغداد حكومة اتحادية باختلاف نوع الأحزاب ما بين النموذج الطائفي "شيعي-سني" أو القومي "العربي-الكردي"، على أن تبقى هذه الحكومة الاتحادية بصلاحيات اتحادية تعنى بالأمن والاقتصاد والعلاقات الخارجية وتترك بقية الأمور للفيديرياليات أو الكونفدراليات التي يتوقع أن ما بين ٥-٧ فيديرياليات، واحدة كردية، و٢-٣ سنية، ٣-٤ شيعية.

● تحول الدولة إلى نموذج الحكم بالإدارة اللامركزية، وبذلك تلغي فيدرالية كردستان أو تبقي عليها، ويعاد تشكيل الدولة على أساس قانون أحزاب جديد يكون قاعدته التمثيلية من ١٥ آلاف مواطن يمثلون محافظات العراق بما لا يقل عن ١٠ محافظات،

يدفعه للبحث عن أرض أخرى ملائمة لاحتضان أفكاره كما حصل اليوم.

واليوم يسعى تنظيم داعش إلى توجيه فلوله بعد خسارته ولاية نينوى وولاية كركوك إلى الشرق في ديارى عبر سلسلة جبال حميرين الممتدة إلى الحدود الإيرانية ومن هناك إلى شرقها في ولايته الجديدة التي أسماها "ولاية فارس" وكذلك يصعب التعامل مع المناطق المحررة من داعش بوجود قوى متطرفة دينياً أخرى بدل داعش، فالأخير دمر تلك المنطقة التي سيطر عليها.. وبقدوم الميليشيات الشيعية بعد إخراج تنظيم داعش يدمر ثلثيها الباقين وذلك لا يضمن عدم نمو خلايا خيطيه أخرى لداعش أو لأشباهه في المناطق المحررة من المتطرف السني بقوى المتطرف الشيعي.

يجب إيجاد قوة وطنية معتدلة ذات فكر وطني لاديني من أنباء المناطق المحررة ترتبط بمنظومة الدولة المركزية لتعالج آثار الإرهاب وتعيد من هجرهم داعش إلى بلداتهم ومناطق سكنهم، والحقيقة أن حكومة بغداد في هذه المرحلة غير قادرة على ذلك كون أن المتحكم في مفاصل الدول الرئيسة هي من نفس الأحزاب والتيارات الإسلامية والقومية المتطرفة حتى وأن

تنظيم "داعش" فايروس استهلاكي عندما يغذى دوليا يكبر وينتشر .. وحين يقطع عنه الغذاء يتغذى على نفسه

الآليات التي تعمل بها لأن بقاءها يعني بقاء نفس الوجوه ونفس الأحزاب التي تدين بالولاء لإيران .

وإن ما يجري من مناورات قرب الحدود العراقية يعد النموذج للتدخل الأميركي - الإسلامي في العراق لحل الحكومة الحالية وتطبيق الدستور وإعلان حالة الطوارئ مع بقاء حيدر العبادي بعده رجل المرحلة، ولا يمكن أن تعلن هذه الحالة دون وجود مشاكل أمنية في وسط وجنوب العراق بعد أن تحل قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها مع الإقليم فهناك قوات تابعة للأحزاب تسمى بقوات الحشد الولائية أي الذين يؤمنون بولاية الفقيه وتابعين عقائدياً إلى ولي الفقيه في إيران ويتبعون عسكرياً إلى قائد الحرس الثوري في العراق "قاسم سليماني" ويقابلهم بالضد قوات تابعة للمرجعية الدينية التابعة للعتبة المقدسة متمثلة بقوات "فرقة العباس القتالية" التي أثبتت اعتدالها التي تأتمر بأمر رئيس الوزراء بصور مباشرة إلى جانب سرايا السلام التابعة لرجل الدين "مقتدى الصدر" الذي أثبت في السنوات الأخيرة اعتدال نهجه ووسطيته ورفضه للوجود الإيراني على الأرض العراقية والنبعية لهم، مما سيشكل مع القوى الأخرى اللا ولائية لرفد الأمن مع قوات الأمن الحكومية في حال قيام الفوضى وفرض القانون بصولة فرسان ثانية بدعم دولي الذي تتربعه الولايات المتحدة الأميركية لديمومة سيادة الدولة والقضاء على المتطرف الشيعي بعد أن تم القضاء على المتطرف السني إلى جانب تحييد وتضييق الحناق على المتطرف القومي المتمثل بجماعة "مسعود البارزاني" الذي فقد شعبيته بعد فرط عقد تهديداته في القتال من أجل كركوك ما بعد الاستفتاء .

وبعد إعلان حالة الطوارئ في هذا المشهد سيتشكل مجلس اتحادي يمثل من رؤساء المجالس للمحافظات العراقية، في عامين انتقاليين، ليتم الانتقال إلى نظام برلماني - رئاسي مجدداً بنكهة تحاكي النموذج الأميركي .

بقي أن كل من هذه السيناريوهات تؤكد الحاجة الملحة للانتقال بالعراق إلى مرحلة انتقالية والتي سوف تبدأ ملامحها في عام ٢٠١٨م، وستوضح بشكل جلي مع عام ٢٠١٩م، وستثبت جذورها في عام ٢٠٢٠م .

واشتراط حكومة التكنوقراط لمن يحملون شهادات وخبرة وظيفية لا تقل عن ٢٥ عاماً، وإعلاء شأن المواطنة في إعادة صياغة الدستور وفقاً لنموذج رئاسي-برلماني، وهو النموذج الأكثر تفضيلاً للمرجعية الدينية وقبول إيراني على مضض .

● أما النموذج الثالث فهو الانتقال إلى مواجهات ميدانية للقضاء على داعش وتشكيل حكومة "منتصرين" يكون الحشد الشعبي محوراً الأساس، وهو النموذج المطلوب إيرانياً بقوة، والمرفوض من أغلبية الأطراف السنية والكردية. بل وحتى من بعض الأطراف الشيعية. وهذا المشهد بعيد المنال وإن كانت الأمور تجنح إلى هيمنة إيران على القرار العراقي السياسي والعسكري إلا أن التوسع الإيراني في المنطقة ومنها العراق هو عامل من عوامل الاستنزاف طويل الأمد إذ أن إيران متوغلة بعمق في مشاكل وحروب عبر الوكلاء خارج حدودها في ٥ دول العراق وسوريا واليمن وسوريا ولبنان إلى جانب تدخلها في تحريض الشيعة في كل من السعودية والبحرين كنوع من أنواع زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، كل هذا التوسع يحتاج إلى دعم مادي ولوجستي لديمومة الحرب بالنيابة في ظل العقوبات والتهديدات الجديدة الأميركية من قبل الرئيس "دونالد ترامب" سيقود بالمحصلة إلى انحدار إيران اقتصادياً ووضعها في دوامة الإلهاء لاسيما وأن داعش الجيش الذي تستخدمه مخابرات العديد من الدول سيشكل تهديداً جديداً على حدوده الشرقية مع العراق في المستقبل فضلاً عن مشاكل الداخل الإيراني من عرب الأحواز والكرد والبلوش وغيرهم .

● وهناك نموذج أمريكي يطرح سيناريو "الحتمية" بتشكيل مجلس عسكري كما حصل بالأمس في محافظة كركوك بوضع قائد عسكري ليحكم المحافظة إلى إشعار آخر لإدارة المحافظة، وسيكون هذا النموذج فيما بعد إلى بعض المناطق إذ سيتم تشكيل مجلس عسكري في المستقبل بعد إعلان حالة الطوارئ في العراق من ٧-١٠ شخصيات منها من هو موجود داخل العراق وآخرين من خارجه، كمجلس سيادي يعاونه مجلس حكماء من ٥٠ شخصية عراقية يدعمهم تحالف إسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية وموافقة من مجلس الأمن الدولي، وظهور عسكري وأمني أمريكي كبير في العراق مجدداً وهذا ما يشهد له القواعد العسكرية الجديدة التي بدأت تؤسس في المحافظات التي انتهت من تنظيم داعش، وهذا السيناريو سيكون خياراً في حال بقاء المفوضية العليا للانتخابات بنفس الوجوه وبنفس

إقليم كردستان العراق .. بين وهم الدولة وواقعها الاستفتاء مساومة من برزاني لتحقيق مكاسب وهروب إلى الأمام ومخرج للأزمات الداخلية

أيدت الغالبية من الكرد الانفصال عن العراق، في الاستفتاء الذي جرى يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧م، إذ كانت نسبة المشاركة كما أعلنها الإقليم (٧٢٪)، أيد (٩٢,٧٪) منهم الانفصال، ورفض ما يقارب (٧,٢٪) ذلك، ورغم أن النتيجة لا تؤدي إلى أي تغييرات إدارية، ولا تشكل إعلاناً صريحاً لإعلان الدولة الكردية، إلا أنها تمهد الطريق إلى ذلك من خلال المفاوضات القادمة مع بغداد كما أعلنها رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني. وفي ضوء هذا الواقع تطرح مجموعة أسئلة: ما هو تقرير المصير الذي يحلم به الكرد؟ وهل لدى إقليم كردستان العراق القدرة على إعلان الانفصال من جانب واحد؟ وما موقف العراق من ذلك؟ وهل يوجد لدى بغداد مسوغات قانونية تدفع بها لعدم قبول المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذلك الانفصال؟ وما هي التحديات الداخلية والخارجية التي سيواجهها الإقليم في حال الانفصال؟

د. عادل البديوي

إقليم كردستان وحق تقرير المصير:

تستند أغلب حجج إقليم كردستان العراق بالانفصال على نقطتين رئيسيتين هما: أولاً، الحق في تقرير المصير. ثانياً، تاريخ القمع، والذي شمل اضطهاد وإبادة على يد الحكومات العراقية المتعاقبة. وحق تقرير المصير ارتبط بفكرة تمكين الشعوب الرازحة تحت سيطرة الاستعمار الأجنبي من تقرير مصيرها والحصول على استقلالها في كيان تجسده دولة مستقلة ذات سيادة كما أعلنه الرئيس الأميركي وودرو ويلسون عام ١٩١٨م. وانتشر هذا المفهوم بصورة واسعة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأصبح من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، والتي أكد عليها ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، كما جاء في المواد (١، ٢١، ٥٥) وتمززت تلك المكانية القانونية أكثر بعد وروده في العديد من المواثيق الدولية وفتاوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة المرقم (١٥١٤) لعام ١٩٦٠م، والمتضمن إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة، إذ شرع لمساءلة ضرورية حينئذ للتخلص من الاستعمار الأجنبي، ليعطي الشعوب حقها في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها وحكوماتها، وعلى الرغم من اعترافنا بهذا الحق، غير أنه لا يفهم منه الإطلاق في التطبيق بدون قيود أو شروط تلازم ذلك الحق وتضبطه منها: أولاً، إن تفسير حق تقرير المصير يختلف خارجياً عنه داخلياً، خارجياً يعني التخلص من

الاستعمار وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة، أما داخلياً يكون سقف المطلوب في إطار حق تقرير المصير هو الحرية في اختيار المركز السياسي-القانوني داخل كيان الدولة ومؤسساتها، وبهذا المعنى فإن حق تقرير المصير يضمن للأقليات الحق في الحصول على تمثيل لها في إطار الحكومة المركزية، وهو ما يقتضي في بعض الأحيان منح بعض الأقليات ذات الخصوصية القومية حق الحكم الذاتي أو الفيدرالية ضمن حدود الدولة القائمة مما يضمن لها مركزاً مزدوجاً (قانونياً - سياسياً) لا يصل إلى حد الانفصال. ثانياً، حق تقرير المصير الذي يقره القانون الدولي العام في أحد اتجاهاته لا ينشئ سوى حق تقرير المصير الخارجي في حالات المستعمرات السابقة والاحتلال العسكري الأجنبي، أو حينما يحال بين مجموعة محددة وحققها في الوصول إلى الحكم على نحو مجد للسعي نحو النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ثالثاً، إن تطبيق هذا المفهوم بمطلقه سيقود إلى مطالبة الكيانات والأعراق الصغيرة بإنشاء وتكوين دول مستقلة لها، وسيكون سبباً حقيقياً للتفتيت الداخلي، وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي والدولي نتيجة تصاعد الاختلافات والصراعات داخل الدول وما بين الدول حول الحدود السياسية وغيرها من المصالح المتباينة. ولهذا فإن الإشكال يدور اليوم حول ما يراد لهذا الحق من تفسير وتطبيق يتاح من خلاله لشرائع أو فئات شعبية تنتمي كأقليات

إقليم كردستان يتمتع بمزايا حكم ذاتي غير موجودة في أي فيدرالية بالعالم وعراق ما بعد ٢٠٠٣ يضمن مشاركة جميع المكونات

لم تستهدف في اضطهادها المكون الكردي فحسب، بل مارسته على الغالبية من هذا البلد منذ عام ١٩٢١م، فضلاً عن ذلك فإن عراق ما بعد عام ٢٠٠٣م، هو يختلف عن عراق ما قبل ذلك التاريخ لأن أغلب المكونات كانت شريكة في تأسيس نظامه الجديد ودستوره بل حتى اختيار الأشخاص للمواقع الحكومية لندخل فيما يطلق عليه بـ"الديمقراطية التوافقية" أي اشتراك الجميع في الاختيار والامتيازات والمنافع.

في ضوء الحقائق السابقة والامتيازات التي يتمتع بها الإقليم، يطرح سؤال جوهري ومهم، لماذا أصر مسعود برزاني على إجراء الاستفتاء بوقته المحدد رغم التحذيرات الداخلية والخارجية؟ هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى ذلك منها، بلوغ الحرب ضد (تنظيم الدولة الإسلامية داعش) نهايتها فلا بد من إقامته قبل أن يتحول التوازن العسكري لصالح العراق الفيدرالي، إضافة إلى ما ينظر إليه مسعود برزاني من أن الاستفتاء يشكل مخرجاً له من أزمات وملفات شائكة كثيرة، تتصدرها مسألة "المناطق المتنازع عليها" بين أربيل وبغداد، وخاصة ما يتعلق بمحافظة كركوك الغنية بالنفط التي استولت عليها قوات البيشمركة بعد طرد عناصر (داعش)، فضلاً عن المناطق التي دخلتها قوات البيشمركة إبان معركة الموصل الأخيرة. علاوة عن ذلك، يمثل الاستفتاء مخرجاً لبرزاني في مواجهة جملة تحديات سياسية واقتصادية حرجة، وكذلك لشرعية وجوده في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته؛ الأمر الذي دفعه إلى تعطيل البرلمان عام ٢٠١٥م، واحتقان علاقته، بسبب ذلك، مع القوى والتيارات السياسية الكردية الرئيسية الأخرى، وعلى رأسها الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير. إضافة إلى ما يسعى إليه مسعود برزاني من السلطة والمجد الشخصي إذا ما ارتبط ذلك الاستفتاء بإنشاء الدولة الكردستانية، على الأراضي العراقية. ولكن هل يحق له ذلك من منظور العلاقات الدولية والحقوق الجغرافية التاريخية؟

الحدود العراقية والجغرافية الدولية:

جاءت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م، وهي أحد مقررات الصلح بين الحلفاء والإمبراطورية العثمانية حينئذ، لتقر للقومية الكردية بإقامة حكم ذاتي لها، على جزء من الجغرافية التركية مقابل النفوذ البريطاني والفرنسي في الأناضول، بمعنى آخر إن العراق لم يكن داخل ضمن هذا التقسيم الجغرافي للإقليم الكردي ولم

إلى شعوب دول تتمتع بالاستقلال والسيادة، حق المطالبة بتقرير مصيرها بوصفها أجزاء من شعب الدولة الأم، أو الانفصال عنها بجزء من إقليمها في إطار دولة مستقلة.

مما تقدم هناك عدة شروط توازي تحقيق تقرير المصير منها:

- ١- أن تكون تلك الأقلية أو ذلك العرق تحت الاضطهاد والعنف المستمرين من قبل الحكومة المركزية.
- ٢- لم يحصل ذلك العرق على حقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية في إطار الدولة التي يعيش فيها. بمعنى افتقاده لأي مركز قانوني - سياسي داخل إطار الدولة.
- ٣- ألا يؤدي الانفصال إلى حروب وصراعات داخلية أو إقليمية يهدد السلم والأمن الدوليين.
- ٤- ألا يهدد تقسيم الدولة الأم إلى دويلات صغيرة متناحرة ومتصارعة.
- ٥- ألا يعلن من طرف واحد على أساس أحادي الجانب. بل ينبغي أن يبنى على اتفاق ورضا داخلي.
- ٦- أن تساعد الظروف الإقليمية والدولية على تحقيق ذلك لنيل العنصر الأساس والمتمثل بالاعتراف.

وعلى أساس ذلك، هل تنطبق الشروط أعلاه على مساعي إقليم كردستان العراق ولاسيما الحجج التي يستند عليها؟ أولاً، إن الإقليم ليس في وضع الاحتلال المباشر من قبل قوة أجنبية مستعمرة له ليطالب بتقرير مصيره واستقلاله. ثانياً، لا بد من تبيان أن للإقليم مركزه القانوني والسياسي ضمن إطار الدولة العراقية الواحدة، ويتمتع مواطنوه بجميع حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية، فللإقليم حكمه الذاتي منذ عام ١٩٩٢م، علاوة على ما أعطاه الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م، صلاحيات واسعة وكبيرة، فله برلمانه وحكومته وميزانيته الخاصة به، وله إنشاء أجهزته الأمنية والعسكرية، وإقامة قنصليات، واستقبال مسؤولين أجانب، وإجراء تعاملات خارجية من دون العودة إلى الحكومة المركزية في بغداد. وللإقليم أيضاً علمه ونشيدته الوطني. وهذا ما لا يحتويه أي نظام فدرالي في العالم، كما أنه طرف غير مغيب على مستوى الحكومة الاتحادية، بل يشكل القاعدة السياسية الرئيسة فيها، إذ يصح أن نطلق عليه حامل اللقبان في ضوء التوازنات السياسية العراقية، فضلاً عن ذلك، إن اللغة الكردية تشكل اللغة الثانية للبلاد إلى جانب اللغة العربية كلغة رسمية. أما الحديث عن الاضطهاد، فهذا يتعلق بتاريخ العراق السابق التي تعاقبت عليه أنظمة دكتاتورية، والتي



أراضيها، وبما أن العراق مستمر تحت هذا القرار فإن الانفصال لا يتفق مع نص القرار وروحه، بل أن المحافظة على وحدته وسلامة أراضيها هي من مسؤوليات مجلس الأمن المباشرة، لهذا يعد أي انفصال هو إخلال بذلك القرار الأممي. كما أن الأراضي والمنشآت التي حررتها قوات البشمركة هي تحت هذا القرار، وضمناً تحت الفصل السابع، لتقع المسؤولية على عاتق مجلس الأمن في الحفاظ على هذه الوحدة وديمومتها. زد على ذلك، فإن الفقرة (٢٢) من القرار أعلاه، أوعزت إلى فريق الرصد أن يقدم تقرير عن الخطر الذي يشكله (داعش) على العراق والمنطقة، لذلك يمكن أن يؤخذ الاستفتاء كأحد تداعيات ذلك الخطر بعد الاقتراب من نهاية خطر تنظيم (داعش) هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن انفصال كردستان يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وهذا ما لا يتفق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

وهنا يطرح سؤال رغم ما أثير سابقاً، ما هي التحديات التي ستواجه إقليم كردستان في حال إعلان الانفصال من جانب واحد؟

التحديات الداخلية:

سيواجه إقليم كردستان العديد من التحديات الداخلية التي تجعل هذا الإقليم دولة فاشلة وهشة قبل ولادته، بل سيجعل

يكن ضمن بنوده. غير أن هذا الإقرار لم يستمر إلا ثلاث سنوات، إذ جاءت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م، بين بريطانيا وتركيا، لتلغي الحكم الذاتي لكردستان، والاعتراف بدولة تركيا الموحدة، فضلاً عن إقرار الشكل الحالي للحدود العراقية ولاسيما في المنطقة الشمالية منه، وبما أن هذه المعاهدة أقرت بإشراف عصبة الأمم، وأن الأخيرة ورثتها في التنظيم الدولي الأمم المتحدة، لذا فإن الحدود العراقية مقرة حسب اتفاقيات دولية وبإشراف دولي. وفي سياق مواز، لو افترضنا إن سيفر أقرت حكم ذاتي للكرد عام ١٩٢٠م، وأن العراق الحديث أسس عام ١٩٢١م، وأن بريطانيا المشرفة على هذه المعاهدة وعلى ذلك الإنشاء معاً، فإنها لم تقر ذلك في شمال العراق حسب السياق التاريخي والسياسي والقانوني والإداري، وبذلك يكون العراق خارج نصوص الوعد الجغرافي بإنشاء دولة كردستان.

إضافة إلى ذلك، فإن المحافظة على الحدود الجغرافية العراقية، هي الآن ضمن مسؤولية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بحسب قرار المجلس رقم (٢١٧٠) لعام ٢٠١٤م، الذي اتخذ في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤م، بعد احتلال (داعش) لثلاث محافظات عراقية، إذ استخدم هذا القرار ضمن الفصل السابع، والذي أكد على استقلال جمهورية العراق وسيادتها ووحدتها وسلامة

تخسر سيادتها أو رضوخها لإحدى دول الجوار، ورضوخها يعني زعزعة لاستقرارها، ومن ثم مسرّعاً للصراعات الإقليمية حول من يسيطر. بمعنى رقعة شطرنج جديدة للعبة النفوذ والسيطرة والمصالح الإقليمية والدولية.

وفي ضوء هذه الصراعات الإقليمية، ما هي التحديات الخارجية التي سيواجهها الإقليم؟

التحديات الخارجية:

تعارض القوى الإقليمية والدولية المساعي الانفصالية لكردستان العراق. فالمنتصرون للقومية الكردية يتوزعون في الشرق الأوسط على العراق وتركيا وسوريا وإيران، وحكومات الدول الأربع ترفض تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق. والحكومات العربية ذات القدر من التأثير كالسعودية ومصر ترفضه أيضاً.

ومن بين كل المواقف الدولية حيال توجه إقليم كردستان العراق نحو الانفصال، يستأثر الموقفان؛ التركي والإيراني، باهتمام خاص، من حيث أن الدولتين تريان نفسيهما الأشد تأثراً بما يجري في شمال العراق؛ بسبب وجود أقاليم كردية كبيرة في أراضيها، وفي مناطق متاخمة للمناطق التي يقطنها الأكراد شمال العراق. فضلاً عما يمكن أن يطلقه قيام دولة كردية من نزعات انفصالية في سائر المنطقة، ستقود إلى تغيرات كبيرة في المنظومة الإقليمية، لا يمكن السيطرة عليها. بمعنى أن تركيا وإيران تتفقان أن انفصال كردستان العراق يمثل تهديداً لأمنهما واستقرارهما، باعتبار أنه يمكن أن يحفز أكراد إيران وتركيا على تبني النهج ذاته في المستقبل.

لهذا جاء الموقف التركي متوقعاً في رفضه خطوة الاستفتاء؛ إذ وصفته الخارجية التركية في ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ م، بأنها "خطأ مميت"، وعدها رئيس الوزراء بن علي يلدرم قراراً "غير مسؤول". وقد تصاعدت نبرة الخطاب التركي تدريجياً مع اقتراب موعد الاستفتاء وتنامي الرفض الدولي له، لتتضمن تهديدات مبطنه باستخدام القوة. إذ قامت تركيا وإيران بنشر قواتها العسكرية على الحدود المتاخمة لإحكام المنافذ المؤدية إليها، إضافة إلى إصدار البرلمان التركي قراره في ٢٣ أيلول/ سبتمبر بتعميد التفويض الخاص بنشر قوات تركية في العراق وسورية لمدة عام. بالتوازي مع ذلك أجرت تركيا مناورات مشتركة مع القوات العراقية قرب الحدود المتاخمة للإقليم. مما يوسع حدود الخيارات المتاحة للتعامل مع انعكاسات الاستفتاء على وحدة العراق. كما أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في كلمته أمام البرلمان في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ م، أن

منه "كابوساً لشعبه"، أولى هذه المؤشرات سياسية-أمنية، سيكون النظام السياسي في كردستان استبدادياً رغم مظهره الديمقراطي، فهو امتداد للنظام القائم، فمسعود برزاني وعائلته يعملان على ترسيخ السلطة في شخص واحد وحزب واحد والمتمثل بالحزب الديمقراطي الكردستاني وجماعة مهيمنة واحدة، كما يعتبران أنفسهما مالكي كردستان العراق، وأمثله كثيرة حصرها في تجميد عمل برلمان الإقليم وطرد رئيسه عام ٢٠١٥ م، عندما حاول البرلمان تعديل قانون الرئاسة لإجراء انتخابات رئاسية عادلة. وهنا نتج العلاقة بين شرعية النظام السياسي والشرعية الدولية. وهذا سيقود إلى منافسة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على

الهيمنة والشرعية أيضاً، مما يعمق الانقسامات السياسية والثقافية بين منطقة بهدينان الخاضعة إلى سيطرة بارزاني، وبين المنطقة المعروفة باسم سوران، وعاصمتها الواقعة في السليمانية، فأكراد سوران يؤيدون مبدئياً استقلال إقليم كردستان، لكنهم عملياً لا يريدون أن يتم ذلك بقيادة بارزاني. مما يجعل المجتمع الكردي العراقي منقسماً انقساماً عميقاً، إلى درجة يمكن أن ينحدر معها إلى معارك ضروس سبق أن شهدتها الإقليم من قبل في منتصف تسعينيات القرن الماضي والتي

راح ضحيتها آلاف المواطنين. وهنا فإن الحرب الأهلية ستقوم نتيجة صراع القيادة والهيمنة بين الحزبين في الإقليم، وشاهد ذلك طبيعة هيكلية القوات العسكرية الكردية الآن فهي غير موحدة، ولا تنضوي تحت راية مؤسسة، إذ تنقسم بين الحزبين، فلكل حزب قيادة قوات البيشمركة وقوات أمنية خاصة به.

أما اقتصادياً، يُعتبر الإقليم أضعف على الصعيد الاقتصادي مما كانت عليه منذ سنوات. وبما أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني رهنا المستقبل الاقتصادي للسكان على استغلال الثروات النفطية حصراً، أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام ٢٠١٤ م، إلى تسريع اندلاع أزمة بنوية وأزمة توزيع. كما تشير اكتشافات حديثة إلى أن الإقليم لا يملك احتياطي نفطية كبيرة كما أعلن سابقاً، وبما أن اقتصاد الإقليم يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط فمن غير المحتمل أن يبقى صامداً على المدى الطويل، فهو اقتصاد أحادي الجانب، استهلاكي، تعثره مشاكل هيكلية ترتبط بالفساد وانعدام الشفافية واحتكار الأسواق والتدخل المفرط من قبل زعماء الأحزاب لصالح شركات أو أشخاص نافذين. لهذا يمكن أن يشكل الفساد عاملاً أساسياً مساهماً في فشل الدولة وفوضويتها. أما جغرافياً، فإن كردستان إقليم مغلق، فهي لا تمتلك منفذاً بحرياً، ومحاطة بدول لا تدعمها بالكامل، وهذا يجعلها

لجوء برزاني للاستفتاء

يحول التوازن العسكري

لصالح العراق الفيدرالي

بعد هزيمة داعش وحل

للمناطق المتنازعة

أن قرار الاستفتاء في كردستان قرار خاطئ. لهذا هددت إيران بوقف التعاون الاقتصادي والأمني مع حكومة إقليم كردستان، وبتصعيد العنف ضد جماعات المعارضة الكردية الإيرانية المقيمة داخل كردستان العراق، ووافق ذلك أيضاً، انتشاراً عسكرياً ومناورات على الحدود المتاخمة للإقليم، كخيار عسكري يلوح بالأفق في حالة عدم استجابة الإقليم للضغوط السابقة.

أما على مستوى الموقف الدولي، صرّحت الولايات المتحدة الأميركية بأنها ترغب في أن يحافظ العراق على وحدة أراضيها. فهي ليست مع الانفصال في الوقت الحاضر لاعتقادها أن التصويت لا ينبغي أن يتم قبل هزيمة تنظيم (داعش) بشكل نهائي، لذلك هي مع المفاوضات بين أربيل وبغداد حول شروط علاقتها داخل العراق. لذلك أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة "تشعر بخيبة أمل كبيرة" تجاه حكومة الإقليم، بل ذهبت أبعد من ذلك، بإصدار وزير الخارجية تيلرسون بيان يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر بشأن الاستفتاء أكد فيه "لا تعترف الولايات المتحدة باستفتاء حكومة إقليم كردستان الأحادي الجانب الذي أجري يوم الاثنين. يفتقر التصويت والنتائج إلى الشرعية، ونحن نواصل دعمنا لعراق موحد اتحادي وديمقراطي ومزدهر".

وقد أيدت كل من الأمم المتحدة وبريطانيا، والعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موقف الولايات المتحدة الأميركية التي عارضت بشدة الاستفتاء، وحث الكرد عوضاً عن ذلك على إجراء حوار جدي ومستدام مع الحكومة المركزية. فالمجتمع الدولي ليس مستعداً لفتح باب تغيير الخرائط في الوقت الحالي، فمثل هذا التغيير سيكون له تأثير الدومينو في دول الجوار القريب والبعيد، ووضع خطير لتوليد الحروب والفوضى ومن ثم الهجرة غير المسيطرة عليها كما حدث سابقاً. كما أن إقامة دولة كردية ستغير من دوافع الاصطفافات الدولية والإقليمية في المنطقة، مما يكون زيادة لعدم الاستقرار فيها وتعقد المشهد الجيوبوليتيكي.

من خلال ما تقدم، فإن الحجج التي ارتكز عليها الإقليم كمسببات ومبررات للاستفتاء، تثن تحت المنطق غير الواقعي لها، فلإقليم كيانه الخاص ضمن حدود الدولة العراقية، ويتمتع مواطنوه بجميع حقوقهم السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية، لكن يبقى الاستفتاء يمثل ورقة مساومة وابتزاز لمسعود برزاني حول مكاسب مستقبلية يسعى لها أمام الحكومة المركزية هذا من جهة، ومن جهة أخرى هروياً إلى الأمام ومخرجاً للعديد من الأزمات الداخلية في الإقليم، أهمها الأموال والنفط والسلطة التي تركزت بيده.

استفتاء إقليم كردستان العراق لا معنى له بأي حال، واعتبر أنه خطأ يجب التراجع عنه. وأضاف أنه "لا يسعنا أن نغمض أعيننا لحفر بئر فتنة مقابل حدودنا يشكل تهديداً دائماً للشعبين العراقي والتركى معاً"، وشدد على أن كركوك مدينة تركمانية رغم توصيف المجتمع الدولي لها بأنها منطقة متنازع عليها. وفي زيارته إلى إيران يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر أكد أردوغان، أن استفتاء كردستان غير مشروع وأن بلاده لن تعترف به. وأضاف أن أنقرة ستتخذ خطوات أقوى ردّاً على استفتاء أكراد العراق، وذلك بعد أن اتخذت بالفعل بعض الإجراءات بالتنسيق مع الحكومة العراقية المركزية وإيران، مشيراً إلى أن الاستفتاء يفتقر إلى الشرعية ولم تعترف به سوى إسرائيل.

فضلاً عن ذلك فإن تركيا ذات أهمية اقتصادية كبرى لإقليم كردستان العراق، بعد أن اتجه الأخير خلال السنوات الماضية إلى الارتباط بتركيا اقتصادياً وتجارياً، لاسيما بعد تصدير النفط عبر الأراضي التركية، وتشير التقديرات إلى أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والإقليم بلغ قرابة خمسة مليارات دولار، وأن حجم الاستثمارات التركية في الإقليم تجاوزت أربعين مليار دولار. زيادة على أن نفط إقليم كردستان العراق إلى العالم يمر عبر الأراضي التركية. لهذا فإن خسارة تركيا ستغير قواعد اللعبة بالنسبة للإقليم، إذ سيوقف كافة إيرادات الحكومة من النفط والجمارك، مما يترك الإقليم "مفلساً ومعزولاً عن العالم". كذلك جاء الموقف الإيراني حازماً أيضاً في معارضة الاستفتاء، بل إن استفتاء الإقليم كان أحد العوامل الرئيسية في التقارب السياسي والعسكري بين تركيا وإيران خلال الأشهر الماضية. ويعود موقف إيران إلى مجموعة عوامل داخلية وخارجية. فالمسألة الكردية في إيران، وإن كانت تداعياتها أقل وطأة من مثيلاتها في تركيا والعراق، تمثل مصدر قلق دائم لدولة متعددة الإثنيات والقوميات، مثل إيران خاصة. ويفاقم من هذه المخاوف عودة مقاتلي "الحزب الديمقراطي الكردستاني" المعروف بـ "حدكا" إلى نشاطهم العسكري في إيران، إثر توقف دام زهاء ١٥ عشر عاماً من جهة، وتصاعد هجمات مقاتلي حزب "الحياة الكردستاني"، جناح حزب العمال الكردستاني في إيران، في المناطق الحدودية، من جهة ثانية. وتخشى طهران أن ينعكس انفصال إقليم كردستان سلباً على دورها الإقليمي بعد أن ضمنت موقعاً متقدماً في العراق وسورية خلال السنوات الماضية، وترى أن الخطوة الكردية تتناغم مع التوجه الإسرائيلي الرامي إلى تقليص نفوذها عبر تقطيع جغرافي لأوصال الدول التي تنشط ضمنها. مما يثير هواجس جدية في إيران، عن إمكان تنامي النشاط الإسرائيلي في مناطق قريبة إليها جغرافياً. لهذا صرح الرئيس الإيراني حسن روحاني في لقاءه مع الرئيس التركي،

العراق في المرتبة الثانية كأسوأ دولة للنساء في العالم المرأة العراقية من النضال إلى الاضطهاد.. وتحديات المستقبل

المرأة العراقية التي تحمل في داخلها مفهوماً أخلاقياً إسلامية وقبيلية مفعمة بالقيم والشرف عاشت معها مراحل مختلفة في تاريخ بغداد القديم والمعاصر، وحقت مكانة مرموقة استطاعت الوصول إليها بعد عناء طويل وكفاح ضد الظلم، وتمكنت من الارتقاء بواقعها على مر العصور نحو التقدم، وخاضت أشواطاً مختلفة من الصراعات والمتناقضات ولعبت دوراً محورياً في الكثير من الحضارات على مر العصور، وكانت ذات استقلالية واحترام وتمتلك سيطرة وتميز، لذلك ظهرت عبادة الأم في وادي الرافدين واحتلت المرأة في العصر السومري مكانة خاصة، بينما في الحضارة البابلية عانت من الظلم والاضطهاد، وتردى حالها أكثر في المجتمع الآشوري فكانوا يعتبرونها ملكاً للرجل يتصرف بها كما يشاء ويطلقها ويحرمها حقوقها وممتلكاتها، ورغم ذلك تمكنت الملكة الآشورية "سميراميس" من الوصول إلى الحكم حيث حكمت إلى جانب زوجها ٤٢ عاماً وانفردت بالحكم بعد وفاة زوجها ٥ أعوام، وفي العصر الإسلامي لعبت المرأة العراقية أدواراً مختلفة على جميع الأصعدة الحياتية وشاركت الرجل في بناء المجتمع العراقي ومع تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي، وقفت جنباً إلى جنب مع الرجل وشاركت في بناء الدولة الناشئة آنذاك، وكانت رائدة في نهضتها الفكرية وعطائها للمجتمع في جميع الميادين الثقافية والسياسية والاجتماعية والفكرية.

شاهيناز العقباوي

النضال السياسي للمرأة العراقية

ومع مطلع الأربعينيات الميلادية من القرن العشرين، خاضت المرأة العراقية معركة النضال والتحرر والعمل مع المنظمات السياسية المناضلة، فقامت بتأسيس "اللجنة النسائية لمكافحة الفاشية والنازية"، التي ضمت في صفوفها النساء الرائدات العراقيات الواعيات المناضلات من الطبقات المثقفة، وتم استبدال اسم اللجنة بالجمعية ثم "الرابطة النسائية العراقية" التي أصدرت عام ١٩٤٧ م، مجلة (تحرير المرأة) إلا أنها أغلقت بعد صدور عددتين فقط، ولعبت المرأة العراقية دوراً متميزاً في وثبة كانون الثاني / يناير سنة ١٩٤٨م، لإسقاط "معاهدة بور تسموث" التي أبرمت بين المملكة العراقية والمملكة المتحدة، وتقدمت العراقية عدوية الفلكي التظاهرات حاملة علم العراق مما ترتب عليه تعرض الكثير من النساء العراقيات آنذاك إلى الاعتقال والسجن والاضطهاد. كما لعبت المرأة العراقية دوراً محورياً في انتفاضة أكتوبر عام ١٩٥٢م. ولم يتوقف بروز المرأة العراقية عند المجال السياسي بل تجاوزته إلى أعلى مراتب القضاء والجيش والطب والهندسة. أما في مجال الطب فكانت أول طبيبة عراقية عينتها

وزارة الصحة، أرمنية الأصل، هي الدكتورة أناستيان، وهي أول فتاة عراقية دخلت مدرسة الطب في بغداد وتخرجت منها سنة ١٩٣٩م، وفي بدايات مجال الصحافة النسائية العراقية برزت الصحفية بولينا حسون كرائدة الصحافة النسائية العراقية وترأست تحرير أول مجلة نسائية "ليلي" عام ١٩٢٣م، وكانت حسون من أول الأصوات والأقلام النسائية التي طالبت بمنح المرأة حقوقها السياسية، وكانت الشاعرة نازك الملائكة من أهم الشاعرات في بغداد، والعالم العربي.

النهضة النسوية العراقية

ولعبت المرأة دوراً اجتماعياً هاماً في النهضة النسوية العراقية، حيث شاركت النساء العراقيات في مختلف الجمعيات الخيرية والإنسانية والهلل الأحمر وفي اتحاد النساء العراقي، وساهمت في الكثير من المؤتمرات النسوية والإنسانية داخل وخارج العراق وفي عام ١٦٥٢م، تأسست أول منظمة ديمقراطية جماهيرية باسم (رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية)، وفي عام ١٩٥٨م، عينت الدكتورة نزيهة الدليمي أول وزيرة عراقية بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م، وكانت زكية إسماعيل أول

النساء الأكثر تضرراً من غزو الكويت ووعد بوش للعراقيات أكذوبة وفي ظل داعش المرأة ضحية الاغتصاب والسجن والتعذيب

على أن الأسرة هي أساس المجتمع وجاء في نصها ((الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية)) وركز في المادة العاشرة على حقوق المرأة في توفير فرص عمل لها مساواة بالرجل ((تضمن الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين وأن من حق المرأة والرجل على الدولة توفير فرص العمل على أساس الكفاءة لكل الجنسين)).

غزو الكويت

وبعد غزو الرئيس العراقي صدام حسين لدولة الكويت عام ١٩٩٠م، بدأ وضع المرأة يتأثر بالفعل حينما فرض المجتمع الدولي عقوبات على العراق، وانعكس الوضع السياسي السائد على المجتمع العراقي بشكل عام، وعلى المرأة على وجه الخصوص، حيث تحملت خلال فترة التسعينات ظروف الصراع القاسية وتراجع دورها كثيراً، فمنذ الحصار الدولي الذي فرض على البلاد، و أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل غير مسبوق وما نتج عنه من تضائل في الناتج المحلي وانخفاض معدل دخل الفرد واعتماد نحو ٦٥ ٪ من السكان على إعانات الغذائية، فقدت المرأة العراقية الكثير من المكتسبات التي ظلت لعقود طوال تناضل للحصول عليها وتحملت ويلات الصراع وما نتج عنه من مآسي طالت جميع طوائف الشعب، أما بعد الاحتلال الأمريكي لبغداد والذي علقت نسبة لا بأس بها من النساء العراقيات الآمال عليه، إثر نهاية عهد الرئيس صدام حسين في أن تكون من أكبر المستفيدين وذلك نتيجة فعلية لإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد عام من الغزو، أمام حشد من الناس في العاصمة واشنطن أن "كل النساء في العراق أفضل حالا، لأن غرف صدام حسين للاغتصاب والتعذيب أغلقت إلى الأبد".

المرأة العراقية والاحتلال

لكن للأسف لم يتحقق أي من هذه التوقعات والآمال، بل أصبحت أكبر الخاسرين بعد أن نالت الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية من كل البلاد، وباتت الميليشيات الطائفية اليد الطولى في العراق، وبرزت التنظيمات الإرهابية في مناطق متفرقة من بلاد الرافدين، ناهيك عن معاناتها النفسية والاقتصادية الناتجة عن فقدان الزوج والابن والأخ الذين قتلوا خلال فترة الاحتلال أمامها، وظلت سنوات طوال تعاني من الاعتداء عليها والسجن والتعذيب، ولم تكن "داعش" التي ظهرت نتيجة طبيعية للاحتلال، إلا مشروعا يرمي إلى العودة بالمجتمع العراقي وبالمرأة قرونا إلى الوراء لاسيما بعد صعود تيارات الإسلام السياسي بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما تلاه من اضطرابات أدت إلى ظهور تيارات متطرفة، أعادت المرأة إلى الوراء

قاضية عراقية، وبعدها أصبحت أول رئيسة اتحاد نساء كردستان العراق سنة ١٩٧٥م، وتاريخ المرأة العراقية لا ينسى دور الرياضيات السيدات سلمى الجبوري وإيمان صبيح وإيمان الرفيعي وباسمة بهنام وكذلك العداء العراقية إيمان عبد الأمير، وكذلك لا ننسى دور كل من زكية العبايجي وسائلة الخفاف وفائزة النجار وسهيل كامل الشبيب ونهى النجار في تأسيس نادي الفتاة العراقي في الخمسينيات حيث كان للهيئة الإدارية للنادي واللاعبات دور كبير في دعم الحركة الرياضية النسوية وتطورها.. وبعد حرب ١٩٦٧م، لعبت نساء العراق دوراً مادياً ومعنوياً هاماً عندما قامت بجمع التبرعات وإيصالها إلى المخيمات في الأردن وسوريا.

وتطول قائمة النساء العراقيات اللاتي ساهمن مساهمة فعالة في بناء العراق الحديث ورفعن لواء الحقوق والحريات، وبرهن على قدراتهن وكفاءتهن في مجالات عدة حقن فيها النجاح والتميز، ورغم أن المرأة العراقية لم تصل إلى مستويات عالية في طريق سعيها لكسب مزيد من الحقوق وتحقيق الذات مقارنة بما حققته المرأة على مستوى العالم إلا أنها كانت تسير في الطريق الصحيح، وإن كان في الحقيقة تقدمها بطيئاً، إلا أنه كان بخطوات ثابتة، ومنذ بدايات القرن الماضي خاضت المرأة العراقية نضالاً طويلاً للحصول على أبسط الحقوق الإنسانية التي تكفل لها العيش بكرامة، وتؤمن لها الطريق للوصول إلى تحقيق المساواة مع الرجل في مختلف الأصعدة في ظل مجتمع يؤمن بأن الرجل له كل الحقوق وهو المسؤول عن المرأة، على الرغم من وصولها إلى مواقع قيادية بالدولة العراقية على مختلف العهود والحكومات لكن ظلت تعاني لسنوات طوال ومازالت من سيطرة فكرة أنها تقع في مرتبة تالية للرجل داخل الكثير من طوائف المجتمع العراقي..

معركة الحقوق والحريات

وخلال العقود الماضية وتحديداً قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م، تمكنت العراقيات من تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بكسب معركة الحقوق والحريات التي ظلت لسنوات طوال تصارع من أجلها، حيث دخلت المدارس والمعاهد والجامعات وحقت نجاحات في التعليم واستطاعت العديد منهن إلى الحصول على شهادات علمية محلية ودولية، كما انخرطت في العمل المدني المجتمعي وشكلت جمعيات نسائية ضمت في صفوفها النساء بمختلف اتجاهاتهن السياسية والقومية والدينية والاجتماعية وشاركت بفاعلية في كافة التحركات السياسية التي خاضها الشعب العراقي. وكان دستور بلاد الرافدين قبل الاحتلال قد أنصف المرأة العراقية حيث ذكر في المادة الثامنة منه

جوهرية للصراع الدائر في العراق، فإن الأسرة تظل المتسبب الأول في العنف ضد النساء في العراق، وأشار التقرير إلى أنه وبحسب دراسة أجرتها "مؤسسة تومسون" في عام ٢٠١٣م، تناولت حقوق المرأة في ٢٢ دولة عربية، احتل العراق المرتبة الأخيرة باعتباره أسوأ دولة بالنسبة للنساء ضمن فئة (النساء في المجتمع) وثاني أسوأ دولة بالنسبة إلى النساء بشكل عام.

وتعاني النساء في العراق من التهميش والأمية والبطالة، إذ أصبحت نسبة الأميات أكثر من ٥٠ ٪، بعد أن كانت نسبة المتعلّقات ٩٠ ٪ خلال خمسينات القرن الماضي، فيما لا تتجاوز مشاركة العراقيات في سوق العمل ١٤,٥ ٪ حالياً في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد النساء بلا معيل بسبب ترميل الكثيرات والتي تجاوزت أعدادهن المليون نتيجة للحروب من جهة والصراعات الطائفية والتفجيرات العشوائية، وأيضاً لتفاقم عمليات الطلاق بشكل لم يشهده العراق على مدى تاريخه، حيث كشفت الإحصاءات الصادرة عن السلطة القضائية الاتحادية في العراق أن حوالي ٥٣ الف حالة طلاق مقابل ١٩٦ الف حالة زواج سجلت خلال العام الماضي، وللأسف لا تمنح الحكومة العراقية إلا نسبة قليلة من النساء اللاتي فقدن عائلتهن سوى على معونات مالية بسيطة من الحكومة، فيما يعيش أغلبهن في دائرة الفقر المغلفة، هذا فضلاً عن تعرض حياتهن للخطر.

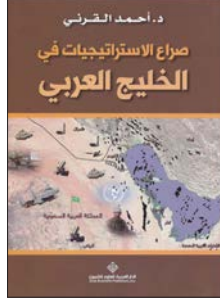
المرأة العراقية التي قدمت الكثير من التضحيات وسطرت على أعظم البطولات خلال تاريخ بلاد الرافدين الطويل، تعيش حالياً حالة من عدم الاستقرار على خلفية ما يتعرض له العراق وما يواجهه من مخاوف وتحديات تهدد أمن البلاد واستقرارها خاصة ما يلوح به من تهديدات بالتقسيم وحرب أهلية، ومخاوف من استمرار سيطرة داعش ومن يدعمها على مقاليد الأمور في البلاد، لذا نراها أكبر الخاسرين على الساحة، حقيقة أن هناك خطوات ولو حسيية من الدولة لإثبات عكس ما يشاع حول السعي الجاد لإقصائها، وعودتها إلى الصفوف الخلفية لكن الوضع العام في بغداد يحتاج من السلطات العراقية العمل على وضع رؤية إصلاحية وطنية شاملة في إطار خطط الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، التي تتبناها البلاد ويتم الإعلان عنها من وقت لآخر، ومن الضروري أن تتضمن الخطط المستقبلية الاستفادة من طاقات وخبرات ومهارات وإمكانيات وثقافة المرأة العراقية مع العمل على دفعها ومشاركتها في عملية صنع القرار في البلاد لاسيما أنها لم تعد نصف المجتمع بل هي العراق حيث أصبحت تشكل ٦٥ ٪ من مجموع التركيبة السكانية في البلاد، لذا فكل خطط التهميش والتجاهل لن تعود على مستقبل العراق إلا بمؤثرات سلبية، البلاد في غنى عنها.

وسلبت حقوقها، وذلك تأكيداً للمتلازمة الطبيعية أنه كلما ارتفع مستوى الطائفية والاستبداد في المجتمع تدهورت وضعية المرأة ومشاركتها .

تهميش الحقوق

هذه النكسة قامت أساساً على تهميش حقوق ومكتسبات المرأة وإقصائها عن المساهمة في الحياة السياسية، وبعد عقود من النضال نحو اكتساب الحقوق، باتت المرأة العراقية اليوم تعاني الكثير من أنواع التمييز وانعدام الحماية القانونية والاجتماعية والحرمان من فرص العمل والتعرض للاستغلال والعنف والخطف والقتل ورغم أن العراق يمتلك حزمة من التشريعات والوسائل والمؤسسات الوطنية المهتمة بالمرأة كوزارة الدولة لشؤون المرأة ودائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة وقسم المرأة الموجود في كل وزارات الدولة ومؤسساتها وقسم الرصد في وزارة حقوق الإنسان ولجنة المرأة والأسرة في مجلس النواب العراقي ولجان المرأة في كل مجالس المحافظات، إلا أن التوجه السياسي العام والعقائدي والعشائري، فضلاً عن التراجع الاجتماعي الذي ساد في البلاد بعد سنوات طوال من الاحتلال والذي ترتب عليه سيادة فكرة أحادية في المجتمع تقوم على تهميش المرأة والعمل على إعادتها خطوات كثيرة للخلف ظلت عقود تناضل لتصل إليها.

واستمراراً لتردي أوضاع المرأة العراقية كشفت منظمة "هيومان رايتس ووتش" في تقرير لها أن حقوق الإنسان في العراق ما تزال مزرية، خاصة بالنسبة للمعتقلين والصحفيين والناشطين والنسوة والفتيات. وبيّنت أن العديد من النسوة العراقيات اللواتي ترمين نتيجة الحرب والعنف الطائفي يجري استهدافهن واستغلالهن جنسياً وإجبارهن على ممارسة البغاء. وبيّنت بعثة الأمم المتحدة في العراق أن نحو ١,٢ مليون امرأة عراقية تعرضن للتشرد من منازلهن بسبب الخوف من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات بالقتل اللاتي تعرضن له وضع مأساوي وكشف مركز "سيسفاير" العالمي لحقوق المدنيين الوضع المأساوي للمرأة العراقية، وتعرضها لكافة أشكال الاضطهاد والتجاوزات التي تهدم إنسانيتها وأدميتها وأيضاً تلغي حقها في الحياة، جاء ذلك، ضمن تقرير (نساء العراق المفقودات: العنف الأسري في فترات النزاع المسلح) والذي أكد في مقدمته، أنه على خلفية النزاع المسلح والعنف الطائفي اللذين باتا يشكلان سمة تعانيها الدولة العراقية على مدى العقود الأخيرة، يظل شكلاً آخرًا من أشكال العنف خفياً إلى حد كبير، فضمن حدود النطاق الأسري، دفعت نساء العراق ثمنًا باهظاً لانهاية سيادة القانون والسلم العام في المجتمع ككل، حيث أن العنف والافتقار إلى الأمن والأمان قد طالا أيضاً، المنازل التي يعاني ساكنوها بالفعل من صعوبات اقتصادية جمة، مما أدى إلى تصاعد وتيرة العنف ضد النساء. وبينما مثل الاهتمام العالمي المتزايد بالعنف القائم على أساس الجنس سمة



قراءة في كتاب:

صراع الاستراتيجيات في الخليج العربي

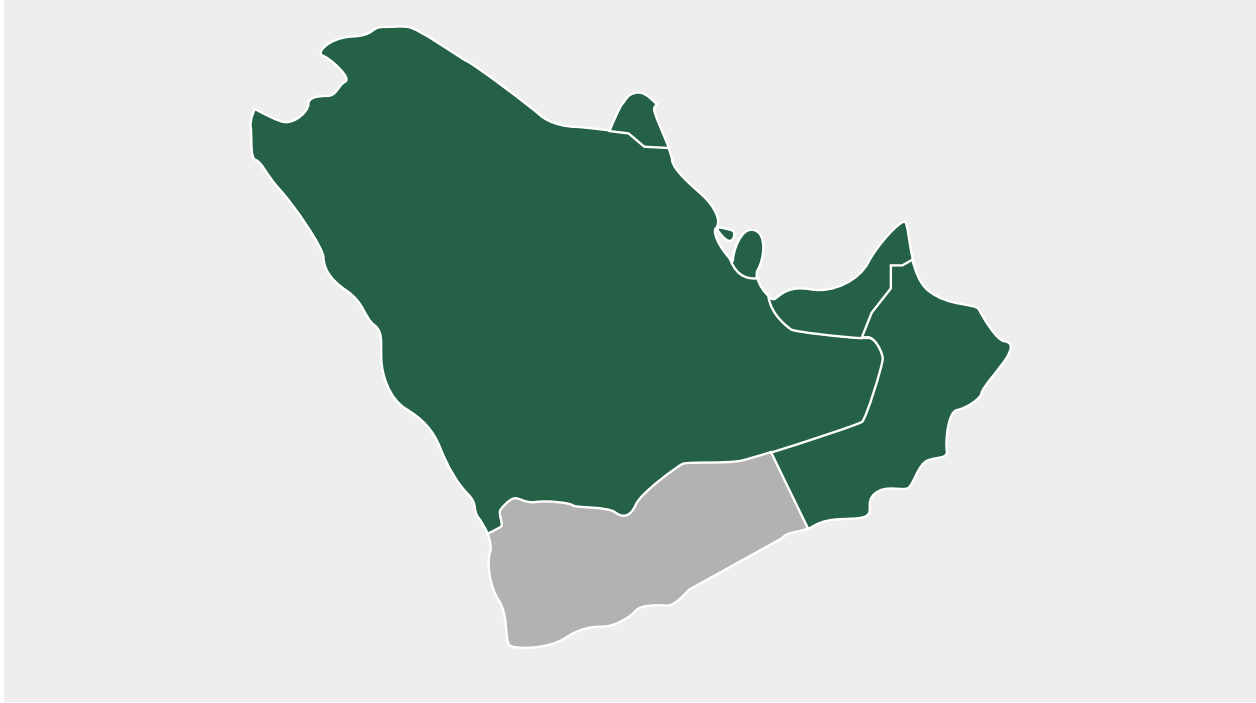
صدر مؤخراً وفي منتصف العام الحالي ٢٠١٧م، كتاب (صراع الاستراتيجيات في الخليج العربي) للمؤلف الدكتور أحمد ضيف الله القرني، عن الدار العربية للعلوم ناشرون، وجاء في ٥٦٨ صفحة، ركز الكاتب على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج، وكونه محط نظر وصراع العالم خاصة القوى الكبرى، وركز على أزمة غزو الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠م، ثم تحريرها والموقف الدولي ودلالاته.



قراءة وعرض: جمال أمين همام

القوات المسلحة السعودية كافية لوقف الهجوم العراقي؟
وجاء الجزء الثاني في الكتاب تحت عنوان: نشر القوات وتنظيم التحالف على مسرح العمليات الكويتي - العراقي. وتناول هذا الجزء نشر القوات الأمريكية، وجاء في إطار هذا الجزء عناوين: تمركز بقية قوات التحالف، والتنظيم القيادي للتحالف، والخطط العسكرية للتحالف، والإمداد اللوجستي للحلفاء، والاستخبارات والنظم الفضائية، وطائرات الاستطلاع الاستراتيجي والتكتيكي، ونظم المراقبة في ساحة المعركة.
وتناول الجزء الثالث من الكتاب، الحملة الجوية، وانطوى هذا الجزء على، المرحلة الأولى: القصف الاستراتيجي، وشمل تهديد المسار الجوي للموجات الهجومية الأولى، الهجوم على منظومة القيادة والسيطرة والاتصالات، حملة الطاقة، مهاجمة منشآت الدمار الشامل.
ثم المرحلة الثانية: العمليات ضد القوات الجوية والدفاع الجوي العراقي، وشملت: الهجوم على الرادارات والطائرات، تحييد الدفاعات الجوية على أرض المعركة.
المرحلة الثالثة: عمليات الحظر الجوي لميدان المعركة والإسناد الجوي المباشر للقوات البرية: الحظر الجوي لميدان المعركة، العمليات الجوية لإسناد الهجوم البري.

وتناول الدكتور أحمد القرني في فصول هذا الكتاب، الاجتياح العراقي للكويت: أسباب الحرب، وتناول هذا الفصل: محددات السياسة الأمريكية في اجتياح الكويت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (١٩٤٥ - ١٩٧٣م): خارطة القومية العربية، ثم السياسة الأمريكية في الخليج (١٩٧٤ - ١٩٩٠م).
ثم تناول محددات السياسة العراقية في اجتياح الكويت، (أصل النزاعات الحدودية بين العراق والكويت - النزاعات الحدودية)، وتناول العوامل السياسية والاقتصادية المتعلقة بالحرب الإيرانية - العراقية: منذ وقف إطلاق النار مع إيران وحتى اجتياح الكويت (العوامل السياسية - العوامل الاقتصادية والمالية).
وتطرق إلى مسرح العمليات بين الكويت والعراق والاجتياح العراقي للكويت، (مسرح العمليات الكويتية العراقية - سير عمليات الاجتياح العراقي للكويت). وتناول الجيش العراقي تحت عناوين: قيادة القوات العراقية ومبدأ الانتشار، القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات، البري العراقي والحرس الجمهوري، القوات الجوية العراقية، القوات البحرية العراقية، وأسلحة صدام الخاصة.
واستعرض القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون (السعودية، قدرات دول المجلس والسيطرة السعودية، هل كانت



قوى كبرى تسعى لاحتواء الخليج والتحكم في اقتصاداته لإنعاش اقتصاداتها المتراجعة وتمويل مغامراتها وحروبها الزائفة

زالت اليوم قوى كبرى ونافذة ستسعى دائماً لاحتواء الخليج والتغلغل فيه والتحكم في اقتصاداته وأسواقه وميزانياته بغية إنعاش اقتصاداتها المتراجعة وتمويل مغامراتها ومشاريعها الذاتية وحروبها الزائفة! لدرجة أن البعض ذكر بأنه ما من بحر داخلي في العالم قد أثار أطماع الدول والامبراطوريات بمثل ما أثاره الخليج العربي.

وعرض الدكتور القرني في توطئة هذا الكتاب للاستراتيجيات التاريخية الدولية للاهتمام بمنطقة الخليج وأطماع هذه الدول منذ عام ١١٠٠، واستعرض الاهتمام الولي بمنطقة الخليج منذ الاحتلال البرتغالي في القرن السادس عشر، ثم الانجليز عام ١٦٢٢م، والسيطرة الهولندية في منتصف القرن السابع عشر في ظل تنافسهم مع الانجليز ثم حسم الأمر لصالح الانجليز، ويرى المؤلف أنه من المهم القول أن الصراع من أجل الهيمنة على منطقة الخليج كان أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ثم واصل سرده التاريخي ودور القوى الكبرى في كل حقبة تاريخية للاهتمام الدولي والصراع حول منطقة الخليج الأمر الذي أوجد المسوغات والذرائع لإشغال

الجزء الرابع: التصدي لصواريخ سكود والعمليات البحرية والهجوم البري: وشمل اعتراض صواريخ سكود، أداء صواريخ سكود في القتال، العمليات الجوية ضد القدرات البالسيتية العراقية، صواريخ باتريوت في مواجهة مع صواريخ سكود. ثم العمليات البحرية: تجمع القوات البحرية، الحصار، حملة إزالة الألغام والسيطرة على البحار. العمليات الساحلية: صواريخ توماهوك البحر الأحمر، الخداع بالهجوم المائي. بدء الهجوم البري: استعدادات الحلفاء للهجوم البري، الزحف: الهجوم البري للتحالف، يوم الثلاثاء ٢٦ فبراير، اليوم الثالث من الزحف واللوحة ٥٤، يوم الأربعاء ٢٧ فبراير، اليوم الرابع من الزحف: مصير الحرس الجمهوري، يوم الخميس ٢٨ فبراير ١٩٩١م، اليوم الخامس من الزحف: الساعات الأخيرة. ثم جاءت الخلاصة: التقييم العام والدروس المستفادة من حرب تحرير الكويت.

ويرى المؤلف أن أهمية منطقة الخليج جعلتها سر الصراع حولها منذ فجر التاريخ وجعلها هدفاً سعت إليه قوى تاريخية إما لاستعمارها أو لاستثمارها، ويرى أنه لا

تحرير الكويت حالة عملية للصراع بين استراتيجيات المصالح في الخليج "الذهبي" وحالة مثالية لتضامن خليجي وإرادة دولية لإعادة دولة الكويت

إذا فحرب تحرير الكويت (١٩٩٠. ١٩٩١م) كانت تجسيداً حياً، وحالة عملية لصراع بين استراتيجيات المصالح في الخليج "الذهبي" ولكنها في المقابل كانت حالة مثالية لتضامن خليجي وإرادة دولية لتكوين تحالف عسكري تحت مظلة أممية لإعادة دولة الكويت إلى سلطتها الشرعية في الحقيقة. لم تكن هذه الحرب أزمة عابرة: فهي أول حرب في التاريخ الحديث ظهرت فيها ثورة قوية في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية والتكنولوجية، وهي حرب لم تنته بعد لأن تحولاتها السياسية والأمنية والاجتماعية لا زالت قائمة، والأخطر من ذلك كله أنها أحدثت خلافاً في معادلة توازن القوى، باختفاء قوة وظهور أخرى تحمل نزعة الهيمنة ذاتها، مدفوعة إما بتصدير آلامها، أو نفي خيبتها، أو شرها ليرزق لم يكتبه الله لها .. ولهذا فالخليج مركز ثقل دولي، وبالتالي فقدره أن يستمر مسرحاً للصراعات والاستقطابات.

المؤلف في سطور:

العميد الركن الدكتور(م) / أحمد ضيف الله القرني:

- مؤلف وباحث في الشؤون الاستراتيجية والأمنية.
- مستشار سابق بمكتب سمو وزير الدفاع، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز.
- مدير مركز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية برئاسة هيئة الأركان.
- معلم بكلية القيادة والأركان.
- تقلد العديد من المناصب القيادية والإدارية .
- دكتوراه في التاريخ والفلسفة السياسية بدرجة مشرف جداً من المدرسة التطبيقية للدراسات العليا/ السوربون، فرنسا .
- ماجستير و بكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة السوربون / فرنسا .
- ماجستير العلوم العسكرية.
- بكالوريوس العلوم الاستراتيجية والفن العسكري من كلية سانسير العسكرية الخاصة، بفرنسا .
- كاتب في العديد من مراكز الدراسات .
- مدرب دولي في القيادة الاستراتيجية .تحت عنوان " نحو تفكير استراتيجي جديد لمستقبل أمن".

المنطقة وأصبح أمن الخليج مربوطاً بأمن القوى الخارجية التي ترى أن المحافظة على مصالحها في الخليج العربي هو امتداد مباشر لأمنها القومي في تجلياته الداخلية والخارجية.

ويقول الدكتور أحمد القرني في نهاية التوطئة لهذا الكتاب " فمن الذكاء أن يُعمل الخليجيون عقولهم في المستقبل لإدراك واستشراف ما يكتنفه من مخاطر ضدهم فيحتووها من خلال صياغة استراتيجيات استباقية وقائية، وبناء القوة والقدرة الملائمتين، وكذلك ما يتضمنه المستقبل من فرص فيتعرفوا عليها راسمين لذلك الاستراتيجيات الاستثمارية لزيادة رفاهية دولهم ونموها وديمومتها".

وفي المقدمة التي قدمها لمضمون كتابه، بعد التوطئة، يقول الدكتور أحمد القرني " لم يكن صدام حسين موفقاً في قراءته للنظام العالمي قيد التشكل ، وربما كان صدام حسين يحدث نفسه بأن هذه المنطقة من العالم سبق أن تكررت فيها وباستمرار انتهاك المبادئ العامة للقانون الدولي، وبالتالي فلن تكون ردة الفعل ضده سوى لحظة سخط عابرة، ولم يحسب حساب العجز السوفيتي عن لعب دور مناهض للولايات المتحدة الأمريكية ولم يتوقع تحرك الأمم المتحدة ضد الاعتداء وضم الكويت كعضو مهم فيها من حيث قوتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي وأهميتها الإقليمية وارتباطاتها التاريخية.

وهذا الكتاب هو في الأصل رسالة دكتوراه للباحث وتعد الأولى من نوعها وجاءت تحت عنوان (الأبعاد العسكرية والاستراتيجية في حرب تحرير الكويت" ١٩٩٠ - ١٩٩١م" وكان الباحث أول عربي يحصل على الدكتوراه في تخصص "الدراسات العليا الاستراتيجية التطبيقية" من جامعة فرنسية، هدفت إلى تحليل الحرب ككل في وجهة النظر الاستراتيجية والعسكرية (العملياتية، التكتيكية، التقنية) والخروج منها بدروس مستفادة في كل المجالات ذات الصلة بالعمل العسكري. وعلى الغلاف الأخير للكتاب نكتطف من كلمة للمؤلف " عندما غزا الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠م، لم يكن موفقاً في فهم الإدراك الأمريكي لأمن الخليج، ولا في قراءة النظام العالمي قيد التشكل، وهو ما دفع به ليتخذ أسوأ قرار في حياته الرئاسية من حيث حجم التبعات، ليس عليه شخصياً وعلى نظامه، وإنما على العراق والعالم العربي.

العراق .. نموذج الأزمات العربية



جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

أرض كردستان موثق بأدلة دامغة، حيث لها مصالح كبرى وأهداف استراتيجية في الإقليم الكردي، فإسرائيل تريد إقامة دولة عرقية كردية لتصبح مبرراً لقيام دويلات عرقية أو دينية أخرى لتكون ليس وحدها الدولة الدينية في المنطقة، كما تريد إضعاف العراق حتى لا يأتي إليها التهديد من الشرق، وأيضاً تريد أن تكون موجودة على حدود إيران وتركيا والعراق، وبذلك تصبح اللاعب الأقوى في الشرق الأوسط.

تركيا من جانبها، تريد إشغال الأكراد بحروب مع بغداد حتى تحاصر النزعة الانفصالية الكردية على أراضيها، كما أنها المستفيد الأول اقتصادياً من كردستان باعتبارها منفذ الأكراد ويوابعهم إلى العالم وبذلك تجني أرباحاً طائلة من حالة تأرجح العلاقات الكردية مع بغداد.

أما الجماعات الإرهابية في العراق، فهي صناعة، وتجارة، وأدوات لاستمرار الصراع، ومبرر للتواجد الخارجي، فحتى الآن غير معروف من هي (داعش)، وهل هي تنظيم إسلامي صرف، أم صناعة أجهزة استخبارات، كما لا يعرف أحد بدقة مصادر تمويلها وتسليحها، وطبيعة وأهداف عناصرها، وهل المقصود إضعاف وسط العراق أكثر مما هو عليه من ضعف وإبادة المكون السني في حرب دائمة، أم إيجاد المبرر لوجود الحشد الشعبي وإيران وأمريكا وإسرائيل في هذا الصراع الذي لم يحقق سوى إضعاف العراق وجيشه واقتصاده ١٩.

الوضع في العراق أخطر مما يبدو على السطح، فهو بركان يصدر حممه إلى كافة أرجاء الوطن العربي؛ ولن يترك في معقله إلا ضياع دولة عربية كانت قوية وحائط صد، وسوف يظل الأمر هكذا ما دام العراق ومعه العرب والعالم يركز على ظواهر الأمور ويبحث عن حلول ترقيعية لإخماد أسنة الحرائق دون إطفاء جذوتها المستعرة تحت الرماد، سرعان ما تشتعل لتأكل الأخضر واليابس.

أما عن الحلول، فهناك حلول عاجلة تستطيع أن تقدمها حكومة بغداد، وأخرى بعيدة المدى تتطلب موقفاً عربياً ودولياً جماعياً، أما الحلول السريعة فتتمثل أن تتبنى حكومة بغداد سياسات واضحة حيال تحقيق مصالح وطنية جامعة بالتخلي عن الطائفية كنمط للحكم وللحياة السياسية والإدارية، وإلغاء مظاهر التسليح خارج الجيش وأجهزة الأمن، وتطبيق معايير الدولة المدنية لا العرقية المذهبية، وأن تمنح حقوق المواطنة لكل العراقيين بما فيهم الأكراد، وأن تستقل بقراراتها الداخلية عن إيران بقدر الإمكان، مع إسراع الخطى نحو العودة إلى البيت العربي.

وعلى المدى البعيد، فيجب على الدول العربية، وتحت مظلة جامعهم، بحث نقاط الضعف والاختراق التي يعاني منها النظام العربي بما فيه العراق، والتعامل معها بوضوح وتسمية الأشياء بأسمائها، ووضع الحقائق في نصابها.. هذا في حالة رغبة مواجهة إعصار التفتت الذي سيفرق المنطقة برمتها.

معاناة العراق الدولة والشعب، جزء من معاناة عربية عامة، لكن العراق تعرض للمخطط مبكراً، وكان أول من تعرض لمبضع الجراح الأجنبي الذي رسم خريطة التقسيم في الجسد العربي منذ مطلع القرن العشرين، أي منذ سايكس-بيكو، فما كنا نظنه من نسج خيال العقلية التأميرية، أصبح حقيقة، والعراق هو النموذج الأوضح في استهداف التجزئة العربية، وأسباب كثيرة جعلته يتقدم إلى مشرحة التقسيم، منها موقعه، وقدراته، وسيفساف تركيبته السكانية، والدول المجاورة له.

لذلك، فكل ما مر به العراق من نكبات ليس صدفة، حتى اختيار حكامه ليس صدفة، ومجيء صدام حسين وذهابه ليس صدفة، وما أتى من العراق وانعكست تداعياته على الأمة العربية ليس صدفة، فمنذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، والمجيء بالخميني من باريس إلى طهران بمساعدة غربية، ومباركة أمريكا لنظام ولاية الفقيه، ثم الزج بصدام حسين في أتون حرب السنوات الثماني مع إيران، واستدراجه بعد ذلك لغزو الكويت كان مخططاً بعناية، ليحدث ما حدث، ومن ثم انتقال العدوى إلى دول عربية أخرى، في مقدمتها السودان، سوريا، ثم اليمن أي دول الاثنيات التكوينية سواء فيما يتعلق بالمذهب، أو العرق، أو القومية.

بدأت إيران بتصدير ما يسمى بالثورة الإسلامية، وإن كانت فشلت في ذلك إلا أنها زرعت حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، والحوثيين في اليمن، بل شكلت ودعمت جماعات الإسلام السياسي في العديد من الدول العربية لتكون معاول طهران للهدم في العمق العربي، وقد وجدت ضالتها في سقوط نظام صدام حسين، وأخيراً فيما يُعرف بثورات الربيع العربي التي فتحت الباب على مصرعيه أمام طهران للتدخل في الشأن العربي.

العراق لم تستهدفه إيران فقط، بل إسرائيل أيضاً، التي رفعت أعلامها إلى جانب العلم الكردي بإقليم كردستان يوم استفتاء الأكراد للانفصال في الخامس والعشرين من سبتمبر الماضي، حيث لإسرائيل علاقات قديمة ومعلنة مع كردستان، واكبها تواجد إسرائيلي على



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتل المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك